الفصل الأول : الإصلاح السياسي والاقتصادي – الإطار المفاهيمي – الأبعاد والدلالات الفكرية

المقدمة

تمثل الإصلاحات السياسية والاقتصادية جوهر العملية السياسية في نظم الحكم الديمقراطية ، فقد ظهرت البوادر الأولى للإصلاح السياسي في النظم السياسية الغربية ، ومن المعلوم إن الإصلاح الاقتصادي ارتبط بالنظام الرأسمالي الذي ينفذ آليات اقتصاد السوق ، فبعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من دمار ساد العالم في نظاميين اقتصاديين يختلف كل منهما من ناحية الآليات والبرامج والسلوكيات ، فقد سار العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بنهج النظام الرأسمالي الذي وضع أسسه وقواعده أدم سمث ، أما المعسكر الثاني وهو المعسكر الاشتراكي الذي ينفي وجود إصلاحات سياسية في نظم الحكم فقد وضع قواعد النظام الاشتراكي واقتصاد يتم تنظيمه عبر آلية التخطيط المركزي التي عصفت باقتصاديات الدول النامية آثارها الكبيرة على مجمل الاقتصاد العالمي ، ان تداعيات ازمة المديونية في الدول النامية قد اثمرت

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المبحث الثاني :- تعريف الإصلاح السياسي والاقتصادي .

المبحث الثالث : الابعاد والدلالات الفكرية للإصلاح السياسي والاقتصادي

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي والاقتصادي

سنتناول في هذا المبحث مفوم كل من الاصلاح السياسي والاقتصادي .

المطلب الأول :- مفهوم النظام السياسي :

يعدُ أرسطو الأب الشرعي لعلم السياسة تحديداً * النظم السياسية * وهو يستمد هذه الصفة من ريادته لعدد من التقاليد في التحليل السياسي ، منها النظرة المقارنة ، اذ قام بدراسة دساتير عديدة قبل أن يكتب مؤلفه في هذا الموضوع ، ومنها أنه وضع السياسة في سياقها الاجتماعي والتأريخي الواسع ، ونظر إلى أي نظام سياسي بكونه محصلة لتفاعل عدد كبير من العوامل التي تشمل : الوضع الجغرافي ، والقدرات الاقتصادية ، والتركيب الاجتماعي والبشري ، والأفكار السائدة أو ما نسميه اليوم بالثقافة السياسية ، اعتماده التركيب منهجاً للبحث ، فعندما قام مثلاً بتطبيق النظم السياسية لم يعتمد على معيار واحد ، وإنما أخذ بمعيارين : عدد المشاركين في السلطة ، ونوعية التوجه الذي يأخذون به ، وهكذا فقد كان أرسطو هو رائد النظرية الواقعية التأريخية في التحليل السياسي ، فلم تكن السياسة لديه مجرد استنباطات عقلية ، أو مراد ذهني

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

لمسألة الشكل الخارجي للسلطة ، ووسائل ممارستها[٢] .

وكان ضرورياً أن يتغير مفهوم النظام السياسي ليتلائم مع ما حدث من تطور في أنشطة الدولة ، ولذلك نادى المفكرون بتحديد مفهوم النظام السياسي ، إذ يرتكز النظام السياسي على عناصر ثلاثة :

---

* يرجع استعمال أصطلاح النظم السياسية في المجال الإكاديمي إلى ما يزيد على نصف قرن من الزمان ، حيث وردت الإشارة إليه لأول مرة في المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٧ باصلاح مناهج الدراسة – بكلية الحقوق الفرنسية .

١) علي الدين هلال ، النظام السياسي المصري بين أرث الماضي وأفاق المستقبل ، ١٩٨١-٢٠١٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص١١-١٢ .

٢) عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٨ .

ظاهرة السلطة (أي انقسام المجتمع إلى طبقة حاكمة وطبقة محكومة) ، النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تأخذ به الدولة ، وأخيراً إطار قانوني يتم بموجبه تنظيم السلطة السياسية ، وتحديد ممارستها بما يتلائم مع الأهداف التي تهدف السلطة السياسية إلى تحقيقها [١] .

يتألف مصطلح النظام السياسي من مفردتين هما نظام وسياسة ، ويقصد بالنظام ترتيب مجموعة العناصر المادية وغير المادية بشكل ترابطي لتحقيق هدف معين ، ويقصد بالسياسة الأسلوب المتبع لإدارة مجال معين ، ويقصد بالنظام السياسي نظام الحكم الذي يسود في دولة معينة ، وتتناول النظم السياسية العوامل السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية التي تؤثر في نظام الحكم في الدولة [٢] .

أن تطور مفهوم النظام السياسي يرجع إلى أتساع نشاط السلطة ، فقد كان نشاط السلطة في الماضي محدود بحماية البلاد من الاعتداء الخارجي وضمان الأمن في الداخل ، وتحقيق سلامة المعاملات بين الأفراد ، والقيام بإشباع الحاجات الأساسية التي يعجز عن إشباعها النشاط الفردي [٣] .

ولكن نشاط الدولة أخذ يتسع شيئاً فشيئاً ، وبذلك فأن مفهوم النظام السياسي أخذ يتسع ليشمل كل ما يحدد شكل الحكم واختصاص السلطات [٤] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Wondershare™

---

١) عثمان محمد عثمان ، المصدر السابق ، ص٨-٩ .

٢) عصام الدبس ، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي ، ط١ ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص١٥.

٣) علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص١٢ .

٤) محمد زاهي ، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي نحو رؤية عربية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في طرابلس – ليبيا ، المركز العالمي للدراسات والبحوث ، ٢٠٠٠ .

www . arabrnewal . info / .

المطلب الثاني : مفهوم الاصلاح

ويهدف الى إعطاء موضوع الاصلاح كل ابعاده ، ولاغراض الاحاطة العملية ببعد المفهوم ، وما يقاربه من المصطلحات نقول أن الاصلاح أخذ معاني ومفاهيم كثيرة تناولتها مراجع اللغة ، والقواميس ، والكتب التخصصية حتى آليات عمل تنادي به كل جهة تعاني من مشكلات في ألية عملها لتعيه مفهوماً يختلف بعض الشيء عن مفهوم آخر له ، لذلك أصبح هناك أصلاح سياسي ، وأصلاح اقتصادي ، واداري ، وأجتماعي ، وثقافي .. ألخ [١] ، ونعني بمفهوم الأصلاح (Reform) لغة فهو جعل الشيء أكثر أصلاحاً ، أي بمعنى أصلاح الشيء بعد فساده ، والأصلاح هو الرغبة في تغيير ما هو قائم ، فإذا كان فاسداً تم أصلاحه[٢] .

والأصلاح في اللغة من فعل (صلح) و (صلاحاً) و (صلوحاً) [٣] ، أي الشيء الذي زال عنه الفساد ، فعندما يقال (صلحت حال الرجال) أي زال عنها (فسادها) ، والاصلاح هو ضد الفساد والاصلاح هو الانتقال أو التغيير من حال إلى حالة أحسن .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وبهدف إيجاد العلاج الناجح للخلاص من الأثر السلبي للظاهرة المذكورة عرف الإصلاح منذ القدم وعلى وجه بسيط أيضاً حتى أن التأريخ يحدثنا بأن الإصلاح ظهر مع ظهور اولى حالات الفساد في الأرض ،لقد كانت آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي محمد (ص) البداية التي سار

---

١) عماد عبد الرزاق الشيخ داود ، الفساد والإصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٥.

٢) محمد محمود السيد ، مفهوم الأصلاح السياسي ، الحوار المتمدن ، العدد (٥٥) ، ٢٠١١/٣/٢٣ ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594

٣) لسان العرب ، يراجع ، كذلك معجم تاج العروس .

٤) محمد أحمد عبد المنعم ، مبدأ المواطنة والاصلاح الدستوري ، دراسة تحليلة مقارنة ، دار النهضة العربي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص٣ .

عليها من جاء ليحكم في النظام الإسلامي فيما بعد اذ نشهد حسن الحكم ، و في زمن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بالحفاظ على اموال الدولة الإسلامية ولأصلاح الحكم فيها[١] .

وقد ورد كلمة الأصلاح في القرآن الكريم في اكثر من سورة مثل قوله تعالى : ((وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ))[٢] .

وبالانتقال من المعاني العامة إلى المفاهيم المتخصصة نلحظ أن الاصلاح مفهوم يطلق على التغييرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لازالة الفساد ، أما إصطلاحاً فيعرفه قاموس أكسفورد بأنه ((تغير او تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائض ، وخاصة في المؤسسات والممارسات الفاسدة ، والإصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهرياً على فكرة التغيير نحو الأفضل)) .[٣]

وقد شهد العهد الاموي وفي ظل حكم يزيد بن معاوية الى فساد السلطة ادى الى انتشار الفساد والظلم وانعدام العدالة الاجتماعية انعكس على مكانة الدولة الاسلامية وهذه الممارسات

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

والعمال المهتمين (بالمحسوبية والرشوة) ، والدواوين تعرف اليوم بآلية (المسألة) التي هي واحدة من ثلاثة شروط اساسية للإصلاح ، مضافاً إليها الكشف عن المتهمين بالمحسوبية والرشوة ، والتي تعرف اليوم (بالشفافية) ، أما النزاهة أو (حسن الحكم) كما يعرف اليوم فتتحلى ممارستها

---

١) عماد عبد الرزاق الشيخ داود ، المصدر السابق ، ص٣٦ .

٢) القرآن الكريم : من سورة البقرة ، الآية ٢٢٠ .

٣) احمد ابراهيم الورتي ، مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط ، دار السلام ، دمشق ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص٢٩ .

٤) محمد باقر المجلسي ، بحار الأنوار ، الجزء ٤٤ ، مؤسسة الوفاء ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٣٣٠ .

في اختيار (الكتاب) القائمين على هذه الدواوين الذين كان يشترط في قيامهم عليها اهتمامهم بالعلم الديني والدنيوي ، وسرعة البديهية ، وتمتعهم بحسن الإدارة [١].

وانتشرت حركة الإصلاح في اوربا ، ودعا المفكر الايطالي (ميكافيلي) الذي نادى بفصل السياسة عن الدين انطلاقاً من مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) للحد من السلطة الدينية ، وأبراز السلطة الزمنية للحلول مكانها ضمن مسعاه الأصلاحي الذي يمثل أحد اهم أتجاهين برزا في عصر النهضة اما الاتجاه الآخر فكان الاتجاه الديني الاصلاحي الذي رفض أن الكنيسة وحدها وسيلة الوصول للسعادة لا سيما بعد انتشار الفساد فيها ، إذ أهتم رجال الكنيسة بامتلاك الأراضي ، والممتلكات ، وبيع صكوك الغفران لذلك ظهر الفكر المسيحي نتيجة امتلاك الكنيسة أن الفرد يرتبط بعلاقة مباشرة ، لذلك برزت الحريات السياسية والحرية الدينية لدى الأفراد استجابة لتلك الأفكار ، وأشار موريس دوفرجية* إلى أن بوادر نشوء الجمعيات (أي المجالس التمثيلية)[٢].

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

اقتصادي انعكس على الواقع الاجتماعي من ناحية المطالب الداعية الى التحرر ، ومزيداً من الحقوق ، وهي تعد مجالاً واسعاً لمزيد من سياسة الاصلاح [٣] .

لقد أستمرت وتيرة الإصلاح بالتقدم خلال القرن التاسع عشر ، اذ تم توسعة قاعدة المنتخبين ، وازالة عدم المساواة في التمثيل البرلماني ، واما في القرن العشرين فقد شهد اكتمال الاصلاح بزيادة أعداد الناخبين ، ثم ما لبث أن اعطيت النساء عام ١٩٢٨ حقوق الاقتراع بالمساواة مع الرجال ، في الولايات المتحدة الامريكية

---

١) عماد عبد الرزاق ، الشيخ داود ، المصدر السابق ، ص٣٢.
٢) اسماعيل علي سعد ، المجتمع والسياسة دراسات نظرية تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ط١ ، ١٩٨٣ ، ص٢١١ .
٣) عبد الله محمد عبد الرحمن ، علم الاجتماع السياسي ، النشأة التطورية ، الاتجاهات الحديثة المعاصرة ، ط١ ، (دار النهظة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١) ، ص١٩٩ .
* ولد في ٥ يوليو ١٩١٧ وهو فقيه سياسي فرنسي وعالم اجتماع استاذ العلوم السياسية في جامعة بوردو .

المطلب الثالث :- مفهوم الإصلاح السياسي :-

يقصد به كافة الخطوات المباشرة ، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات ، والمجتمع المدني ، ومؤسسات القطاع الخاص ، وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدماً ، ومن دون إبطاء أو تردد ، وبشكل ملحوظ ، في طريق بناء نظم ديمقراطية [١] .

ويعرف قاموس المصطلحات السياسية ، الإصلاح السياسي بأنه تحسين النظام السياسي من اجل إزالة الفساد والاستبداد ، ويُعد الإصلاح السياسي ركناً أساسياً مرسخاً للحكم الصالح ، ومن مظاهره سيادة القانون ، والشفافية ، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ، والعدل وفعالية الإنجاز ، وكفاءة الإدارة ، والمحاسبة ، والمسائلة والرؤية الإستراتيجية وهي تجديد للحياة السياسية وتصحيح مساراتها ولصيغتها الدستورية والقانونية بما يضمن توافق عاماً للدستور ، وسيادة القانون ، وفصل للسلطات ، وتحديداً العلاقات فيما بينها ، وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية [٢] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

والأزمات المختلفة التي تعاني منها هذه الأنظمة [٣] .

وثمة تساؤل أخر في هذا المجال ، حول مدى أو الحجم الحقيقي للتغيرات المطلوبة بحيث يمكن أن تندرج تحت مفهوم الإصلاح ، فأحياناً يمكن أن تحدث تغيرات رمزية أو صورية في مؤسسات معينة يقدم عليها الأنظمة الدكتاتورية ، مثل التشجيع على تأسيس الأحزاب السياسية ، إجراء انتخابات بلدية ، مثل ما حصل في السعودية ، أو إجراء انتخابات للسلطة التشريعية ، أو إجراء انتخابات رئاسية ، إذ ليس من المعقول أن يفوز رئيس جمهورية للمرة الخامسة على

---

١) نقلاً عن محمد عبد الله ياسين ، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٦ ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٧٢ .

٢) اسماعيل علي سعد ، المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

٣) محمد محمود السيد ، المصدر السابق ، ص٣ .

التعاقب وهذا ما حصل في منطقتنا العربية وفي الجزائر التي فاز بها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للمرة الرابعة [١] .

وهذا دليل على عدم توافر عناصر الديمقراطية ، أو في كثير من الأحيان في النظم السياسية التي تحدد ولاية رئيس الدولة بدورتين ، لذلك فأن مثل هذه الإصلاحات هي إصلاحات جزئية وشكلية تقوم بها الأنظمة العربية وتهدف من ذلك إلى خداع الشعب من أجل الاستمرار في الحكم ، ومن ثم لا تندرج تلك الإصلاحات تحت مفهوم الإصلاح أو التغيير ، أي تغيير حقيقي تعني الانتقال من وضع إلى وضع مغاير كلياً ، إذ أن التغييرات المحددة أو الشكلية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل في نطاق مفهوم الإصلاح ، لأنه يتطلب أحداث تغييرات جذرية عميقة وشاملة ومستديمة [٢] .

والخلاصة إنه حتى يمكن اعتبار أي تغييرات في وضع إصلاحاً لا بد من توافر الشروط أو الظروف التالية :-

١. أن يكون هناك وضع شاذ أو منحرف يحتاج إلى إصلاح ، إذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فأنه لا مبرر للاصلاح ، لأنه يصبح أقرب إلى الترف ، فالصلة قد تكون غياب العدالة ، أو انتشار الفقر ، أو عدم الاستقرار السياسي والأمني ، فالصلة تساعد في تحديد مواطن الخلل التي يتم اختيا[illegible] للمشكلات التي تعاني منها الدولة

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٣. أن يكون الإصلاح له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه ، فالتغييرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي للكلمة ، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعد إصلاحاً [٣] ، وهنا تلجأ بعض الأنظمة السياسية الدكتاتورية باتخاذ خطوات نحو نهج الأسلوب الديمقراطي وإفساح المجال أمام المؤسسات المطالبة بالحرية والاصلاح السياسي في توسيع نفوذها والسماح لها في العمل في إطار الدولة

---

١)عادل عبد اللطيف ، الإصلاح السياسي في الدول العربية في ضوء المعايير الدولية والمضاربات الأقليمية في المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية ، بحوث الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٨٨ .

٢)حيدر إبراهيم علي ، الإصلاح السياسي المفهوم وفرص بناء رؤية مشتركة ، مركز الندى للدراسات السياسية على الموقع . al quds conter / arabic / pages . php

٣) أشرف محمد عبد الله ياسين ، المصدر السابق ، ص٧٢ .

ومن تلك المؤسسات منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ، النقابات والأعلام وكذلك المطالبة بتوسيع باب الحريات العامة ، [١] .

فالأهم مراعاة المتطلبات والاحتياجات المادية والمعنوية للمكونات الاجتماعية ، لأن عامل الاستقرار السياسي المؤشر له بحالات الانتقال القانوني من حالة إلى أخرى مرتبط جذرياً مع مفهوم الشرعية السياسية التي تعني تطابق قيم النظام السياسي مع قيم الناس ، وإلا ما فائدة الإصلاح حين يقود إلى تراجع الشرعية السياسية [٢] .

المطلب الرابع :- مفهوم الإصلاح الاقتصادي :

ينطوي مفهوم الإصلاح الاقتصادي على معالجة الاختلالات التي تعاني منها الدولة في القطاع الاقتصادي ، وايجاد الحلول للمشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد القومي ، وهذه المشاكل والأزمات تنعكس بصورة سلبية على القطاع الإنتاجي ،

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ومن ثم فإن الإصلاح الاقتصادي من الناحية اللغوية يعني تعديل مفردات التنسيق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه ، أما من الناحية الاقتصادية ، فقد عرفه (Manuel Cuitain) مانويل كاشن بإنه تعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية مع ما هو متاح من الموارد وذلك من خلال إيجاد توليفة من السياسات المالية ، والنقدية ، والتجارية ، وسعر الصرف لضمان وجود طلب محلي لكي يتلائم وتركيبة العرض الكلي ، وباعتماد إجراءات

---

١) نادر فرجاني : الحكم الصالح ، رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢٥٦) ، بيروت ، حزيران / يونيو ، ٢٠٠٠ ، ص١٦ .

٢) امين عواد المشافية ، الإصلاح السياسي ، المعنى والمفهوم ، جريدة الدستور الأردنية العدد ٦ ، ٢٠١١/٦/٢ .

على الموقع www. addustour.com

٣) أديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي إلى أين ، دار الراهب ، النجف ، ط١ ، ٢٠١١ ، ص٣٠٣ .

تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات ، فضلاً عن اعتماد سياسات الاقتصاد الجزئي والكلي التي تهدف إلى تحسين الكفاءات باستخدام الموارد من خلال ازالة تشوهات الأسعار، وتعزيز المنافسة وتخفيف سيطرة الإدارة وبموجب ذلك يتم استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، والحد من الضغوط وتخفيف آثارها السلبية بما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات ،والجدارة الائتمانية التي تتطلب إجراءات معينة لضمان النمو القابل للاستمرار ،وتخفيض البطالة ، فضلاً عن سياسات الاستقرار ،والإصلاحات الرامية لتحسين تخصيص الموارد، ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل [١] .

أن المفهوم العام لسياسات الإصلاح تعني الإجراءات التي تتبناها الدولة ،وتساهم في تشكيل السلوك والنشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر، ويمكن أن تتراوح ما بين تحرير الأسعار في قطاع معين وسلعة معينة وبين بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يطلق عليه الخصخصة [٢].

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

فضلاً عن إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية إلى مدى طويل لغرض رفع كفاءة الإنتاج وزيادته من أجل استعادة الاقتصاد لقدرته على النمو ، على أن تكون التعديلات الهيكلية مصحوبة بتنامي قدرة القطاع الخاص على توفير فرص العمل[٤] ، و يرد المعنى العام للإصلاح الاقتصادي تعبيراً عن إعادة التوازن بين العرض والطلب داخلياً وخارجياً من خلال مجموعة من التدابير المالية والنقدية، وأسعار الصرف فضلاً عن تسهيل اعتماد نظام اقتصادي منفتح يقوم على قاعدة

---

١) سوسن جبار عودة ، الإصلاح الاقتصادي : المفهوم ، السياسات ، الأهداف ، بحث منشور على الموقع econ . to – relax . net / t684 – topic

٢) باقر النجار ، حقيقة الليبرالية الخليجية ، المستقبل العربي ، العدد ٣٥٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٣٥٤) ، بيروت ، ٢٠٠٨/٨ ، ص٩٥ .

٣) سوسن جبار عودة ، المصدر نفسه ، ص٢ .

٤) بسام الحجاز ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، الاسكندرية ، ص١٧٤ .

تحرير السوق من اجل تشجيع النمو الاقتصادي ، ومن الجدير بالذكر أن مصطلح التصحيح أو الإصلاح الاقتصادي يرد في العديد من الأدبيات باعتباره مرادفاً للتكيف الاقتصادي (Refreshment of Structural) أو إعادة الهيكلة ، ويشير مصطلح التكييف أو الإصلاح الاقتصادي إلى التغييرات اللازمة في النفقات والمدخرات والإنتاج للتوصل إلى وضع مقبول لميزان المدفوعات يمكن فيه تمويل أي عجز في الحساب الجاري من خلال تدفقات راس المال المعتاد [١] .

وتتضمن خطوات الاصلاح الاقتصادي الاتي :

١. إن مجال الإصلاح الاقتصادي يجب أن يتسع حسب اولويات منطقية وبترابط مدروس وبتنسيق متكامل منطقي ، حيث أن الإسراع بعملية الإصلاح الشامل وبدون تمهيد وإعداد كاف يمكن أن يحقق نتائج غير مرضية ، لذلك يجب تحديد نطاق مجالات وخطوات الإصلاح بكل دقة وتأنٍ .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

يتعين على الدولة المدينة الالتزام في حالة الموافقة على اعادة جدولة الدين بشرطين اساسيين هما :

الشرط الاول : ان تتحمل الدولة المدينة وضع فوائد التأخير على الاقساط المؤجل دفعها كأجراء عقابي لها حتى لا تتقدم مرة اخرى على طلب اعادة الجدولة .

الشرط الثاني : يتمثل في التزام الدولة المدينة بعمل اتفاق دعم او مساندة تتعهد فيه بتنفيذ جملة من السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية وتنصب هذه السياسات على التجارة الخارجية والانفاق العام والسياسة الاستثمارية [*] .

---

١) سوسن جبار عودة ، المصدر السابق ، ص٢ .

المبحث الثاني :- تعريف الإصلاح السياسي والاقتصادي

في هذا المبحث سوف نتناول تعريف كل من الاصلاح السياسي والاقتصادي

المطلب الأول : اصطلاح النظام السياسي والإصلاح السياسي :

من اجل التعرف على الاصلاح السياسي لابد لنا ان نوضح اولاً معنى الاصلاح السياسي وذلك من خلال تحليل مدلول النظام السياسي وايضاح اهميته هذا النظام ودوره في تحديد وظائف الدولة التي تنعكس في النهاية على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

أولاً : تعريف النظام السياسي :

لعل تحديد مدلول النظم السياسية ، يعد من الأمور العسيرة المعقدة فضلاً عن صعوبة الوصول إلى تعريف دقيق شامل لأي موضوع من الموضوعات بصفة عامة ، فأنه ثمة صعوبات خاصة تعترض طريقة الوصول إلى تعريف دقيق للنظام السياسي ، وترجع صعوبة تحديد تعريف بالنظم السياسية إلى ما تكتنفه كلمة السياسة من غموض وبعد عن التحرير ، وفي ضوء ذلك يمكن تعريف النظام السياسي بانه مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة [illegible] وضماناته ، تتمثل عناصر القوى [illegible] متناسقة ومتفقة [1] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ويعرف * جورج بيردو النظام السياسي بانه مجموعة المؤسسات التي تتوزع فيها آلية التقرير السياسي ، إذ يعكس النظام السياسي طبيعة العلاقة بين النخب الحاكمة من ناحية والشعب من ناحية ثانية وفضلاً عن ذلك يحدد طبيعة التعاون بين السلطات الرسمية منها السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهو يتكون من مجموعة من الوحدات المنتظمة وأساس وصول القوى السياسية سواء كان في السلطة التشريعية ام التنفيذية مبني على قاعدة الانتخاب ، من خلال توسيع المشاركة السياسية للمواطنين في اختيار الأكفأ في عناصر سلطة النظام السياسي[2] .

---

١) ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١١ ، ص٢١ .

٢) نقلاً عن أحمد سعيفان ، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة ، دراسة مقارنة ، منشورات الجلبي الحقوقية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص٧ .

* المفكر السياسي الفرنسي المعاصر ، ١٩٣٠ ، ٢٠٠٣ .

وفي هذا السياق يمكن تعريف النظام السياسي على أنه نسق من العمليات والتفاعلات السياسية التي تهدف إلى توفير الأمن وتحقيق الاستقرار وطمأنة المواطنين في الحفاظ على مصالحهم وتوفير متطلبات الحياة وتوسيع مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار ، وفي ضوء توسيع مهام المواطنين في إدارة مؤسسات الدولة ، خاصة من قبل القطاع الخاص ، فأن النظم السياسية تعطي فرصاً عدة للمؤسسات وبخاصة المواطنين لتوسيع دورهم في عملية اتخاذ القرار لا سيما في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها [١] .

ويقوم النظام السياسي بتوفير الاستقرار الأمني للمواطنين وحماية ممتلكاتهم ، واحترام حقوق الإنسان وتوسيع مبدأ سيادة القانون وتوسيع الحقوق والحريات العامة ، كما يقوم بوضع التنظيم القانوني لتسوية الخلافات التي تنشا بينهم في كافة نواحي الحياة سواء من جانب العلاقات التجارية والاقتصادية أو جوانب اجتماعية ويقوم بفرض العقوبات على الذين يخرجون عن القواعد الموضوعية ، لذلك من المتفق عليه أن احتكار القوة المسلحة واستخدام الردع هو أحدى

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

في القيام بها وتحمل مسؤولياتها فمن الأرجح أن يتعرض للمشاكل والانهيار ، فكل نظام سياسي يقوم بوضع القواعد القانونية لتنظم العلاقات الاجتماعية كما يملك القدرة على توقيع الجزاء على الخارجيين عن هذه القواعد .

٢. النظام السياسي كآلية لتوزيع الموارد في المجتمع :

وهي الوظيفة التي تتضمن أسس التوزيع العادل لموارد المجتمع ومواجهة أية مشكلة أقتصادية آنية أو ستراتيجية للنظام ، ذلك أن أغلب المجتمعات تواجه مفارقة بين المطالب والاحتياجات البشرية من ناحية ، والموارد من ناحية أخرى ، ومن ثم تنشأ مشكلة التوزيع ، بعبارة أخرى ، فأن علم السياسة شأنه في ذلك شأن علم الاقتصاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الندرة في المجتمع ،

---

١) علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص١٣-١٤ .

٢) علي الدين هلال ، المصدر نفسه ، ص١٢ .

ويوفر النظام السياسي الآلية والمعايير اللازمة لترتيب الأولويات، وتوزيع الموارد ،وهذا هو المعنى الذي عبر عنه أستاذ علم السياسة الأمريكي الشهير هارولد لاسديل في كتابه بعنوان ((السياسة)) من يحصل على ماذا ؟ ولماذا ؟ الصادر في عام ١٩٣٨ [١] .

إن الآلية الوظيفية لتوزيع الموارد تعدُ من اهم مؤشرات النظام السياسي نحو الإصلاح الذاتي في المجتمع .

٣. النظام السياسي كآلية للتغيير الاجتماعي :

فالنظام السياسي هو مرآة تظهر عليها الأوضاع والمصالح والتناقضات المختلفة في المجتمع وكذلك الآراء والأفكار والمعتقدات الذائعة فيه ، ولكن النظام السياسي يمكن للنخب الحاكمة أن تسعى للقيام بدور مبادر لإعادة تشكيل المجتمع وفقاً لرؤية أيديولوجية أو تصور سياسي ، وهذا ما حدث في الدول التي شهدت ثورات اجتماعية ووصلت إلى دفة الحكم فيها نخب سياسية تبنت توجهات إيديولولجية لها طابع تغييري ، مثلما حدث في كثير من الدول النامية التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية وحكمتها نخب عسكرية دكتاتورية سعت بدرجات مختلفة من النجاح والفشل الى الإسراع بعملية التغيير الاجتماعي فيما سمي بهندسة المجتمع أو هندسة الدولة أو بناء الأمة .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ثانياً : تعريف الإصلاح :

عرفه قاموس ويبستر للمصطلحات السياسية عام ١٩٨٨ ، الإصلاح السياسي بأنه تحسين النظام السياسي من اجل إزالة الفساد والاستبداد أما الفكر الغربي فقد عرف الإصلاح وفقاً لتعريف صموئيل هنتغتون بأنه تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاعلام والاتصال والتعليم ، وتوسيع نطاق الولاء ، بحيث يتعدى العائلة والفردية والقبيلة ليصل إلى الأمة ، وعقلانية البنى في السلطة ، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً ، واستبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة وتأييد توزيع اكثر إنصافاً للموارد المالية [٣] .

---

١) علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص١٤ .
٢) علي الدين هلال ، المصدر نفسه ، ص١٤-١٥ .
٣) أحمد أبراهيم الورتي ، مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط ، ط١ ، (دار الزمان ، دمشق ، ص٣١ ، ٢٠١٠) ، ص٢٩ .

أما التعريف العربي للأصلاح بأنه : التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة ، أو مجتمعات متخلفة ، أو إزالة ظلم ، أو تصحيح خطأ أو تصويب أعوجاج [١] .

وفي ضوء ما سبق حول تعريف الاصلاح فيمكن أن نعرف الإصلاح بأنه : تعديل أو تصحيح الأوضاع القائمة ، وإيجاد الحلول لهذه الأوضاع وبما يتوافق مع المتغيرات القائمة فأن مفهوم الإصلاح السياسي لم يكن مفهوماً حديثاً ، بل فكرة قديمة قدم الإنسانية فقد وجدت في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو والكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والفضيلة وفي الآيات القرآنية وطروحات تنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها ، ولا تزال هذه الفكرة خالدة لدى الكثير من المفكرين وحماة الإصلاح والسياسين من تغيير الواقع إلى أسس جديدة تختلف جذرياً عن السابق [٢]، لذلك فأن عملية الإصلاح السياسي لا تحدث في فراغ ولا تنطلق من مجرد الرغبة في التغيير ، إذ لا بد

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Political Development أو التحديث Modernization ، التغيير السياسي Political Change ، أو التحول Transition ، وجميع هذه المفاهيم مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي ، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة [٣] .

والإصلاح في النظام الاقتصادي يعني إصلاح المؤسسات الاقتصادية من خلال مرونة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة الطلب وزيادة العرض ، وهو يعبر عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد ، وذلك من

---

١) أحمد أبراهيم الورتي ، المصدر السابق ، ص٣١ .

٢) لبيب شيقر ، تاريخ الفكر الاقتصادي دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٦ ، ص٣٩

٣) محمد محمود السيد ، المصدر السابق ، ص٢ .

خلال ايجاد توليفة من السياسات المالية والاقتصادية والتجارية تثبيت العملة الوطنية ، الغرض منه ضمان وجود طلب كلي يكافئ العرض الكلي [١] .

وتشير الدراسات إلى أن الإصلاح السياسي والاقتصادي مر بمراحل مختلفة من التطور وهي:-

١. الإصلاح الموجه :

يحتاج هذا المفهوم إلى توسع في مجال التطبيق خاصة هذا الإصلاح يأتي من خلال تدخل قوى دولية خارجية باستخدامها القوة العسكرية فقد كانت ألمانيا واليابان وإيطاليا دولاً صناعية متقدمة خلال النصف الأول من القرن العشرين مع ذلك فقد فرض قادتها سياسات شمولية أدت إلى حالة من التدمير للبنى السياسية والاقتصادية لتلك الدول .

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية جاءت الدول الغربية وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وضمن إطار بناء أوربا فقد أثمرت السياسات التي أتبعتها الدول الغربية من خلال إصلاحات اقتصادية قادرة على بناء ما دمرتها الحرب العالمية الثانية لا سيما في المانيا واقتصاديات هذه الدول وإصلاحها سياسيا واقتصاديا إذ أثمر عن جهود للإصلاح المتبع [illegible] من الناحيتين السياسية والاقتصادية [illegible] في النظام السياسي [illegible] أنتهج العراق نظام الحزب الواحد ونظام الأقتصاد المركزي ثم تحول بعد سقوط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ أثر الاحتلال الأمريكي إلى نظام ديمقراطي تعددي ، وانتهاج العراق نظام الاقتصاد الحر والتحول إلى اقتصاد السوق [٣] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٢. التجربة العالمية الثانية في الإصلاح (التجربة الكلاسكية العالمية) :

هذه التجربة جرت من خلال التطور التدريجي عبر فترات زمنية طويلة أستمرت زمناً وطبقت هذه التجربة في غرب أوربا وشمال امريكا ، وجاءت من خلال تطور السوق الرأسمالي والتوسع

---

١) ستار شدهان الزهيري ، الاصلاح الاقتصادي بين الأدارة الديمقراطية وألية السوق ، واسط للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، العدد ٧ ، ٢٠٠٨ ، ص٨٢ .

٢) عبد العظيم سعيد ، ثمن الإصلاح أهمية التفكير الجاد في مستقبل مصر ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٤-١٥ .

٣) ستار شدهان الزهيري ، المصدر نفسه ، ص٨٢ .

في حقوق الأفراد والأنتهاء بالديمقراطية التي نعرفها اليوم ومن امثلتها التطور الذي جرى في اوربا وتحديداً وما آلت اليه التجربة الرأسمالية [١] .

٣. الإصلاح الداخلي (الذاتي) :

هذه التجربة حدثت في كوريا ودول شرق جنوب شرق آسيا وتركيا اذ نلاحظ نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي المتسارع والمرتبط بالتغيير السياسي والتحول نحو النظم الديمقراطية وتوسيع الحريات السياسية ، وتداول السلطة بالعلاقات أو المعاملات السلمية [٢] .

فالإصلاح السياسي والاقتصادي يحتاج إلى تضافر الجهود الوطنية والدولية وكذلك التأييد الشعبي حتى يصل إلى النجاح وتحقيق التطور ، وهذا ما تحقق على مستوى النظام الإقليمي من خلال التعاون بين مجموعة الدول المكونة للإقليم ، لا سيما في جنوب وشرق آسيا.

إذ التعاون وتوافر البيئة المستقرة فضلاً عن وجود البيئة المستقرة ووجود قوى وحوافز للإصلاح تدعم بعضها البعض ، وان نجاح تجربة دول شرق وجنوب آسيا يأتي الفضل لثمار

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

---

١) عبد العظيم سعيد ، المصدر السابق ، ص١٥ .

٢) محمد عبد الشفيع ، الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخصخصة في مصر ، في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في الدول العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص٢٧٥ .

٣) أسامة الغزالي حرب ، الإصلاح من الداخل ، السياسية الدولية ،(العدد (١٥٦) ، القاهرة ، ٢٠٠٤) ، ص٧ .

٤) جوزيف س . ناي ، القوة الناعمة ، وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة د . محمد توفيق البجيرمي ، تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص١٢٨-١٢٩ .

٤. التجربة العالمية الرابعة في الإصلاح :

وهي عكس التجربة العالمية الثانية تماماً فقد جاءت نتيجة للظروف الخارجية المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية ، فقد كان التغير في البداية في الإصلاح السياسي ومن خلال انتفاضة شعبية كما حدث في رومانيا أو التحول إلى النظام السياسي الديمقراطي ونظام اقتصاد السوق بصورة سلمية كما حدث في بلغاريا وبعد أن ظهرت الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووجود الإعلام الحر ، وكنتيجة للوضع السيء للنظام الاقتصادي الذي تتبعه دول شرق أوربا أتجهت هذه الدول إلى إجراء إصلاحات اقتصادية في نظامها الاقتصادي والتحول الى السوق الحر ، وهذه الإجراءات شجعت دول اوربا الشرقية على الانفتاح السياسي والاقتصادي على دول الاتحاد الأوربي والذي أسهم في دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في دول أوربا الشرقية ، كما أثمرت عن جلب الاستثمارات الأجنبية إلى أوربا الشرقية مما أنعكس على النمو الاقتصادي لتلك الدول وتطورها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وكل ذلك يعود إلى نجاح الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في إدارة السلطة والذي كان له انعكاسات كبيرة على الواقع الاقتصادي في تلك الدول [١] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الدول العربية [٢] .

وعرفّته الموسوعة السياسية بانه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية من دون مساسها ، وهو بخلاف الثورة ليس إلا لتحسين الوضع القائم في النظام السياسي والاجتماعي القائم من دون المساس بأسس هذا النظام ، أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند البنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من اجل تأخيرها [٣] .

---

١) ستار شدهان الزهيري ، الأبعاد السياسية والاقتصادية لسياسات الأتحاد الأوربي تجاه شمال أفريقيا ، (١٩٩٢ – ٢٠٠٦) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٦ ، ص٢٨ .

٢) جون وسوليفان ، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي ، مجلة .

٣) الإصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، مجلة الاصلاح الاقتصادي ، العدد (١٠) ، على الموقع www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world

كما عرفّته وثيقة الإسكندرية في مارس ٢٠٠٤ بأنه شكل من أشكال الإصلاح السياسي : ونقصد به كافة الخطوات المباشرة ، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص ، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدماً ، ومن غير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس ، في طريق بناء نظم ديمقراطية [١] .

وبمعنى آخر فأنه يعني تطوير كفاءة النظام السياسي وفاعليته في بيئته داخلياً وخارجياً ، والإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتياً من الداخل وليس موضوعياً مفروض من الخارج وهو ذو طابع شمولي يحمل في طياته صفة الاستمرارية ، وواقعياً الدولة وطبيعة الاختلالات القائمة المراد إصلاحها ويجب أن ينحى مرحلة تلو الأخرى وإن لا يكون سريعاً ومفاجئاً ويركز فيه على المضون والجوهر على الشكل [٢] .

الإصلاح السياسي عملية معقدة ومركبة تخرج بين العملية السياسية للإصلاح أي التحول من مجمتعات شمولية وسلطوية إلى مجتمعات ديمقراطية وليبرالية وبين السعي لتحقيق ما يسمى [٣]

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٢. بناء مجتمع معرفي .

٣. توسيع الفرص الاقتصادية .

---

١) منتدى الإصلاح العربي ، وثيقة الاسكندرية في مارس ، ٢٠٠٤ ، على الموقع
www. Mibalex .org / arf / ar / Document / fit psi . html .

٢) سهام بنت محمد حلوة ، الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق ، بحث منشور على الموقع
www . Sarahanews . com /

٣) أحمد يوسف القرعي ، دور المجتمع المدني في الأإصلاح العربي ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، العدد ١٥٦ ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٩٥.

وتؤكد المبادرة على أن إصلاح الأوضاع العربية هو خيار لا رجعة فيه بالنسبة للولايات المتحدة دول مجموعة الثمانية والدول الأوربية وعلى الدول العربية أن تبادر وتعجل بخطوات الإصلاح السياسي [١].

أن مطلب الحكم الصالح هو الهدف الاستراتيجي لعملية الإصلاح السياسي المطلوبة عن طريق عملية دمج بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي فلا بد أن يحدد أولاً ماهية الحكم الصالح[٢] ، فقد أستخدمت مؤسسات الأمم المتحدة هذا المفهوم منذ عقدين لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية وشريحة من يمثلها ، لإدارة شؤون المجتمع باتجاه النمو والتقدم والمعرفة ، فالحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة وتطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم ودعمهم ، وهذا يعني أن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة وهي البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها ، والبعد التقني المرتبط بعمل الإدارة العامة وكفاءته وفاعليتها ، والبعد الاقتصادي – الاجتماعي المتأصل بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة ، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على شؤون المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة أخرى [٣] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

فالإصلاح في مجتمعات العالم كما تخص المحكومين تتوقف القدرة على تحقيق الديمقراطية والليبرالية كما يفهمها العالم في مرحلة تطوره الراهنة [٤] .

أن المعالجة العلمية الأكثر دقة فيما يتعلق بالترابط بين الديمقراطية والليبرالية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع الأمريكي سيمورم ليبست (S.M Lipest) الذي قدم أطروحته لأول مرة عام ١٩٥٩ في مقالته الموسومة بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية :

---

١) خليل العناني ، الشرق الأوسط الكبير ، السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، العدد ١٥٦ ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٤ ، ص٩٨ .

٢) تحرير ياسين ، مرصد الإصلاح العربي ، الإشكاليات والمؤشرات ، تقديم اسماعيل سراج الدين ، هلا للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص١٦ .

٣) أنظر راي دياموند : حتمية الحكم الديمقراطي الصالح ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد (١٢) .

٤) ناصر سعيدي ، تعبئة القطاع الخاص العربي من اجل حوكمة الشركات ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز مشروعات الدولية الخاصة ، العدد (١٠) www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world .

التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية ، وفي عام ١٩٦٠ نشر كتابه الرجل السياسي (Political Man) الذي يعد من أشهر وأهم كتاب متضمن هذه الأطروحة [١] .

وعلى وفق اطروحة ليبست ، ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولإبراز هذه العلاقة قام بتصنيف البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالأنجليزية في امريكا الشمالية واستراليا إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة واخرى مستقرة ، ثم قام مقارنة مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بين هذه البلدان على وفق ما تمتلكه من ثروات، ودرجة التصنيع ،والتطور الحضري والتعليم واعتبارها من مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلتا المجموعتين كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية ، واستناداً إلى ذلك افترض ليبست * وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية والنظام الديمقراطي [٢].

وعليه فأن التنمية تؤدي إلى الاستقرار السياسي ودعم هذه الاطروحة من قبل كويمان الذي قدم

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Transition to Democracy (التحول الديمقراطي) وأشار روستو إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الإصلاح السياسي والديمقراطية التي أفترضها ليبست وغيره كانت مدفوعة أساساً بأهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية الديمقراطية وترسيخها ، ويزعم روستو أن النوع الأخير من التساؤلات والاهتمامات يتطلب مدخلاً تأريخياً يستخدم منظوراً كلياً

---

١) يسرى الغرباوي ، مدخل إلى مفهوم الإصلاح والديمقراطية بحث منشور على الموقع
Ahkamdigital – org – eg /articles – aspt ? sekial .

٢) يسرى الغرباوي ، المصدر السابق ، ص٤ .

* عالم اجتماع امريكي ، ١٩٢٢ ، ٢٠٠٦ ، زميل متميز في معهد هوفر في جامعة ستان فورد .

٣) سيزرا موزا : التغير في دور هياكل الشركات في امريكا اللاتينية ، مجلة الإصلاح السياسي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد (١٤) www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world.

لدراسة حالات مختلفة لكي يوفر أساساً أفضل للتحليل [١] ، من مجرد البحث عن الشروط والمتطلبات الوظيفية للديمقراطية ، إذ صور روستو أستناداً على تحليل تأريخي مقارن لتركيا والسويد مساراً عاماً تتبعه كل البلدان خلال النمو الديمقراطي ، وتكون لهذا المسار أربعة مراحل أساسية [٢] .

١. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية :-

ويرى روستو تشكيل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين ، ولا يعني روستو تحقيق الوحدة الوطنية توافر الإجماع والاتفاق العام .

٢. إعداد المجتمع القومي :-

حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية تتميز بصراعات مختلفة خلال عملية التطبع الناجم عن تزايد نخبة صناعية جديدة خلال عملية التطبع تطالب بدور وموقع مؤثر في المجتمع السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول المحافظة على الوضع القائم ، وأن

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٤. مرحلة التعود :-

تأتي عملية الانتقال والتحول الثانية من خلال مرحلة التعود ، يرى روستو أن قرار تبني القواعد الديمقراطية خلال اللحظة التأريخية قد يكون قراراً ناتجاً عن احساس أطراف الصراع غير المحسوم بضرورة التوصل إلى تسويات وحلول وسط ، وليس ناتجاً عن قناعة ورغبة هذه الاطراف في تبني قواعد الديمقراطية ، وبصورة تدريجية ومع مرور الوقت تتعود الأطراف المختلفة على هذه القواعد وتتكيف معها ، وقد يقبل الجيل الأول من النخب السياسية في أن

---

١) أنظر أنا أدباس . الأرجنتين ومشاكل الرأسمالية هل يكون الحل في المزيد من الرأسمالية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد (٧) www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world.

٢) يسرى الغرباوي ، المصدر السابق ، ص٥ .

* اقتصادي امريكي ، مؤلف كتاب امريكا والصين " لا تدر حرب تجارية "

تصبح أكثر تعوداً وقناعة وايماناً بالقواعد الديمقراطية ، وفي هذه الحالة يمكن القول أن مبادئ الإصلاح السياسي قد ترسخت في المجتمع السياسي [١].

وقام العديد من العلماء والمهتمين بمحاولة تغيير عملية الإصلاح السياسي والديمقراطية بتطور المدخل الانتقالي لروستو من أهم هذه المحاولات دراسة جويلر مو أودونيل (G,O, Donnell) وزملائه ١٩٨٠ المعنونة (Transition from Authoritarian Rule) ودراسة سكوت مينوبريج وزملائه ١٩٩٢ الموسومة (Issues in Democatic Consolidation) أو دراسة بوسي ثنين وجوان لنز ١٩٩٥ الموسومة (Between state : Interirm Governments and Democatic Consolidation) .

ويميز جميع هؤلاء الباحثين مثلما فعل روستو ، بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي (أي ديمقرطة السياسة) وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية ويرجع ذلك الى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحياناً وتترسخ ، ولكنها قد تفشل وتتعثر في احيان أخرى .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الاصلاح السياسي قد تتعزز ، سيما إذا كانت هذه العمليات تحت سيطرة تحالف من المعتدلين في الجانبين [٢] .

يصنف الكاتب صمويل هنتيبغتون عمليات التحول نحو الإصلاح تبعاً لنوعية القوة او القوة الدافعة للتحول إلى ثلاثة أنماط أو عمليات وهي :-

أ- التحول ((Transformation)) عندما تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساساً بمبادرة من النظام الدكتاتوري ذاته ، ومن دون تدخل من جهات أخرى .

ب- الإحلال ((Replacement)) عندما تنتج عملية التحول الديمقراطي أساساً عبر الضغوط والمعارضة الشعبية نتيجة حدوث أزمة لا يستطيع النظام السياسي حلها .

---

١) يسرى الغرباوي ، المصدر السابق ، ص٦ .

٢) يسرى الغرباوي ، المصدر نفسه ، ص٦ .

ج- التدخل الأجنبي ((Foreign Intervention)) عندما تحدث عملية الإصلاح السياسي نتيجة لتدخل لقوى أجنبية [١] .

لذلك فأن التحول يعتمد بالدرجة الأساسية على دور القائد وهذا ما أكده ((لنز وستيباتن)) من الدور المهم للابتكار السياسي والمهارة القيادية للنخبة السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي[٢]. التي وصفها هنتيبغتون بـ ((الموجة الديمقراطية الثالثة)) ، وهذا عكس ما اكده فوكوياما في كتابه ((أسئلة جديدة لمشكلة قديمة)) حيث اشار بأنه ليس هناك أيديولوجية تدعي الشمولية في وضع يجعلها في مناخ مع الديمقراطية الليبرالية ، ولأي مبدأ شامل في الشرعية مع سيادة الشعب أن الجمع بين الخصوصية والعالمية هو الذي يحدد اولاً ماذا نعني بالإصلاح السياسي إذ أن الإصلاحات السياسية التي انتشرت بشكل واسع في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي كانت لها آثار على النظم السياسية العربية والحكام العرب ، فبوادر الأصلاح والدعوة إلى التغيير هو مطلب شعبي ، لكن الحقيقة أن الدور الأمريكي في دعم الإصلاح السياسي والتغيير كان

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

التسلطية .

الفئة الثالثة :- فهي تلك التي تحركت بصورة أقوى عن طريق الإصلاحات الديمقراطية مثل العراق الذي شرع دستوراً ديمقراطياً ، وانتخابات عامة ، والتداول السلمي للسلطة ، عبر انتخابات تتسم بالنزاهة ، وكذلك ليبيا ومصر والسودان وغيرها من الدول العربية التي هي في طريقها إلى تبني الإصلاح السياسي [٤] .

إذا نظرنا إلى طبيعة الأنظمة السياسية في مختلف دول العالم ، فالذي تعلمنا عبر السنوات الماضية أنه على الدول التي ترغب في استمرار النمو الاقتصادي يجب ان تشمل جميع فئات

---

١) يسرى الغرباوي ، المصدر السابق ، ص٧ .

٢) فليب سادلر ، القيادة ، ترجمة هدى فؤاد محمد ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص٧٨.

٣) يسرى الغرباوي ، المصدر نفسه ، ص٨ .

٤) يسرى الغرباوي ، المصدر نفسه ، ص١٠ .

المجتمع ، أن ننظر بعناية بالغة إلى أهمية إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية الإصلاح والحوكمة الرشيدة ، وبعبارة أخرى تلعب الديمقراطية الدور الرئيس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى دولة ، ولا يمكن فصل الإصلاح الاقتصادي عن البيئة المحيطة به [١] .

وبذلك فان الديمقراطية تعد المسار الضروري لبلوغ التنمية الاقتصادية المستدامة ، وانه لا بديل عن المضي قدماً في الإصلاحات المؤسسية لتحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين من دون وجود نظام ديمقراطي [٢] .

رابعاً :مؤشرات الإصلاح السياسي

هناك مؤشرات يتم من خلالها تحديد وقياس مدى احترام الدولة والمؤسسات الرسمية لمؤشرات الإصلاح السياسي ، فهذه المؤشرات تحظى باحترام الدول الغربية التي تعد أحد وسائل الإصلاح السياسي ، ولذلك فالإصلاح السياسي يتضمن مؤشرات عدة [٣] ومن أهمها :-

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١. الدستور الديمقراطي :-

أن يتم وضع الدستور عن طريق جمعية وطنية منتخبة وأن يكون تعديله أو تطويره أو تغيير

– السيادة الكاملة للشعب ، والسلطات .

للسلطة ، والحيلولة دون احتكارها .

٢. المؤسسات التشريعية :-

– وجود برلمان حر منتخب .

– تمكين البرلمان من ممارسة وظيفته في الرقابة والمحاسبة والمساءلة للحكومة ومؤسساتها والمؤسسات العامة .

– التمثيل لكافة الاقليات العرقية المذهبية في السلطة التشريعية .

---

١) جون د . سوليفان ، تحقيق التنمية الاقتصادية عبر بناء جسور بين الاقتصاد والديمقراطية والحوكمة ، مجلة الأصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد (٢٩) www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world

٢) الكسندر شكولينكوف ، أسطورة الدكتاتور العادل : حاكم قوي .. أم مؤسسات قوية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world

٣) مرصد الاصلاح العربي ، تحرير السيد ياسين محسن يوسف ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

٣. الهيئات القضائية

- استقلال القضاء والهيئة القضائية استقلالاً كاملاً عن الحكومة .
- سيادة القانون وهي المحدد الأساسي لعمل الهيئة القضائية .
- عدم سن قوانين استثنائية أو مقيدة للحريات .

٤. الأحزاب السياسية

- حرية تكوين الأحزاب من دون تدخل من السلطات الحكومية .
- حق الأحزاب في الحصول على الموارد والتي يحددها القانون .

٥. منظمات المجتمع المدني

- حق تكوين الجمعيات الاهلية والمنظمات غير الحكومية .
- حق الجمعيات في ممارسة أنشطتها بحرية كاملة على وفق القانون .

٦. الصحافة والإعلام

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٩. الرقابة والمحاسبة والمساءلة

وجود مؤسسات للرقابة على أعمال الحكومة ومحاسبة المسؤولين ومسائلتهم [١].

١٠. المساواة والمشاركة السياسية [٢] .

- انتفاء احتكار السلطة وتامين تداولها الدوري على اساس الانتخابات الحرة .
- تأمين المساواة أمام القانون .
- إطلاق الحريات العامة المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

١١. التزامن بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية .

١٢. التزامن بين العدالة والليبرالية السياسية .

---

١) تحرير السيد ياسين محسن يوسف ، المصدر السابق ، ص ٢٠

٢) تحرير السيد ياسين محسن يوسف ، المصدر نفسه ، ص٩١-٩٢ .

١٣. ترشيد السلطة

- وجود مؤسسات عصرية للحكم .
- وجود دستور ديمقراطي .
- أن يكون القانون هو الحاكم للعلاقة بين الأفراد والسلطات الحكومية والعلاقة بين الأفراد .
- تأكيد السيادة الوطنية والاستقلال الوطني .
- تحقيق التكامل الوطني على كافة أنحاء الدولة .
- تركيز في أيدي المؤسسات الوطنية .

١٤. فعالية النظام السياسي [١]

- وجود تسلسل اداري محكم ودقيق .
- تخصيص المناصب وتوزيع السلطات على أساس الكفاءة والقدرة .
- تفعيل وسائل المحاسبة والمساءلة ومحاربة الفساد .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Wondershare™

١) تحرير السيد ياسين محسن يوسف ، المصدر السابق ، ص٩٣ .

المطلب الثاني :- العلاقة بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي

ان رياح التغيير قد توسعت مع التحول في النظام الدولي الجديد في مطلع التسعينيات من القرن العشرين بعد تفكك المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق وانتصار المعسكر الغربي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اثر مباشر في استثمار الاصلاح السياسي والاقتصادي وتعزيز العلاقة بينهما [١] .

وهذا التغيير كان له تأثير ايجابي في بعض الأحيان على بلدان عالم الجنوب لا سيما منظومة الدول الشيوعية في اوروبا الشرقية التي لم تعرف الديمقراطية وآلية السوق ، نتيجة اعتماد نظام التخطيط المركزي (الاقتصاد الاشتراكي) وهذا التحول قد ساعد في تبني دول اوروبا الشرقية نمط الأصلاح السياسي، ومن ثم إجراء تغيير في طبيعة نظامها الاقتصادي ، واعتماد سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تستعال آلية السوق الحر [٢] .

إن هذا التحول إلى السوق الحر قد شجع دول الجنوب التي كانت تعتمد النموذج الاشتراكي

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

التشريعات القانونية اللازمة لإنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي ، وقد ربط صندوق النقد الدولي بين ضرورة إجراء إصلاحات سياسية والتحول نحو النظم الديمقراطية وإجراء تغيرات واسعة في الأنظمة المالية والمصرفية والمؤسسات الاقتصادية مع أهمية مشاركة القطاع الخاص وضرورة

---

١) محمد سمير الهباب ، برامج التكيف الهيكلي للزراعة في اطار الاصلاحات الاقتصادية والسياسات الخصخصة ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط ، الجزائر ، إصدار مركز دراسات الواحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١١٦ ، ١٩٩٩ .

٢) السيديسين ، الحوار الحضاري في عصر الدولة ، نهضة مصر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص١٧٩-١٨١.

٣) فتحي العفيفي ، الخليج العربي ، التعدية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢٩٧) ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٤٨ .

مشاركة مؤسسات المجتمع المدني مقابل القروض التي تمنح إلى تلك الدول التي تمر بتحولات نحو ألية السوق الحر وهذا ما حدث في بعض من دول أوربا الشرقية [١] .

إن إدارة الحكم الديمقراطي تسعى إلى مزيد من المشاركة الفاعلة للمواطنين في إدارة المؤسسات ،وتحقيق الاستقـــرار السياسي ، وتبني أطر قانونية ولوائح تنظيمية سليمة يفرزها احترام القانون من المجتمع ، وكذلك توسيع الثقافة ، والمسائلة، والشفافية ،والافصاح في الحصول على المعلومة وهي ضرورية في القضاء على الفساد الذي يحد من نجـــاح عملية الأصلاح الاقتصادي ، أن وجود مؤسسات دستورية وسلطة قضائية فاعلة قادرة على تطبيق القانون وسلطة تنفيذية قادرة على تنفيذ القانون وحكومة شرعية وسلطة تشريعية منتخبة من قبل الشعب ، وفي اطار ذلك فأن العراق يحتاج الى نظام سياسي وسلطة قضائية مستقلة وسلطة تشريعية تمتلك القدرة على تشريع القوانين [٢].

سيعطي للمستثمر الاجنبي والشركات الأجنبية الثقة في القطاع الاقتصادي الذي يستثمرون فيه

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١) أبراهيم فريد عاكوم ، أدارة الحكم والعولمة ، وجهة نظر اقتصادية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ١١٧ ، أبو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٤٠ .

٢) joseph presen , Russiapitalist Revolution why market failed , www.wilsoncenter.com

٣) داتيان كوفمان ، الخرافات والحقائق المرتبطة بإدارة الحكم والفساد ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ص١٥٧ www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world .

اولاً : توصيف خصائص مؤسسات الإصلاح السياسي والاقتصادي

وهناك مؤسسات قامت بتحديد خصائص أو صفات رئيسة للمؤسسات تحدد إسهامها وفعاليتها في الإصلاح الاقتصادي وبناء اقتصاد قومي .

١. مؤسسات للمصلحة العامة :-

وهي تتضمن المصلحة العامة للمواطنين ، وهي يعتمد على طبيعة النظام السياسي ، الذي بدوره يهدف إلى تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعموم المجتمع ، وتعد هذه الموسسات من الركائز القوية في معالجة المشاكل السياسية وايجاد حلول للازمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العراق وازالت كل المعوقات التي تعرقل تطوير الاصلاح السياسي والاقتصادي .

٢. مؤسسات تحقيق أهداف صانعي القرار :-

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

للدولة[١].

٣. مؤسسات توافقية :-

للمؤسسات القدرة على الاتساق وعدم التناقض بين السياسة حتى تكون فاعلة لا سيما في الأداء التنموي وتقديم الخدمات من خلال وضع الخطط المدروسة والمحددة لعملية الإصلاح الاقتصادي .

إن تطور المؤسسات السياسية يمكن أن يسهم في التخطيط المسبق ، والتفاعل بين المؤسسات ، ويتحقق الاتجاه الصحيح في الإصلاح والتطور ، حيث تتوفر الآليات الضرورية لتحقيق التوافق بين المصالح الأساسية في الميدان السياسي ومتطلبات النمو الاقتصادي لأنها تحتاج إلى

---

١) توماس فريدمان ، العالم المسطح ، تاريخ موجز للقرن الواحد العشرين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٥٨ .

الوصفات العامة والموضوعية للإصلاح الاقتصادي ، وإلى التكيف ، بحسب الظروف الخاصة لكل دولة تمر بمرحلة الإصلاح الاقتصادي ، ويأتي هذا الدور الذي تقوم به المؤسسات الدستورية في إنجاح الوصفات الموضوعية في تنفيذ آلية السوق .

لقد رجحت كفة ميزان القوى في كافة أنحاء العالم لصالح أولئك الذين يدعون إلى الحكم الديمقراطي والتوافقي الموجه نحو اقتصاد السوق الحر على حساب أولئك الذين يدعون إلى الحكم الاستبدادي ذي الاقتصادات الموجهة مركزياً [١] .

لقد أصبحت مؤسسات القطاع الخاص ومراكز الفكر وأجهزة الإعلام التي تبحث عن المعلومات ، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني الآخر في العديد من الدول الأكثر براعة ومهارة في تحديد أولويات الإصلاح السياسي الاقتصادي ، فضلاً عن أولوياتها لحاجة المؤسسات الرسمية في إعادة البناء والتنظيم والتطوير بما يواكب التطورات العلمية والإدارية ،وهذه ضرورة ملحة للإصلاح [٢].

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

لمختلف فئات المجتمع ويوفر فرص اقتصادية كبيرة إذا ما تم تطبيقه بصورة صحيحة .

ولعل دول شرق أوربا المتحولة حديثاً والتي ترغب ان تنظم بعضها الى الاتحاد الأوربي خير مثال على ذلك بعد أن فرض الإتحاد الأوروبي على تلك الدول ضرورة إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية حتى يحق لها الانضمام إلى منطقة اليورو [٥] .

---

١) هنري كيسنجر ، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٣ ، ص٢٣ .

٢) يحيى اليحياوي ، العولمة اية عولمة ، دار مريفيا والمشرق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص١٦٤ – ١٨٦ .

٣) ابراهيم فريد عاكوم ، مصدر سابق ، ص٤١

٤) حيدر غيبة ، ماذا يعد أخفاق الرأسمالية والشيوعية ، شركة المطبوعات ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥ ، ص٣٤١-٣٥٦ .

٥) mark Adomanis Araticle Grussias Ecomomic perfor mamce is a ctually very similar to other East Euro peam countries for bes , www.forbes.com

المطلب الثالث :- تعريف الإصلاح الاقتصادي- المراحل والأهداف

يقصد به مجوعة السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ، ويشار إليها بالسياسات الاقتصادية الكلية لأن هدفها هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص المعوقات التي تعيق عمل السوق ، ويرتبط الأصلاح الاقتصادي بحزمة السياسات التي يوحى بها صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل بصفة أساسية لغرض معلن هو إجراء تعديلات في الهيكل الاقتصادي يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز المرحلة الانتقالية سعياً إلى هدف أخير هو النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية [1] .

وتعتمد حزمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي في خلفيتها المرجعية إلى آراء وأفكار النظرية الاقتصادية الجديدة ، وعلى المركب الكلاسيكي الجديد القائم على أولوية قضايا التوازن العام في واجهة استحداث النمو الاقتصادي على مستوى الجهاز الإنتاجي ، كما طالب به الكلاسيكون

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

تلخيص سنوات الثمانينيات من خلال بعض المؤشرات :

---

١) بالقاسم عباس ، التثبيت والتصحيح الهيكلي ، مجلة جسر التنمية ، سلسلة دوريات تعنى بقضايا التنمية ، العدد (١٣١) ، أيار ٢٠٠٤ ، ص٢٧ .

٢) مصطفى محمد عبد الله ، التصحيحات الهيكيلية ، والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية ، في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط ، الجزائر بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص٣١ .

* رئيسة وزراء بريطانية ، ١٩٢٥ وهي المرأة الوحيدة التي شغلت هذا المنصب في تاريخ بريطانية فأطلق عليها المرأة الحديدية .

المؤشر الاول: تمثل في أزمة المديونية وقد ضربت تلك الازمة ليس فقط الجزء الاكبر من امريكا اللاتينية بل كذلك أوروبا الشرقية التي تبين أن واقعها لا يختلف كثيراً عن واقع بلدان العالم الثالث .

المؤشر الثاني :وهو المتعلق بالانعطاف الناجح لليابان نحو اقتصاد العالم والتي تبعتها الدول الاسيوية ، ودول شرق آسيا والصين .

المؤشر الثالث : تمثل بالكينزية التي اعتمدتها إدارة (ريغان)* والتي ادت إلى مواجهة مشكلة تباطؤ النشاط الاقتصادي والبطالة المرتفعة في الولايات المتحدة من خلال الاستدانة الضخمة من قبل القطاع العام ، خاصة من اليابان وكان هنا رغبة بتقوية البنى العسكرية الأمريكية إلا أن النتيجة الكبرى كانت الاستدانة التي ادت إلى ظهور وتفاقم الدين القومي الامريكي الذي وصل إلى أرقام قياسية .

المؤشر الرابع : يتعلق بانفجار الديون الضخمة التي عقدتها الشركات الكبرى بهدف تحقيق

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المتداولة (أي أمتصاص فائض الطلب على العرض)[٢] .

وقد أخذ المركب الكلاسيكي خطة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وهي مزيج من اقتصاديات العرض وأفكار النقديين لا سيما "ملتون فردمان" مدرسة جامعة شيكاغو ، وقد حرّك هذا المزيج بدرجات متفاوتة ضمن سياسات المحافظين الجدد الذين سادوا المسرح السياسي الغربي لا سيما الرئيس الامريكي السابق رونالد ريغان ورئيسة الوزراء بريطانيا (مارغريت تاتشر) كما حرك فكر المسؤولين في صندوق

---

١) افتسان الغريب ، مأزق الأمبراطورية الامريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، مارس ، ٢٠٠٨ ، ص٩٦-٩٧ .

٢) مصطفى محمد عبد الله ، المصدر السابق ، ص٣٢-٤١ .

* وهي تلك الازمة التي حدثت في المكسيك والدول النامية في عام ١٩٨٢ .

* رونالد ويلسون ريغان ١٩١١ – ٢٠٠٤ رئيس الاربعين للولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٨١ – ١٩٨٩.

النقد الدولي نحو انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي في النظم الاقتصادية العالمية وتقليص دور الدولة وزيادة نشاط القطاع الخاص ، ويأتي هذا التحول في نهج سياسة المحافظين الاقتصادية بسبب وجود الفوائض المالية الضخمة لدى الدول الغربية ، فضلاً عن أزمة المديونية التي ظهرت في الدول النامية لا سيما في المكسيك والبرازيل والدول الأفريقية ، إذ لم تستطيع تلك الدول حتى سداد فائدة الدين ، وهذا ما سبب اندلاع الأزمة الاقتصادية في المكسيك فضلاً عن رغبة الدول الغربية لاستثمار أموالها وتوزيع نطاق وجود شركائها لا سيما الشركات المتعددة الجنسيات في الدول الأجنبية زيادة على نقل صناعتها التي تسبب تلوثاً عالياً في بيئة عالم الجنوب ، فضلاً عن الاستثمار في القطاعات التي تخدم صناعاتها ومنها القطاع الاستخراجي وتوفير الموارد الاولية للصناعة الغربية [١] .

وتهدف عملية الإصلاح الاقتصادي إلى معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، ومنها العجز في الموازنة العامة وانخفاض الاحتياط النقدي الاجنبي ، عجز الميزان التجاري ، ارتفاع حجم الديون الخارجية ، وانخفاض مستوى خدمات المشاريع العامة ، وعدم انتظام النظام الضريبي وتخلفه ، وهذه الاختلالات لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني إضافة إلى تفاقم [illegible] في المجتمع ويرى الاقتصاديون ان علاج مشكلة المديونية الخارجية لها يستوجب دعم [illegible] للمعونتين الفنية والمالية لها من [illegible] للدول النامية التي لم يحدث فيها الإصلاح السياسي والاقتصادي بضرورة تغيير [illegible] والاتجاه نحو عالم واحد يسوده الرأسمالية العالمية من خلال تطبيق مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح ، ولذلك فأن الربط الأمريكي الجديد بين النيوليبرالية والاتحاد قد نشر نظام السوق حتى بين أفقر دول العالم [٣] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ويرى فريق من المحليين أن تدهور الاوضاع الاقتصادية قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادي يرجح إلى العوامل الخارجية منها تباطؤ الطلب على الصادرات ، وتدهور الأسواق المالية العالمية ، وتدهور شروط التبادل ، وحصول ازمة اقتصادية ، في حين يرى فريق اخر أن التدهور يرجع إلى تطبيق سياسات كلية غير مستدامة وتشير الدلائل إلى أنه في اغلب الحالات

---

١) ستار شدهان شياع الزهيري ، المصدر السابق ، ص٨٦ .

٢) أحمد علي دغيم ، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية وتحويل الدول النامية إلى دول متقدمة ، الشركة العربية للنشر والتوزيع القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص١٤٣ .

٣) نيكولاس غايات ، قرن أمريكي أخر ، ترجمة رياض حسن ، تدقيق تانيا بشارة ، دار الفارابي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص٤٩ .

تكون راجعة لمزيج من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى اعتماد برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات من قبل الدول وهي خفض الانفاق واعتماد سياسة نقدية انكماشية كهدف جوهري وهو تحقيق نمو اقتصادي مستدام [١] .

أولاً : مراحل الإصلاح الاقتصادي :

مرحلة الإعداد : ويتم في إطارها طرح مشروع برنامج الإصلاح والحوار الديمقراطي ، والمشاركة الواسعة من ذوي الخبرات والاختصاص في مرحلة الإعداد للإصلاح الاقتصادي ، والهدف من ذلك وضع الترتيبات ، تغييرات الإصلاح الاقتصادي بحيث يتواكب معه الإمكانيات وموارد الدولة .

مرحلة المفاضلة : في هذه المرحلة يتم تحديد أهداف الإصلاح الاقتصادي ورصد آليات تنفيذها وحسب جدول زمني يعده خبراء برنامج الإصلاح الاقتصادي .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٣. حفز الصادرات وتعزيز قدراتها التنافسية على المزاحمة في الأسواق الخارجية .

٤. توفير مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية .

٥. تحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني ، بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار .

٦. رفع معدل النمو الاقتصادي عبر توطين معطيات الثروة العلمية والتكنولوجية .

٧. التوزيع العادل للدخل القومي بما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

٨. إخراج البلاد من طور الركود الاقتصادي إلى طور الانتعاش الاقتصادي .

---

١) منار محمد الرشواني ، سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص١٥ .

٢)ناصر عبيد الناصر ، دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد ، ط١ ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ٦ذ ، ص٢٣٢ .

٩. تحديث وتطوير الإدارة العامة للبلاد وتطوير وتوسيع الخدمات العامة (التربية–التعليم–خدمات البنى التحتية (soc)) .

١٠. تقليل البيروقراطية الادارية ومكافحة البطالة ، والحد من الفساد الإداري والمالي [١] .

ثالثاً : تطور سياسات الإصلاح الاقتصادي

يتطلب تنفيذ برامج سياسات الإصلاح الاقتصادي إجراءات تتخذها الدولة المعنية بالإصلاح الاقتصادي ، وهي آليات وضعتها المنظمات المعنية (صندوق النقد الدولي) وتنفذها على شكل مرحلتين أولية للإصلاح الاقتصادي هما :

١. سياسات التثبيت الاقتصادي

وتعني الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

خفض مستوى العجز على الأقل .

٣. كبح جماح التضخم والسيطرة عليه في الحدود المقبولة .

٤. توفير المناخ الاستثماري لرؤوس الأموال الأجنبية .

٥. الحد من الطلب المحلي من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية والتي تتأثر بها التجارتين الداخلية والخارجية .

ويشير هيلاميز إلى التكيف الهيكلي أنه يشمل مجموعة من السياسات الموجهة إلى جانب العرض وذلك الى في زيادة كفاءة تخصيص الموارد مما يؤدي إلى تحقيق نمو طويل الآجل ، إلا أنه أضاف الى أن المفهوم الأوسع للتكييف الهيكلي يتضمن سياسات لتحقيق توازن

---

١) عبد الحسين العنبكي ، المصدر السابق ، ص٢٧ .

المدفوعات وكذلك اعتمد على سياسات اصلاح سياسي بالنسبة إلى النظم السياسية غير المستقرة ، وهذا يدل على أن هناك علاقة مباشرة بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي .

وحدد ويلسون* (Wilson) قوله أن التكيف الهيكلي أستخدم من قبل صندوق النقد الدولي، وأنطوى على الجهود التي تتخذها الدولة لتعديل هيكلها المحلي الانتاجي والتوزيعي ليصبح أكثر كفاءة وأتساقاً مع تقسيم العمل الدولي ، أو يهدف التكييف الهيكلي ، وهي الخطوة الأوفر إلى تحقيق الرقابة على الأسعار والانفاق الحكومي وإصلاح سعر الصرف ، وهذه السياسة ، تجعل الاقتصاد الوطني اكثر مرونة واستجابة وبعدها يحدد السياسات التي تعمل على إعادة تخصيص الموارد بكفاءة فضلاً عن إصلاح المشروعات العامة وتحويل ملكيتها إلى ملكية خاصة ، وقد أشار إلى أن ذلك ينعكس على التطور في سياسات التكييف [١] .

٢. **سياسة التكييف الهيكلي :**

ويشمل الإجراءات التي تهدف إلى ارتفاع النمو على المدى الطويل من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني باتجاه تحرير المبادلات الداخلية والخارجية من القيود والتنظيمات المفروضة (تحرير الأسعار في السوق وعوامل الإنتاج للعرض والطلب) من جهة وتقليص القطاع العام إلى [illegible] تعني استثمار الموارد الاقتصادية والبشرية على وفق لاعتبارات الجدوى الاقتصادية ، [illegible] من خلال [illegible] للموارد الطبيعية والبشرية [illegible] في [illegible] المدى الطويل ، وهذه [illegible] اذ تختلف في تنفيذها حسب ظروف البلد المعني وهي تنفذ في أغلب برامج الإصلاح الاقتصادي [٢] وتشمل كل مما يأتي :

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١. خفض الانفاق الحكومي .

٢. فرض الضرائب والرسوم وزيادة اسعار الخدمات المحلية .

٣. إلغاء الرقابة على سعر الصرف للعملة الوطنية .

٤. إلغاء سياسة تحديد أسعار السلع والخدمات من خلال إتباع سياسة رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية .

---

١) الطاهرة ، السيد محمد حميدة ، سياسات التكييف الاقتصادي المدعمة بالصندوق او من خارجه عّرض للدراسات ، ط١ ، مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية ،(أبو ظبي ، ٢٠٠٢) ، ص١٤-١٥ .

٢) نجيب عيسى ، سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان ، في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط ، الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص٤٦٦ .

* الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة الامريكية للمدة ١٩١٣ – ١٩٢١ .

٥. تحرير التجارة الخارجية بإلغاء القيود الكمية وتخفيض الرسوم الكمركية تدريجياً ، ورفع جميع أشكال الحماية للإنتاج الوطني وتشجيع المنافسة داخل السوق المحلية .

٦. التوجه نحو تشجيع الصادرات للسلع المحلية .

٧. حرية حركة رؤوس الأموال واتخاذ الإجراءات التشجيعية وإصدار التشريعات التي تشجع على دخول الاستثمار الأجنبي إلى البلد .

٨. تقليص دور القطاع العام من خلال خصخصة المرافق والمنشآت الحكومية [١] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Wondershare™

١) ستار شدهان شياع الزهيري ، المصدر السابق ، ص٨١ .

المبحث الثالث : الابعاد والدلالات الفكرية للإصلاح السياسي والاقتصادي

في هذا المبحث نوضح الابعاد والدلالات الفكرية في الاصلاح السياسي والاقصتادي .

المطلب الأول :- الابعاد والدلالات الفكرية للإصلاح السياسي :

لا بد من تحديد الأبعاد والدلالات الفكرية للإصلاح السياسي من مراحل مختلفة من تطور الشعوب ، فقد ظهرت بوادر الإصلاح من زمن بعيد ومن خلال الحضارات الإنسانية القديمة ومنها حضارة وادي الرافدين . إذ برزت شريعة حمورابي في بابل أعطت جزءاً من الحقوق إلى المواطن من خلال تنفيذ مبدأ التفضيل من قبل الساسة ، وفي الحضارة المصرية فأن مبادئ الإصلاح لم تظهر مقارنة مع الحضارة البابلية ويرجع ذلك إلى طغيان السلطات الحاكمة وتقسيمها المجتمع إلى ثلاث طبقات ما ساهم في انعدام الحريات ، والمطالبة بالحقوق لكن التحول الاكبر في مسار الإصلاح كان في عهد الحضارة اليونانية من خلال طروحات المفكرين السياسين مثل أفلاطون وأرسطو وسقراط وهذا الأخير قدم للحضارة اليونانية اطاراً شاملاً للإصلاح من ناحية توسع الحقوق ، والمشاركة الشعبية في أداء الحكم في هذا المطلب سوف نتناول البعد القيمي للاصلاح السياسي من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي وما هي الآثار التي يمكن ان تنعكس على المجتمع نتيجة عملية التغيير السياسي وتحول المجتمع من نظام يسوده غياب الأطر والمؤسسات الدستورية إلى نظام يسود فيه احترام القانون وحقوق الإنسان وبناء مؤسسات الدولة وبذلك نتناول أهم الأوضاع السائدة في المجتمع وكما يأتي :

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١. الوضع السياسي :

إن عملية الإصلاح تحدث في المجتمعات المتطورة ، والدول النامية على حد سواء هم وحالة تغيير الوضع السائد إلى مرحلة أفضل من خلال تنفيذ سياسة الإصلاح السياسي ، وهذا الإصلاح يؤثر بصورة فاعلة في تغيير نمط الحكم والمؤسسات، وطبيعة العلاقة بين الحكام والشعب، وفي أطار أبسط معايير الإصلاح ، وهذا ينعكس ايضاً على المشهد السياسي ،ويغير

---

١) حميد حنون خالد ، حقوق الانسان ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٣ ، ص٤٩-٥٤ .

حالة المجتمع من مجتمع تابع لسلطة دكتاتورية إلى مجتمع يتحقق فيه توسع في الحقوق السياسية المشاركة في عملية اتخاذ القرار [١] .

وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاح يعني تغيير الوضع إلى وضع أفضل، وهذا يترتب عليه تأثير كبير في مؤسسات الدولة ،إذ أن نهج الإصلاح السياسي في كثير من الأحيان يساهم في تأسيس الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وحرية الاعلام، واحترام حقوق الانسان، وحقوق المراة ومشاركتها في العملية السياسية ، فضلاً عن ضمان حقوق الأقليات والمكونات الموجودة في كيان الدولة مع التأكيد على ضمان احترام خصوصية هذه الأقليات من ناحية ممارسة الطقوس الدينية ،واحترام هويتهم الثقافية ، فضلاً عن ذلك فأن الإصلاح يساعد على دعم السلطة القضائية ،وتحقيق مبدأ استقلاليتها ويسهم في تفعيل الدور الرقابي إلى السلطة التشريعية فضلاً عن سن تشريعات قانونية تتوافق مع الدستور في مجال الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترام الحريات العامة [٢] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

بروز مشاكل بين القوى السياسية وقد تظهر داخل القوى المسيطرة على الحكم أو بين الفئات الحاكمة القوى المناهضة للإصلاح [٤] ، ولذلك فإن الإصلاح السياسي يتطلب توافق القوى

---

١) حميد السعدون ، التنمية السياسية والتحديث في العالم الثالث ، ط١ ، (الذكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١) ، ص٨٦ .

٢) عبد الاله بلقزيز ، ورقة الاصلاح السياسي في العالم العربي ، مجلة المستقبل العربي ، (مركز دراسة الوحدة العربية ، العدد ٣٠٤ ، بيروت ، ٢٠٠٢) ، ص٩١ .

٣) شريل بوبينارد ، الاسلام المدني ، الديمقراطي من مشاركة فيه وما هي مصادره واستراتيجيته ، المستقبل العربي ، مركز الوحدة العربية ، العدد ٣٠٤ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص٨١ .

٤) محمد السعيد أدريس ، اتجاهات المعاكسة مواقف فاعلين الاقليمين غير العرب تجاه الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، أبريل ٢٠١٢ ، ص٨٠-٨١ .

الوطنيـة والأحـزاب السياسـية ومؤسسـات المجتمـع المـدني، والنخـب الوطنيـة الموجـودة فـي المجتمع[١].

وفـي هذا الإطـار تقدمت وضـمن المشـهد المصـري وثيقـة الاسـكندرية بمجموعـة مـن الـروئ المحددة للإصلاح السياسي ، إذ ترى أهمية ترجمتها إلى خطوات ملموسة في إطار من المشاركة مع الحكومات ، وتمثل هذه الروئ في ثمانية خطوات [٢]:

١. الاصدارات الدستورية والتشريعية .
٢. إصلاح المؤسسات التشريعية والديمقراطية .
٣. إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية .
٤. توسيع الحريات وتأسيس الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون .
٥. التصديق على منظومة المواثيق الدولية العربية .
٦. تحرير النظام من تأثير الهيمنة الحكومية .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

من الاستعمار نحو اعتماد نهج جديد في التخطيط الاقتصادي ،وتطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي ، فقد كان الجهد الاساسي فيها يتجه نحو تعزيز وتنمية هذا المفهوم في الوضع الاقتصادي من خلال اعتقاد راسخ من أن تحقيق تنمية ونهج الأسلوب الاشتراكي يمكن لهذه الدول من التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة [٣] .

أن ظاهرة الصراع بين الدولة والسوق صار محسوماً للثاني ، ولكن من الناحية العملية السوق والناس معاً كانت بحاجة إلى الدولة شريكاً أساسياً وميسراً لعملية الإصلاح لا سيما في السنوات

---

١) مرصد الاصلاح العربي ، الاشكالات والمؤشرات ، المصدر السابق ، ص٦٧ .

٢) أحمد يوسف القرعي ، دور المجتمع المدني للاصلاح العربي، السياسة الدولية ، العدد ١٥٦ ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٢٥ .

٣) سالم توفيق النجيفي ، المصدر السابق ، ص١٧٦ .

الأولى من الإصلاحات وعبر كل من * هافرليشن وتوماس ، ومن خلال الربط ما بين السياسة والاقتصاد في اطار من العلاقات القوية والايجابية [١].

فالجهود الإجرائية تخلق فرصاً غير عادلة وغير مشروعة نظراً للتطور والتوسع الاقتصادي فيما يحقق التقدم المنتظر والمعزز بالدعم السياسي والتأكيد الاجتماعي فرص اكبر لاستمرار الإصلاح والتحول (الحلقة الايجابية) فالتناقض بين الحلقتين تناقض واسع ،والسبيل للانتقال إلى الحلقة الايجابية يكون عبر التأييد والتماسك الاجتماعي ،والإدارة السياسية في فرض حكم القانون وضمان حقوق الملكية [٢] .

أن التأثير السلبي في الوضع الاقتصادي يظهر في حالة انعدام التوافق على الإصلاحات السياسية وظهور تيارات متطرفة نتيجة التحرير من قيود سلطات النظم السابقة [٣]وهذا ما يؤدي إلى انعدم الوضع السليم في تنفيذ السياسات وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي خاصة إذا ظهرت فئة تستأثر بالسلطة والموارد البشرية وحالة اخرى قد يؤدي بيع المشاريع إلى القطاع

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الغربي آسيا الاسكو ، تقرير الاسكو السنوي ، ٢٠٠٩ ، ص٢٢

٢) حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، بحث في تغير الاحوال والعلاقات ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٣٣١ .

3) Edwards , Herman Ressia Reform in the problem not the solution . www.thirdworldtraveler.com

4) Jamesr millar and , lilia , obstractes and opportunties to Russia economic Reform , www.nbr.org

5) An Assessment of putins Economic policy . by Anders Asland , peterron in stitute for intermational Economis iuly 2008 . p2-1 .

٣- الوضع الاجتماعي :-

إن الإصلاح في النواحي الاجتماعية هو توظيف للموارد الاجتماعية الهائلة للاستفادة من الامكانيات المتوفرة من الطاقات البشرية بهدف بناء مجتمع قوي متماسك قادر على حل المشاكل ، ومن ثم الانطلاق بقوة وفاعلية لتحقيق التقدم والمشاركة في صنع المستقبل ويفترض ذلك العمل تحقيق عدّة اهداف وهي [١] :

١. تطوير نمط العلاقات الاسرية مع احلال قيم الاستقلالية والمواد والتفاعل الايجابي .

٢. قيام الإعلام بدور اساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن وإعادة بناء القيم السائدة للتطوير والتحديث ، كقيم المساواة ، والتسامح وقبول الآخر ، وحتى الاختلاف جنباً إلى جنب مع قيم الفرقة ، والاتقان والالتزام وغيرها من القيم الايجابية .

٣. توجيه المجتمع نحو اكتساب المعرفة وانتاجها ونشرها مع التركيز على عملية التكامل ، وترابط فيما بينها لتحقيق المجتمع المعرفي .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

يجب تأكيد مجموعة من الأولويات الثقافية وفي مقدمتها الاتي [٣]:

١. تهيئة المناخ الثقافي لتحقيق التطور الديمقراطي ، وتداول السلطة سلمياً ، بل العمل على مواجهة الرواسب والعادات الجامدة ، والآثار المتراكمة للاوضاع ، وأساسيات السياسة الفاسدة من شأنها أن تحول دون فاعلية المشاركة السياسية ، وتأكيد على ان التنمية الثقافية هي أساس أي تنمية وأن الخطوات الأولى لأي إصلاح ضروري ، وإن إشاعة ثقافة الديمقراطية منهج التعليم والإعلام هي الخطوة الأولى لأي إصلاح ضروري .

---

١) أحمد يوسف القرعي ، المصدر السابق ، ص٩٧ .

٢) أنظر روجيه جارودي ، حفارو القبور ، الحضارة التي تحفر للانسانية قبرها ، ترجمة ، عزة صبحي ، دار الشروق ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص٥٦-٥٩ .

٣) مرصد الإصلاح العربي ، المصدر السابق ، ص١٧٤ .

٢. تجديد الخطاب الثقافي وتخليصه من الرواسب المعوقة لنقل الاختلاف ، والحوار مع الآخرين، وإصلاح المؤسسات الثقافية وتفعيلها عن طريق دعمها مادياً ومعنوياً بما يساعدها على التفكير المستقل وتوسيع دوائرها .

٣. العمل على إلغاء الرقابة على النشاط الفكري والثقافي بما يدعم الحرية الفكرية ، ويحرك عملية الإبداع ، فتقدم الامم مرهون بكافة الحريات الكاملة لمبدعيها ولمفكريها في مجالات أنشطتهم المختلفة .

٤. تشجيع التفاعل الثقافي مع العالم كله بما يؤكد ثقافة التنوع البشري والأخلاقي والإسهام الفاعل في المنظمات العالمية بما لا يتناقض وخصوصيتها الحضارية التي تؤكدها الأبعاد الإنسانية لميراثنا الثقافي الأصيل [١] .

المطلب الثاني : الابعاد والدلالات الفكرية للإصلاح الاقتصادي :

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

اولاً : البعد القيمي والمدلول الفكري للإصلاح الاقتصادي :

إن الإصلاح الاقتصادي اعتمد من قبل الدول العربية وبدعم من المؤسسات النقدية الدولية وتحديداً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، إن ظهور الاقتصاد الرأسمالي ، وما ترتب عليه من السياسات الليبرالية في بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الأمر والذي تجلى في أعمال آدم سميث ، الأب الروحي للرأسمالية ، وفي اعمال ديفيد ريكاردو مبدع النظرية الليبرالية وكان النظام الرأسمالي يحاول جاهداً أن يتكيف مع الظروف ، أو بتعبير ادق تشريع

١) أحمد يوسف القرعي ، المصدر السابق ، ص٩٧ .

٢) احمد يوسف القرعي ، المصدر نفسه ، ص٩٨ .

القوانين وتوسيع دور القوى الاجتماعية التي تحكم مسيرة الإنتاج الرأسمالي [١] ، وحققت اقتصاديات السوق الناجحة بمستويات معيشية اعلى من تلك التي كانت تحققها الدول التي تبنت النظم الاشتراكية [٢]

وأتخذت الدول الرأسمالية سياسة تجارية لحماية أسواقها من المنتوجات الاجنبية مقابل ذلك فتح أسواق تلك الدول أمام منتوجات الدول الرأسمالية وذلك من خلال التحكم بقواعد التجارة بهدف الوصول إلى اكبر الأسواق العالمية من قبل الدول الغربية ، فقد ارست بريطانيا قواعد التجارة الدولية في القرن التاسع عشر ، ولذلك ليس من الصعب على بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ان تضع قواعد جديدة للنظام الاقتصادي العالمي والتحكم بقواعده وتنفذ ما تريده الشركات الغربية بهدف ضمان مصالحها وخدمة سياساتها [٣].

إن مرحلة الانتقال تواجه صعوبات طالما يتوجب على المرء أن يهبط أولاً لكي يصعد على وفق النمو وحاجته إلى سن اكتشاف العديد من القوانين ، وكان إطاره الفكري والمضمون

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وأدواتها هي قواعد السلوك المثالي التي يسير عليها

---

١) فهد عبد الرحمن أل ثاني ، العولمة والدولة الرفاهية الاجتماعية في دولة الرفاهية الاجتماعية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في الاسكندرية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٦٣٦ .

٢) لستر ، ثرو ، المتناطحون ، المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وامريكا ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ط١ ، ١٩٩٥ ، ص٧٠ .

٣) جيوفاني اريغي وجاسون ومور ، التطور الرأسمالي في المنظور التاريخي العالمي في اطوار التطور الرأسمالي : الازدهار والازمان والعرلمان ، تحرير روبرت اولبرستين ماكو يتوه وريتشارد وسترا الان مريغ ، ترجمة عدنان حسن منشورات الهيئة العامة السويدية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص١٢١ .

٤) أنظر : willamon . The political economy of pension reform : Russia www . nbc . edu

النظام الرأسمالي ، لأنها قواعد تدفع النظام إلى النقطة التي يحصل عندها المجتمع على أفضل وضع ممكن انطلاقاً من الايمان المطلق بأن الحرية الاقتصادية الكاملة لا تعارض فيها مابين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة لكن واقع التاريخ إن الثورة الصناعية (١٧٥٠-١٨٥٠) وما تلاه من توسع في النظام الرأسمالي حتى بداية الحرب العالمية الأولى وهي الفترة التي روج فيها الفكر الاقتصادي والراسمالية الكلاسيكية خلال مرحلة الرأسمالية ، وفي هذه الفترة وعلى الرغم من أن الليبرالية الكلاسيكية التي تمنع أو تقيد تدخل الدولة ، وتقيد دورها الاقتصادي فإن من الناحية العملية استخدمت البرجوازية الصناعية الصاعدة جهاز الدولة في صراعه ضد الجميع من خلال سن القوانين والمؤسسات ودعم رجال المجتمع الاقطاعي ، ولغاية العهد الماركسي ، من اجل ترسيخ موقعها اقتصادياً وأساسياً واجتماعياً في مرحلة بداية عصر النهضة الصناعية ، كان تدخل الدولة في مرحلة الرأسمالية الصناعية الناشئة وهو لعب دور رئيسي في دعم العلاقات والاستقلال لصالح الطبقة الرأسمالية من خلال فرض الحماية التجارية لحماية أسواقها من

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

مبدأ التدخل الحكومي حين أدركت أن هذه السياسة تخدم مصالحها ، إن كنز كان صادق في نظرته إلى محاسبة النظام الرأسمالي ، وهكذا فقد شجع المزيد من تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد إلى حد تملكها بعض الصناعات المهمة التي تعرضت إلى التراجع والانهيار ، مثل صناعة الحديد والصلب والفحم والطاقة والنقل وغيرها ، ومن عام (١٩٤٥-١٩٧٠) [٢] .

سادت سيادة الدولة التدخلية ، ونهج النظام الرأسمالي في تحقيق النمو الاقتصادي اذ بلغ في المتوسط (٤%) في ظل الاستقرار السنوي الواضح وانخفاض الملحوظ في معدلات البطالة ما بين (٣-٢%) وفي الوقت نفسه نجحت حكومات الدول الرأسمالية في تلافي حدة التقلبات

---

١) فهد عبد الرحمن أل ثاني، المصدر السابق ، ص٨٠ .

٢) سيمون كلارك ، الصراع التطبيقي وفرط التراكم العالمي لرأس المال ، في اضواء التطور الرأسمالي لازدهارات والازمان والعولمات تحرير روبرت اولبرتين – ماكو اينوه ، ريتشارد وسترا – الان زويغ ، ترجمة عدنان حسن ، منشورات الهيئة العامة السويدية – دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٥ .

والاختلالات الدورية (الأزمات) التي مثلت سمة الرأسمالية العالمية على امتداد القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينيات القرن العشرين ، وقد شهد عقد السبعينيات من القرن الماضي انتعاشاً اقتصادياً في دول الرأسمالية ، والذي انعكس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي [١] .

إن بناء منظومة الفكر الإصلاحي في المجتمع والتنمية من خلال إدخال مفاهيم جديدة يؤدي تغيير الوضع الاجتماعي إلى وضع أفضل بفعل تطوير التعليم، والرعاية الصحية والاجتماعية وهذه العناصر من أسس ومبادئ الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية ، إذ إن الفكرتين تحملان مبادئ وآليات وأساليب مشتركة للإصلاح وتطوير المجتمع بشكل متكامل وشامل [٢].

ومما تقدم يمكن ملاحظة أن بناء منظومة الفكر التربوي الاصلاحي يترتب عليه ما يأتي :-

١. إن التنمية الاقتصادية تغيير في القيم المجتمعية بما يخدم توجهات الانفتاح الديمقراطي، ويعزز التطور الاقتصادي .

٢. إن الإصلاح الاقتصادي يوفر القدرة على قيام نظم تعليمية شاملة ومتطورة وهذا التعليم الشامل والمتطور يسهم في تعميق الوعي لدى المواطنين وينمي في نفوسهم الحوار والاعتدال والعقلانية ، وهي قيم لا غنى عنها في العملية الديمقراطية والإصلاح الاجتماعي .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٥. إن الإصلاح الاقتصادي على وفق آلية السوق الحر يؤثر بشكل مباشر على ارتفاع المداخيل المالية للمجتمع ، خاصة إذا تم استخدام الموارد المحلية بصورة صحيحة وقدرة الدولة على جذب الاستثمارات الاجنبية إلى داخل الدولة [٣].

---

١) عبد علي كاظم ، طالب عبد صالح ، مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق ، بغداد ط١ ٢٠٠٦، ص١٤-١٥ .

٢) أنظر : joseph Dresen . Russia capitalist Revolution why market Reform succeeded and Democracy failed www. Wilson conter . com .

٣) عباس فياض ، المصدر السابق ، ص١٦٦ .

ثانياً : توافق السلوك المجتمعي مع السياسة الإصلاحية للاقتصاد

لقد وصف كثير من المفكرين حالة تطور المجتمع ومنهم كارل ماركس أن كل مجتمع يستند في اي مرحلة من مراحل التطور التاريخي التي يمر بها إلى أساس أقتصادي ويسمى هذا الأساس (أسلوب الإنتاج) للسلع ويحتوي هذا الأسلوب على عنصرين ، حيث يمثل الأول قوى الانتاج ، أو التنظيمات التكنولوجية للنشاط الاقتصادي ، بينما يتكون المكون أو العنصر الثاني لأسلوب الإنتاج (علاقات الانتاج) [١] .

يعد أميل دوركهايم من اهم علماء الاجتماع والاقتصادي الفرنسي فقد نظر للافكار وطرح النظرياته العلمية في حقل علم الاجتماع الاقتصادي عندما حلل دوركهايم واقع وطبيعة المجتمع الغربي في دراسة وافية لفترة طويلة من الزمن استنتج خلالها حقيقة مفادها ان الفردية الاقتصادية التي تميز هذا المجتمع لا تستند بصورة كلية إلى مصالح فردية خالصة بل تستند إلى مجموعة أحكام ونظم ومعايير اجتماعية تبعد كل البعد عن الاعتبارات الاقتصادية والمادية ، وذلك لأن

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١٩٢٩ وكذلك الأزمة العالمية التي حدثت في العام ٢٠٠٨ التي كانت لها نتائج كارثية في قلب النظام الرأسمالي ، إذ إنهارت الأسواق العالمية والشركات العملاقة في الاقتصاد والمال والتجارة والعقارات ،وهذا ما حصل في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وايطاليا ،واليونان، وايرلندا وغيرها من الدول الأخرى ، وهذه الأزمة لها تأثير على سلوك المجتمع الغربي، وهو مجتمع استهلاكي وخاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية اذ تم تسريح العمال من وظائفهم، وطرد الكثير منهم من مؤسسات القطاع الخاص وتحول هؤلاء إلى البطالة ومن ثم زيادة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه الأزمة أعادت دور الدولة من خلال دورها في الأسواق الرأسمالية بشراء الشركات العملاقة والتدخل في أسواق المال، وكذلك قامت الحكومات الغربية في منع المستثمرين

---

١) محمد الجوهري ، علياء شكري ، التغيير الاجتماعي ، دار قطر ، الدوحة ، ط٢ ، ١٩٨٦ ، ص٣٠١ .

٢) احسان محمد الحسن ، عالم الاجتماع الاقتصادي ، دار وائل للنشر ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص٦١

٣) عبد علي كاظم المعموري ، الأفكار الاقتصادية ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص٢٢٥ .

الأجانب في شراء الأصول المهمة في الدول الأوربية ،ومنها منع مؤسسة دبي في شراء موانئ في الولايات المتحدة الامريكية[١] .

وهذا التدخل من جانب الدولة والذي أيده كينز بعد الازمة الاقتصادية عام (١٩٢٩ – ١٩٣٣) و التي اكد أن تدخل الدولة ضروري في الاقتصاد خاصة في حالة عجز القطاع الخاص عن الاستثمار ، وأن الازمة المالية كشفت عن عجز النظام الرأسمالي في تحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد وهذا ما لم يتفق مع وجهة نظر المفكرين الرأسماليين في ابعاد دور الدولة الذي نادى به آدم سمث وغيرهم من المفكرين الرأسماليين [٢] .

إن إعادة ترتيب دور الدولة والقطاع الخاص هو في الواقع جزء من عملية التحول في اقتصاد السوق وهو يعني التحول في المجتمع بأكمله ينصرف إلى الممارسات اليومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذا التحول يجب ان تكون له ضوابط تتمثل في وضع إطار مؤسسي وتشريعي يحكم التصرفات الإنسانية تجنباً لحدوث أضطرابات في الأداء وازمات يمكن

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

مظاهر اخرى تمثلت في السياسة التجارية العالمية ، وانبثقت من الاتفاق العام بشأن التعريفة الكمركية والتجارة (الكات) لتحل محلها منظمة التجارة العالمية ،وهدفها علاج القضايا المتعلقة

---

١) أويكيل نسيمة ، وبوكساني رشيد ، مصبيح أحمد ، الأزمة المالية في منطقة الأورو أسباب نشوئها وانتشارها والدور الذي تلعبه الأسواق العالمية ووكالات التصنيف الائتماني فيها ن بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان ٦١-٦٢ ، بيروت ٢٠١٣ ، ص٧-١٠ .

٢) عبد الله رزق ، الاقتصاد العالمي في زمن الازمات المتناسلة ، دار المنهل اللبناني ، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص٥٩

٣) ايريك هوبز باوم ، العولمة والديمقراطية والأرهاب لغرب اسيا، ترجمة أكرم حمدان ، ونزهة طيب ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص٩٤ .

بالتجارة الدولية وتكوين منتدى المنافسة السياسة التجارية في دول العالم المختلفة [١] ،وفض النزاعات التجارية ، ولتكتمل منظومة الاقتصاد العالمي مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وقد صاحب تحرير التجارة العالمية اتجاه آخر نحو تحرير الاستثمار ، وانتقال قوى رؤوس الأموال بسرعة وسهولة بين دول العالم ، خاصة بعد ظهور التكنولوجية المتقدمة في وسائل الاتصالات وهذا التطور الذي اطلق عليه العولمة قد جعل العالم يعيش في أشبه بقرية صغيرة تنتقل فيها المعلومات والاستثمارات والسلع والخدمات بحرية تامة وقد وجدت الحكومات في دول العالم المختلفة مضطرة لكي تحاكي هذه التغييرات حتى تجد لنفسها مكاناً في الأسواق العالمية وأن تعمل على دعم وتطوير كفاءة القطاع الخاص الذي يمتلك من الامكانيات المادية والاقتصادية وأن يؤدي دوراً رئيساً في ظل تلك المتغيرات في اصلاح الاقتصادي [٢] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Wondershare™

١) فتحي محمد البعجة ، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي ، دراسة لاقتصاد السياسي العربي ، الكتاب الثالث ، دار النهضة العربية بن غازي ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص١٠ .

٢) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الأسكوا ، نيويورك ، ١٩٩٩ ، ص١ .

الفصل الثاني

الاصلاح السياسي والاقتصادي في المؤسسات العراقية ٢٠٠٣-٢٠١٤ في اطار الحراك الاقتصادي للمنظمات الاقتصادية – النقدية الدولية

التمهيد

في عام ٢٠٠٣ شكلت الولايات المتحدة الامريكية تحالف دولي اسهم بأسقاط النظام الدكتاتوري في العراق ، لقد دخل العراق في مرحلة جديدة اتسمت بفرض الاصلاحات السياسية والاقتصادية في طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد ، فبعد اكثر من ثلاثين عام من سيطرة نظام البعث ،ومن اجل اعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية التي دمرت بالكامل وعادة هيكلية الاقتصاد العراقي الذي يعاني من تحديات كثيرة وتشوهات في طبيعة الهيكل الانتاجي .ومن اجل اعادة ماتم تدميره وعودة الاقتصاد العراقي نشاطة في الاقتصاد العالمي لذلك يتطلب بناء نظام ديمقراطي سليم يسود فية مبدأ العدل والمساواة واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المبحث الثاني: الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثالث : الاصلاح الاقتصادي في العراق في اطار المنظمات الاقتصادية – النقدية الدولية

المبحث الاول

الاصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

في هذا المبحث سوف نوضح مراحل تبني الاصلاحات السياسية في مؤسسات الدولة العراقية

المطلب الاول : مرحلة الاحتلال الامريكي الى العراق

في آذار / مارس ٢٠٠٣ بدأت القوات الأمريكية بغزو العراق بمشاركة تحالف دولي متعدد الأطراف فيما يخص الهجوم على العراق التي ساقتها الإدارة الامريكية وأعتبروها حججاً تمتلك المصداقية وأنه يجب نزع السلاح وأسقاط نظام صدام الذي له صلة بالأرهاب [١] وهذه الحرب التي وصفتها مادلين أولبرايت في كتابها (الجبروت والجبار) بأعلان الحرب على العراق بأنها الحرب العادلة [٢] فالولايات المتحدة الامريكية من خلال غزو العراق على الصعيد الدولي تهدف إلى استراتيجية الهيمنة من خلال القوة العسكرية مفترضة بأن القوة العسكرية الامريكية تكون طاغية بحيث لا يكون أمام الناس سوى فعل ما يفعلون [٣] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الحصار الاقتصادي الجائر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق نتيجة غزو الكويت ، وحتى تستطيع الولايات المتحدة الامريكية من الاستفادة من اموال برنامج النفط مقابل الغذاء لكي تستطيع التقليل من معاناة الشعب العراقي بسبب الاحتلال الذي اسهم في انهيار كل مؤسسات

---

١) نعوم تشومنسكي ، الهيمنة أم البقاء ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص١٥٥ .

٢) مادلين أولبرايت ، الجبروت والجبار ، تأملات في السلطة ، والدين والشؤون الدولية ، الدار العربية للعلوم – ناشرون ، ترجمة عمر الايوبي ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص٦٥ .

٣) نعوم تشومنسكي ، طموحات إمبرالية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص١٩ .

٤) جوزيف ناي ، الفترة من بول وفوويتز إلى ريتشارد بيرل ، هكذا يفسر مهندسوا حرب العراق الامريكيون فشلهم في الحرب ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٣٥٨) ، ص٢١٠ .

٥) محمد المجذوب ، التنظيم الدولي ، النظريات والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة ، منشورات الجلبي الحقوقية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص٤٤٦ .

الدولة ، إذ لم يكن امام الولايات المتحدة الامريكية سوى الضغط على الأمم المتحدة لرفع العقوبات عن العراق بعد أن مارست الضغط على أعضاء مجلس الأمن الدولي لكي تستطيع تمرير القرار الامريكي [١] إلى مجلس الامن الدولي حيث تم التصويت على المشروع المرقم بقرار ١٤٨٣ بتاريخ ٢٠ أيار ٢٠٠٣ والذي تضمن أيضاً زيادة دور الأمم المتحدة بشأن المستقبل السياسي في العراق وتقديم الخبرات والاستشارات إلى القادة السياسيين العراقيين ، وأن هذا القرار قد أعطى الفرصة إلى تكريس سلطة الاحتلال الامريكي – البريطاني لإدارة العراق والتصرف بموارده النفطية والاقتصادية من أجل إعادة الأعمار إلى حين تشكيل حكومة وحدة وطنية [٢] .

وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي شرعت الولايات المتحدة الامريكية إلى انشاء صندوق تنمية العراق *، توضع فيه عوائد النفط وأموال العراق وتكون تحت اشراف الولايات المتحدة الامريكية في إدارة الأموال وحمايتها من الدائنين فضلاً عن ذلك عملت الولايات المتحدة إلى تخفيض الاستقطاعات المفروضة على العوائد النفطية العراقية بسبب حرب الخليج من ٢٥ في المائة إلى ٥%، وإلغاء الحضر الاقتصادي والتجاري الشامل المفروض على العراق بموجب قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ في ١٩٩٠ ، وقد أسهمت الحرب في تدمير مؤسسات الدولة ، وأن دولة وتفكيكها ومن ثم إعادة تشكيلها تعد عملية صعبة وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة [illegible] وهذه الحالة لها آثار سلبية [illegible] المباشر للبلاد ، وعينت حاكماً عاماً أمريكياً في العراق ، كما عهدت إلى أمريكيين [illegible] كل المرافق الرئيسة ومستشارين في الوزارات العراقية كافة ، مع التركيز بشكل كبير على وزارة

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١) أيان دوغلاس ، الولايات المتحدة في العراق جريمة ابادة جماعية ، في العراق تحت الاحتلال ، تدمير الدولة وتكريس الفوضى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ٢٠٠٨ ، ص٤٠ .

٢) عدنان الأسدي ، المتغيرات السياسية في العراق ما بعد ٩-٤-٢٠٠٣ ، الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١١ ، ص١١٢ .

* اسس مجلس الامن الدولي صندوق تنمية العراق بموجب الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ .

٣) أنظر ، الاحتلال الامريكي من التصور إلى الخبرة الواقعية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٦ ، ٢٠٠٤ ، ص٦٠-٦١ .

أنظر . هدى محمود جبر ، العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية للشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٦ ، ٢٠٠٤ ، ص٦٣-٦٥ .

النفط ، والحفاظ على هيكل الوزارة من التدمير وهي الوزارة الوحيدة التي لم يتم تدميرها ، فقد بادرت سلطة الاحتلال بإجراءات عده اهمها : [١]

١. إلغاء الجيش ووزارة الدفاع وملحقاتها وأجهزة الشرطن والأمن .

٢. حل وزارة الاعلام وتسريح العاملين في أجهزة الأعلام العراقية .

٣. حل حزب البعث ، واعتباره حزب محظور سياسياً .

وامام هذه السياسات التي أتخذتها سلطة الاحتلال فقد ساهمت في توقف مؤسسات الدولة عن تقديم خدماتها الأمنية وعمت الفوضى وفرضت أعباء جديدة على كاهل المواطن العراقي ، ومن خلال هذا الوضع كان لا بد من إيجاد الحلول اللازمة والضرورية التي تقضي لخروج العراق من حالة الفوضى ، والاتجاه نحو بناء المؤسسات الدستورية ووضع إطار شامل لإدارة البلاد ، ولذلك بدأت الخطوات الأولى نحو بناء الدولة العراقية الجديدة من خلال اسهام العراقيين بتشكيل حكومة عراقية تقع على عاتقها تبني مسؤولية إدارة السلطة في العراق وتشكيل مجلس الحكم الانتقالي[٢]

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١) رايومند ويليام بيكر ، التطهير الثقافي والقضاء على الدولة العراقية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٧٩ ، ٢٠١٠ ، ص٢٩ .

٢) خالد سرحاني ، مجلس الحكم الانتقالي ومستقبل نظام الحكم في العراق ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٦ ، ٢٠٠٤ ، ص٧٥-٧٨ .

٣) محسن عوض ، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الاصلاح التدريجي والفعل الثوري (٢٠٠١-٢٠١١) ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٦٠ ، ٢٠١٢ ، ص٥٣.

المطلب الثاني : تشكيل مجلس الحكم

في ١٣ تموز ٢٠٠٣ تم الإعلان عن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بعد سلسلة من مشاورات مكثفة أجرتها سلطة التحالف بقيادة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر الذي تم تعيينه في ١٢/أيار/مايو من عام ٢٠٠٣ مع الأحزاب والحركات السياسية العراقية والشخصيات الاجتماعية المستقلة وقد ضم المجلس (٢٥) عضواً (١٣) عضواً من الشيعة و (٥) من الاكراد و(٥) عضواً من السنة وعضواً واحداً من التركمان وآخر من المسيحين ، وقد مثلت المرآة فيه (٤) مقاعد [١] ، فقد كان تشكيل مجلس الحكم الانتقالي خطوة مهمة بأتجاه تحقيق الاصلاح السياسي وأرساء مفهوم الديمقراطية وسيادة القانون إذ ضم مختلف ألوان الطيف العراقي السياسي [٢] ، ومن الملاحظ أيضاً أن المجلس قد ضم الاحزاب والتكتلات السياسية الرئيسة في العراق والجماعات العراقية الكبرى فضلاً عن الشخصيات الاجتماعية المستقلة وتم منح المجلس اختصاصات رسمية تعطي له المشاركة في إدارة مؤسسات الدولة بالتعاون مع سلطة الاحتلال

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

رقم١٤٨٣ فان المجلس وسلطة الائتلاف المؤقتة بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة قادرون على أن يأخذوا على عاتقهم العمل سوية في عملية البناء والتعاون لمصلحة الشعب العراقي ، وأعلن الحاكم المدني الأمريكي بريمر الاعتراف بمجلس الحكم وبأنه الجهة الرئيسة للإدارة العراقية المؤقتة إلى حين تشكيل حكومة شرعية ومعترف بها دولياً ممثلاً عن

---

١) عدنان الاسدي ، المصدر السابق ، ص١١٥ .

٢) محمد سعد أبو عامود الولايات المتحدة وإعادة بناء الدولة في العراق ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٦ ، ٢٠٠٤ ، ص٨٠-٨١ .

٣) مارينا سيرونفا ، المصدر السابق ، ص٧٢ .

٤) عبد الحسين شعبان ، الدستور نظام الحكم في احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٤ ، ص٥٠١ .

الشعب العراقي وتشترك بها كافة مكونات الشعب العراقي بدون تمييز ، أما من حيث العلاقة بين مجلس الحكم وسلطات التحالف المؤقتة [١] .

أ- طبقاً للقرار ١٤٨٣ فقد تم الاتفاق بين مجلس الحكم وسلطات التحالف المؤقتة حول تنسيق جميع الأمور المتعلقة بالإدارة المؤقتة للعراق بما فيها سلطات مجلس الحكم أي أن هناك تعاون مشترك بين الطرفين وهذا التعاون يهدف إلى الشروع بتطوير عمل أجهزة ووزارات الدولة العراقية الجديدة.

ب- يلزم جميع موظفي سلطات الآتلاف المؤقتة وبشكل حازم بالاستجابة إلى جميع طلبات الخبراء في إسداء المعونة التقنية أو أي دعم مطلوب من مجلس الحكم [٢] .

وألغى مجلس الحكم منصب رئيس الوزراء واكتفى بتعيين الوزراء وتحويل موضوع إدارتهم واستجوابهم ومراقبتهم إلى مجلس الحكم ورئيسه بالتحديد للإشراف وإدارة مجلس الوزراء ، علماً أن الإدارة الفعلية للوزارات كانت من قبل المستشارين الأمريكيين الذين عينهم الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر ويرأس المجلس أحد أعضاء مجلس الحكم على أساس الأبجدية العربية ، وقد واجه مجلس الحكم المشاكل الكثيرة التي عانى منها الشعب العراقي ومنها ارتفاع نسبة البطالة وتدهور الاقتصاد العراقي وتدهور المؤسسات الصناعية في ظل توقف آلاف المشاريع الصناعية عزالة من نتيجة الحرب الذي أصابها والبنى التحتية

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

تعرضت للنهب والسلب فضلاً عن حل المشاكل التي خلفها النظام مع الدول المجاورة لا سيما الكويت وايران وكذلك قدرة أعضاء مجلس الحكم الانتقالي على الارتقاء إلى مستوى المسؤولية وتوظيف الظروف لتحقيق هدف الاستقلال وإعادة السيادة ، وصياغة دستور جديد يعزز فرص ظهور مجلس الحكم بمظهر القادر على تحمل المسؤولية في إدارة شؤون البلاد [٣] .

وعقد مجلس الحكم أول جلساته بتاريخ ١٣تموز/يوليو ٢٠٠٣م وتم تشكيل الوزارات العراقية التابعة إلى مجلس الحكم في ٣١ /أغسطس ٢٠٠٣ ، وفي ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣م

---

١) أحمد أبو مطر ، سقوط ديكتاتور ، دراسات تقارير وثائق ، مطبعة الانصار اللبنانية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص١٤٦-١٤٨ .

٢) عدنان الاسدي ، المصدر السابق ، ص١٢٠ .

٣) أحمد سيد أحمد ، مستقبل العراق بين الدستور الجديد والتدهور الامني ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٦ ، أبريل ٢٠٠٤ ، ص١١٤ .

وفي ضوء التطورات التي حصلت في العملية السياسية ورغبة الجانب العراقي في استلام ادارة الدولة فقد وقعت اتفاقية بين الحاكم الامريكي بريمر ومجلس الحكم والتي وقعها رئيس مجلس الحكم د. جلال الطالباني والقاضية بتوفير المستلزمات لنقل السلطة إلى العراقيين فضلاً عن تحديد جدول زمني وبرنامج لصياغة الدستور وانتخابات ديمقراطية تجري في ظل بنود الدستور الجديد للبلاد ، كما تم تحديد موعد لانتقال السلطة إلى العراقيين في الاتفاق ما بين القوى الوطنية العراقية وسلطة التحالف إذ تم تحديد موعد لانتقال السلطة إلى حكومة مؤقتة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ ، فقد استطاع مجلس الحكم طيلة مدة بقائه في الحكم ان يوفق في الكثير من الآراء التي كانت تطرح نتيجة مشاكل تجابه الدولة العراقية وبحكم هذا الانسجام والتفاهم الكامل لمجريات الاحداث أستطاع السيطرة على الكثير من الازمات التي كانت تعصف بالبلاد ولاول مرة في تاريخ العراق جلس أطياف وشرائح المجتمع العراقي لمناقشة اوضاع العراق بشكل ديمقراطي وهذا يعكس رغبة القادة السياسيين في وضع الأسس والمبادئ الديمقراطية بالطريق

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

تشكيل اللجنة في ١١آب/٢٠٠٣ ، التي تتألف من ٢٥ عضواً ، حيث أقترح كل عضو في مجلس الحكم مرشحاً لعضوية اللجنة ، وقد حددت اختصاصات اللجنة على تقديم التوصيات حول كتابة صياغة الدستور إذ عملت اللجنة الدستورية على مقابلة الشخصيات السياسية والدينية والحقوقية وأصحاب الشأن في المجال القانوني الدستوري بهدف صياغة دستور جديد للدولة العراقية عرف بقانون إدارة الدولة وهو أول دستور عراقي ديمقراطي يعطي مكونات الشعب الحقوق السياسية والاقتصادية ويدعم الحريات والمشاركة الفاعلة في إدارة مؤسسات الدولة العراقية وبعد مداولات ومناقشات عدة أنهت اللجنة الدستورية صيغة القانون الجديد في العراق وتم تحديد اختصاصات سلطات الدولة في ظل قانون إدارة الدولة والمهام الملقاة على عاتق كل

---

١) منى حسين عبيد : التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، في التحولات السياسية والاقتصادية في العراق ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ٢٠٠٦ ، ص١٦٥-١٧٠ .

سلطة في النظام السياسي العراقي الجديد ، إذ قدمت اللجنة الدستورية تقريرها إلى مجلس الحكم الانتقالي للإطلاع على مسودة القانون الجديد ومن ثم المصادقة عليه من قبل مجلس الحكم وفي ضوء إعادة بناء مؤسسات إدارة الحكم في العراق فقد صادق مجلس الحكم المؤقت في العراق في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ على دستور مؤقت جديد ، يسري عمله على مدى المرحلة الانتقالية وسميت هذه الوثيقة بقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لحين تبني دستور دائم للعراق من قبل مجلس يتم انتخابه قبل نهاية كانون الثاني /يناير ٢٠٠٥ [١] .

وتضمن قانون إدارة الدولة (٦٣) مادة ، موزعة على تسعة أبواب فضلاً عن ديباجة ، وقد حدد الدستور الجديد صلاحيات السلطات الرسمية للحكومة العراقية ، ووضع نظاماً سياسياً جديداً للبلد يضمن الحقوق والحريات الأساسية وحقوق المرأة وحقوق الأقليات والمشاركة السياسية الواسعة والحفاظ على النظام الديمقراطي ، وحددت المدة الزمنية لتنفيذ قانون إدارة الدولة بحسب نصت المادة (٦٠-١) من الدستور المؤقت ، والزام الجمعية الوطنية على كتابة المسودة الدائمة

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الديمقراطية والإصلاح السياسي ويوسع المشاركة السياسية والحريات العامة ويحترم حقوق الانسان ، إذ لاجدوى من الديمقراطية من دون تحقيق الاستقلال وانتزاع السيادة من الاحتلال ومن المعلوم أن قانون إدارة الدولة قد حدد طبيعة النظام السياسي والعلاقة ما بين سلطات النظام السياسي في العراق [٣].

---

١) تقرير حول نقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة والصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي – برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، التقرير السنوي ٢٠٠٤ ، العراق ، في الحرب على العراق ، يوميات وثائق ، تقارير ، (١٩٩٠-٢٠٠٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص١٢٧٥ .

٢) خيري عبد الرزاق جاسم ، نظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص٥٦-٥٧ .

٣) أيمن أحمد الورداني ، حق الشعب في استرداد السيادة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص٨١-٨٣ .

المطلب الرابع : المرحلة الانتقالية لنقل السلطة في العراق :

حدد الدستور المؤقت المرحلة الانتقالية لنقل السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة ودائمة ، إذ تبدأ من تسليم سلطات التحالف لسلطة الحكم إلى العراقيين ، حسب الاتفاق الذي تم توقيعه في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٣ بين الرئيس جلال طالباني والحاكم الامريكي بول بريمر وعلى أثر هذه الاتفاقية فقد تم تحديد الفترة الزمنية لنقل السلطة إلى العراقيين بتاريخ ٣٠حزيران /يونيو ٢٠٠٤ ، وبعد هذه الخطوة بدأ مسار العملية السياسية بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ومن ثم العمل على تشكيل حكومة عراقية دائمة تعمل على أساس صياغة الدستور الدائم في فترة لم تتجاوز ٣١ كانون الاول /ديسمبر ٢٠٠٥ ، وبعدها تبدأ المرحلة الثانية بعد تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية ، والتي تمت بعد إجراء انتخابات الجمعية الوطنية كما هو منصوص عليه في هذا القانون [١] .

ومن جانبه دعا الرئيس الامريكي جورج بوش ، أعضاء مجلس الحكم إلى ضرورة توفير السبل المناسبة لنقل السلطة إلى العراقيين بحلول الأول من حزيران ٢٠٠٤ وقد جاء ذلك أثر أستقباله في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٤ للرئيس الدوري لمجلس الحكم عدنان الباجه جي والوفد المرافق معه والذي ضم السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلى ، ومن

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

على القوى الوطنية إشراك بعثة الأمم المتحدة وإطلاعها على طبيعة تطور مسار الاصلاح السياسي في العراق وآلية تطور النموذج الديمقراطي ، فضلاً عن التشاور مع سلطة الائتلاف بخصوص طبيعة تشكيل الحكومة الانتقالية[٣] .

– المرحلة الثانية وتبدأ بعد الانتهاء من تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية وإجراء انتخابات المجلس الوطني ، التي حدد الدستور إجراؤها في مدة لا تتجاوز ٣١ كانون الثاني /يناير ، وتنتهي بتشكيل حكومة عراقية على أساس أحكام الدستور العراقي الدائم ، مع التأكيد على

---

١) نظلة الجبوري ، قراءة في ماهية النظام السياسي في عراق التغير في التحولات السياسية والاقتصادية في العراق ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ص١٤٥–١٥٠ .

٢) نظلة الجبوري ، المصدر نفسه ، ص١٤٥ .

٣) أنظر : خضر عباس عطوان ، النظام السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية – دراسات سياسية ، قسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، العدد (١٢٢) ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٩٦–١١٩ .

الالتزام بمبادئ الديمقراطية والإصلاح السياسي من خلال بناء مؤسسات الدولة العراقية الجديدة إذ لم يشهد العراق ديمقراطية حقيقية منذ تأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١ [١] ، كما أن مشروع الإصلاح السياسي في العراق ، والذي أدخل في مسار العملية السياسية جاء من خلال تدخل خارجي ومن قوى دولية عالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، ولذلك فإن مشروع الإصلاح السياسي جاء كجزء من مشروع أمريكي لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وفرض الاصلاح الاقتصادي في النظام الاقتصادي لدول الشرق الاوسط بما فيها العراق ، فقد تحدث الرئيس الامريكي السابق بوش الابن مراراً وكذلك كبار المسؤولين في إدارته ، عن الحاجة إلى تقديم الالتزام للمستقبل بتحويل أنظمة الشرق الاوسط إلى أنظمة ديمقراطية وإقصاء الأنظمة السياسية الدكتاتورية ، وإطلاق حرية التجارة وإجراء الإصلاح الاقتصادي في اقتصادات دول المنطقة ، وهذه الحقيقة كانت لها انعكاسات على الوضع السياسي والاقتصادي في العراق ، فالولايات المتحدة تسعى إلى جعل العراق دولة مدنية ديمقراطية عصرية مستقرة تبعث إلى دول

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية بصناديق الاقتراع ، بل أمتدت إلى أعمال العنف والقتل احياناً ، ويبدو أن أعمال الديمقراطية التوافقية التي أشار إليها المفكر الهولندي (ارتش بيهارث) والتي تركز على حماية الاقليات والتمثيل الكامل لكافة فئات الشعب ، قد حظيت بالتطبيق في المرحلة السابقة لاسيما في فترة حكم مجلس الحكم الانتقالي فضلاً عن

---

١) مارينا سبروتف ، التحولات الدستورية في العراق ، صفحات من تاريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق ، ترجمة فالح الحمداني ، مكتبة عدنان ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٧٥ .

٢) علي محمد علوان ، ومثنى علي حسين ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ في إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات الدولية ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٢٣٨ .

أن الديميقراطية وحسب رأي موريس دفرجية تضمين الحقوق والحريات والمشاركة الواسعة لكافة طوائف المجتمع في إدارة الدولة الديمقراطية وهذا ما لم نشهده على أرض الواقع [١] .

نوضح في هذا المطلب اهم الاصلاحات في النظام السياسي العراقي:

اولاً : التطورات السياسية في العراق عام ٢٠٠٤ :

اقترح الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمم المتحدة في ١٥ مايس ٢٠٠٤ على مجلس الحكم الانتقالي بمجرد نقل السلطة إلى العراقيين في اواخر حزيران ٢٠٠٤ ، أن تحل محله حكومة انتقالية تشكل من التكنوقراط ، تحكم البلاد إلى حين إجراء الانتخابات العامة ، وقبل تاريخ ٣٠ حزيران كانت هناك مشاورات بين أعضاء الكتل السياسية ، علماً أنه لاتوجد رغبة أمريكية أن يترأس الحكومة العراقية أحد أعضاء الأحزاب الإسلامية الشيعية مع العلم أن قادة الأحزاب يدركون إن مندوب الأمم المتحدة الجزائري الأخضر الإبراهيمي ، كان لايرغب بأن لاتحتوي

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المرحلة الانتقالية أياد علاوي أمين عام حركة الوفاق ، وهو من الأحزاب العلمانية ، وبذلك لم يوجد في تشكيلة رئاسة الحكومة الانتقالية أي سياسي من الأحزاب الشيعية ، أما رئيس الجمهورية فقد تم الاتفاق على أن يتولى رئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية غازي عجيل الياور ، وهو مدعوم من الأحزاب الشيعية ، وأصبح إبراهيم الجعفري وهو الامين العام لحزب الدعوة الإسلامي ، وروز شاويس ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني نواب رئيس الجمهورية في حين ضمت حكومة أياد علاوي رئيس للوزراء و ٢٦ وزيراً ، علماً إن الإدارة الامريكية كانت

---

١) نقلاً عن أبي بكر الدسوقي ، الثورات العربية ، لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ ، القاهرة ، أبريل ٢٠١٢ ، ص٥٠ .

٢) أنظر : عدنان الاسدي ، المصدر السابق ، ص١١٧

٣) فاطمة حسين سلومي ، الانتخابات البرلمانية العراقية (٢٠٠٣-٢٠١٠) ، مجلة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد ، العدد ٤٢ ، كانون الأول ٢٠١٢ ، ص١٣٢ .

قد تعاقدت مع ٢٠٠ شخص من الخبراء الأمريكيين والبريطانيين من اجل العمل بصفة مستشارين للحكومة وعينّ برهم صالح وهو من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني نائباً لرئيس الوزراء [١] .

والملاحظ أن ثلاث جهات رسمية ساهمت في تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية وهي الإدارة الامريكية والأمم المتحدة والقادة السياسيين العراقيين ، فهذه الجهات ساهمت في تذليل كل المعوقات من اجل نقل السلطة وبداية مرحلة جديدة للنظام السياسي العراقي الجديد [٢] .

والمعلوم أن قانون إدارة الدولة قد حدد طبيعة النظام السياسي وهو نظام برلماني لايمتلك رئيس الدولة صلاحيات رسمية سوى من ناحية التوقيع على إصدار القوانين والمصادقة على المعاهدات والتوقيع على المراسيم ، إذ يوضح الأستاذ موريس ديفرجيه أن رئيس الدولة في النظام البرلماني سواء كان ملكاً بالوراثة أم رئيساً منتخباً بواسطة البرلمان أكثر بعداً عن السيادة الشعبية من الوزير الأول ، وأقل منه في صفة تمثيل الأمة [٣] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

أ- رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي ، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، والتوقيع عليها وإبرامها ، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارة الخارجية وسياسات الاقتراض السيادي .

---

١) فاطمة حسين سلومي ، السابق ، ص١٣٦ .

٢) رشا حمدي ، دور الامم المتحدة في العراق ، الانعكاسات والدلائل ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٦ ، ٢٠٠٤ ، ص١٤٢-١٤٣ .

٣) نقلاً عن عبد الغني بسيوني عبد الله ، سلطة ومسؤولية الدولة في النظام البرلماني ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥ ، ص٤٦ .

٤) سعد ناجي جواد ، الحالة العراقية ، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ، تحرير نيفين سعد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص٣٥٥-٣٥٦ .

٥) سعد ناجي جواد ، المصدر نفسه ، ص٣٥٧ .

ب- وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدامتها وحماية امن حدود البلاد والدفاع عن العراق .

ج- رسم السياسة المالية وإصدار العملة وتنظيم الجمارك وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ، ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي لإدارته .

د- تنظيم أمور المقاييس والأوزان ورسم السياسة العامة للأجور .

هـ- إدارة الثروات الطبيعية للعراق التي تعود إلى جميع أبناء الأقاليم والمحافظات في العراق بالتشاور مع حكومات هذه الأقاليم والمحافظات .

و- تنظيم أمور الجنسية العراقية والهجرة واللجوء .

ز- تنظيم سياسة الاتصالات .

فضلاً عن ذلك فإن أمام الحكومة الانتقالية مهام كثيرة لاتستطيع تحقيقها ويعود ذلك بسبب قصر

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٣. إعطاء فرصة كافية للأحزاب السياسية لتنظيم نفسها ، وتطوير كوادرها بما يؤهلها للعمل السياسي .

٤. العمل على رفع الحصار الاقتصادي وإزالة العقوبات والتفاوض على تخفيض أو إلغاء الديون الخارجية للعراق .

٥. إلغاء كافة القوانين والقرارات المجحفة الصادرة بعد عام ١٩٦٨ ويشمل ذلك إلغاء قرارات مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة ووضع اليد عليها وشراء الممتلكات قسراً بأثر رجعي منذ العام ١٩٦٨ وإعادتها لأصحابها الشرعيين مباشرة ، إذ تعد كافة المعاملات التجارية الناتجة

---

١) رياض عزيز هادي ، حقوق الإنسان ، تطورها ، مضامينها ، حمايتها ، بغداد ، ط٢ ، ٢٠٠٨ ، ص٦٥-٧٤ .

عنها عرضة للتسوية من خلال المحاكم المدنية ، كما شمل إلغاء قرارات إسقاط الجنسية العراقية والإبعاد والتهجير الذي مارسه نظام صدام الدكتاتوري .

٦. العمل على تعويض المتضررين من النظام السابق بما في ذلك عن أعمال التعذيب والاعتداء على الحرمات والإعدامات العرقية ومراجعة جميع قرارات الاستغناء عن الخدمة وطرد المدنيين والعسكريين من غير المتعاونين مع النظام .

٧. العمل على تشجيع وتحفيز المواطنين وأصحاب الكفاءات العلمية في العودة إلى العراق .

٨. إعادة بناء وترميم الاماكن المقدسة والجوامع والكنائس التي دنسها النظام الدكتاتوري [١] .

٩. محاكمة أركان النظام السابق محاكمة عادلة وعلنية لدى المحاكم المدنية عن الجرائم التي ارتكبت ضد الانسانية ، ويتم وضع اليد على جميع ممتلكات تلك العناصر لحين اكتمال محاكمتهم .

١٠. التفاوض مع الدول المعنية لاسترداد ثروات وأموال العراق النقدية وغير النقدية المسروقة من قبل عناصر النظام السابق والمودعة بالخارج .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١١. التأكيد على روح التسامح والتآخي والابتعاد عن الثأر والانتقام .

١٢. حل الميليشيات المسلحة .

١٣. حل مشكلة [illegible] الكويت بشكل نهائي ومرضي لجميع الأطراف .

١٤. [illegible] مسودة للدستور وتكون [illegible] .

١٥. تنظيم انتخابات عامة بإشراف الأمم المتحدة لمجالس المحافظات خلال ستة أشهر من تشكيل الحكومة الانتقالية المؤقتة ويستفاد من هذه التجربة في تلافي الأخطاء عند تنظيم انتخابات الجمعية الوطنية [٢] .

١٦. تنظيم انتخابات عامة للجمعية الوطنية بإشراف الامم المتحدة ، وإنهاء المرحلة الانتقالية .

ثانياً : انتخابات الجمعية الوطنية :

عملت الحكومة العراقية الانتقالية على إجراء انتخابات الجمعية الوطنية ، فقد أعلنت المفوضية المستقلة للانتخابات عن فتح باب تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمنظمات والمرشحين المستقلين الراغبين بالمشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية ، وتم ذلك في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر / من العام ٢٠٠٤م ، ومن الجدير بالذكر أن أولى المهام الرئيسية

---

١)باسل النقيب ، موجز البرنامج الليبرالي لعراق المستقبل ، دار الحكمة ، لندن ، ط٢ ، ٢٠٠٩ ، ص٣٠-٣١.

٢) باسل النقيب ، مصدر نفسه ، ص٣١-٣٢ .

للحكومة الانتقالية حسب ما تم الاتفاق عليه بين القوى السياسية العراقية هي إجراء انتخابات الجمعية الوطنية في موعدها في ٣٠ كانون الثاني /يناير من العام ٢٠٠٥ ، وعملت المفوضية من جانب آخر قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على فتح ٥٤٢ مركزاً انتخابياً ، اذ تم تسجيل ٢٠٠ حزب ومنظمة سياسية من مختلف الاتجاهات السياسية ، وفضلاً عن ذلك اتفقت الحكومة العراقية ومفوضية الانتخابات وبدعم من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة على مساعدة العراق على مشاركة العراقيين الموجودين في الخارج ، وقد أثمر هذا الجهد على فتح مراكز انتخابية للعراقيين في (١٤) بلداً [١] .

علماً أن رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية د. أياد علاوي كان لا يرغب بإجراء انتخابات الجمعية الوطنية ، إذ يهدف من وراء ذلك إلى إبعاد تأثير الأحزاب الشيعية على الساحة العراقية ومن ثم عدم حصول تلك الأحزاب على العدد الاكبر من أعضاء الجمعية الوطنية ، وكان أياد علاوي في فترة وجوده في السلطة قد مارس استخدام قوات الجيش والشرطة ضد أتباع التيار

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

تجري انتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٥ [٣] .

وفي ظل معارضة أياد علاوي إجراء انتخابات الجمعية ، فقد توحدت الصفوف والقوى السياسية على تحدي الإرهاب وإجراء الانتخابات ديمقراطية تشترك بها كافة القوى الوطنية العراقية وبالفعل فقد جرت الانتخابات الاولية لأعضاء الجمعية الوطنية العراقية وعدد (٢٧٥) عضواً في ٣٠ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٥ ، وأشرف الخبراء الدوليون على الانتخابات ، وقد صرحت البعثة الدولية لانتخابات العراق ، بأن الانتخابات قد وفّت عموماً بالمعايير المعترف بها

---

١) فاطمة حسين سلومي ، المصدر السابق ، ص١٣٥ .

٢) فيبي مار ، عراق مابعد ٢٠٠٣ ، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، دار امل الجديدة ، دمشق ، ط١ ، ٢٠١٣ ، ص٤٨ .

٣) فيبي مار ، المصدر نفسه ، ص٥٤ .

دولياً ، وهذا دليل على نجاح المفوضية العليا للانتخابيات في إجراء الانتخابات العامة في العراق ونزاهة الانتخابات ، علماً أن الشعب العراقي كان قد تحدى الإرهاب وشارك بقوة في انتخابات الجمعية الوطنية ، ويعُد ذلك انتصار للشعب العراقي وتحقيق لمسيرة السلم والامن والاستقرار وبناء مؤسسات الدولة العراقية الجديدة بتحقيق مبادئ الإصلاح السياسي الذي غاب عن العراقيين طوال اكثر من اربعة عقود من الزمن ، ومن جهة أخرى فقد صادقت المفوضية العليا على نتائج الانتخابات في ١٠ شباط/فبراير عام ٢٠٠٥ وتوزعت المقاعد في الجمعية الوطنية إذ أسفرت نتائج الانتخابات عن حصول الائتلاف الوطني على ١٢٨ مقعداً من أصل (٢٧٥) وجاءت في المرتبة الثانية كتلة التحالف الكردستاني التي تضم الأحزاب والمنظمات الكردية ، وفازت بـ ٧٥ مقعداً ، اما القائمة الرابعة التي يترأسها أياد علاوي رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية فقد حصل على المرتبة الثالثة بـ ٢٥ مقعداً ، في حين حصلت جبهة التوافق العراقية على ٤٤ مقعداً وهي بالمرتبة الثالث ، ثم الجبهة الوطنية للحوار الوطني التي يترأسها صالح

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الشعب العراقي يتولى الحكم من قوى علمانية وهي كما حصل في الماضي من تولي حزب البعث السلطة والذي مارس كل انواع القوة والقتل والإبادة الجماعية بحق الشعب العراقي ، لذلك هناك تخوف عند الشعب العراقي من استلام السلطة من قبل رئيس الوزراء أياد علاوي علماً أنه استخدم القوة ضد أبناء التيار الصدري في النجف ، ومناطق أخرى في وسط وجنوب العراق وغرب العراق وتحديداً الفلوجة ، وقد قدم آية الله العظمى السيد علي السيستاني بمبادرة (*) لانهاء القتال في النجف ، علماً أن هذا الجزء من أرض العراق قد شهد إبادة جماعية من قبل نظام صدام حسين الدكتاتوري في الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩٠ والذي مارس بحق ابناء هذه المحافظات الابادة الجماعية وقتل الاطفال والنساء والشيوخ وتدمير مراقد الائمة في النجف

---

١) النتائج النهائية للانتخابات التشريعية العراقية ، الحرب على العراق ، يوميات وثائق تقارير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص١٢٨٩ .

وكربلاء، ومن ثم فإن الشعب العراقي لن ينسى تلك المأساة التي اصابتهم ، وهكذا وجه رسالة إلى أياد علاوي في الانتخابات في عدم التصويت للقائمة والحصول على مقاعد قليلة جداً مقارنة بالائتلاف الوطني ، وفي الأول من حزيران من العام ٢٠٠٥ عرض إبراهيم الجعفري على الجمعية الوطنية برنامج الحكومة للفترة المقبلة ، وقد دعا ابراهيم الجعفري إلى بناء عراق ديمقراطي فيدرالي تعددي ، من خلال تحقيق الأمن وتطوير الأجهزة الأمنية لمواجهة الارهاب وتعزيز علاقات العراق مع دول العالم ، وأكد أن الحكومة جادة في دعم العملية السياسية في العراق من خلال استيعاب مكونات الشعب العراقي في تشكيل الحكومة ، فضلاً عن إطلاق الحوار ما بين مختلف التيارات السياسية والمدنية والمذهبية والقومية ، وبخصوص السياسة الأمنية أكد الجعفري أن الدولة تواجه مخططاً إرهابياً من قبل الجماعات المسلحة والمدعومة من قوى إقليمية ، وشدد على دعم قوات الجيش والشرطة وتطوير امكانياتها القتالية ، وفي سياق السياسة الخارجية أكد على ضرورة تعزيز علاقات العراق السياسية ، واعتماد مبدأ عدم التدخل

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١) صباح النعاس ، السلوك الديمقراطي في المشاركة السياسية في العراق ، دراسات دولية ، قسم الدراسات الدولية ، بيت الحكمة ، العدد (٢٢) ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٨٦-٩٥ .

* مبادرة آية الله العظمى السيد علي السستاني لانهاء القتال في مدينة النجف بين القوات الامريكية وجيش المهدي التابع للزعيم الشيعي مقتدى الصدر ، في الحرب على العراق يوميات وثائق تقارير ، مصدر سابق ، ص١٣٧٨ .

* تدعو المبادرة إلى إعلان النجف والكوفة خاليتين من السلاح ، تولي الشرطة العراقية مسؤولية الأمن والنظام وخروج القوات الأجنبية منهما ، تعويض جميع المتضررين .

ثالثاً : الانتخابات العراقية في ٢٠٠٥ :

تعد العملية الانتخابية التي جرت في العراق في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ نقطة تحول باتجاه بناء تجربة ديمقراطية ، إذ ساهمت في بناء اطر ديمقراطية حرية المشاركة السياسية في الانتخابات الديمقراطية وهما من معيار الاصلاح السياسي إذ أن توسيع المشاركة السياسية وإجراء الانتخابات والتعددية الحزبية تمثل أهم مضامين للاصلاح السياسي [١] فتبقى الديمقراطية هي النموذج الأمثل للنظام السياسي في العراق من خلال طرح مفاهيم سياسية لترسيخ النظام الديمقراطي في العراق عبر التسامح والحوار وأجراء المصالحة الوطنية والقبول بالآخر وترسيخ مؤسسات المجتمع المدني [٢] .

في ١٧ آذار ٢٠٠٥ اجتمع أعضاء الجمعية الوطنية في العراق للمرة الاولى منذ انتخابهم ، وأدوا القسم القانوني ، وأحتج الأعضاء الاكراد على تأدية القسم باللغة العربية فقط من دون اللغة الكردية ، إلا أن هذا الاعتراض تم تجاوزه باعتبار أن القسم باللغة العربية ، ومن المعلوم أن

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المهدي من الائتلاف الموحد ، وغازي عجيل الياور من القوى السنية نائبين له ، كما كلف في اليوم نفسه الرئيس العراقي جلال طالباني الدكتور إبراهيم الجعفري بتشكيل الحكومة العراقية وخلال مدة لا تزيد عن الشهر وفي حالة تجاوز ذلك يتم تكليف شخص أخر بتشكيل الحكومة ، أن من أهم اولويات الحكومة الوطنية المنتخبة صياغة دستور وإجراء الانتخابات من قبل الحكومة الانتقالية وهذا دليل إلى الحاجة لخلق مناخ ملائم لتجربة ديمقراطية في العراق واعتماد نظام سليم في إدارة المجتمع أي أنها تتضمن خلق مؤسسات دستورية للحكم سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية مستندة على الإرادة الحرة للمواطنين على أساس التكافؤ من غير تمييز

---

١) منى حسين ، المصدر السابق ، ص١٦٣

٢) نزار اسماعيل الحيالي ، ملاحظات منهجية في تحليل الصراع العراقي الداخلي ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، حزيران ٢٠٠٨ ، ص

٣) عدنان الاسدي ، المصدر السابق ، ص١٨١ .

لاي أسباب كانت ، ويتطلب هذا أيضاً صياغة قواعد للموازنة من خلال إرادة الأغلبية وحقوق الأفراد واحترام مصالح الجماعات الأثنية والأقليات المختلفة وفي المقدمة منها خلق نظام فدرالي للدولة لتامين التكافل والتعاون التطوعي ودعم وحدة العراق ، وفي هذا الصدد لا بد من إعادة تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع ، ففي العهد السابق كانت الدولة شمولية ضالعة في كل شيء ، ومهيمنة على مقدرات البلاد والنشاطات العامة [١] .

اما نموذج المستقبل فيجب إن يضع الدولة في حالة أكثر تقيداً ، إذ أن بلوغ الحكم الرشيد هو أمر ضروري إذا سيطرت الدولة على المجتمع ، بل الأخذ بقاعدة اللامركزية في توزيع السلطة في جميع أنحاء البلاد ، وهذا يسهل عملية البناء والأعمار كما يسهم في تطوير مؤسسات الدولة الموجودة في المحافظات وإعطاء دور اكبر لهذه المؤسسات في عملية اتخاذ القرار لاسيما فيما يخص عملية البناء وتطور المحافظات وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني عبر التنسيق مع الحكومة الاتحادية [٢] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة السيد مسعود برزاني [٣] .

وفي هذا الصدد جرى الاتفاق بين الحزبين على تولي السيد جلال طالباني منصب رئيس الجمهورية إذ أنه حسم للأكراد بعد حسم منصب رئاسة الوزراء إلى الائتلاف العراقي الموحد ، واما السيد مسعود برزاني فقد اتفقت الأحزاب الكردية على توليه منصب رئيس إقليم كردستان ،

---

١) مهدي الحافظ ، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة ، منشورات الجمل ، بيروت ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص٦٢ .

٢) أنظر كذلك : ناظم نواف الشمري ، أشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية ، مجلة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد ، العدد ٣٠ أيلول ، ٢٠١٢ ، ص١٤٤ .

٣) أنظر ، جاسم محمد عبد الكريم ، الديمقراطية التوافقية في العراق الجديد ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨ ، ص٣٦ .

ومن ناحية اخرى فان القوى السياسية توصلت إلى اتفاق بتولي الدكتور حاجم الحسني ، أن تطبيق مبادئ الديمقراطية في العراق من خلال إجراء الانتخابات بشكل جيد وبمشاركة من ابناء الشعب العراقي وكان الجميع مقتنعاً في الدخول في العملية السياسية [١] ، كذلك هناك رؤية مخالفة لاياد علاوي رئيس الوزراء المنتهية ولايته ، إذ عمل بشكل كبير مع الأطراف الإقليمية على منع تسليم إبراهيم الجعفري رئاسة الوزراء مدعوماً من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، إذ كان يرى أنه باستطاعته تحقيق الوئام بين القوى والاحزاب السياسية العراقية ، فضلاً عن تحقيق الاستقرار وتثبيت الامن ، لكن الحقيقة أنه لم يحظى بتأييد شعبي مثلما حظي به الدكتور إبراهيم الجعفري ، وهذا دليل على حصول قائمته على ٢٥ مقعداً في الجمعية الوطنية ، بعد هذه الخطوة بدأت المفاوضات حول تشكيل الحكومة وكان على الدكتور إبراهيم الجعفري إن يجري اتصالات مع الاحزاب السياسية لاختيار أعضاء حكومته إذ كانت المفاوضات تجري داخل الكتلة نفسها وكذلك داخل الحزب نفسه حول المرشح إلى الحكومة وهل الاختيار يكون من قبل الكتلة السياسية أو الحزب دون إن يكون رئيس الوزراء حر في الاختيار مثلما معمول به في الحكومات الديمقراطية التي تبني النظام البرلماني ، وهو ما يعني أن الوزير مسؤول أمام حزبه أو

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وأكد إن تشكيل الحكومة العراقية تعكس مكونات الشعب العراقي من ناحية الدين والمذهب والعرق ، ولم يتم إقصاء أي جهة أو كتلة من المشاركة في الحكومة ، وأمام هذا الإجراء وحسن اختيار الوزراء فقد تم منح الثقة إلى حكومة إبراهيم الجعفري بعد يوم واحد من تشكيلها أي بتاريخ ٢٩ نيسان ٢٠٠٥ ، كان على الدكتور ابراهيم الجعفري ان يقدم برنامج عمل حكومته في المدة المحددة لها وهي ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٥ ، وكان الهدف الأساسي للحكومة هو اعتماد دستور دائم للبلاد ضمن استفتاء شعبي خلال تلك المرحلة التي شهدت تدهور الوضع الأمني في العراق ، ودخول الجماعات المسلحة من خارج العراق ومارست الإرهاب ليدخل العراق في مرحلة مظلمة من الحرب الأهلية والطائفية التي مارستها تلك الجماعات المسلحة بحق الشعب العراقي لاسيما قادة هذه المجموعات أبو مصعب الزرقاوي الأردني الجنسية ، ومارست أقسى عمليات القتل والإعدامات والتهجير الطائفي وقتل الأطفال والنساء والشيوخ وعلى الهوية ، فضلاً عن قتل كل

---

١) تغريد حنون ، فكرة الديمقراطية بين النشأة والتغيير في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨ ، ص٢١٠ .

شخص يعارض سياسة هذه الجماعات المسلحة ، الأمر الذي اسهم بتدهور الوضع الامني بشكل كبير ، تستطيع قوات التحالف المحتلة وقف عمليات الإرهاب والقتل التي تمارسها تلك المجموعات بحق الشعب العراقي ، ليدخل العراق في مرحلة مظلمة من الصراع الداخلي الذي ساهم في القتل الطائفي والتهجير القسري وقتل العلماء الامر الذي اسهم في تأزيم الوضع الأمني في العراق وأنعكس على تطور الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق ، وبالرغم من ذلك فأن الحكومة العراقية كانت جادة في اجراء المصالحة الوطنية بين أطياف المجتمع العراقي بعد شاركت في مؤتمر القاهرة الذي دعا إليه الرئيس حسني مبارك في العام ٢٠٠٥ وحضره وزراء خارجية الدول العربية فضلاً عن حضور ممثلي الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن [١] ، وأمام كل هذا التحدي استطاعت الحكومة العراقية من انجاز مسودة الدستور الدائم وإجراء انتخابات عامة للبرلمان العراقي ، وهذا ما سوف نركز عليه في هذا المبحث[٢] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

سيرفضون أي نص دستور يعد العراق جزءاً من الأمة العربية ، فضلاً عن تمسكهم بالفدرالية كخيار لبقاء العراق موحداً حسب تأكيد رئيس الأقليم والقوى السياسية الكردية المشاركة في العملية السياسية ، وهذا ما أكده بعد ذلك تصريح عبد الخالق زنكنة عضو قائمة التحالف الكردستاني ، الأمر الذي ادى إلى زيادة الخلافات بين الأطراف السياسية وزيادة المعارضة القوية خاصة من قبل الأطراف العربية ضد التوجه الكردي خاصة بما فيها العرب السنة والشيعة وحسب رأيهم انه قد يؤدي إلى إضعاف الدولة ومن ثم سيؤدي إلى تقسيم العراق على أساس طائفي ، وأمام هذه الخلافات بدأ الدور الامريكي يمارس دوره في عملية الضغط على القادة

---

١) خميس دهام حميد ، النظام السياسي العراقي وموقفه من المصالحة الوطنية ، مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (٣٦) ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٣٦ .

٢) سعد ناجي عواد ، المصدر السابق ، ص٣٥٨-٣٥٩ .

٣) صباح النعاس ، المصدر السابق ، ص٨٠-٩٠

السياسيين من أجل إكمال مسودة الدستور ، وبخاصة بعد بروز خلافات أخرى في اللجنة حول مواضيع حساسة مثل الفيدرالية ودور الإسلام في التشريع [١] إذ اعترض القادة السياسيين من جبهة الحوار الوطني والحزب الإسلامي فضلاً عن الأحزاب الأخرى المخالفة معهم حول موضوع الفيدرالية في العراق ، إذ يرفض هؤلاء المعارضون الفيدرالية بشكل قاطع لأنها تؤدي الى تعقيد الوضع السياسي وإدخال البلاد في صراعات سياسية مما يؤدي إلى عدم تحقيق الاستقرار السياسي ، فضلاً عن الاعتراض حول اللغة الكردية باعتبارها اللغة الثانية خارج الأقليم ، اما من ناحية الأحزاب الشيعية فقد طالبت تلك الأحزاب بإلغاء قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٥٩ والإصرار على الإسلام كمصدر وحيد للتشريع ، كما طالب الأكراد أن يتضمن الدستور حق تقرير المصير للشعب الكردي ، فضلاً عن مطالبهم بضم مدينة كركوك إلى إقليم كردستان ، علماً أن إقليم كردستان يتألف من ثلاثة محافظات فقط (أربيل عاصمة الأقليم والسليمانية ودهوك) وهذا المطلب من جانب الأكراد هدفهم الضغط على الأطراف السياسية والغرض منه

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

أساس سيادة الشعب ، فالإرادة السياسية للشعب هي صحة الدستور ومشروعيته ، وتتم ممارسة هذه الإرادة بوجه عام من خلال الاستفتاء العام ، وان نجاح الاستفتاء حول الدستور يعني ان الدستور سوف يكون الإطار الديمقراطي لبناء مؤسسات الدولة [٢] .

أتفق أعضاء الجمعية على إجراء تعديلات على مسودة الدستور بعد أربعة أشهر من إجراء انتخابات كانون الأول عام ٢٠٠٥ وجاء هذا التعديل استجابة لجهود أمريكية لإقناع العرب السنة بالتصويت لصالح الدستور ، لكن في حقيقة الأمر كانت هناك توجهات بضرورة رفض مسودة الدستور من المحافظات الغربية ، وعدم إجراء الاستفتاءات في ١٥ تشرين الاول عام ٢٠٠٥ إلا

---

١) حسين غراب ألسكيني ، الموضوعات الخلافية في الدستور العراقي ، دراسة قانونية ورؤية سياسته ، الغدير ، البصرة ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص٥ .

٢) عدنان الأسدي ، المصدر السابق ، ص١٨٨ .

أن الحكومة نجحت في إجراءه وحصل الدستور على تأييد الشعب العراقي وتنفيذاً للمادة (١٥) من قانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن الجمعية الوطنية الانتقالية وتم طرح الدستور في أستفتاء شعبي في كانون الاول عام ٢٠٠٥ وأقر بغالبية ٧٨% من أصوات المقترعين البالغ عددهم نحو ١٠ ملايين نسمة ، أن أقرار الدستور يمثل اول تجربة للشعب العراقي في الاصلاح وبناء نظام ديمقراطي في ضوء مضمون الدستور ثم التصويت عليه وفق الأسلوب الديمقراطي إذ يعد هذا الدستور أول دستور ديمقراطي يحظى بتأييد غالبية الشعب العراقي وهكذا تجربة ديمقراطية مما تدل على أن العراق يسير بخطوات ناجحة في مرحلة التحول من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي على صياغة الدستور من قبل لجنة وطنية يمثل أحد معايير الأصلاح السياسي ، وأصبح العراق بعد ذلك يحكم بواسطة دستور ديمقراطي دائم كان قد فقده منذ نهاية الحكم الملكي عام ١٩٥٨ وعلى الرغم من النظام السائد حينذاك فقد كان يمارس ديمقراطية صورية ويتدخل في الانتخابات وفي شؤون المؤسسات الوزارية العراقية كافة وهذا دليل على أن النظام السائد في تلك الفترة لم يعتمد على النهج الديمقراطي الصحيح[١] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

السياسي في العراق .

١) منى حسين عبيد ، المصدر السابق ، ص١٧٧ .

أهم آليات صنع القرار في النظام السياسي العراقي الجديد هي :-

أولاً : السلطة التنفيذية :

حدد الدستور العراقي الدائم طبيعة ومهام السلطة التنفيذية وصلاحياتها تتألف السلطة التنفيذية بحسب المادة (٣٧) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، رئيس الجمهورية ورئاسة الوزراء والوزراء وهي جزء من السلطات الاتحادية المتمثلة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وتمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدا الفصل بين السلطات [١] .

وحدد الدستور العراقي الدائم في الفصل الثاني من المادة (٦٦) أن تتألف السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، وتمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون[٢] ، علماً بأن مجلس الوزراء يمارس السلطة وبشكل رئيس حسب طبيعة النظام البرلماني ، وهذا يتطلب تحديد مكونات السلطة التنفيذية في العراق وبحسب الدستور الدائم والتي تتألف من الآتي [٣] .

١. رئيس الجمهورية :

يعد رئيس الدولة في مختلف البلدان التي تعتمد النظام السياسي البرلماني الجمهوري يشغل [illegible] في نظم اجهزة السلطة الدستورية بحسب مبدا النظام البرلماني فإن رئيس الجمهورية يمارس صلاحيات [illegible] في اصدار القرارات والتعليمات الادارية الاتحادية على البلدان وحسب دساتير [illegible] يكون ساري المفعول كما في الهند وهي تتبنى النظام البرلماني ، أو كرئيس للسلطة التنفيذية وفي نفس الوقت رئيس الدولة كما في الولايات المتحدة الامريكية ، أو رئيس الدولة لا ينظم في اي فرع من فروع السلطة كما في ألمانيا وإيطاليا ، وفي بعض الدول مثل بلغاريا تبقى هذه القضية مفتوحة نظراً لان الرئيس وحده يعتبر رأس الدولة [٤] وتتباين مواقف علماء الدولة من الروس والغرب الأوروبي من مفهوم ومكانة رأس الدولة في منظومة السلطة ، ويطرح بعض خبراء قانون الدولة رأياً مفاده ليس هناك ثمة أسس عقلانية لوجود مؤسسة رئيس الدولة من وجهة نظر مبادئ الديمقراطية البرجوازية المفهومة الراسخة ، ويدعم الباحث القانوني جي انز أندرييف وجهة النظر

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

---

١) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

٢) خميس حزام البدري : طبيعة النظام السياسي في ضوء الدستور ٢٠٠٥ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٦ ، حزيران ٢٠٠٨ ، ص١٦٨ .

٣) أنظر حسان شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، العاتك لطباعة الكتاب ، القاهرة ، ص٢٥-٤٠

٤) خميس حزام البدري ، المصدر نفسه ، ص١٦٩ .

هذه ، ويشير إلى تجربة سويسرا حيث يوجد جهاز جماعي للحكومة يترأسه كل عام أحد أعضائه ، مؤدياً وظيفة تمثيلية ، ويؤكد أن مؤسسة الرئيس الموروثة من حيث الجوهر من العصر الإقطاعي ، فقدت ضرورتها في ظل تقسيم السلطات ، نظراً لإمكانية المسؤولين رفيعي المستوى الآخرين في تأدية صلاحيته التمثيلية، بيد أن غالبية الباحثين الروس منهم (في . أي . تشيركين وأي . أم . أوسافلوك) يعتقدون بأن رئيس الدولة هو مؤسسة في اطار منظومة أجهزة سلطة الدولة الذي تعهد ب مهمة التمثيل الأعلى للدولة في داخل وخارج البلد ، وحسب الدستور الدائم المادة (٦٧) رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن ويمثل سيادة البلاد ، ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور ، والمحافظة على استقلال العراق وسيادته ، ووحدته ، وسلامة اراضيه ، وفقاً لحكم الدستور ويشترط في المرشح لرئاسة الجمهورية من ناحية العمر ٤٠ سنة فما فوق وحسب المادة (٧٠) من الدستور الدائم يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان بأغلبية ثلثي عدد أعضائه وإذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية يتم إعادة الانتخاب

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

– إصدار العفو الخاص بتوجيه من رئيس مجلس الوزراء[٣] .

– المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، بعد موافقة مجلس النواب .

– يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب ، وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمها .

– دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات .

---

١) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ .

٢) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

٣) موريس دفرجية ، المصدر السابق ، ص١٧٥

– منح الاوسمة وقبول السفراء وإصدار المراسيم ، فضلاً عن المصادقة على أحكام الاعدام التي تصدرها المحاكم المختصة ويقوم بمهمة القائد العام للقوات المسلحة للأغراض التشريعية والاحتفالية .

وحددت المادة (٧٥) ثالثاً من أن يحل نائب رئيس الجمهورية محل رئيس الجمهورية عن خلو منصبه لاي سبب كان وعلى مجلس النواب انتخاب رئيس جديد للبلاد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الخلو ، وفي حالة عدم وجود نائب رئيس الجهمورية يحل رئيس مجلس النواب محل رئيس الجمهورية على أن يتم انتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الخلو [١] .

لم يشهد العراق انتخاب رئيس الجهمورية بصورة ديمقراطية منذ تأسيس الجهمورية العراقية عام ١٩٥٨ ، لذلك كانت عملية التطهير السياسي التي أنهت النظام السابق وحل محله النظام الديمقراطي الذي يقوم على حكم القانون والمؤسسات ، وقد حكم العراق ثلاثة ملوك في فترة العهد

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الجمهورية والبرلمان جرت حينها انتخابات في ٣/٢٠ من العام ٢٠٠٩ وعلى أثرها عين السيد جلال طالباني رئيساً للجمهورية فقد حصل على ولاية ثانية تنتهي في ٢٠١٤/٣/٢٠ ، إذ أستطاع السيد جلال طالباني بفضل خبرته السياسية وعمله في النشاط الحزبي لاسيما وأنه امين عام الحزب الوطني الكردستاني ، أن يمارس عمله كل امانة وعمل على التوسط وحل الخلافات ما بين قادة الكتل السياسية ومارس دوراً رئيسياً في تقريب وتذليل الخلافات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وهذا دليل واضح على إن السيد جلال طالباني كان أهلاً للمسؤولية

---

١) مسودة الدستور العراقي الذي اقرته الجمعية الوطنية على الاستفتاء منتصف تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٥ ، الحرب على العراق ، المصدر السابق ، ص١٢١٣ .

وإدارة وحكم العراق في فترة الحكم الديمقراطي ودخول العراق مرحلة جديدة أتسمت بالحرية واحترام حقوق الإنسان واحترام حقوق الاقليات واحترام حقوق المرأة[١] .

٢. رئاسة الوزراء (الحكومة) :

حسب آليات النظام البرلماني تكون فيه السلطة الفعلية بيد رئيس الوزراء والمعروف أن النظام السياسي البرلماني في العراق يتكون من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية والمعروض فالسلطة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يأتي إلى السلطة عن طريق الانتخابات البرلمانية إذ يكلف رئيس الجهمورية وحسب ما نص عليه الدستور العراقي الدائم في المادة (٧٦) أولاً . مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال ثلاثون يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية وفي حالة إخفاق المرشح لرئاسة الوزراء في تشكيل الحكومة خلال المدة المحددة دستورياً فأن رئيس الجهمورية يكلف مرشحاً آخر لتشكيل رئاسة الوزراء [٢] ،

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

واستجواب الى رئيس الوزراء أو اي وزير آخر إذا ثبت عدم التزامه بالقانون أو فشل في إدارة وزارته أو ارتكب فساد إداري أو مالي ، وأما من حيث الصلاحيات الممنوحة إلى الحكومة فقد حدد الدستور في المادة (٨٠) الصلاحيات الآتية [٣]:

أولاً – تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة .

ثانياً – اقتراح مشروعة القوانين .

ثالثاً – إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القرارات .

---

١) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

٢) مسودة الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ .

٣) أنظر حسان محمد شفيق العاني ، المصدر السابق ، ص٢٥-٣٥ .

رابعاً – إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية .

خامساً – التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ورووؤساء الاجهزة الأمنية .

سادساً – التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات والتوقيع عليها أو من يخوله .

ومنذ انهيار نظام صدام حسين شغل منصب رئيس الوزراء ثلاثة شخصيات سياسية هم الدكتور أياد علاوي والدكتور إبراهيم الجعفري والسيد نوري المالكي الذي جدد ولايته مرة ثانية في انتخاب عام ٢٠٠٩ وفي انتخابات عام ٢٠١٤ ترأس د. حيدر العبادي رئاسة الوزراء [١] .

ثانياً : السلطة القضائية

أكد الدستور العراقي الدائم على مبدأ الفصل ما بين السلطات ، وهذا المبدأ أقترن باسم الفقيه مونتسيكو الذي كان له الفضل في إبرازه كمبدأ أساسي لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة ومنع

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الاتحادية الأخرى التي تنظم وفقاً للقانون [٢] .

١. مجلس القضاء الأعلى :

يتولى مجلس القضاء الأعلى إدارة شؤون الهيئات القضائية ، ويجاري مجلس القضاء الأعلى على حياته حسب المادة (٩١) من الدستور الدائم وهي :

أولاً – إدارة شؤون القضاء والإشراف على القضاء الاتحادي .

---

١) ياسين محمد حمد ، دولة القانون في العراق المقومات والمعوقات ، مجلة العلوم السياسية تصدر عن كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، العدد ١٠ ، ص

٢) رافع خضر صالح شبر ، فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني في العراق ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص١٠٧ .

ثانياً – ترشيح رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الأدعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي وعرضها على مجلس النواب للموافقة على انتخابهم .

ثالثاً – اقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها [1] .

٢. المحكمة الاتحادية العليا :

المحكمة الاتحادية العليا هي هيئة مستقلة مالياً وإدارياً وتتكون من عدد من القضاة وخبراء الفقه الإسلامي وفقهاء القانون ، وينظم عمل المحكمة الاتحادية بقانون يتم تشريعه من قبل البرلمان ، اما من ناحية اختصاصاتها فهي :-

– الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة .

– تفسير نصوص الدستور .

– الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية .

– الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات .

– الفصل في المنازعات التي تحصل بين حكومات الأقاليم أو المحافظات .

– الفصل في تنازع الاختصاصات بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

– الفصل في تنازع الاختصاص فيما بين الهيئات القضائية للأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في الإقليم .

ويحظر على القاضي والإدعاء العام الانتماء إلى أي حزب أو منظمة سياسية ، أو العمل في إي نشاط سياسي ، وتنظر المحكمة العليا إلى الفصل في مدى مطابقة القوانين لتعاليم الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان فعند البت في قضية تطابق القوانين مع تعاليم الإسلام فتجري دعوة خبراء في مجال الشريعة الإسلامية ، الامر الذي يعني احترام هيئات القضاء لتقاليد البلد الإسلامية والشريعة الإسلامية ، وحظر الدستور على إنشاء محاكم خاصة أو استثنائية ، الأمر الذي لم يكن يجري العمل به في عهد صدام حسين ، وحدد اختصاص المحاكم العسكرية بالنظر بالجرائم ذات الطابع العسكري التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة والأمن ، أن الغاية الأساسية

---

١) مسودة دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ .

التي تبنتها اللجنة الدستورية ، هو إبعاد القضاء عن أي تأثير أو أي ضغوطات سياسية من اي طرف ، ولبيـــان نـــزاهة القضاة فقد منع الدستـــور انتماء أي قاضي أو مدعي عـــام إلى أي تيار سياسي وهذا المبدأ يوضح أن الدستور منع القضاة والمدعين العامين من العمل السياسي .

ثالثاً : السلطة التشريعية (صلاحيات مجلس النواب)

- تشريع القوانين الاتحادية .
- الرقابة على أداء السلطة التنفيذية .
- انتخاب رئيس الجمهورية .
- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية .
- الموافقة على تعيين رئيس واعضاء المحكمة الاتحادية ورئيس الأدعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الإدارة ، وتوسيع دور السلطة التنفيذية التي تواكبها استخدام واسع للوسائل التقنية وتقنيات الحاسوب في عمليات الإدارة .. الخ ، فأن اهمية البرلمان في إدارة المجتمع تتقلص تدريجياً حسب وجهة النظر الغربية ، في ضوء ذلك فقد استحدثت في العالم العربي " نظرية البرلمان العقلاني "* الـذي يطبق عملياً في عـدد من الدول المعاصرة ، وتبقى هذه النظرية البرلمانية كلمة البت في القضايا المبدئية كحقوق الإنسان ، والمصادقة على الميزانية وإصدار القوانين المهمة ، وفي سياق بداية عمل مجلس النواب إذ يدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب للانعقاد وبداية دورته البرلمانية التي تستمر أربع سنوات ، ويراس العضو الأكبر سناً الجلسة الأولى ثم يتم انتخاب رئيس المجلس ونائبين له من قبل مجلس النواب .

١. مجلس النواب :

يتكون مجلس النواب من مجموع الأعضاء ، وعددهم حسب النسب السكانية فقد حدد الدستور في المادة (٤٩) عدد الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مئة الف نسمة من نفوس العراق ، ويتم انتخاب أعضاء مجلس النواب بالانتخاب المباشر ، ويراعى فيه تمثيل الأقليات وكذلك نسبة مشاركة المرأة في مجلس النواب الذي حددها الدستور نسبة لا تقل عن ٢٥% ويشترط في العضو إن لا يقل عمره عن (٣٠) سنة ، ويحدد الدستور الجهاز التشريعي على أساس جملة من المقاييس منها نظام تشكيله وحجم صلاحياته وطبيعة تفاعله مع اجهزة الدولة العليا ، وتنحصر النظرية الغربية الاكثر شيوعاً لتوصيف البرلمان باعتباره سلطة الدولة العليا باقتراح من مجلس القضاء الأعلى ، ويشترك مجلس النواب مع السلطة التنفيذية في عملية تعيين كبار المسؤولين في الأجهزة التنفيذية والمؤسسات الدستورية والأجهزة الأمنية وكذلك تعيين السفراء وأصحاب الدرجات الخاصة وكذلك رئيس أركان الجيش ومعاونية وقادة الفرق العسكرية ورئيس جهاز المخابرات [١] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

أكد الدستور على وجوب الدفاع على سلامة واستقلال العراق والمحـــــافظة على النظام الديمقراطي ، وسيادة الدولة وهذا من واجب السلطات الاتحادية ، وحسب النظام الفدرالي فـــأن تـوزيع الاختصاصات يكون بين الحكومة الاتحادية والأقليم والمحافظات غير المنتظمة إلى الأقليم ، وينص الدستور العراقي على ان الدولة الاتحادية تتكون من الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم لذلك فأن الدستور وزع الاختصاصات ما بين الحكومة الاتحادية وسلطات الإقليم وكذلك المحافظات غير المنتظمة بإقليم ، علماً إن هناك اختصاصات حصرية بالسلطة الاتحادية وهناك اختصاصات مشتركة بين الحكومة الاتحادية والإقليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم .

---

١) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

ولذلك سوف نوضح اختصاصات السلطات الاتحادية والإقليم .

أولاً – رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع علسيها وإبرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارة الخارجية .

ثانياً – وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها .

ثالثاً – رسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية ووضع الميزانية ورسم السياسة التنفيذية واستثناء البنك المركزي .

فضلاً عن تنظيم أمور السياسة الداخلية والأمنية والدفاع والسياسة المالية والسياسة الخارجية ووضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية كذلك إدارة النفط والغاز ، مع التعاون مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة لرسم السياسة الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز ، فضلاً عن الآثار والمواقع الأثرية والبنى التراثية التي تعد من الثروات الوطنية المهمة إلى العراق والعالم وهذا يدخل ضمن اختصاصات الحكومة الاتحادية الفدرالية [1] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

سادساً – رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة .

سابعاً – رسم سياسة الموارد المائية الداخلية .

٥. اختصاص المحافظات :

تمارس هذه الاختصاصات في مجال الزراعة والرياضة والشباب .

---

١) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

المطلب السادس : مؤسسات المجتمع المدني :

منذ أن حصل التغيير في العراق ، وظهور تحولات في طبيعة النظام السياسي العراقي الجديدة من ناحية اعتماد آلية الاصلاح السياسي ، توجهت جهات الشعب لبناء تجربة جديدة عمادها استعادة السيادة الوطنية ، وخلق نظام ديمقراطي سليم ، برزت بوضوح الحاجة لدور نشيط للمجتمع المدني جميع منظماته وتعدد مجالاتها واختصاصاتها ، وهي تحظى بدعم من التيارات السياسية فضلاً عن الدعم الدولي من قبل المنظمات الدولية التابعة إلى الأمم المتحدة وكذلك من الاتحادات القارية والمنظمات الإقليمية ولهدف هو تطوير آلية عمل هذه المنظمات بأداء دورها في ترسيخ النظام الديمقراطي ونشر الوعي السياسي والاقتصادي بمفاهيم الاصلاح السياسي والاقتصادي وهذه المفاهيم مدعومة من قبل المنظمات الدولية كافة بما فيها المنظمات الدولية[١] ، فمنظمات المجتمع المدني تقوم بدور رئيسي في دعم العملية السياسية وتوجيه انظار وجهات نظر صاحب القرار الى المشاكل والقضايا التي يعاني منها المجتمع ، وتبرز أهمية هذه المنظمات من خلال التوعية وتثقيف المواطن ، وإيجاد مؤسسات يستطيع المواطن من خلالها التعبير بفعالية عن مشاركته في اتخاذ القرار وممارسة رقابة فعالة على الحكومة وأدائها

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

على بناء تجربة ديمقراطية في البلاد قائمة على التعددية الحقيقية واحترام مبادئ حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، ونبذ أي مظهر من مظاهر التعصب ، ويجب ان تعتمد على أساليب عمل سليمة وشرعية [٣] ، ومن الملاحظ هنا إن مؤسسات المجتمع المدني على الرغم من كثرتها والتي وصل عددها بالآلاف فأن الغالبية من هذه المنظمات لم تؤدي الدور الذي أنشئ من اجله أي أنها غير فاعلة في العملية السياسية وهدفها كسب المال بالدرجة الرئيسية والحصول على الإيفادات إلى خارج البلاد ، اما القسم الأخر من منظمات المجتمع المدني فإنها

---

١) مهدي الحافظ ، المصدر السابق ، ص٢٣٢ .

٢) عادل حمزة عثمان ، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي الديمقراطي ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٨٠ .

٣) مهدي الحافظ ، المصدر نفسه ، ص٢٣٢ ، ص٣١١ .

أدت دورها بشكل يساهم في تعزيز دورها في العملية السياسية من خلال المراقبة والحصول على المعلومة والدفاع عن حقوق المواطنين ورقابة سلطات الدولة .

المبحث الثاني

الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

نتناول في هذا المبحث التحديات التي يعاني منها الأقتصاد العراقي وبيان الأصلاحات الأقتصادية في العراق :-

المطلب الأول : التحديات الاقتصادية الخارجية والداخلية .

أولاً : التحديات الخارجية :

١. الديون الخارجية :

يعاني العراق من مشكلة الديون الخارجية وبخاصة تلك التي ورثها النظام السياسي الجديد من النظام السابق وقد واجهت الحكومة العراقية صعوبة في حل مشكلة الديون الخارجية ، فقد تراكمت الديون الخارجية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي نتيجة لإنفاق الحكومة العراقية عن تلك الديون[1] ، والديون الخارجية التي تحملها الشعب العراقي ودفع الثمن الكبير نتيجة سياسات النظام السابق ومغامراته ، فبعد حرب مع ايران وحرب مع الكويت والقوات الامريكية إذ تحمل العراق أعباء احتلال الكويت ودفع تعويضات الحرب والبالغة (٥٥) مليار دولار وأصبح المبلغ الإجمالي لديون العراق نحو (١٢٠) مليار دولار منه (٣٨،١) مليار دولار لأعضاء نادي باريس و (٢٠) مليار دولار للدول غير الأعضاء في نادي باريس منها روسيا والصين ودول أوروبا الشرقية ، فضلاً عن بنوك مؤسسات غربية تابعة إلى القطاع الخاص التي يقدر ديونها (٢٠) مليار دولار وأما دول الخليج العربي فأن ديونها قد بلغت بحدود (٤٠) مليار دولار.

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

---

١) عبد علي كاظم المعموري و م.م رند طلال الربيعي ، قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان (١٩-٢٠) ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٤٣-٥٠ .

* وزير الدفاع العراقي في عام ١٩٩١ .

أستطاع العراق إجراء مفاوضات مع الدائنين في نادي باريس وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ، وافقت (١٨) دولة دائنة من اعضاء نادي باريس في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٤ إلى إلغاء (٨٠%) من الديون المستحقة على العراق ، ووفقاً لهذا الاتفاق تم إلغاء ديون العراق على ثلاث مراحل هي [١]:-

١. تخفيض الديون بنسبة (٣٠%) عند توقيع اتفاق التسوية .

٢. تخفيض أخر للديون بنسبة (٣٠%) عند موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاق نقل ائتماني متقدم ، وتم الحصول على هذه الموافقة في يوم (١٣) كانون الأول ٢٠٠٥ .

٣. تخفيض اخير بنسبة (٢٠%) عند الانتهاء من المراجعة الأخيرة في السنة التالية وفقاً لاتفاقيات النقل الائتماني المقدم والذي حدد بحلول ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨.

وكما هو معلوم لجميع اتفاقيات نادي باريس هناك بند حول المعاملة بالمثل يلزم العراق بالسعي للتوصل لتسويات مماثلة مع الدائنين الاخرين توازي التسوية المقدمة من نادي باريس ، أي على الدول غير الاعضاء في نادي باريس خفض ديونهم المترتبة على العراق بنفس النسبة وهي (٨٠%) .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ثانياً : التحديات الداخلية

١. ضعف القطاع الزراعي

أدت الزيادة السريعة في عدد السكان خلال العقود الثلاثة الماضية الى زيادة ملوحة الارض والضعف في الإنتاجية الزراعية ادى إلى زيادة الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الحاجة المحلية ، وبالرغم من ذلك لعب القطاع الزراعي الدور القائد في بعض الأحيان [٢] .

ولغرض توفير المستلزمات الضرورية لحياة المواطن العراقي قل دور القطاع الزراعي بعد عام ٢٠٠٣ وبدأ يعتمد العراق على الاستيراد من الخارج الذي وصل ٨٠% ليشمل العديد من المواد الاساسية كالحنطة والرز والزيوت النباتية والمواد البروتينية ، ويرجع استيراد العراق لهذه المواد

---

١) كمال البصري ، باسم عبد الهادي حسن ، المصدر السابق ، ص١٣ .

* رئيس جمهورية روسيا الاتحادية .

٢) كمال البصري ، باسم عبد الهادي حسن ، سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق ، المصدر السابق ، ص٢٥.

بسبب تدمير المعامل الصناعية والمنتجة لهذه المواد مثل السكر والزيوت النباتية فضلاً عن الفساد الإداري والمالي في دوائر ومؤسسات وزارة الزراعة التي لازالت يعيش اغلب الكوادر الإدارية التي تعمل على اختلاس الاموال على مشاريع وهمية لاوجود لها ووضع المعوقات والروتين أمام الفلاحين ومنعهم من تطوير قطاع الزراعة [١] .

أما فيما يخص المياه المخصصة للزراعة والسقي فأن مشكلة التذبذب في الموارد منها قد شكل أزمة حقيقية للزراعة العراقية نظراً للسياسات التي اعتمدتها تركيا خلال السنوات السابقة من خلال بناء السدود وتقليل حصة العراق المائية من دجلة والفرات ، والتي ظلت من خلالها تضغط على العراق بشكل مستمر تلبية لتفاهمات سرية بينها وبين (إسرائيل) وأمريكا [٢] .

لهذا من المرجح أن تتعمق مشكلة المياه في العراق مستقبلاً ، وهو ما لم يتم الانتباه له جيداً وذلك بسبب غياب السياسات المائية والخطط الاستراتيجية وضعف استخدام طرق الري الحديثة إذ يجب اعتماد العراق على الطرق الحديثة من خلال استخدام الري بالتنقيط مع الأخذ بنظر الاعتبار حقيقة السياسات التركية في هذا المجال وكذلك استراتيجيتها مستقبلاً [٣] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وتعد مشكلة الملوحة التحدي الأكبر إذ أن ما يقارب من ٧٥% من الأراضي الزراعية المروية [illegible] الناجمة عن سوء إدارة عمليات الارواء ، وعليه فان العراق بحاجة ماسة لمشاريع الري [illegible] والى [illegible] من المحاصيل [illegible] عند [illegible] وايران والأردن ومصر [illegible] جميع هذه الدول ولغرض النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق الأهداف المرسومة [illegible] خلال السنوات القادمة فأنه يحتاج إلى توفير استثمارات كبير قُدرت وفق الاحتياجات الاساسية للقطاع بحدود (٩٣) مليار دولار منها (٤١) مليار دولار للمشاريع الزراعية و (٥٢) مليار لمشاريع وزارة الموارد المائية [٤] .

---

١) عقيل محمد عبد ، أثر المتغير الاقتصادي على صنع السياسة الخارجية ، دراسة في الفلسفة الاقتصادية للعراق والسياسة البديلة وأثرها في صنع السياسة الخارجية للفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) ، العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العدد (٢٢) ، ٢٠٠٨ ، ص٤٢-٧٤ .

٢) عبد علي كاظم المعموري ، رند طلال الربيعي ، المصدر السابق ، ص٤٥-٤٩ .

٣) قحطان الطويل ، التنمية الشاملة والتوزان بين الصناعة والزراعة في العراق ، أفاق عربية ، دائرة الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والاعلام ، العدد (١) ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٤٦-٥٠ .

٤) كمال البصري ، الموازنة الفدرالية وتحديات الاقتصاد العراقي ، المعهد العراقي للأصلاح الاقتصادي ، بغداد ، ط١ ، بلا تاريخ ، ص١٩ .

٢. ضعف القطاع الصناعي

تمتلك الحكومة ما يقدر بـ (١٩٢) مشروعاً صناعياً مملوكاً للدولة يعمل فيها ما مجموعه (٥٠٠,٠٠٠) فرد ، وتعاني جميع هذه المشاريع من التخلف التكنولوجي والتقادم لاسيما وان أغلب هذه المشاريع تم تشييدها منذ فترة سبعينات القرن الماضي ، فضلاً عن أن هذه المشروعات في كثير منها لم تراعِ الأنظمة البيئية التي تعالج مشكلة التلوث وتأثيراتها على صحة المواطن العراقي ، إضافة إلى أن أغلبها دمرت في حرب الخليج الأولى والثانية ، وأسباب أخرى يعاني منها القطاع الصناعي والفساد المالي والإداري الذي نهب الاموال الضرورية لتجديد المصانع وتزويدها بمعدات حديثة تواكب مرحلة التطور والتقدم التكنولوجي [١] .

وشكلت بداية الألفية الثالثة تراجعاً في أداء هذا القطاع وفي اغلب قطاعات الصناعة المتنوعة ظلت امكانية الاستعانة بالخارج أمراً مستحيلاً في قرارات مجلس الأمن الدولي والمراقبة الأمريكية للشركات العالمية ، وهو ما انعكس على تراجع نسبة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي إلى (٤%) عام ٢٠٠٠ [٢].

وبهذا الخصوص يمكن الإشارة إلى أن العراق طوال ما بين السنوات (١٩٩١-٢٠٠٣) لم [illegible] ولا الأسمدة ويحقق اكتفاء ذاتيا منها ، ناهيك عن وجود إمكانيات فعلية للتصدير [illegible] [٣]

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

[illegible] مالياً على الموازنة فضلاً عن انخفاض انتاج أغلب هذه المشاريع وكذلك تعاني السلع التي تنتج [illegible] خاصة في معامل المنتوجات الصناعية من المنافسة الشديدة من السلع المستوردة التي سمحت الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بحرية التجارة وهذه السياسة ساهمت في تعطيل كثير من مشاريع القطاع الصناعي لاسيما القطاع العام وحتى القطاع الخاص قد أصابه ما أصاب القطاع العام وغالباً ما تكون السلع التي تنتج في العراق سلعاً رديئة لغياب الرقابة والسيطرة النوعية الدقيقة ، وهذا ما أنعكس في نهاية الأمر على القطاع الإنتاجي الصناعي نتيجة ضعف الاستثمار في هذا

---

١) كمال البصري ، المصدر السابق ، ص١٩ .

٢) كمال البصري ، المصدر نفسه ، ص٢٠ .

٣) أحمد خليل الحسني ، تقييم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاعادة إعمار العراق ، الدراسات الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العدد (١١) ، ٢٠٠٩ ، ص١٥١-١٧١ .

القطاع سواء من قبل الحكومة أو من قبل القطاع الخاص ، وكنتيجة الاستيرادات التي شكلت الحصة الأكبر من الاستيرادات لمختلف أنواع السلع الاستهلاكية [١].

وفضلاً عن ذلك معاناة القطاع الصناعي من الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي وهذا ما انعكس على مستوى الإنتاج في القطاع الصناعي وانعكست سلباً على استمرار عمل كثير من مصانع القطاع الصناعي فضلاً عن عدم امكانية الشركات عن تسديد رواتب العاملين فيها وهي مشاريع باتت خاسرة من الناحية الاقتصادية أي أنها لاتوجد في هذه المشاريع جدوى اقتصادية وهذه التبعيات التي أثقلت الموازنة من التخصيصات المالية لدفع رواتب العاملين في هذا القطاع ، فأن الحكومة مضطرة لتقديم دعم مالي مقداره ١,١٩٤ مليار دولار لاعادة تأهيل معظم المشاريع العاطلة وتقدر التخصيصات الاستثمارية الضرورية للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٠ بـ ٨٠٠ مليون دولار [٢].

٣. الفساد المالي والإداري

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ومن المعلوم أن ظاهرة الفساد الإداري انتشرت بشكل واسع في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي ولكن ليس أبشع من الفساد في المرحلة التي أعقبت سقوط صدام وتغيير النظام

---

١) وسن كريم الجبوري ، الخصخصة وسيلة الاصلاح الاقتصادي في العراق ، القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العدد (١١) ، ٢٠٠٩ ، ص١٥١-١٧١

٢) أنظر وزارة التخطيط ، التقرير الاحصائي للمسح الصناعي – الزراعي الشامل في العراق لسنة ٢٠٠٧ ، ص١١ .

٣) خالد حسين حسون ، البعد الدولي في شيوع ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، (دراسة في حالة العراق بعد الاحتلال الامريكي ، قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان (١٩-٢٠) ، ٢٠١٠ ، ص٤١-٥٠ .

٤) منقذ محمد داغر ، علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسة من دول عربية) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد (٦٠) أبو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص٢١ .

السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ، فقد أنتشر الفساد في كل مؤسسات الدولة وفي كل السلطات سواء كانت التشريعية أو التنفيذية أو القضائية ، إذ أوضحت لجنة النزاهة في مجلس النواب ارتكاب وزير الدفاع حازم الشعلان فساد إداري كبير في وزارة الدفاع خاصة في شراء أسلحة من أوكرانيا ، وكذلك وزير الكهرباء أيهم السامرائي ووزير التجارة فلاح السوداني ، فضلاً عن كثير من اجهزة الدولة من قمة الهرم وهي سلطات النظام السياسي وانتهاءً بالقاعدة وهي مؤسسات الحكومات الاتحادية ولا يزال العراق يعاني من أبشع جرائم الفساد في مسألة العقود والمقاولات وصفقات الأسلحة وفي الادارة ، أن عمليات الفساد الإداري والمالي في العراق واجهت انتقادات كبيرة من قبل منظمات المجتمع المدني والمنظمات العالمية والمؤسسات الرسمية والشعبية التي انتقدت بقوة ظاهرة انتشار الفساد بكل أنواعه وكذلك من المؤسسات الدينية التي اعلنت في كثير من الأحيان ضرورة معالجة ظاهرة الفساد ومعاقبة المقصرين لانها الآفة التي تأكل مدخرات المواطنين وتعرقل تنفيذ المشاريع التي لها صلة بحياة المواطن العراقي [١] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الفساد في العلاقات الدولية الحديثة حيث أن الفساد هو أسلوب استعمال السلطة بغض النظر عن الدوافع والاسباب المعلنة وغير المعلنة فقد مر العراق في ضوء ذلك بالمراحل التالية :-

١. انهيار السلطة .
٢. تدمير الدولة ومؤسساتها .
٣. تدمير المجتمع العراقي .
٤. تبذير الموارد وعدم معرفة جهة انفاقها أو طبيعة الانشطة التي اقامتها .

---

١) كمال البصري ، وباسم عبد الهادي حسن ، سياسة الاصلاح الاقتصادي في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨) ، المصدر السابق ، ص١٦ .

٢) كمال البصري ، وباسم عبد الهادي حسن ، المصدر نفسه ، ص١٦ .

ويمكن أن نحدد لماذا اصبح الفساد بعد الاحتلال امراً اعتيادياً رسمياً ، ويمكن ذكر بعض الاسباب :-

١. التدمير الذي أصاب هياكل المؤسسة والنظام السياسي والاجتماعي قبل عام ٢٠٠٣ .
٢. تمزيق النسيج الاجتماعي والتفكك الاخلاقي الذي جاءت به الحروب المتوالية على العراق .
٣. المعاناة التي وصل إليها الكثير من افراد المجتمع العراقي وشظف العيش والحرمان رغم تمتع بعضهم بالمستوى الاقتصادي العالي من الناحية المادية .
٤. سياسة الاحتلال بنشر الطائفية وتدمير الهوية الوطنية وتمزيق وحدة العراق .
٥. زيادة نفوذ دول الجوار وتدخلها في الشؤون السياسية والاقتصادية والامنية .
٦. حل الجيش وقوى الأمن قد اثر بشكل مباشر على عدم تحقيق الامن والاستقرار [١] .

ومنذ العام ٢٠٠٤ صدرت وثيقة داخلية عن البنتاغون تؤكد اختفاء ملايين الدولارات من الخزينة العامة العراقية وتحديداً في نيسان من العام ذاته وفي ٢٩ أيلول سبتمبر عام ٢٠٠٧ وجه تقرير سري أمريكي وصف بأنه حساس وفيه انتقادات شديدة الى إجراءات مكافحة الفساد في الوزارات [illegible] الرسمية مقدرا من ان العراق غير قادر ولو مبدئيا على تشريع قوانين مكافحة الفساد [illegible] قوانين مكافحة الفساد ، مشيراً الى أن الفساد [illegible] واحتلت وزارة الدفاع المرتبة المتقدمة في الفساد خصوصا في عقود التسليح بما في ذلك شراء طائرات عمودية قديمة غير صالحة للعمل ، وبنادق قديمة مصنوعة رفضتها اللجنة العراقية وفرضتها الشركة الامريكية المصنعة ، واستيراد آليات من دول اوروبا الشرقية بنوعيات رديئة ، فضلاً عن بيع المناصب ودفع الرشوة إلى المسؤولين في وزارة الدفاع من اجل البقاء فيها .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وكان الاتهام الاول بقضايا التسليح لوزير الدفاع حازم الشعلان ، وفي قطاع الكهرباء تم أنفاق ١٧ مليار دولار على هذا القطاع خلال السنوات لغاية عام ٢٠٠٨ منها (١٠) مليار دولار من موازنات السنوات الاربعة الاولى بعد الاحتلال و ٤مليار دولار من أموال العراق المجمدة في الخارج و٣مليار دولار منحة امريكية ، وفي وزارة التجارة إتجه المسؤولون فيها إلى التعاقد مع تجار في الاسواق المحلية على صلة بهم ففتحوا مكاتب لهم في الخارج وصدروا إلى العراق كل

---

١) سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، مدخل استراتيجي للمكافحة ، دار الدكتور ، بغداد ، ط٢ ، ٢٠١١ ، ص١٤١-١٤٢ .

٢) موسى فرج ، المصدر السابق ، ص٢٢٥ .

ما هو تالف وغير صالح للاستخدام وكان وزير التجارة في حكومة المالكي الدورة الاولى فلاح السوداني قد ثبت تورطه في قضايا فساد إداري ومالي ، اما وزارة الداخلية ، فقد تم اكتشاف (٥٠) ألف راتب وهمي كلفت الحكومة ٥ ملايين دولار سنوياً ، احتل العراق الترتيب الثالث في الفساد عالمياً ، وحصل على درجة (١,٥) من (١٠) بعد الصومال التي حصلت على (١،١) من (١٠) وماينمار وافغانستان اللتان حصلتا على (١،٤) من (١٠) ، وقد وضع العراق الاستراتيجية الوطنية بمكافحة الفساد التي تهدف إلى تحقيق المزايا الاتية وهي بمثابة مؤشرات محددة تنسجم مع مجمل استراتيجية الاصلاح الاداري [١] .

١. تطوير التدابير القانونية اللازمة لتعزيز سيادة القانون وتفعيل قدرات الهيئة المتخصصة لتنفيذ إجراءات مكافحة الفساد .

٢. اعتماد برنامج وطني لحماية المجتمع من جرائم الفساد .

٣. تفعيل مبادئ الخصخصة وتطوير المشاريع العامة وتحرير التجارة والاستثمار واعادة هيكلية وظائف دوائر الدولة وتحديد أدوارها .

٤. اصلاح نظام الخدمة المدنية واعادة العمل بمجلس الخدمة المدنية .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٩. تطوير نظام المناقصات والعقود وبنائه على وفق مبادئ الشفافية .

١٠. بناء علاقات متميزة مع المؤسسات الدولية والاقليمية بما يضمن الاستفادة من برامج الدعم الدولي وتفعيل إجراءات تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .

١١. اصلاح النظام التعليمي .

وتجدر الاشارة إلى أن تقارير الشفافية العالمية التي تصدر عن منظمة الشفافية الدولية سنوياً ما زال العراق يوضع في نهاية القائمة التي تضم دول العالم مرتبة حسب درجة النزاهة والشفافية فيها وبحصول العراق على المركز الثالث عالمياً للفساد وفي السنة الخامسة على التوالي فأنه يعني أن العراق يحتل مقعداً دائماً في صدارة الدول الاكثر فساداً في العالم تشاركه الصومال

---

١) جمهورية العراق ، المجلس المشترك لمكافحة الفساد ، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، ٢٠١٠-٢٠١٤ ، ص١٢-١٣ .

وماينمار وافغانستان وهي تقع ضمن مجموعة الدول الاكثر فساداً في العالم ، يشار إلى أن منظمة الشفافية الدولية تعتمد مقياساً من (١٠) درجات قريبة من الدرجة العليا (١٠)لمؤشر حركات الفساد في العالم تنافست كل من :-

نيوزلندا وسنغافورة والدنمارك بحصول كل منها على درجة (٩،٣) من (١٠) وجاءت فنلندا والسويد في المرتبة الثانية حيث حصل كل منها على (٩،٢) في حين كانت الصومال في صدارة الدول الاكثر فساداً في العالم وحصلت على (١،١) من (١٠) تلتها ماينمار والسودان اللتان جاءتا بالمركز الثاني في القائمة للدول الاكثر فساداً في العالم وحصلت كل من الدولتين على درجة (١،٤) من (١٠) في حين حصل العراق على المركز الثالث في الفساد من بين (١٧٨) دولة شملها التقرير لهذا العام وحصل على درجة (١،٥) من (١٠) ، أما سجل العراق في هذا المجال فقد كان كما يأتي :

١. قبل عام (٢٠٠٣) لم يكن متاحاً الى لمنظمة الشفافية الدولية ولا غيرها الحصول على معلومات بشكل مباشر أو غير مباشر عن اوضاع العراق .

٢. بعد سقوط نظام صدام بات من الممكن الحصول على كل المعلومات فتم شمول العراق لاول مرة من منظمة الشفافية الدولية . – وفي مطلع عام (٢٠٠٣) كان ترتيب العراق (١١٢) من مجموع الدول المشمولة والبالغ عددها (١٣٣) في تلك السنة وحصل على (٢٠) من (١٠) كان ترتيب العراق الثاني [illegible] على درجة (١،٩) من (١٠) وفي عام (٢٠٠٩) كان ترتيب العراق الثالث في تسلسل الدول الاكثر فسادا في العالم واحتل التسلسل (١٧٨) من أصل (١٨٠) دولة مشمولة بالتقرير وحصل على درجة (١،٣) من (١٠) وفي عام (٢٠٠٩) كان ترتيب العراق الثالث عالمياً في الفساد واحتل التسلسل رقم (١٦١) من أصل (١٦٣) دولة مشمولة وحصل على درجة (١،٥) من (١٠)[1] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١) موسى فرج ، المصدر السابق ، ص٢٢٥ .

شكل (١)

آلية تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

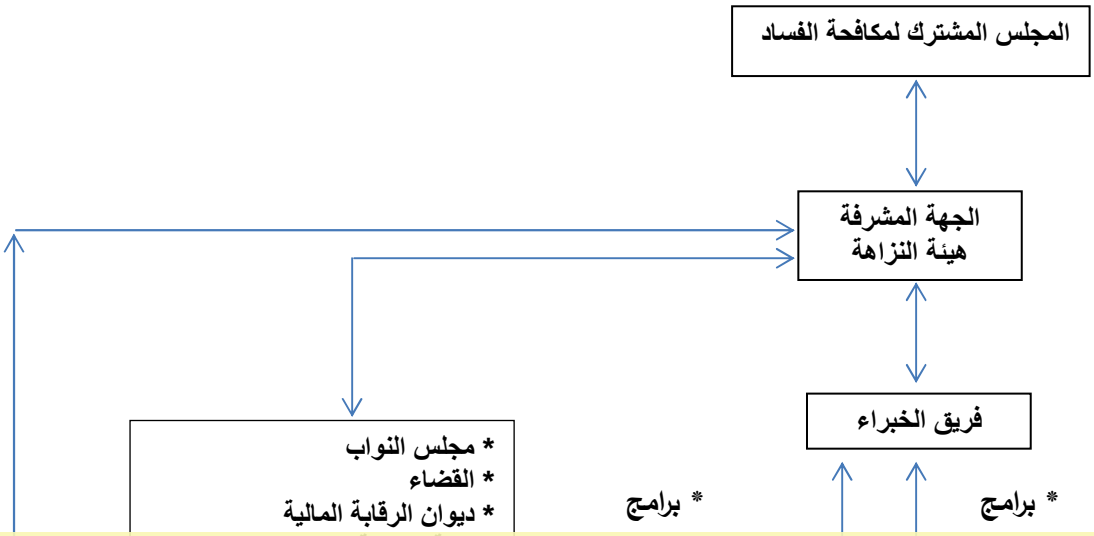

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:

1.No watermark on the output documents.

2.Can operate scanned PDF files via OCR.

3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

المصدر: المجلس المشترك لمكافحة الفساد ،الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٠-٢٠١٤) ، ص٣٢-٣٣ .

وتجدر الاشارة إلى أن الآثار السلبية للفساد الاداري والمالي وهو أضعاف للسلطة المعنوية والاخلاقية في المجتمع فأنه يؤدي إلى إضعاف كفاءة وقدرة الحكومة على اداء واجباتها وفشل الحكومة في تنفيذ التزاماتها تجاه مواطنيها ، وهذا ينعكس على زيادة فرص الجريمة المنظمة وضعف القانون ، ويقود إلى استخدام غير كفء للموارد المتاحة ، مما يقلل من فاعلية القرارات السياسية للدولة[١].

لقد تضمنت خطة إعمار العراق إصلاح شبكات نقل المياه ، الطرق ، الموانئ ، المستشفيات والمدارس على أن يتم الاعمار خلال سنة ونصف ، وتضمنت الخطة إجراءات اخرى في المجال الحكومي ومن ضمنها ضمان استقرار العملة الوطنية حسب مقترحات التقرير الامريكي (انفاق إعادة أعمار العراق ما بعد الحرب) إذ أن الولايات المتحدة الامريكية خططت في اول الامر إلى إنفاق (١٠٧) مليار دولار لإظهار سرعة تحسن مستوى الحياة في العراق ، بعد أن دعت الشركات للاشتراك في المناقصات تحت ستار من السرية .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

أجانب من ذوي الاعمار الصغيرة وهم لا يمتلكون الخبرة ، فضلاً عن فشل كثير من الشركات والمقاولين في تنفيذ عقود أعادة إعمار العراق ، وقد صدرت تقارير أمريكية عديدة من جهات عليا أكدت وجود عمليات فساد كبيرة داخل مؤسسات الحكومة العراقية [٢] ، مما سبق يتضح لنا ان انتشار الفساد بهذا الشكل الواسع في مؤسسات الدولة وخاصة في فترة بول بريمر في إدارة السلطة العراقية من خلال منح العقود إلى الشركات الأمريكية وبأسعار عالية ، وساهمت

---

١) منقذ محمد داغر ، علاقة الفساد الاداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الدولة ومنظامتها (حالة دراسة من دولة عربية) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، العدد (٦٠) ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص١٥ .

٢) ف . ي . كربوف ، امبراطورية كل الارض أو خفايا النظام العالمي الجديد ، ترجمة منتجي يونس ، دار علاء الدين ، دمشق ، ط٢ ، ٢٠٠٩ ، ص٣٥٠ .

* وهما شركتان امريكيتان تعملان في مجال الطاقة وقد شاركتا في عملية اعمار العراق اثناء الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ .

الأحزاب العراقية في شيوع ظاهرة الفساد من خلال الحصول على العقود وفرض أشخاص غير أكفاء لا يتمتعون بأي خبرة في إدارة المؤسسات ، ومن جهة اخرى لا توجد إرادة حكومية في القضاء على الفساد لذا يحتاج العراق إلى مؤسسات تراقب عمل المؤسسات الحكومية وإجراء اصلاحات إدارية وخصخصة الشركات وإعادة هيكلية المؤسسات الحكومية من خلال تقليص الكادر الإداري والروتين .

٤. البطالة

تفاقمت مشكلة البطالة بعد أن فرضت الأمم المتحدة الحصار الاقتصادي الجائر على الشعب العراقي الذي ادى إلى توقف كثير من المشاريع الصناعية ومنع استيراد لكافة أنواع التكنولوجيا بما فيها الأجهزة الطبية إلى المستشفيات والمراكز الصحية ، ولم يترك أي مفصل أو قطاع في الاقتصاد العراقي دون تدمير سواء كنتيجة للحرب بواسطة قصف الطائرات الامريكية

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

عجزت الحكومات المتعاقبة عن ايجاد الحلول المناسبة مما أدى إلى تأثير كبير في الأمن الوطني العراقي وتحديداً الأمن الاجتماعي ، وهذا المفهوم قد طرح ضمن ادبيات الأمم المتحدة في العام ١٩٩٤ ، وهو يعني بإيجاز سلامة الانسان من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والاضطهاد والفقر والحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في انماط الحياة اليومية ، سواء في البيوت أو العمل أو في محيط المجتمعات المحلية وهذه التهديدات يمكن أن تؤثر في جميع مستويات الدخل والتنمية وفي اي بلد [٢] .

---

١) عبد الجبار الحلفي ، الاقتصاد ، " النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة " ، مركز العراق للدراسات البيئية ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص٧١ .

٢) أنظر كذلك هلال جودة ، رجاء عبد الله عيسى ، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون okyn واختبار gawaw – Toda ، القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العدد (٣) ، ٢٠١٠ ، ص٦٥-٨٧ .

ومن مؤشرات الأمن البشري ، الأمن الاقتصادي الذي يهتم بالحياة الاقتصادية للإنسان ويتضمن قناتين أساسيتين هما أمن العمل وأمن الدخل إذ يمثل الأمن الاقتصادي حجر الزاوية في استقرار الانسان وحمايته من الفقر والتهديدات المفاجئة ، ويتضمن استقراراً سياسياً واجتماعياً ويهيئ مستلزمات الحاجات الثقافية للمجتمع بأسره ليكون هذا المجتمع متفرعاً للبناء والابتكار وصنع السلام ، وهذا ما يحتاجه العراق الآن كي يستطيع تفعيل نشاط المؤسسات الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق والتي ينتج عنها في هذه الحالة تقليص معدلات البطالة السائدة ، وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى ارتفاع كبير في نسبة البطالة أي العاطلين عن العمل والبالغة وحسب المسح لهذا الجانب أجري عام ٢٠٠٨ أنها وصلت إلى ١٥% إلا أنها قد ارتفعت بدرجة عالية في فئة الشباب لتصل إلى ٣٠% وكذلك الحال بالنسبة للنساء حيث تصل نسبة البطالة إلى ٣٢% ، فضلاً عن أن أرتفاع نسبة البطالة يشكل هدراً كبيراً في طاقات القوى العاملة ولاسيما المتمثل بارتفاع نسبة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي إلى انخفاض الانتاجية الحدية للعامل في هذا القطاع [1] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٢٠٠٦ ، وهنا تأتي ضرورة البحث عن مصادر تمويل الاستثمار ، وهذه الخطة تحتاج إلى تشريعات قانونية وتسهيلات إدارية وامتيازات تفضيلية إلى الشركات المستثمرة ورجال الأعمال والسبب في ذلك هو وجود الخطر الذي يواجه المستثمر إلا وهو عدم الاستقرار السياسي والامني من خلال زيادة العنف في كثير من مناطق العراق لاسيما المحافظات الغربية التي تتعرض إلى هجمة بربرية من الجماعات المسلحة المدعومة من الخارج ، ولابد من الإشارة إلى المقولة الاقتصادية (أن رأس المال جبان) ولذلك يحتاج المستثمر على ضمانات قانونية وإجراءات امنية نستطيع توفير كل مستلزمات الاستقرار الامني والسياسي يمكن أن تقول أن الاستثمار في العراق

١) كمال البصري ، باسم عبد الهادي حسن ، المصدر السابق ، ص١٥ .

على الطريق الصحيح وفضلاً عن ما ذكرنا – فهناك تحديات تواجه المستثمر تتلخص بما يأتي[١] :-

١. عدم مرونة أجهزة الدولة في التفاعل المطلوب وغياب العمل بالنافذة الواحدة ووجود ظواهر متفرقة تتجسد بعدم الانضباط الإداري .

٢. غياب المصارف التجارية التي لم تعمل بمرونة عالية وعدم الاستجابة السريعة لمتطلبات رجال الأعمال فضلاً عن ضعف تواجد شركات التأمين .

٣. انتشار الفساد الاداري والمالي .

٤. انعدام البنية التحتية .

من خلال ما تم استعراضه يتضح أن العراق بحاجة ماسة إلى معالجة التحديات قبل عملية الاصلاح الاقتصادي إذ أنها حتمية اقتصادية وضرورية قبل أن تكون قراراً سياسياً ، وهذا يأتي بسبب الأحداث التي مرت بالعراق خلال عقدين ونصف قبل التغيير من حروب وحصار الأمر الذي عطل الكثير من مرتكزات الاقتصاد وقطاعاته الرئيسية[٢] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

قدمت مسودة المشروع منذ العام ٢٠٠٧ ولحد الآن ولم يتم تشريع هذا القانون وتم تشريع قانون الاستثمار الذي يُعد الاطار الاقتصادي الذي يعمل على تشجيع الاستثمار في العراق ويعاني من مصاعب كثيرة جداً ومشاكل لازالت لم تنتهِ لاسيما مع دول الجوار منها الكويت ، فهذه الظروف يشكل بيئة غير ملائمة للاستثمار ، بل تضيف أعباء كبيرة على مسار الاصلاح الاقتصادي أن الفائدة التي يحصل عليها العراق من جذب الاستثمارات هي المساهمة في نقل التكونولجيا الحديثة إلى الاقتصاد العراقي وعادة ما تكون الحصول على هذه المعرفة التكنولوجية صعبة ومكلفاً في غياب الاستثمار الاجنبي [٣].

---

١) أنظر : عبد علي كاظم المعموري رند طلال الربيعي ، المصدر السابق ، ص٤٥-٥٠ .

٢) سوسن كريم الجبوري ، الخصخة وسيلة الاصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، العدد (١١) ، ٢٠٠٨ ، ص١٥١-١٧٠ .

٣) ليستر . بيرسوب ، ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير ، دار المعارف ، القاهرة ، ص١١٣ .

٦. البنية التحتية

وضع البرت هيرشمان Albert Hirsehman أسس (١٩١٥ – ٢٠١٢) اصطلاح ما يعرف البنية التحتية infrastructure وخدمات رأس المال الاجتماعي social over head capital service وتتضمن أربعة شروط لكي ينضوي النشاط تحت نطاق البنية التحتية والشروط الأربعة هي :-

* أن الخدمات التي يوفرها النشاط من شانها أن تسهل في تنفيذ عدد كبير ومتنوع من الأنشطة الاقتصادية.

* أن الخدمات هذه توفرها جميع البلدان ، من خلال مؤسسات عامة أو مؤسسات خاضعة للإدارة والتنظيم من السلطة العامة .

* أن الاستثمارات التي توفر مثل هذه الخدمات تتميز بارتفاع نسبة رأس المال إلى الناتج (Capital – Out Ratio) وتشمل البنية التحتية عادة النقل والمواصلات ، الكهرباء ، الماء ، المجاري ، الموانئ ، المطارات ، وغيرها من الخدمات العامة .

* أن توفير البنية التحتية يؤدي إلى انخفاض في كلفة المشاريع بصورة عامة ، بالعكس عدم [illegible] فان سيؤثر بشكل مباشر على حجم المشروع وضخامة الاستثمار .

فإذا كان المشروع صغيراً و[illegible] من الكلفة العالية لتوفير البنية التحتية [illegible] كانت نفقات توفير البنية التحتية [illegible] أدت نتائج الحروب إلى تعرض البنية التحتية للدمار الشامل ، فضلاً عن الأعمال الإرهابية التي طالت المنشآت الخدمية أن العراق كباقي البلدان التي تعاني من نقص في البنية التحتية ، وسبب هذا أن البنية التحتية تحتاج إلى استثمارات هائلة ، وهي لاتعطي نتائج مباشرة ، وتتميز بارتفاع نسبة رأس المال إلى الناتج ، كما لا يمكن استيرادها عند الحاجة إليها ، وأظهرت نتائج مسح أحوال المعيشة في العراق لعام ٢٠٠٣ ، وجود تباين واضح في مستوى الأشباع من الخدمات الرئيسية والوضع الاقتصادي للأسرة وتشير نتائج المسح إلى أن المشكلة الأكبر نسبياً هي مشكلة ضعف الأداء الحكومي في تقديم الخدمات العامة كالماء والكهرباء وشبكات المجاري وتصريف مياه الأمطار فضلاً عن وجود تخلف في مجال النقل والاتصالات في جميع المحافظات ، ولتحقيق ذلك يحتاج هذا القطاع الحيوي إلى استثمارات كبيرة فضلاً عن الخبرات والاستشارات الاجنبية لقد أثر نقص الاستثمارات في البنية التحتية تأثيراً سلبياً على قدرة العراق

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

---

١) محمد علي زيني : الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، مركز الامارات للادراسات والبحوث الستراتيجية ، ابو ضبي ، ط١ ، ٢٠٠٦ .

الاستيعابية ، وأبسط مثال على ذلك هو النقص الشديد في الموانئ والمطارات والمواصلات التي كان ولا يزال العراق يعاني منها فضلاً عن تدهور المنظومة الكهربائية وحرمان كثير من المناطق من خدمات الماء والمجاري وقلة المراكز الصحية وعدم كفاية المدارس سواء في التعليم الابتدائي أو الثانوي .

أن احتياجات العراق إلى استثمارات كبيرة هو جزء من حل المشاكل التي تواجه الاقتصاد ، كما ادت الخلافات السياسية الى عدم الموافقة على قانون البنى التحتية * الذي قدمته الحكومة إلى البرلمان منذ أكثر من ثلاث سنوات عام (٢٠١١) مما أدى إلى حرمان الشعب العراقي من مزايا هذا القانون لذلك يحتاج العراق إلى استثمارات ضخمة حتى تستطيع في نهاية الأمر من تقليل كلفة المشاريع سواء للمستثمر الأجنبي أو المحلي ، فضلاً عن ذلك فأن معالجة مياه الصرف الصحي وايجاد الحلول لها تساهم حتماً في خفض نسبة التلوث في العراق مع توفير بيئة عراقية نظيفة وخالية من كل الأمراض أن وضع استراتيجية لأيجاد حلول تنفيذ مشاريع البنى التحتية تحتاج إلى تضافر الجهود الوطنية فضلاً عن أتخاذ إجراءات إدارية سواء ما يتعلق منها بالهيكل الإداري والتنظيمي أو ما يتعلق بالجانب الوظيفي من اجل رفع كفاءة ومستوى

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

، ويعد الدخل وسيلة مهمة للتنمية البشرية ولكن ليس الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء كما اظهرته نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٤ ، أن نسبة الأسر التي تعاني من الفقر المدقع بلغت (١١%) أما التي تعاني من الفقر المطلق(٤٣%) ، وهذا يعني أن اكثر من نصف السكان يعاني من نقص الاحتياجات الأساسية كالغذاء والرعاية الصحية والتعليم والسكن الملائم أو غيرها من الخدمات وشكلت المشكلة الأمنية عقبة أمام إعادة الإعمار ، وتبدو المسألة واضحة عندما نجد أجزاء كبيرة من التخصيصات الاستثمارية لم يكن

---

١) كامل كاظم بشير الكناني ، مصدر سابق ، ص٢٦٦ .

* ميزة هذا القانون انه يشجع الشركات الاجنبية على الاستثمار في العراق واقامة المشاريع المختلفة مقابل ذلك يدفع العراق تكاليف انشاء المشاريع بالدفع الاجل وقد خصصت الحكومة العراقية ٣٥ خمسة وثلاثون مليار دولار تكلفة اقامة المشاريع في ظل قانون البنى التحتية فهذا القانون يحد من الفساد الاداري ويعطي ميزة لجودة المشروعات وسرعة انجازها على ان تكون مواصفات عالمية عالية الجودة .

بالامكان الاستفادة منها في تحسين مستوى الخدمات الحكومية ومن الملاحظ اختلاف نسبة الفقر ما بين محافظات العراق حيث تنخفض هذه النسبة في محافظات دهوك واربيل والسليمانية ، إذ لم تتجاوز نسبة الفقر في محافظة دهوك(٠,٠٩)بينما ترتفع في محافظات واسط والمثنى ، وتعد محافظة المثنى أفقر محافظة بالنسبة إلى محافظات العراق بينما ترتفع هذه النسبة إلى فوق (٣٠%) في محافظات كربلاء والقادسية والنجف وبغداد والموصل ، ويلاحظ هنا أن الفقر يرتفع في محافظات دون الأخرى ، وهذا يعني عدم التوزيع العادل في الموازنة ، وكذلك عدم وجود عدالة في توزيع المشاريع المنفذة من قبل الوزارات العراقية . [١]

المطلب الثاني :- الاصلاح الاقتصادي في العراق في ظل الاحتلال الامريكي

أولاً : سياسة الاصلاح الاقتصادي للحاكم المدني بول بريمر :

تشير المصادر إلى أن تشكيل الملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ، إذ طرحت افكار في تقسيم العراق حسب المكونات السكانية الموجودة فيه وهي المكون الشيعي والمكون السني والمكون الكورد ، لكن هذا الموضوع لاسيما في العراق السياسية والاقتصادية والعسكرية لم تأتي الفرص لها ولذلك فان هناك بديل لهذه السياسة تمثلت في [illegible] بين العراق وايران لاسيما [illegible] وحلفاءها العرب [illegible] الاقتصادية للعراق وقد نجحت الولايات المتحدة التي قادت التحالف ضد العراق ، بذلك في خطوة أخرى تهدف إلى أرهاق العراق ، وادخاله في محنة المديونية مثلما وقعت بها دول الجنوب في بداية الثمانينيات وكانت لسياسة صدام والنظام السابق دورها في دمار الاقتصاد العراقي بعد أن خرج من الحرب وهو يمتلك ترسانة حربية كبيرة وجيش كثير العدد يبلغ اكثر من مليون شخص لكن هناك رؤية أمريكية لتدمير هذه القدرات العسكرية فكان لابد من أحداث صراع بين العراق ودول المنطقة المجاورة وقد حدث هذا الصراع بعد اجتياح العراق للكويت [٢] إذ نجحت الاستراتيجية الامريكية على الدوام في أحداث نزاع مستمر بين العراق وجيرانه الأمر الذي ادى إلى تدمير الاقتصاد العراقي مرحلياً حتى استخدمت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء حيال العراق تمهيداً في احتلاله عام ٢٠٠٣ وكان لهذه السياسة أثارها على الاستقرار السياسي

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١) كمال البصري ، وباسم عبد الهادي حسن ، المصدر السابق ، ص١٢ .

٢) الجنرال طوني زيني ، معركة السلام ، ترجمة نشوى ماهر كرم الله ، العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص٨٠ .

والاقتصادي لاسيما بعد تدمير البنية الاقتصادية للعراق ، وقد واجه العراقيون مصيراً مجهولاً ، حيث لا توجد حكومة عراقية معترف بها لقد حددت السياسة الامريكية أهدافها تجاه العراق فيما تتعلق بتوجهات الليبرالية الجديدة وتحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق عبر تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وأحداث نقلة نوعية في الاقتصاد العراقي فضلاً عن ذلك تطبيق الديمقراطية ونشر مبادئ حقوق الإنسان وفق برامج ايديولوجية تدار ليبرالياً وفق مبادئ الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسستين الدوليتين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك منظمة التجارة العالمية وباعتبار العراق عضواً مراقباً إلى أن يتم انضمامه ادت سياسة برايمر عن انقسام الشعب العراقي مكونات واطياف تتصارع فيما بينها مع تدمير مؤسسات الدولة وفي الاطار الاقتصادي كما ادت الى تدمير الاقتصاد العراقي من ناحية توقف المصانع والشركات عن العمل وتراجع القطاع الزراعي [١] ، وفي خطاب الاتحاد أشار الرئيس جورج بوش في ٢٠٠٣/١٠/١١ حين حدد أهداف الاستراتيجية الأمريكيةالالتزام بتوسيع التعاون الدولي في مجال أعمار العراق[٢] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الاقتصادي في سبيل اعادة تأهيل القطاعات الانتاجية وهي الأولويات الضرورية لتحقيق التقدم الاقتصادي[٤] ، من جهة أخرى فقد ساد الوسط السياسي التصريحات المتنوعة في التوجهات الاقتصادية الجديدة لنظام الحكم في العراق،والتي كانت تتمحور حول ضرورة إجراء الأصلاح الاقتصادي في التحرك نحو سياسة اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية أن جوهر هذه السياسة اعتمدت على تأثير المنظمات الدولية في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال ، وبالذات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، للتحول الاقتصادي من أسلوب

---

١) سامي ريحانه ، العالم في مطلع القرن ٢١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨ ، ص١٠٠ .

٢) نصرت عبد الله البستكي ،امن الخليج في القرن الحادي والعشرين ، بيروت ، المؤسسة العربية للدرسرات والنشر ، ط١ ، ١٩٩٨ ، ص١٥٢ .

٣) نقلاً عن عباس الفياض ، المصدر السابق ، ص٤٣٨ .

٤) كامل كاظم بشير الكناني ، المصدر السابق ، ص١٣٠ .

التخطيط المركزي والنظام الشمولي في التحول إلى النظام الاقتصادي القائم على آليات السوق وتفعيل دورها في النمو الاقتصادي والسعي الجاد على قيام نظام حكم ديمقراطي لإدارة شؤون البلاد أن ممارسة العراق لنظام حكم ديمقراطي يعد تحولاً مساعداً نحو الأصلاح الاقتصادي كون النظام الديمقراطي يكون موضع ثقة من قبل المجتمع الدولي ، كما أنه عامل مشجع مهم للمستثمرين الأجانب والمحليين إذ تزداد ثقتهم بسيادة القانون وعدم الانفراد بالقرارات الاقتصادية والسياسية والتي تشكل مصدر قلق للمستثمرين ، إذ يحتاج المستثمر إلى بيئة سياسية مستقرة ولا تخضع لأهواء منفردة ، وان الاصلاح السياسي والاقتصادي ضرورة في كل النظم السياسية ، كونه يهدف إلى منع الفساد من خلال تفكيك ظاهرة الإدارة البيروقراطية التي تشكل البيئة الخصبة لانتاج الفساد [١] .

أن التغيير الحاصل في نظم الحكم الشمولي إلى الديمقراطي التعددي في العراق شكل حافز لانفتاح العالم الخارجي تجاه العراق ، لذلك فان هذا التحول يعد خطة مهمة جداً نحو الاصلاح

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ثانياً : لجنة بيتر ماكفيرسون – ماريك بلكا

كان على الحاكم الامريكي أن يختار خبراء في الاقتصاد لوضع برنامج الاصلاح الاقتصادي في العراق كأسلوب يمكن استخدامه أما أسلوب العلاج بالصدمة أو إجراء اصلاحات بطيئة وتدريجية وكان هناك مع الحاكم الامريكي فريق عمل في المجال الاقتصادي بقيادة بيتر كاكفيرسون وجاء من بعده ماريك بلكا إذ عمل الخبراء في أولى خطواتهم على عقد مزيد من الندوات واللقاءات مع الخبراء والمختصين في المجال الاقتصادي فضلاً عن توجيه الدعوات إلى منظمات المجتمع المدني لحضور هذه الندوات ، وحظيت هذه الندوات بالاهتمام الكبير من القادة السياسيين والوزارات العراقية ، وكان ماريل بلكا يهدف إلى تشكيل مجلس المستشارين

---

١) ناصر عبيد ناصر ، المصدر سابق ، ص٢٨٥ .
٢) عباس الفياض ، المصدر السابق ، ص٤٢٨
٣) عباس الفياض ، المصدر نفسه ، ص٤٢٩ .

الاقتصاديين للحكومة المؤقتة التي تشكيل هذا المجلس في تلك المرحلة ، يقول بول بريمر في صيف ٢٠٠٣ فيما كان خبراؤنا الأمريكان يكافحون لوضع خطط اصلاح الاقتصاد العراقي كان فريق آخر في سلطة الأئتلاف المؤقتة يعمل جاهداً لبدأ عملية الاصلاح السياسي وهو الترجمة الفعلية لخطاب بوش ، فقد اتخذت سلطة الاحتلال خطوات تهدف لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية منها صدور قانون ينظم عمل البنك المركزي يمتاز بالاستقلالية من خلال ما يأتي [١] :

- تغيير العملة القائمة بعملة جديدة .
- اعداد ميزانية ضخمة ، من قبل الوزراء العراقيين وبحسب أولويات الوزارات .
- اصلاح نظام رواتب القطاع العام بوضع سلم جديد للرواتب .
- إلغاء الضرائب الكمركية وفتح الحدود أمام أنسياب السلع والخدمات إلى داخل البلاد .
- اصدار قانون الاستثمار الأجنبي ذي الرقم (٢٩) في ٢٠٠٣/١٢/١١ .

ثالثاً : إجراءات العراق مع المؤسسات الدولية في الاصلاح الاقتصادي :

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

النقد الدولي والبنك الدولي لمحاولة ايجاد حل لمشاكل العراق الاقتصادية من خلال وضع آلية جديدة لتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق في ظل الأزمة الهيكلية التي يعاني منها هذا الاقتصاد مقابل القبول بالشروط المعروفة بالوصفة الجاهزة ، والمتضمنة المبادئ الأساسية للسير في الاصلاح الاقتصادي وفقاً إلى الإجراءات الرئيسة يجب تنفيذها من قبل العراق وهي ثلاثة : [٢]

---

* مارك بلكا : كبير المتشارين الاقتصاديين حل محل بيتر ماكفيرسون ، شغل مرتين رئيس الوزراء البولوني ووزير المالية ويعد من المختصين في قضية الاصلاحات الاقتصادية . بول بريمر ، مصدر سابق ، ص٣٩٦ .

* بيتر ماكفيرسون : نائب لوزير الخزانة الامريكية ومدير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية سابقاً ، والرئيس المجاز لجامعة ولاية ميشغين .

١) عباس فياض ، المصدر السابق ، ص١٣٩ .

٢) عباس فياض ، المصدر نفسه ، ص١٤٠ .

- تحرير التجارة من خلال رفع كافة القيود الكمركية والإدارية التي تمنع وتعيق انتقال السلع والخدمات والبضائع ورؤوس الأموال من وإلى العراق .
- خصخصة القطاع العام أي تحويل المؤسسات الاقتصادية الحكومية إلى مؤسسات خاصة بضمنها القطاع النفطي الشديد الحساسية وأنقسامه لعمليات الاستثمار الأجنبي والشركات الأجنبية الاحتكارية .
- تقليص النفقات العامة وذلك من خلال الغاء الدعم الحكومي لأسعار الوقود والمحروقات والغاء البطاقة التموينية الغذائية والدوائية وترشيق الجهاز الإداري للدولة والضغط على فقرة رواتب المتقاعدين .. وغيرها من النفقات [1] .

وهذه المبادئ التي يجب أن يلتزم بها العراق وهي تتمثل بأيديولوجية رأسمالية وفق النهج الليبرالي ونظام السوق حيث الملكية الخاصة والمشروعات الفردية والانفتاح الاقتصادي الكامل على العالم ، وحرية النشاط الخاص في الداخل فضلاً عن حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال تجاه الخارج وحرية الاستثمار والتملك الأجنبي والانخراط في نظام الانتاج والتسويق ، وهذا يعني الالتزام بمبادئ المؤسسات الدولية المالية والنقدية بكل اشتراطاتها وتلبية جميع مطالبها [illegible] ما يأتي :-

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

* العمل على تحقيق استقرار العملة المحلية عبر سياسة مالية ونقدية تقشفية وتوفير عملة اجنبية من عوائد النفط لتمويل واردات البلاد وتمكين السلطة الجديدة من تسديد الالتزامات لمواجهة المديونية الخارجية أساساً ولضمان تحويل الشركات العامة للقطاع الخاص .

أتخذ الحاكم الامريكي بول بريمر جملة من القرارات والتشريعات بعد سقوط النظام بدأت في المحاولات لخصخصة حوالي ٢٠٠ من مؤسسات الدولة بإجراءات وقوانين عدة ، فتم السماح للشركات الأجنبية بالتملك بنسبة (١٠٠%) من الأرباح فضلاً عن إمكانية تحويل أرباح الشركات دون الخصم الضريبي الى الخارج ، كما تولى الامريكان تمثيل العراق في اجتماعات

---

١) كامل كاظم بشير الكناني ، المصدر السابق ، ص١٤٠ .

٢) عبد المنعم السيد علي ، البناء الاقتصادي العراقي الأسس والمقومات – القيود والتحديات في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٨٦٥.

المنتدى الاقتصادي في عمان وحضور الحاكم الامريكي بول بريمر مؤتمرات عالمية في المجال الاقتصادي هدفه الترويج للمشاريع الاستثمارية في العراق إذ ألقى كلمة كان الهدف الرئيسي منها هو فتح الاقتصاد العراقي على العالم ، وهي اشارة إلى ضرورة رفع العقوبات المفروضة على العراق من قبل الأمم المتحدة ، كذلك شارك ممثلين عن سلطة الائتلاف في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية والتي تهدف إلى انضمام العراق إلى المنظمة مستقبلاً ، وبهدف جذب الاستثمارات الاجنبية عمدت إدارة الائتلاف إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة على تشجيع الشركات الأجنبية للدخول إلى العراق إذ خفضت الضرائب على الشركات الأجنبية من ٤٥% إلى (١٥%) كحد ادنى ، هذه الإجراءات كانت تحظى باهتمام كبير من قبل صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية ، وتعطي العراق الافضلية في امتلاكه لأكثر قوانين الاستثمار الأجنبي انفتاحاً على العالم ذي الرقم ٣٩ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة حول الاستثمار الأجنبي في ١٩ سبتمبر أيلول ٢٠٠٣ ، كما لم تتوقف إجراءاته وقراراته وقوانينه عند هذا الحد ،

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

تكلفة طباعة العملة الجديدة وتاريخ تسليمها ، وهكذا بنى بريمر قواعد بيانات للاقتصاد تتماشى مع بيئة اقتصاد السوق وعناصره الجديدة [١].

ويشير الكـــاتب منول منرز وهـو يوضح تعميماً شاملاً لتحرير الاقتصاد العراقي على أربعة مراحل هي [٢]:

- تبدا بتحويل ملكية المشروعات الحكومية .
- اعتماد سياسة مالية متشددة .
- اعتماد سياسة نقدية متشددة .

---

١) عباس الفياض ، المصدر السابق ، ص٤٣٣ .

٢) عباس الفياض ، المصدر نفسه ، ص٤٣٤ .

- تحرير الاسعار ومعدلات الفائدة وتحرير المصارف والمشروعات العامة وتحويلها نحو القطاع الخاص ، على أن السياسة النقدية تدار وفقاً لمتغيرات العرض والطلب .

رابعاً : أهداف الاصلاح الاقتصادي في العراق

حددت اللجنة المكلفة بالإصلاح الاقتصادي في العراق والحكومة العراقية وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والوكالات الدولية أهداف الأصلاح الاقتصادي في العراق بما يأتي [1] :-

- احداث زيادة تدريجية في معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات العامة للمواطنين وأعادة بناء المرافق والخدمات العامة على أن تخضع للمساءلة وتستجيب لحاجات المواطنين ومنها الكهرباء والماء والطرق والجسور والمستشفيات .
- زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفط في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع القاعدة الإنتاجية .
- إصلاح تشوهات جهاز الاسعار وإيجاد الأرضيات اللازمة لعمل آليات اقتصاد السوق .
- التخلي عن الدعم الحكومي والتخلص من أثره وتقليص الانفاق الذي يؤدي الى زيادة

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

- زيادة الاحتياطات النقدية من العملات الاجنبية وتوفير غطاء للعملة المحلية
الاقتصاد العراقي وتنويع مصادره .
- المحافظة على سعر صرف العملة المحلية مقابل سعر صرف الدولار الامريكي.
- زيادة الدعم الحكومي من خلال السياسة الاجتماعية للحد من الفقر .
- تحرير التجارة الخارجية .
- خصخصة شركات القطاع العام وطرحها للاستثمار وتقرير دور القطاع الخاص للمشاركة الواسعة في النشاط الاقتصادي .
- استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع وتقديم كافة التسهيلات لها .
- أنشاء اجهزة رقابة شفافة وخاضعة للمساءلة مهمتها إدارة الموارد النفطية والغاز والثروات النفطية.
- تطوير القطاع السياحي في العراق .

---

١) عبد الحسين محمد النبكي ، المصدر السابق ، ص٢٧-٢٨ .

المطلب الثالث

اصلاحات السياسة النقدية والمالية في العراق (٢٠٠٣ – ٢٠١٤)

أولاً : اصلاحات السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تعد السياسة النقدية واحدة من اهم السياسات الاقتصادية التي يتم اعتمادها من قبل الدولة ، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الرامية إلى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وهذا يتحقق من خلال الثقة بالعملة الوطنية وتثبيت سعر صرف العملة ، واستخدام سياسة تهدف إلى خفض التضخم وأن تحقيق ذلك سوف ينعكس في النهاية في تعزيز نمو الاقتصاد وارتفاع مستوى الاستخدام الكامل فضلاً عن توازن ميزان المدفوعات وهنا تقع مسؤولية الدولة في رسم ستراتيجية أقتصادية معززة بتحقيق نمو اقصادي وتطوير القطاعات الاقتصادية وتعزيز فاعلية الاقتصاد العراقي [١] .

لقد شهدت السياسة النقدية فى مرحلة الاصلاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ تطوراً ملحوظاً باتجاه تعميق السوق المالية وتفعيل قوى السوق ويأتي ذلك من خلال أستخدام أدوات السياسة النقدية بشكل أساسي من قبل البنك المركزي العراقي ، وقد كانت موافقة العراق على شروط صندوق النقد والبنك الدوليين في تحقيق [illegible] الرامية إلى خفض التضخم وتحقيق الأستقرار الاقتصادي ، فتم تشريع قانون جديد للبنك المركزي العراقي الجديد رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ فقد تضمن البنك المركزي استقلالا قانونيا تاما له وتفويضا واضحاً للسعي لتحقيق أستقرار الأسعار وامتلاكه سلطات رقابية ، إذ أكدت الفقرة (٢) من المادة ثانياً من الدستور إلى منح الاستقلال التام للبنك المركزي عن الحكومة من أجل تسيير عملياته المصرفية[٢] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وقد منح القانون أستقلال البنك عن الحكومة مما يدعم عمل البنك المركزي العراقي بعيداً عن ضغوط السلطة في منح أي اعتمادات مباشرة وضمن سعي الدولة العراقية في تشريع القوانين التي تدعم وتطوير عمل السياسة النقدية إذ شرعت قانون المصارف التجارية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ الذي يهدف إلى إرساء نظام مالي يعمل وفق المعايير الدولية بعد أن تم رسملة

---

١) وزارة التخطيط ، التقرير الاقتصادي العراقي ، ٢٠١٣ ، المصدر السابق ، ص٤٠ .

٢) كمال البصري و باسم عبد الهادي حسن ، المصدر السابق ، ص٦٨-٧٠ .

المصارف بما لا يقل عن (١٠)مليارات دينار ومن ثم رفعها إلى نحو (١٠٠) مليار دينار ، وتوجيه المصارف بضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية [١] .

وقام البنك المركزي العراقي في أستبدال العملة في ١٥ كانون الثاني عام ٢٠٠٤ حيث تم أستبدال (٤) ترليون دينار عراقي قديم بعملة جديدة ، وقد ساهمت هذه العملية في تقليص تزوير العملة الوطنية وتحقيق ديمومة العملة باستخدامها في كافة انحاء العراق مما أعطى ثقة كبيرة بالدينار العراقي والذي أثمر عن تحسن سعر صرفه ، وفضلاً عن منح تراخيص عمل المصارف الاجنبية في العراق والهدف من ذلك بناء قطاع مصرفي وتنافسي في العراق ، وقدمت عدة مصارف اجنبية طلبات العمل في السوق المصرفية العراقية منها مصارف ستاندرد جارترد والبنك الوطني الكويتي وبنك (HSBC) ، وسعت مصارف اجنبية إلى الحصول على حصص في نشاطات مصرفية ثانوية والمشاركة مع عدد من المصارف المحلية العراقية مما اثمر عن تحسين الخدمات المصرفية وتوفير وظائف جديدة وهذا الأمر ينعكس في تطوير المشاريع والأعمال التجارية العراقية [٢] ، وقد زاد عدد المصارف الاجنبية في العراق ومن دول عربية وأوربية من اجل تحسين الوضع الاقتصادي وتطور النشاط المصرفي في العراق ، وكذلك قام البنك [illegible] عقد مزاد يومي للعملة الاجنبية وقد باشر به منذ تشرين الاول من عام ٢٠٠٣ والهدف من ذلك هو [illegible] في سعر الصرف وسيطرة البنك المركزي العراقي [illegible] الذي له اثار ايجابية على الاستثمار في العراق ، وفي ٢٠٠٤/٧/١٨ بدأت المباشرة باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال بيع وشراء حوالات الخزينة بواقع جلستين في الشهر وبحدود (٢٠٠) مليار دينار عراقي لكل جلسة للسيطرة على السيولة النقدية ويعد البنك المركزي وكيلاً عن وزارة المالية في بيع الحوالات فقد أصدر البنك المركزي العراقي حوالات بقيمة (١٠٠) مليار دينار عراقي [٣] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

---

١) انظر الفقرة (٤) المادة (٢) والفقرة (١) المادة (٢٩) من الأمر رقم (٥٦) الصادر عن سلطة الأئتلاف المؤقتة ٢٠٠٤ ، (قانون البنك المركزي العراقي) ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٣٩٨٢) حزيران ٢٠٠٤ ، ص٩-٢٢ .

٢) كمال البصري و باسم عبد الهادي حسن ، المصدر السابق ، ص٤٨-٦٩ .

٣) حسين أحمد دخيل ، الأطر السياسية لاقتصاديات التحول ، دراسة مقارنة مع إشارة إلى العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢ ، ص٢٥٩-٢٦٠ .

وفي سياق ذلك تم تشريع قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ بهدف تأمين المؤسسات المالية من خلال تجريم أفعال غسيل الأموال ، وتحويل الجريمة ، وتنظيم المعاملات[١] .

وبدأ البنك المركزي بتحرير أسعار الفائدة منذ آذار عام ٢٠٠٤ ، وقد تركز تحرير سعر الفائدة على الأدوات المالية (الودائع والقروض والأوراق المالية) وهذه السياسة تعطي للعملاء حرية الاقتراض من المصارف وعلى أساس التنافس ما بين المصارف من اجل تقديم أفضل الخدمات المالية والنقدية وهذا الإجراء يؤدي إلى توسيع النشاطات التجارية التي تنعكس حتماً على تطور نشاط الاقتصاد العراقي ، وأعتمد البنك في كانون الثاني ٢٠٠٥ سعر فائدة (٦%) ثم رفعه إلى (١٢%) في تموز ثم إلى (١٦%) في تشرين الثاني من نفس العام ثم أستقر عند (٢٠%) بداية كانون الثاني ٢٠٠٧ ، وكانت سياسة البنك المركزي تهدف إلى حصر الادخار والتأثير في معدلات السيولة وهذا الاجراء يقلص الفجوة بين الادخار والاستثمار الحقيقي فضلاً عن التأثير على معدلات التضخم[٢] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٣. تشريع قانون خاص للمصارف الاسلامية لخلو قانون المصارف الحالي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ من اي مواد تنظم عمل هذه المصارف .

٤. العمل على تشجيع الأدخار ووضع سياسة لتشجيع المصارف على الادخار وأنشاء البنوك في الأقضية والنواحي والقرى .

---

١) أنظر القسم (١) من امر سلطة الائتلاف رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ ، (قانون مكافحة غسيل الأموال) لسنة ٢٠٠٤ ، جريدة الوقاءع العراقية ، العدد (٣٩٨٤) ، حزيران ٢٠٠٤ ، ص٨٩ .

٢) حسن أحمد دخيل ، المصدر السابق ، ص٢٦٠ .

٣) ماجد محمد خورشيد الداوودي ، هموم الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٢ .

٤) أنظر كذلك ، بدر غيلان وهم ، السوق النقدية والمالية في العراق ، بغداد ، ط٢ ، ٢٠٠٩ ، ص١٨٩-٩١.

٥. وضع سياسة لاصلاح النظام المصرفي العراقي نظراً للمتغيرات التي أثمرت عن الاتجاه إلى أقتصاد السوق والعمل على تطوير النظام المصرفي لكي يستطيع تقديم أفضل الخدمات للمستثمرين للوقوف على السياسة النقدية في العراق ومؤشراتها. أنظر جدول (١) ويظهر فيه أرتفاع سعر الفائدة في عام ٢٠١٠ ومن ثم أنخفاضه عام ٢٠١٢ فضلاً عن زيادة الأحتياطي النقدي للعراق .

جدول (١)

المؤشرات الاقتصادية للقطاع النقدي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢)

المؤشرات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
القطاع النقدي							
سعر الفائدة على القروض (%)	١٤،٤٨	١٩،٤٧	١٩،٥	١٥،٦٣	١٣،٨٣	١٢،٧٥	١٣،٠٣
سعر الفائدة على الودائع الثابتة (%)	٧،٢٧	١١،٣٠	١١،٨٨	٨،٨٣	٧،٠٩	٦،٨٤	٦،٧٨
الفائدة على التوفير (%)	٥،٦٦	٩،١٨	٩،٤٧	٦،٨٤	٥،٥٠	٥،٢٤	٥،٠٧
عرض النقد (m1) (مليون دينار)	١٥،٤٦٠،٠٦٠	٢١،٧٢١،١٦٧	٢٨،١٨٩،٩٣٤	٣٧،٣٠٠،٠٣٠	٥١،٧٤٣،٤٨٩	٦٢،٩٢٩	٨٠،٩٢٠
عرض النقد (m2) (مليون دينار)	٢١،٠٨٠،٢٤٩	٢٦،٩٥٦،٠٧٦	٤٣،٩١٩،٦٧٥	٤٥،٤٣٧،٩١٨	٦٠،٣٨٦،٠٨٦	٧٢،١٧٧،٩٥١	٧٥،٤٦٦،٣٦٠
الاحتياطي النقدي (مليون دينار)	١٧،٥٢٧،٢٦٥	٢٨،٨٠٨،٤٣٨	٤٢،٨٥٨،٥٩٤	٤٥،٢٧٠،٨٩٧	٥٣،٨٠٩،٨٣١	٥٨،٦٩٧،٩٥٦	٦٣،٣٩٠،٧٧٧
الدين الداخلي (مليون دينار)	٥،٦٤٥،٣٩٠	٥،١٩٣،٧٠٥	٤،٤٥٥،٥٦٩	٨،٤٣٤،٠٤٩	٩،١٨٠،٨٠٦	٧،٤٤٦،٨٥٩	٦،٥٤٧،٥١٩
الدين الخارجي (مليون دولار امريكي)	٧٤،٦٩٣	٧٤،٠٠٠	٦٣،٩٦٣	٦٤،٢٨٩	٥٧،٠٢٦	٦١،٢٦٧	٥٧،٧٠٦

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!
Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.
Remove Watermark Now

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الرابع (العراق ، بغداد – ٢٠١٣) ، ص٢٣

ثانياً : اصلاحات السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ :-

تسعى الدولة إلى تحقيق التنمية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لذلك فإن سياسة الدولة تحتاج إلى سياسة عالية فعالة لتستطيع أن تنجز أهدافها ، وهذا ما ينعكس في النهاية في تحقيق نمو فعال يؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد الوطني ، وعليه فأن الدولة تعدُّ السياسة المالية في مقدمة السياسات الاقتصادية الكلية [١] .

ويفتقر العراق إلى سياسة مالية بالمعنى الحقيقي إذ لا زالت وزارة المالية المسؤولة عن رسم

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

خلال زيادة أو تخفيض أو الابقاء على نسبة من مصادر التمويل زيادة أو تخفيض أو الأبقاء على نسبة أي وجه من اوجه الأنفاق بشكل مدروس وخاضع للاختيار وليس بشكل تلقائي [٢] .

إن المهام الأساسية للسياسة المالية تتضمن عدد من الأسس والمبادئ التي تؤدي إلى النهوض بالواقع الاقتصادي التي من أهمها كالاتي :[٣] .

١. الانفتاح الاقتصادي تجاه دول العالم والاندماج مع المجتمع الحضري .

٢. إيجاد بنية مستقرة وتحقيق نمو في القطاعات الاقتصادية .

---

١) وزارة التخطيط ، التقرير الاقتصادي العراقي ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٢٠ .

٢) كامل كاظم بشير الكناني ، المصدر السابق ، ص٩١ .

٣) وزارة التخطيط ، التقرير الاقتصادي العراقي ، ٢٠١٣ ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

٣. تحقيق الرفاهة الاجتماعية للشعب العراقي من خلال زيادة الرواتب والأجور ورفع المستوى المعاشي .

٤. تنوع مصادر التمويل وزيادة أيرادات الدولة من غير النفطية عبر توجه الانفاق نحو القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني .

٥. دعم جهود الدولة في تحقيق الامن والاستقرار وسيادة القانون .

٦. تقليل الارتباط بين النفقات وأسعار النفط للحد من التقلبات في النفقات العامة .

٧. الانتقال حول تبني منهج الإدارة اللامركزية وتطوير قدرات المحافظات في تحمل المسؤولية في الإدارة إذ تعد اللامركزية أحد متطلبات نجاح الأصلاح الاقتصادي .

٨. تطوير القدرات الذاتية والتنفيذية في مؤسسات الدولة والوزارات والجهات غير المرتبطة بالوزارة مع العمل على شفافية القطاع العام بتحسين أداءه في إنجاز مشاريع الأعمار .

٩. التركيز على زيادة نسبة الانفاق الاستثماري إلى إجمالي الانفاق العام مع إعادة النظر في

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

يؤدي إلى زيادة الطلب العام والطلب الكلي وأخراج الاقتصاد من حالة الانكماش وهو ما يتطلب سياسة مالية بإدارة حكومية تمتلك القدرة على تحريك مفردات الموازنة العامة ، أما الهدف الاخر للسياسة المالية هو تحقيق التنمية من خلال توجيه الانفاق العام نحو القطاعات الانتاجية التي تنعكس على زيادة الانتاج في الاقتصادي العراقي ، فضلاً عن الاهتمام في تطوير القطاعات التي لها صلة بتطور الانسان مثل الاستثمار في رأس المال البشري منها التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والبنى التحتية [١] .

أن الاقتصاد العراقي يحتاج إلى سياسة مالية مبنية تتوافر على رؤيا أقتصادية ناجحة تتبنى منهج الاصلاح الاقتصادي ، إذ أن الواقع الجديد للعراق جعل السياسة المالية تستمد تنظيمها

---

١) عبد الحسين محمد العنبكي ، الأصلاح الاقتصادي ، تنظر لجدوى لانتقال نحو أقتصاد السوق ، المصدر السابق ، ص٣٠ .

وقوتها من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والذي أقر في المادة (١١٠) ثالثاً أن يكون رسم السياسة المالية من اختصاص السلطات الاتحادية [١] ، كما أقر في المادة (٨٠) رابعاً أن يتم إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية من قبل مجلس الوزرء والمادة (١١٤) جعلت من سياسات التنمية والتخطيط من الاقتصاديات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم عند رسم سياستها المالية بحيث يتم وضع أولويات الاقليم المحددة من قبل الأقليم نفسه في حدود الأنفاق العام المخصص للأقليم [٢] .

أن عملية الانتقال من نظام مالي مقيد إلى نظام أكثر حرية تقتضي أن يبدأ الأصلاح بالسيطرة على عجز الموازنة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لذلك فأن عملية اصلاح السياسة المالية يتطلب جوانب عدة وعلى النحو الآتي [٣]:-

١. أصلاح الموازنة العامة : أن عملية اصلاح عجز الموازنة العامة يتطلب البحث في أسباب أستمرار العجز وتناميه وتراكمه ، وعليه فأن البحث عن مخرج لتجاوز مشكلة عجز الموازنة العامة لا بد أن يصب في اصلاح المالية العامة من نفقات وايرادات الامر يستلزم البحث في ترشيد واعادة هيكلة النفقات العامة فضلاً عن البحث في اصلاح الواقع الضريبي وتوسيع

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٣. أصلاح هيكل الايرادات العامة : أن الاصلاح الضريبي يعد من الاولويات الرئيسية التي يدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، لذلك يتطلب بواقع هيكل الايرادات والبحث في واقع النظم الضريبية بوصفها أمراً رئيسياً في نجاح السياسات الكلية وسياسة الاصلاح الهيكلي وهذا يعني إصلاح الإدارة الضريبية مرتبط بتبسيط أنظمة الضرائب لضمان إمكانية تطبيقها بفاعلية ، لذلك فأن الإدارة الضريبية الكفوءة هي التي تتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي بمحاورها المالية والاقتصادية والاجتماعية ، مما ينتج توضيح نطاق الضريبة وأوعيتها وهذا ما يجعل

---

١) مسودة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

٢) كمال البصري ، الموازنة الفدرالية في العراق وتحديات الاقتصاد العراقي ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ، بغداد ، ص٣٣ .

٣) اكرام عبد العزيز ، الاصلاح المالي بين نهج الصندوق الدولي والخيار البديل ، بيت الحكمة ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص١٧-٢١ .

الضريبة تشكل (٢٥%) من موارد الموازنة [١] ، أنظر جدول (٢) يظهر تزايد الأيرادات العامة بصورة تصاعدية وبشكل كبير في عام ٢٠١٢ فضلاً عن تزايد عجز الموازنة بصورة مستمرة .

، التي تستخدمها السلطة المالية للتأثير في هيكل المصروفات وأيرادات الموازنة العامة لاحتواء أو تقليل العجز في الموازنة العامة وأستهداف وخلق فوائض في المدى المتوسط والطويل لتحفيز النمو المخطط ، ويعد العجز في الموازنة العامة أحد الأشكاليات المستمرة لاقتصاديات الدول النامية التي تمر بالاصلاح الاقتصادي ، وأن معالجة العجز تقتضي البحث عن مسبباته وكذلك النظر في طبيعة وهيكل النفقات الايرادات من ناحية ، ومحاولة خلق حالة من التفاعل بين والسياسة المالية مع السياسة الاقتصادية من ناحية أخرى[٢].

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Wondershare™

١) مظهر محمد صالح ، مدخل في الاقتصاد السياسي ، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (١٩) ، ٢٠١٠ ، ص٢٢ .

٢) اكرام عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص٢٢ .

جدول (٢)

المؤشرات الاقتصادية للقطاع المالي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢)

المؤشرات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
القطاع المالي							
الايرادات العامة : (مليون دينار)	٤٩،٠٥٥،٥٤٥	٤٥،٥٩٩،٤٥١	٨٠،٢٥٢،١٨٢	٥٥،٢٠٩،٣٥٣	٦٩،٥٢١،١١٧	٩٩،٩٩٨،٧٧٦	١١٩،٤٦٦،٤٠٣
١- نفقات تشغيلية (مليون دينار)	٤١٦٩١،١٦	٣٩٠٦٢،١٦	٤٤١٩٠،٧٤٦	٥٤١١٨،٦	٦٠٩٨٠،٧	-	-
النفقات الاخرى (مليون دينار)	٤٨	٧٩،٦٦٣،٣٤٥	٥١،٨٧٤،٥٤٤	٦٧،٩٨٨،٦٧٩	٨٩،٢١٥،١٨٣	١١٦،٨٣٣،٠٤٦	
الايرادات الضريبية (مليون دينار)							
النفقات العامة : (مليون دينار)	٣٨،٨٠٦،٦٧٩	٣٩،٠٣١،٢٣٢	٥٩،٤٠٣،٣٧٥	٢٥،٥٦٧،٠٢٥	٦٤،٣٥١،٩٨٤	٦٩،٦٣٩،٥٢٣	٩٠،٣٧٤،٧٨٣
- النفقات الجارية (مليون دينار)	-	-	-	-	-	٥٦،٠١٦،٥٢٤	٦٩،٦١٨،٩٦٦
- النفقات الاستثمارية	-	٢١٧٢٣	١٥٦٧١،٢٢٧	-	٢٣٦٧٦،٨	١٣،٦٢٢،٩٩٩	٢٠،٧٥٥،٨١٧
فائض / عجز الموازنة الكلي (مليون دينار)	١٠،٢٤٨،٨٦٦	١٥،٥٦٨،٢١٩	٢٠،٨٤٨،٨٠٧	٢،٦٤٢،٣٢٨	٥،١٦٩،١٣٣	٣٠،٣٥٩،٢٥٣	٢٩،٠٩١،٦٢٠
النفقات	-	-	-	-	-	-	-

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!
Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.
Remove Watermark Now

التطويرية							

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الرابع لسنة ٢٠١٣ (العراق ، بغداد – ٢٠١٣) ، ص٢٢

المبحث الثالث : الاصلاح الاقتصادي في العراق في اطار الحراك المنظمات الاقتصادية – النقدية الدولية

نتناول في هذا المبحث دور المنظمات الاقتصادية الدولية في الاصلاح الاقتصادي في العراق

المطلب الأول : العراق وصندوق النقد الدولي بعد عام ٢٠٠٣ .

كان هناك حاجة ماسة ورغبة كبيرة من جانب العراق في التعامل مع صندوق النقد الدولي* والسبب يعود إلى المشاكل الكثيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي فضلاً عن مشكلة الديون والتعويضات ، ولذلك تزايدت الرغبة بالتعامل مع صندوق النقد الدولي بهدف تمكين العراق من العودة الى المحيط الاقتصادي العالمي وحل مشكلة الديون ، ومنذ الأيام الأولى شرعت الحكومة [illegible] الاقتصادية " استراتيجية التنمية الاقتصادية " والتي من ابرز ملامحها [illegible] معالجة الهدر [illegible] موارد الدولة [illegible] سياسات الدعم الحكومي ورفع [illegible] الدعم النقدي الموجه [illegible] الدولة في النشاط الاقتصادي قدر الأمكان ، وهذا النهج تطابق مع نهج وسياسات صندوق النقد الدولي ، مع الإشارة إلى أن هناك رغبة من جانب الحكومة المؤقتة بضرورة معالجة الديون ، ولذا اتجهت الحكومة العراقية إلى أهم مؤسسة مالية ودولية ، وهي صندوق النقد الدولي ، وقد فاتحت الحكومة العراقية تلك المؤسسة بقصد عقد اتفاقيات من شأنها تخفيف الديون على العراق والبالغة نحو ١٤٠ مليار دولار ، وهذه الديون موزعة على ثلاثة جهات دائنة منها (٣٩) مليار دولار تعود إلى الدول الأعضاء في نادي باريس وهناك أكثر من (٦٠) مليار دولار لبعض الدول العربية وأغلبها تعود إلى السعودية والكويت ، وما تبقى فهو يمثل الديون لشركات ومؤسسات غير حكومية ، والواقع أن الجزء الأكبر من قيمة الديون يمثل حجم الفوائد المتراكمة خلال (٢٣)

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١) جيمس بول وسيلين ناهوري ، الحروب والاحتلال في العراق ، تقرير المنظمات غير الحكومية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص٢٩ .

* تأسس عام ١٩٤٤ اثر مؤتمر الامم المتحدة في مدينة بريتون وودز بولاية نيوها مشير في الولايات المتحدة الامريكية واتفق ممثلوا ٢٤ دولة على اطار التعاون الاقتصادي وهو من الوكالات المتخصصة التابعة للامم اللمتحدة على تطوير الاقتصاد العالمي .

سنة ، وأما مستوى الدين المطلق رسمياً من الجانب العراقي في عام ١٩٩١ فقد تجاوز (٤٢) مليار دولار ، كما جاء في المذكرة التي رفعها الحاكم المدني السابق في العراق إلى الأمم المتحدة أثناء البحث في القرار الشهير الصادر بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وبالرقم (٦٨٧) لسنة ١٩٩١ .

إن تحليل المستوى المعلن للديون العراقية يكشف العديد من النقاط المهمة والتي من الواجب أخذها بالحسبان عن معالجة هذه الديون الكثيرة وهي :-

- إن هذه الديون هي بالأساس ذات طبيعة شاذة أو بغيضة ، وفق المعايير والاصطلاحات الدولية المتعارف عليها في التعامل الاقتصادي العالمي ، إذ أنها شبيهة بتلك الديون التي تصرف لأغراض عدوانية وغير أخلاقية وليس لأهداف أنسانية أو مصالح مشروعة للشعوب ولقد أبرمت هذه الديون لتسهيل تحويل حروب عدوانية وللاتفاق على برامج غير مشروعة لنظام الحكم لا يتمتع بالشرعية ولا يقيم وزناً لمصالح شعبه ، فمسؤولية هذه الديون تنحصر في كلا الجانبين ، الدائن والمدين ، الأمر الذي يستوجب رفضها لعدم مشروعيتها وليس من الانصاف تحميل العراقيين نتائج سياسات طرف أو أطراف كانوا يكونوا طرفاً فيها ، فضلاً عن الديون وبحسب نظرة وسياسة صندوق النقد الدولي في منح القروض إلى الشعوب ذات المساس بحياة الانسان [1] يستطيع أن يطالب بتدقيق أية طلبات بالدين مقرونة بوثائق سليمة وذات صلاحية قانونية .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

- أن فترة الحصار الدولي أستمرت (١٣) سنة استوعبت تراكماً هائلاً لفوائد الديون وهي مشاكل لا يمكن الأقرار بها نظراً لوقوع الاقتصاد العراقي في تلك الفترة رهينة لقرارات مجلس الأمن الدولي وليس لديه مصادر شرعية للنقد الاجنبي ، إذ أن جميع فعاليات التعامل الاقتصادي كانت محكومة بقرار مجلس الأمن المتمثل ببرنامج النفط مقابل الغذاء فلا يمكن تحميل العراق هذه الأموال الضخمة الناشئة عن تراكم فوائد الديون وهو بلد كان محاصر وليس حراً يمكنه التحكم بموارده المالية [2] .

وفي إطار جهود الحكومة لخفض الديون والسعي نحو التعامل الإيجابي مع المؤسسات المالية ومنها صندوق النقد الدولي فضلاً عن مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى جرى محادثات بين

---

١) مهدي الحافظ ، المصدر السابق ، ص١٦٢ -١٦٣ .

٢) مهدي الحافظ ، المصدر نفسه ، ص١٦٤ .

العراق من جهة وإدارة صندوق النقد الدولي ونادي باريس من جهة أخرى ، وكانت تلك المحادثات تهدف إلى إطفاء الديون كما أسلفنا سابقاً ويتلخص الاتفاق الذي عقد في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ مع نادي باريس التي بموجبها تقوم الدول المؤلفة للنادي بخفض ديون العراق بمقدار (٨٠%) وعلى ثلاثة مراحل بشرط أن يقوم العراق بإصلاح اقتصادي باتجاه رفع كفاءة الأداء وتقليل التبذير وحصوله على ثقة المجتمع الدولي من خلال تبني استراتيجية تنسجم مع تطلعات صندوق النقد الدولي ، وقد تضمن التعامل مع صندوق النقد الدولي بالآتي :- [١]

أولاً :- اتفاقيات الصندوق المبرمة مع العراق

عقد العراق وصندوق النقد الدولي سلسلة من الاتفاقيات الهادفة إلى دعم الاقتصاد العراقي والتحول باتجاه اقتصاد السوق ، لاسيما بعد موافقة العراق على الالتزام بشروط ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي ، وتم عقد اتفاقيات مهمة مع الصندوق وبرنامج مساعدات علماً أن العراق ومن خلال الحاكم الأمريكي قد أجرت سلسلة من المفاوضات حول خفض ديون العراق وعقد اتفاق بشأن ذلك ولعل من أبرز تلك الاتفاقيات:

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١. برنامج التسهيلات الموسعة للإصلاحات الهيكلية (EPCA) :

المالي ، وأصلاح الهيكل الإداري ، والاعتماد الإداري الجيد للمصروفات لأصلاح سياسة الدعم الحكومي بالبطاقة التموينية واسعار المشتقات النفطية وتقليل تدخل الدولة في إدارة المشاريع الاقتصادية وخصخصة مشروعات القطاع العام ، وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الشرائح الاجتماعية الفقيرة ، وقد تم تثبيت جملة من السياسات في استراتيجية الأمن القومي العراقي ما بين (٢٠٠٧-٢٠١٠) إذ يشير ، ومن اجل تهيئة الظروف الملائمة والمناسبة أمام الاقتصاد العراقي لغرض الاندماج في الاقتصاد العالمي يقتضي اتخاذ الاجراءات والتشريعات للانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق ويأتي في المقدمة القطاع الخاص وخلق بيئة ملائمة للاستثمار وتعزيز سيادة القانون في النشاطات التجارية والمالية ، وبما يضمن حق الملكية الخاصة وتأسيس الأعمال وتسهيل الحصول على القروض واصدار الرخص ، وعدالة مصداقية العقود وتنفيذها لتحقيق العدالة وتساوي الفرص ، إن الإيفاء بالشروط السابقة يمنح العراق فرصة أطفاء ديونه مع دول نادي باريس بمقدار ٨٠% وتفتح الأفاق نحو تخفيض ديون

---

١) كمال البصري ، باسم عبد الهادي حسن ، المصدر السابق ، ص٢٢ .

اخرى لحكومات دول خارج نادي باريس ، لقد أوفى العراق بالشروط السابقة لصندوق النقد الدولي واستطاع بدعم من الولايات المتحدة الامريكية وصندوق النقد الدولي في إسقاط ديونه بنسبة (٨٠%) لنادي باريس ، ثم عقد سلسلة من المفاوضات خارج نادي باريس مع الصين وروسيا ودول عربية ما عدا دول الخليج إذ أسقطت الصين ديون العراق وخفضت روسيا أيضاً ديونها على العراق ، اما موقف الدول الخليجية وخاصة السعودية فإنها لم تحل مشكلة الديون المفروضة على العراق ، ويعود السبب في ذلك سوء العلاقات العراقية السعودية والدعم السعودي إلى الإرهاب والمنظمات الإرهابية في العراق فضلاً عن اعدام السعودية لسجناء العراقيين في معسكر رفح ، التي تحتجز السعودية المواطنين العراقيين فيه ، ومن جانب آخر أقرت الأتفاقية بين العراق وصندوق النفد الدولي إلى تخفيض النسبة التي يدفعها العراق إلى الكويت من ٢٥% من عائدات النفط إلى ٥% من عائدات النفط العراقية ، ومع ذلك فأن الجزء المتبقي والذي لم يسدده من مبلغ التعويضات حوالي (١٥) مليار دولار[١] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وهي اتفاقية التدبير الاحتياطي (JBA) في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٥ ، ووافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على الاتفاقية المبرمة مع العراق ، وتم تحديد مدتها التي تستغرق (١٥) شهراً وكانت النتيجة الفورية هو إلغاء ٣٠% أخرى من الدين العراقي لصالح أعضاء نادي باريس ، فضلاً عن ٣٠% التي تم إلغاؤها الديون بموجب اتفاقية عام ٢٠٠٤ وعلى أن تلغى ٢٠% النسبة الاخيرة من الدين العراقي لصالح أعضاء نادي باريس عند انهاء العراق شروط اتفاقية التدبير الاحتياطي وبسبب الأوضاع الامنية فقد تأخر العراق إلى تمديد العمل بهذه الاتفاقية مرتين وفي التمديد الأخير الذي وقع عليه في ٢٠٠٧/١٢/١٩ والذي حددت مدته إلى نهاية كانون الأول ٢٠٠٨ [٢].

---

١) كمال البصري ، وباسم عبد الهادي حسن ، المصدر السابق ، ص٢٢.

٢) كمال البصري ، وباسم عبد الهادي حسن ، المصدر نفسه ، ص٢٣ .

ومن الملاحظة أن إلغاء الديون كان على شكل مراحل فقد خفض في المرحلة الأولى ٣٠% كما أن التزام العراق بالشروط التي اتفق بها العراق مع الصندوق ونتيجة لذلك تم إلغاء الجزء الثاني في المرحلة الثانية والبالغة ٣٠% من اتفاقية التدبير الاحتياطي (JBA) ومن ثم الغاء ٢٠% المتبقية نتيجة التعاون المثمر بين العراق وصندوق النقد الدولي فضلاً عن تنفيذ الاتفاقية الثالثة وكانت الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي والسيطرة على عرض النقد ، أي اعتماد سياسة نقدية متشددة من قبل البنك المركزي (رفع سعر الفائدة ورفع صرف الدينار مقابل الدولار) وذلك بجعل السياسة النقدية كابحة لمعدلات الانفاق الحكومي بهدف السيطرة على التضخم وتخفيض معدلاته والتأثير على أسواق السلع والخدمات ، إضافة إلى إزالة التشوهات في نظام الأسعار ومحاربة التهريب وخاصة المشتقات النفطية من خلال رفع أسعارها لتقارب الأسعار العالمية ، وتخفيض النفقات العامة في الموازنة من اجل تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومراقبة البطاقة التموينية ، إذ أكدت الاتفاقية على ضرورة تطوير آليات الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في التمويل وخلق الائتمان ومحاربة الفساد الإداري والمالي [١] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

أن تكون لها آثار سلبية واقتصادية واجتماعية شاملة ، مع الإشارة إلى أنه يجب بناء مؤسسات المجتمع المدني وفق أسس حديثة وفي ظل توجهات وطنية بعيدة عن المؤثرات الخارجية والخلافات السياسية بين الأحزاب السياسية العراقية [٣] .

كما طلب صندوق النقد الدولي رفع الدعم الحكومي من المشتقات النفطية والطاقة كذلك عن البطاقة التموينية ، ومن جهة أخرى فمن الملاحظ أن صندوق النقد الدولي قد دعم العراق منذ الاتفاقية الأولى مع صندوق النقد الدولي وعلى العراق الايفاء بالتزاماته بشأن رفع الدعم عن المواطن العراقي ، ومن المعلوم فإن العراق بحاجة ماسة إلى الخبرة الدولية التي يوفرها صندوق

---

١) كمال البصري ، وباسم عبد الهادي حسن ، المصدر السابق ، ص٢٤

٢) عبد الحسين العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدول الانتقال نحو اقتصاد السوق .

٣) سالم توفيق النجفي ، التنمية الاقتصادية في العراق : الحاضر والمستقبل ، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ص٨٥٧-٨٧٣ .

النقد الدولي إلى العراق ودعم الحكومة العراقية في العديد من الجوانب والارتقاء بالواقع الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام وتنويع القاعدة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية العراقية ويذكر ان صندوق النقد الدولي يقدم إلى العراق مساعدة مالية إجمالية تبلغ ٣،٦ مليارات دولار ، إذ وافق الصندوق في شهر شباط من العام ٢٠١٠ على القرض بهدف معالجة حاجات ميزان المدفوعات في العراق ، وتم منح القرض الأول في تشرين الأول من العام ٢٠١٠ وكذلك في آذار من العام ٢٠١١ [١] .

المطلب الثاني :العراق والبنك الدولي* بعد عام ٢٠٠٣

يمارس ضغوط اقل من خلال الحث على الاخذ بوصفه الاصلاح المقترنه بالتحول نحو اقتصاديات السوق وفق الاتي [٢].

- توفير مستلزمات الاصلاح من خلال ايجاد وتطوير البنى التحتية وتاهيل مصادر الموارد الاقتصادية .
- التاثير في الهياكل الانتاجية وتنوع القاعدة الانتاجية لمعالجة والاختلال القطاعي والتحرر [illegible] احادي الجانب .
- وضع ستراتيجيه للاصلاح [illegible] وتقرير العلاقه بين المركز والادارات المحليه [illegible]
- تحديد الدور الاقتصادي الامثل للدوله في البناء الاقتصادي .
- تحديد الحدود والامكانيات المالية لخلق وتشغيل اليات السوق في العراق .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

- طبيعة الملكيه التي تلائم برنامج الاصلاح الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي
- بيان طبيعة العلاقه بين المركز والاداره المحليه في المحافظات والاقاليم وضرورة بيان هذه من ناحية المركزية واللامركزية .

دعم البنك الدولي برنامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي ويركز البنك في تطوير مشروعات البنى التحتيه والتعليم والصحه والكهرباء والماء

---

١) صندوق النقد الدولي يجدد مطالبة العراق برفع الدعم من المنتجات النفطية ، شفق نيوز على الانترنت
www . shafa 9 . com /47666

٢) عبد الحسين محمد العنبكي ، المصدر السابق .ص٤٠

*تأسس اثر مؤتمر بريتون وودز في عام ١٩٤٤ وكان الغرض منه معالجة مشاكل ميزان المدفوعات في اجل قصير ويعد البنك احد اكبر مصادر المساعدات التنمية الدولية وظيفته الاساسية توفير الاعتمادات طويلة الاجل للمشاريع التي يقدم لها القروض في الدول .

وغيرها من المشروعات التي تركز على تطوير المجتمع وساهم البنك في تقديم المنح والقروض الى الحكومة العراقية، وتقديم الاستشارات والخبرة اليها ، والمؤسف بان العراق في كثير من الاحيان لم يستطيع الاستفادة من القروض والمنح وتغير هذه المشاريع في بعض الاحيان وتجدر الاشاره في ان البنك الدولي قدم ١٠٠ مليون دولار الى الحكومة العراقية وإلى مختلف وزارة التربية لغرض بناء المدارس وتم سحب هذه المنحة من قبل البنك الدولي في ٢٠١٣/١٢ نتيجة فشل الدولة في بناء المدارس ، وفضلاً عن ذلك دعم البنك العراق ماليا بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار المقدم من البنك الدولي هذه العمليه جزء من حزمة مساندة اوسع نطاقآ وتتضمن اتفاق استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي بقيمة اجمالية بلغت ٣،٧ مليار دولار وكان الصندوق قد قام بصرف نحو ١،٧ مليار دولار على ثلاث دفعات وعمل البنك الدولي أيضاً في شراكة مع صندوق النقد الدولي كذلك قدمت وزارة التنميه الدوليه البريطانيه ووزاره الخزانه الامريكيه ايضآ مبالغ لغرض تمويل واعداد الموازنة [١]

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

البنك المساعدة الفنية الرئيسة في مجال ادارة العمليات الماليه لمدة ثلاث سنوات وقيمة ١٨ مليون دولار من صندوق اعمار العراق ويعمل مقيم اختصاصي في ادارة القطاع العام مع السلطات العراقية بشكل يومي وجرى العمل من العام ٢٠٠٧ تطبيق اطار متطور للسياسة المالية في الاجل المتوسط وهي نعطي سنوات (٢٠١٠ – ٢٠١٢) فضلاً عن نشر البيانات عن صادرات النفط العراقية وعائداته [٢]

وافق ممثل المديرين الفنيين للبنك الدولي على تقديم قرض قيمه ٣٥٥ مليون دولار الى العراق والقرض يمول مشروع طرق النقل وتحسينها ورفع جودتها وبحسب بيان البنك الدولي فأن

---

١) البنك الدولي . مساندة برنامج العراق للاصلاح الاقتصادي على الموقع
www. worledbank.org

٢) البنك الدولي . تحسين منوبات الكفائه في نظام الماليه العامق بالعراق Webworledbank.com

المشروع الجديد يهدف الى تقليص حوادث الطرق بحوالي ٢٥% في ممرين يربطان العراق مع البلدان المجاورة له في الشمال والجنوب ، وتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع الحكومة العراقية التي ساهمت بمبلغ ٣٨٤ مليون دولار ، والبنك الاسلامي للتنمية الذي قدم ٧،٢ مليون دولار للمرحلة الاولى وسيؤدي هذا المشروع الى زيادة التبادل التجاري مع البلدان المجاورة وتسهيل حركة التجارة وكما سيؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الخدمات على طول ايرادات التجارية الدولية التي تمر عبرها معظم حركة السلع والتبادلات التجارية ولا سيما ان الموقع الاستيراتيجي الى العراق الذي يربط قارة اسيا واوربا وهو ما يساعد على تعزيز ونقل التجارة مابين الدول الاوربية والدول العربية .[١]

المطلب الثالث : العراق ومنظمة التجارة العالمية* بعد عام ٢٠٠٣

في هذا المطلب سوف نوضح مسيرة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية واثار الانضمام على عملية الاصلاح الاقتصادي

أولاً : مسيرة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

بتاريخ ١١ شباط من العام ٢٠٠٤ قدم العراق طلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

للمنظمة في أيلول عام ٢٠٠٥ ، وبعد ذلك تم دراسة المقررات وتعميمها من قبل سكرتارية المنظمة إلى الأعضاء وطرحت أسئلة واستفسارات على العراق وتمت الإجابة على الأسئلة من قبل العراق في العام ٢٠٠٦ وفي ٢٠٠٧/٥/٢٥ تم عقد الاجتماع التفاوضي الاول لفريق العمل مع العراق الذي عقد في جنيف مع فريق العمل الخاص بطلب انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية برئاسة سفيرة كولومبيا في المنظمة السيدة كلوديا يورييه ، فيما ترأس الوفد العراقي معالي السيد وزير التجارة العراقي ، وتم خلال هذا الاجتماع الاجابة على استفسارات الدول الأعضاء حول (MFTR) مذكرة سياسة التجارة الخارجية وطلبوا من العراق تقديم الملف الأول الخاص بالزراعة (ACC4) وملف العوائق الفنية أمام التجارة (TBT) وملف الصحة والصحة النباتية

---

١) البنك الدولي :اقراض العراق ٣٥٥ مليون دولار لتطوير العراق
Aibayyna.new.com

(SPS_ACC/8) وملف الملكية الفكرية (ACC9) فضلاً عن الخطة التشريعية للقوانين العراقية.

وتم إعطاء العراق فترة زمنية معينة للإجابة على الأسئلة التي طرحها الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ، وتم الإجابة عن الاسئلة والاستفسارات في شهر كانون الثاني [١] .

في العام ٢٠٠٨ فضلاً عن الخطة التشريعية للعراق ، وتم توزيعها من قبل سكرتارية المنظمة على الدول الأعضاء في نيسان ٢٠٠٨ ثم إعداد الاجتماع المثالي لفريق العمل في المنظمة .

١. <u>اجتماع جنيف :</u>

وهو الاجتماع التفاوضي الثاني للفريق التفاوضي مع العراق الذي عقد في جنيف بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢ في مقر المنظمة ، ومثل العراق رئيس اللجنة العليا السيد وزير التجارة وتم خلال الاجتماع الاجابة على مئات الأسئلة والاستفسارات الموجهة من معظم دول الأعضاء في

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

تقديم العروض الأولية للسلع بملف التجارة في السلع لغرض التفاوض عليها مستقبلاً .

وعلى ضوء هذه العروض سيحدد الاجتماع التفاوضي الثالث بين العراق والفريق الدولي المفاوض الذي تم تشكيله من قبل منظمة التجارة العالمية ، واكدت وزارة التجارة إلى أن هذه اللجنة قد توصلت إلى مراحل متقدمة في المهام التي اوكلت إليها [٢] اللجنة الفنية الخاصة بملف الصحة والصحة النباتية ، وظيفة هذه اللجنة دراسة القوانين والتشريعات الخاصة بوزارتي الزراعة والصحة ومدى تظابقها مع قوانين منظمة التجارة العالمية والهدف منها هو إجراء جولة ثالثة من المفاوضات مع المنظمة .

---

١) وزارة التجارة ، مسيرة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على الموقع

WWW . MOT .GOV .IQ / arabi/index.php? name .

٢) وزارة التجارة ، مسيرة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على الموقع

WWW . MOT .GOV .IQ / arabi/index.php? name .

أ- العرض الدولي للتجارة في السلع

أنهت اللجنة بهذا الملف بصيغته النهائية ١٠٠% وملئ الجدول الخاص بالملف وفق النظام المنسق ، حيث تم تحديد النسب الكمركية التي تمثل السقوف العليا بما يقارب (٨٠٠٠) ثمانية الاف مادة محتمل استيرادها توزعت على ٩٧ فصلاً تضمنها النظام المنسق والتي شملت السلع الزراعية والسلع التي من المحتمل للعراق استيرادها وتم مناقشة الملاحظات الخاصة بنفاذ فما فوق التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠ ونسبة ٥% المطبقة حالياً ، ويقع على العراق اولاً الملاحظات وتحديدها لاسيما وأنه سيتفاوض على ملف العرض الدولي للسلع مع منظمة التجارة العالمية ، وأن النسب الكمركية المضبوطة (Bond Rates) هي التي يتم عرضها للتفاوض مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كأحد الحلقات الرئيسية في الجولة الثالثة ، ويقع على مسؤولية اللجنة تهيئة الكوادر استعداداً للجولة الثالثة [1] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ج- الخطة التشريعية للعراق

في مجال التشريعات يجري بشكل مستمر العمل على موائمة التشريعات العراقية مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، والعمل على تحديث خطة التشريع للقوانين العراقية والتي تحتوي على ٢٧ فقرة بين قانون نافذ ومشروع قانون وتتضمن القوانين المطلوبة من قبل المنظمة ومن ثم انجاز مشاريع قوانين خاصة بوزارة الزراعة (قانوني الصحة الحيوانية والحجر الزراعي) ، وقوانين وزارة الصحة (قانون الصحة العامة ونظام سلامة الغذاء والصحة النباتية (SPS)) وحصلت موافقة الوزراء على إرسالها إلى المنظمة وقامت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) بترجمة القوانين وإرسالها إلى المنظمة على أنَّه في حالة الخطأ يعتمد النص العربي ، فضلاً عن

---

١) وزارة التجارة ، مسيرة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على الموقع
WWW . MOT .GOV .IQ / arabi/index.php? name .

ذلك فقد أكملت وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية العمل على ارسال مشروع قانون الملكية الفكرية في العراق إلى المنظمة بعد أن تم موائمته مع اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) ومشروع قانون الجهاز العراقي للتقييس والجودة بعد أن تم موائمته مع اتفاقية العوائق الفنية امام التجارة (TBT) وقامت وزارة المالية تعديل قانون الكمارك رقم (٣) لعام ١٩٨٤ وموائمته مع اتفاقيات المنظمة وهي اتفاقية اجراءات الاستيراد ، اتفاقية قواعد المنشأ ، اتفاقية الفحص قبل الشحن [١] .

د – ملف تجارة الخدمات :

قامت اللجنة الفنية الفرعية المعنية بالتجارة في الخدمات المنبثقة عن اللجنة الوطنية وبإشراف شعبة التجارة في الخدمات في قسم منظمة التجارة العالمية بالانتهاء من ملء جداول الالتزامات الوطنية للقطعات الرئيسية لملف التجارة في الخدمات المالية والمصرفية والتأمين، السياحة والسفر الاتصالات والنقل ، والاعمار والإسكان ، البيئة . التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والخدمات التجارية مثل خدمات الكومبيوتر والبحث والتطوير ، والخدمات المتعلقة بها ، وخدمات وقطاع الخدمات الثقافية والترفيهية وقطاع الخدمات الاخرى ، مقابل ذلك تم مناقشة القوانين ذات العلاقة بقطاع الخدمات الأثني عشر ، إذ يهدف العراق الى التفاوض

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ثانيا : آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في سير عملية الإصلاح الاقتصادي

من المعلوم أن سياسة الاصلاح الاقتصادي تعتمد على وضع آليات وفق متغيرات السوق

وهذه الآليات تتحد في أربعة محاور رئيسية هي :

* تعزيز سيادة القانون من خلال اعتماد تنمية بشرية .
* اعمار البنى التحتية وتطوير الخدمات الحكومية .
* اعتماد تنمية زراعية مستدامة .
* اعتماد صناعة داعمة للزراعة ، وأخرى ذات ميزة تصنيعية (كالأسمدة) والصناعات البتروكيمياوية [٣].

---

١) وزارة التجارة ، مسيرة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على الموقع
WWW . MOT .GOV .IQ / arabi/index.php? name .

٢) وزارة التجارة ، المصدر السابق .

٣) كمال البصري وباسم عبد الهادي حسن ، المصدر السابق ، ص٣٧ .

وتتضمن اتفاقية الزراعة (٢١) مادة و ١٣ فصلاً و ٥ ملحقات ، تتركز أساساً على ثلاثة محاور رئيسية هي (النفاذ إلى الأسواق ، الدعم الحكومي ، دعم الصادرات)، فضلاً عن المحاور الرئيسية أعلاه .

أكدت الاتفاقية على مراعاة مبادئ مهمة أخرى في المجال الزراعي منها المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية ، والاهتمامات غير التجارية المرتبطة بالزراعة كالأمن الغذائي والتنمية الريفية [١] .

ولتحديد مستقبل الاقتصاد العراقي وآثار شروط العضوية من خلال دراسة المحاور الأربعة السابقة والتي تصور الحالات المختلفة لوضع الاقتصاد العراقي وفي حالة دخول العراق إلى المنظمة فأنه يعطي له فترة سماح لتطبيق اتفاقية التجارة الدولية ، وأن تقرير سيادة القانون وتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي ليست صعبة على العراق لاسيما أن مجتمعات لم تمتلك حضارة وثروات اقتصادية ، قد طبقت الاصلاح السياسي والاقتصادي منها الهند والبرازيل وماليزيا ، أن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية يحقق له امتيازات في المجالات التجارية والاستثمارية ، الأمر الذي يعطي شروط أفضل لتنمية القطاع الزراعي وتطويره [٢] وتطوير الصناعات المتخصصة لاسيما ذات الانتاجية المعدة للتصدير وهذا ما يؤثر في النهاية على انخفاض معدلات الفقر الذي يعاني منها الشعب العراق ، وفقدان المنظمة يعني حرمان العراق من الامتيازات التجارية والاستثمارية وفي النهاية لا يستطيع الاقتصاد العراقي من الحصول على الامتيازات الخاصة التي تمنحها منظمة التجارة العالمية ، وهو ما يعني ان العراق لايستطيع تطوير قطاعي الزراعة والصناعة ، ولايستطيع خفض البطالة والفقر [٤] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Wondershare™

من خلال المفاضلة بين الحالتين يتضح انه إذا كان الانضمام خياراً صعباً ، فان البقاء خارج المنظمة أو التأخير في الانضمام إليها يكون أصعب ذلك أن الدخول في مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية يتطلب من العراق الاسراع في تنفيذ متطلبات الانضمام من خلال اتباع السياسة الاقتصادية السليمة وتبني الاصلاحات السياسية والاقتصادية وهو ما يدعم سيادة

---

١) فاضل جواد دهش ، الاثار المترتبة عن انضمام العراقي الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص٣٧ .

٢) أنظر كذلك : منظمة التجارة العالمية على موقع شبكة الانترنت . / Wwwtoarab.org

٣) فاضل جواد دهش ، المصدر نفسه ، ص٣١ .

٤) سعد عبيد علوان ، العراق في مواجهة متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، العدد ٣٩ ، ٢٠٠٩ ، ص١٦٤-١٦٥ .

القانون وبناء مؤسسات الدولة وإدارة تلك المؤسسات الرسمية بالقدرات والكفاءة العلمية الناجحة ، إضافة إلى تدريس الفريق المفاوض العراقي وضرورة مشاركة الجهات ذات العلاقة بالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالاصلاحات السياسية والاقتصادية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص الذي يعد في المستقبل أحد اهم المكونات الرئيسة في تطوير الاقتصاد العراقي ، وتغيير القوانين وموائمتها مع قوانين وزارة التجارة ، فضلاً عن التركيز على التعليم ورفع المستوى العلمي لطلبة الدراسات الأولية ولابد من الاشارة إلى أن العراق يمتلك هذه الثروات تحتاج إلى جهد دولي واستثمارات اجنبية بالتعاون مع العراق وهذا ما يعطي العراق ميزة دولية[١].

بعد ان تم انشاء مركز اقليمي رئيسي في التشغيل الشرق الاوسط ، ويقع على عاتق العراق مسؤولية الاسراع في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لغرض الاندماج مع متطلبات المنظومة الاقتصادية الدولية والمتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، كما أن المجتمع الدولي ساهم وبشكل كبير في دعم واستقرار العراق لاسيما في وثيقة العهد الدولي في شرم الشيخ عام ٢٠٠٦ كما ساهم باسقاط ٨٠% من ديون العراق [٢] ودعم العراق في كافة المجالات ، ويساهم الانضمام في تطوير المنظومة التشريعية العراقية من خلال [illegible] منظمة التجارة العالمية فضلا عن فتح الأسواق الأجنبية ، أمام صادرات العراق وما يقع على العراق [illegible] قاعدة صناعية وزراعية معدة [illegible] إلى السوق العراقية ومن ثم حماية المستهلك العراقي من هذه السلع التي انتشرت بشكل [illegible] في السوق العراقية نتيجة لعدم وجود ضوابط وقواعد قانونية تحد من دخول هذه البضائع إلى السوق العراقية ، أن الانضمام يعطي للعراق فائدة كبيرة تساهم في تطوير الاقتصاد العراقي وأن دعم سياسة الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق سيما وان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يحتاج إلى تشريعات قانونية تواكب مرحلة التطور العالمي ، ومدى مصداقية سياسات الحكومة العراقية في تنفيذ تلك التشريعات والسياسات [٣] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

---

١) كمال البصري ، وباسم عبد الهادي حسن ، المصدر السابق ، ص٣٩ .

٢) مهدي الحافظ ، المصدر السابق ، ص١٦٢-١٦٣ .

٣) سعيد عبيد علوان ، المصدر السابق ، ص١٦٤-١٦٨ .

الفصل الثالث

الاصلاحات السياسية والاقتصادية وانعكاساتها المستقبلية في العراق

التمهيد

بعد التحول السياسي والاقتصادي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ شهد العراق تحولات ايجابية انعكست على طبيعة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق ، وكان ايمان الشعب العراقي بان عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق سوف تنعكس ايجابياً على القطاعات الاقتصادية في العراق ومن ثم تغيير الواقع السياسي ودعم العملية السياسية الديمقراطية في العراق مع بروز الدور الامريكي في التأثير فيها والتي على أثرها عقد العراق اتفاقية امنية مع الامم المتحدة ، كما شهد العراق ومن خلال إدارة الدولة تناقضات ومشاكل

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

العميقة بين الكتل السياسية وهذا ساهم في الانهيار الامني في الموصل ومن ثم احتلال التنظيم المتطرف المناطق الغربية من العراق من قبل تنظيم داعش المدعوم من دول الجوار هذا الوضع الذي يمر به العراق يحتاج إلى معالجات جذرية وايجاد الحلول لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العراق من خلال إعادة الامن والاستقرار إلى تلك المناطق وإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية شاملة لخروج العراق من ازمته الحالية .

على ضوء ما تقدم نقسم الفصل على اربع مباحث رئيسية وهي :

المبحث الاول : الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق في الاطار الاقليمي – الدولي

المبحث الثاني : التحول السياسية في العراق عام ٢٠١٤

المبحث الثالث : مؤشرات الاصلاح الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية في العراق

المبحث الرابع : مستقبل الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق

المبحث الأول : الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق (الاطار الاقليمي – الدولي)

في هذا المبحث سنوضح ادوار وسياسات الأطراف الاقليمية والدولية اتجاه العراق

المطلب الأول : الدور التركي في العراق

كانت عملية احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٣ حدثاً بارزاً منذ مطلع الالفية الثالثة فقد حصلت الولايات المتحدة على التاييد بشن الحرب من قبل أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائميين وهي روسيا وفرنسا والصين ، فضلاً عن عدم التعاون من قبل الدول الأقليمية مع الولايات المتحدة في حربها على العراق [١] .

أن الثوابت السياسية التركية تجاه العراق ثابتة وهي الحفاظ على مصالحها ومنع اقامة دولة كردية تهدد أستقرار وامن تركيا ، بدأت الإدارة الامريكية في عام ٢٠٠٢ بتحرك تجاه الدول

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

في سعيها نحو احتلال العراق وتحققت الرغبة الامريكية في سقوط نظام حزب البعث الأمر الذي لم تريده تركيا نتيجة علاقاتها مع النظام السابق ، وهذا ما ادى إلى تراجع علاقات تركيا مع الولايات المتحدة واتخاذ الولايات المتحدة سياسة منعت بموجبها الشركات التركية من المشاركة في عقود إعمار العراق التي أبرمتها سلطة التحالف المؤقتة مع الشركات الأجنبية ، فضلاً عن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي الذي يمثل تعارضاً من السياسة التركية تجاه العراق نظراً لوجود مكونات المجتمع الرئيسية في مجلس الحكم من الأكراد والشيعة و السنة والاقليات الأخرى الموجودة في العراق ، أن السياسة التركية تجاه الاصلاح السياسي في العراق والتحول الديمقراطي الذي شهده البلد وملاحظة ان تركيا تنظر إلى الوضع العام العراقي وبسبب اشتراك كافة مكونات المجتمع في مجلس الحكم إذ يمثل هذا الأمر خطراً على تركيا وهو ما يتطلب

---

١) زبيغنيو برجنسكي ، رؤسة استراتيجية ، امريكا وأزمة السلطة العالمية ، ترجمة فاضل جنكر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص٨١ .

مراجعة دورها وسياستها في العراق وهذا لا يتم إلا من خلال تسوية الخلافات مع المحتل المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية ، ونظراً لحاجة الولايات المتحدة إلى الدعم والمساندة من الدول الاقليمية [١] ولذلك ساهمت بتعزيز أطر التعاون مع تركيا من خلال عدد من الأهداف والمبادئ منها:- [٢] .

١. موافقة الولايات المتحدة على تقديم قرض إلى تركيا البالغ (٥,٨) مليار دولار مقابل تقديم تسهيلات وأستخدام القواعد الجوية التركية في تمويل ومساعدة القوات الامريكية .

٢. دعم الموقف التركي من جانب الولايات المتحدة في حربها ضد حزب العمال الكردستاني وعده منظمة إرهابية .

٣. دعم تركيا في سياستها تجاه القضية القبرصية ، والخلافاتها مع اليونان وأرمينيا .

٤. دعم الموقف التركي وترسيخ نفوذها في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى .

بعد تشكيل مجلس الحكم أخذت تركيا تغيير سياستها وتتطلع إلى دور تركي في العراق الجديد في ظل تغيرات الخريطة السياسية العراقية التي تشكلت من اطياف المجتمع العراقي .

أن المخاوف التركية تتركز بصورة أساسية في زيادة النفوذ الامريكي في المعادلة العراقية وفي النظام الفيدرالي ما يعطي حرية كافية للقوى السياسية في توسيع نفوذها داخل الساحة العراقية وظراً [illegible]

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ومن هنا أخذت تركيا في توسيع دورها السياسي والاقتصادي مع العراق وقامت عدة وفود من الطرفين في زيارات متبادلة هدفها تحسين العلاقات بين الطرفين ، لاسيما في الجانب الاقتصادي فقد عقدت تركيا مع العراق أتفاقية عام ٢٠٠٥ في انقرة خلال زيارة وزير الموارد المائية إلى تركيا ولقائه مع وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركية ، إذ نصت الاتفاقية إنشاء لجنة مشتركة للمياه وزيادة حصة العراق من المياه وساهمت في اعادة تشغيل أنبوب النفط العراقي – التركي وأقامة عدة معارض لاعادة إعمار العراق وإعادة إحياء معاهدة التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في ٢٥ كانون الأول ١٩٨٠ ، وأصبحت السوق العراقية محطة انظار التجار الأتراك ورجال الأعمال وهذا ما ساهم في دخول الشركات التركية إلى العراق في مجال الأعمار

---

١) محمد نور الدين ، النتائج والتداعيات تركيا ، في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودوليا ، ص٤٠٧-٤١٧ .

٢) أنظر د ناتالي توتشي ، الدور التركي في الشرق الاوسط ، السياسة الدولية ، العدد (١٨٢١) ، أكتوبر ٢٠١٠ ، ص١٠٠-١٠٣ .

٣) محمد نور الدين ، المصدر نفسه ، ص٤٢٥ .

والاستثمار وزيادة التبادل التجاري بين العراق وتركيا [١] الذي فاق في عام ٢٠١٣ التبادل التجاري التركي الالماني ، حيث تحتل ألمانيا صدارة الجدول في الاستيراد من تركيا إذ بلغ حجم أستيراد العراق من تركيا حوالي (١٧) مليار دولار وهي تمثل صادرات دول العالم المصدرة إلى العراق ، أن الاطماع التركية في العراق وحاجة تركيا إلى النفط العراقي وهذا ما جعلها تتدخل في الشؤون الداخلية العراقية [٢] لاسيما في الوضع الأمني الذي أنعكس على طبيعة العلاقات مع تركيا نتيجة رفض القوى الشيعية التعامل مع تركيا أثر موقفها من فضيحة طارق الهاشمي مع العراق ونتيجة لذلك اصبحت سياسة تركيا أكثر وضوحاً من ناحية التمييز بين المكونات السياسية العراقية [٣] .

وهذا التغيير في الدور التركي لم يحصل في العراق فقط وانما حصل في دول عربية عدة مثل مصر وليبا أي الدول التي حدث فيها تغيرات في نظامها السياسي والتحول من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي وكان هدف تركيا هو فرض الأملاء والشروط السياسية التركية على

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

بدون التنسيق مع الحكومة الاتحادية ، أدى إلى زيادة حدة الخلافات بين الطرفين وفضلاً عن

---

١) هيثم كريم صيوان ، العلاقات العراقية – التركية ، رؤية في إمكانيات التعاون واحتمالات الصراع في العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الاحتلال ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص٣٤٠-٣٤٦ .

٢) عبد الله عرفان ، الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان ، السياسة الدولية ، العدد (١٨٢) ، اكتوبر ٢٠١٠ ، ص١٢٢-١٢٥ .

٣) هيثم كريم صيوان ، المصدر السابق ، ص٣٤٦-٣٥٧ .

٤) أنظر كذلك ، د. عبد العظيم محمود حنفي ، إرسال قوات تركية إلى العراق وترميم الشراكة الاستراتيجية الامريكية – التركية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (١٥٦) ، ٢٠٠٤ ، ص١٣٦-١٣٩ .

٥) محمد السعيد أدريس ، اتجاهات معاكسة ، مواقف الفاعلين الأقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية ، السياسة الدولية ، العدد (١٨٨) ، أبريل ٢٠١٢ ، ص٨٠ .

دعم تركيا للمظاهرات في المنطقة الغربية والوقوف بالضد من سياسة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي وهذا الدور المعارض أستمر حتى أنتخابات عام ٢٠١٤ والتي أحتلت قائمة دولة القانون برئاسة نوري المالكي المرتبة الاولى وقد عارضت تركيا عودة نوري المالكي لرئاسة الحكومة العراقية ، الجديدة وقد عقد في اجتماع في عمان الذي شاركت فيه تركيا والأردن وقطر والسعودية ومن العراق اسامة النجيفي نائب رئيس الجمهورية ومسعود برزاني رئيس أقليم كردستان وهدفه هو منع نوري المالكي من تولي منصب رئيس الوزراء في العراق ، الأمر الذي دفع بالدور التركي في التعاون مع تنظيم داعش من اجل اسقاط نوري المالكي ومنعه من تولي رئاسة الحكومة العراقية من العراق ونهب مؤسسات الدولة في تلك المحافظات [١] .

أن الدور التركي في دعم العملية السياسية في العراق كان سلبياً ولم يساهم في تعزيز العملية السياسية في النظام السياسي الجديد بل ساهم في أنهيار مؤسسات الدولة في المحافظات الغربية ودعمت قوى أرهابية في محاربتها الدولة العراقية الحديثة بدل من دعم الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق والاستفادة من نهب خيرات العراق ومنها شراء النفط منه واحتسابه بسعر ٢٠ دولار فضلاً عن تهريب النفط العراقي من اقليم كردستان عبر انابيب تمر الى الداخل

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

كانت واضحة تجاه العراق منذ حرب الخليج عام ١٩٩١ التي وقفت بجانب الحياد وعدم التدخل مع اي طرف من الأطراف المشاركة في الحرب ، رغم أن نظام صدام قد دخل في حرب أستمرت ثماني سنوات رغم معارضة ايران الحرب المعلنة ضد العراق إذ عدت أعلان الحرب يدخل ضمن المشروع الامريكي لتقسيم دول الشرق الأوسط عبر إجراء تحول ديمقراطي في طبيعة النظم السياسية الدكتاتورية في الدول العربية لكن السياسة الإيرانية الواضحة كانت تؤيد بشكل كبير في إنهاء نظام صدام تعززت المباحثات بين أيران والولايات المتحدة بشان مستقبل الوضع في العراق ، ويعد السياسيين الايرانيين أن من مصلحة إيران هو التخلص من نظام صدام ذهب الدور الايراني في العراق على الانفتاح على دول الجوار الأقليمي للعراق وكذلك تعزيز علاقاتها والتفاهم مع الدول الأوروبية بشأن الموقف من احتلال العراق ، مع التأكيد على

---

١) هيثم كريم صيوان ، المصدر السابق ، ص٣٤١ .

٢) باقر جواد كاظم ، الادراك الاقليمي للسياسة الايرانية في الخليج العربي ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدوان (١٩-٢٠) ، ٢٠١٠ ، ص١٧٠-١٨٠ .

رفض الاحتلال وعلى حق الشعب العراقي في استعادة سيادته واستقلاله ووحدته والوقوف بوجه محاولات تقسيم العراق [١] .

وكذلك دعم دور الأمم المتحدة في استعادة السيادة إلى العراق من خلال الالتزام بالأعراف والمواثيق الدولية هذه الدعاوي تحظى بالقبول والتأييد من جانب القوى العالمية (روسيا والاتحاد الأوروبي والصين) ، ولاتثير المخاوف الأقليمية والدولية من تدخل ايران المباشر في العراق[٢] .

أن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة جعلت ايران قوة أقليمية لها دور كبير في رسم الخارطة السياسية في المنطقة ودول الجوار الجغرافي لها ، أن ايران ترتبط بعلاقات جيدة مع القادة الكرد والقادة الشيعة وهما اكبر قوتين سياسيتين في العراق وهذا ما يعطي الدور الايراني دور اكبر في العملية السياسية في العراق فضلاً عن حاجة الأطراف السنية إلى ايران في حل الخلافات التي تحصل دائماً في العراق لاسيما بعد نتائج كل انتخابات برلمانية في العراق وهي بذلك تدعم العملية السياسية في العراق من خلال تقارب وانهاء الخلافات بين القوى السياسية[٣] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٥. الاعتراف بالدور الايراني المهم من جانب الولايات المتحدة الامريكية في العراق وهذا ما يعطي لها دور هام في حل القضايا الاقليمية لاسيما القضية السورية والتقارب بين الاتجاهات السياسية في لبنان .

---

١) طلال عترسي ، النتائج والتداعيات أيرانيا ، في احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، المصدر السابق ، ص٤٥٠-٤٥٦ .

٢) لويس كوبر : التأثير الجديد للنفوذ الايراني ، في اوضاع العالم لعام ٢٠١٣، المصدر السابق ، ص٣١٢ .

٣) أنظر كذلك ريفايهالا ، أيران والولايات المتحدة والمفسدات المحتملة للصفقة في العراق تحت الاحتلال وتدمير الدولة وتكريس الغموض ، المصدر السابق ، ص٣٦٥ .

٤) ألان غريش ، صعود ايران في الشرق الاوسط ، في أوضاع العالم ، ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص٣٤٤ .

٥) محمد وائل القيسي ، المصدر السابق ، ص٢٠٧-٢١٥ .

٦. الاعتراف بايران بحكم موقعها الجغرافي ومواردها البشرية وقوتها العسكرية بأنها دولة أقليمية ويحق لها الاشتراك في اتخاذ القرارات على المستوى الاقليمي .

أكد القادة العراقيين رفضهم لأن يكون العراق منطقة صراع بين أيران الولايات المتحدة الامريكية وقد حظى باهتمام بارز خلال زيارة القادة السياسيين إلى الدولتين ، وعليه يمكن القول أن ايران هي القوة الأبرز بعد الولايات المتحدة الامريكية في دورها في العراق ويعود ذلك إلى فشل الدور العربي في العراق ورفض التعاون مع النظام السياسي العراقي الجديد ، ويرجع ذلك إلى وجود الشيعة في الحكم وهذا موضوع لا يرحب به القادة العرب إذ أن كثير من الدول العربية لا يوجد لديها سفارة في بغداد ويعود ذلك بسبب موقفهم من التحول الديمقراطي في العراق ورفضهم له .

وتعزز الدور الايراني الاقتصادي من توسيع علاقاتها الاقتصادية مع العراق إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين العراق وايران حوالي (٣) مليار عام ٢٠٠٨ ، فضلاً عن السياحة الدينية إذ

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

والبصرة ، وهو ما قد عزز الدور الايراني في العراق فضلاً عن الروابط الثقافية بين العراق وايران بحكم أنهم ينتمون إلى المذهب الشيعي وهذا يعزز العلاقات بين الشعبين ويعظم الدور الايراني في العراق ، واعتقد أن الدور الايراني سوف يزداد في العراق وفي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية ويدعم عملية استقرار العراق لاسيما في حرب العراق ضد تنظيم داعش ودعمها العسكري والامني والتنسيق مع الجانب العراقي في محاربة هذا التنظيم وهو ما يدل على أن ايران تقدم الأسلحة والمعدات العسكرية والاستشارة إلى القادة العسكريين العراقيين وهي التي أشرفت وبالتعاون مع الجيش العراقي في فك الحصار عن أمرلي وطرد تنظيم داعش

---

١) أنظر السكندر دوغين ، أسس الجيوبولتيكا ، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي ، ترجمة د. عماد حاتم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص٢٩٣ .

٢)زيارة الاربعين ، اذاعة الهدى الاسلامية ، www.al-hodaonline.com/index.php/iraq-news/tag/.

وهذا يدل على الدور الايراني الكبير في العراق ويتضح وبحكم الطروحات والرؤيا الواضحة حول الدور الايراني سوف يتزايد بشكل كبير جداً وفي كافة المجالات [١].

أن المرحلة المقبلة سوف تشهد لنا زيادة التفاعل بين الجانب العراقي والايراني لاسيما التعاون والتنسيق في الملف الامني وحاجة العراق إلى الدعم العسكري الامني ورفض الولايات المتحدة تزويد الجيش العراقي بالسلاح ، ومما تقدم فأن الدور الايراني ساهم بدعم العملية السياسية في العراق واستمرار النظام السياسي العراقي الجديد في ظل التحول الديمقراطي وانتهاج مبادئ الاصلاح السياسي والاقتصادي .

المطلب الثالث : الدور العربي في العراق

بعد أعلان الحرب على العراق من قبل الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ أعلن وزراء خارجية الدول العربية أثر الاجتماع الذي عقد في ٢٤ آذار / مارس ٢٠٠٣ عن تضامنهم مع العراق مع

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الرياض بتاريخ ١٨/نيسان ٢٠٠٣ وفي طهران بتاريخ ٢٨ أيار ٢٠٠٣ وبحضور وزير خارجية العراق في المرحلة الانتقالية أكدوا على دعم وحدة العراق ودعم جهود مجلس الحكم الانتقالي لتحمل مسؤولياته خلال مرحلة قيام حكومة منتخبة ، وقد عبر قادة مجلس التعاون الخليجي في الكويت للدورة في ٢١-٢٢-٢٣ كانون الأول ٢٠٠٣ عن دعمهم لوحدة العراق ، واكدوا على ضرورة إدارة العراق لشؤونه وتحديد مستقبله وهذا التأكيد يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٥١١ ، وطالب قادة مجلس التعاون الخليجي سلطات الاحتلال للقيام بدورها وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون الدولي وأتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ ، وفي ١٤-١٥ شباط ٢٠٠٤ ،

---

١) انظر . عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، العراق ودول الجوار تحديات مشتركة ، مجلة الاراء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد السابع ، ابو ظبي ، ٢٠٠٥ ، ص٣-٥ .

٢) ضاري رشيد ياسين ، العلاقات العراقية الكويتية ، مجلة الاء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (٧) ، ص٤٤٢ .

اجتمع وزراء خارجية دول الجوار وأكدوا على تضامنهم مع العراق [١] ، ودعا الرئيس المصري حسني مبارك إلى عقد اجتماع وزاري دولي حول العراق في شرم الشيخ يوم ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤ بهدف بحث احتياجات العراق ومساندة العملية السياسية التي نص عليها قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٦ ، إذ شاركت في المؤتمر وزراء الدول العربية والدول المجاورة ومن آسيا ودول أوروبية والولايات المتحدة والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وأمين عام جامعة الدول العربية وممثلوا عن الاتحاد الاوروبي ، وأعتبر هذا المؤتمر أو عُد هذا المؤتمر مبادرة للاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق ولاول مرة يوافق أعضاء المؤتمر على جميع توصيات المؤتمر التي تدعم العملية السياسية والاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق ، كما دعا المؤتمر إلى الحفاظ على وحدة العراق ودعم جهود الامم المتحدة في اعادة السيادة إلى العراق ودعمها في مساعدة العراقيين في إدارة مؤسساتهم الدستورية ، والعمل على توسيع مشاركة الاطراف السياسية في العملية السياسية في العراق وتشجيع التحول الديمقراطي في العراق [٢].

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

لعدم ارسالها سفراء إلى العراق ، وأمام هذه الاوضاع زادت حدة الخلافات بين العراق والدول العربية لاسيما سوريا والسعودية وقطر بعد أن أصبحت سوريا محل لتجميع الارهابيين وتدريبهم في معسكرات تابعة إلى الاستخبارات السورية ومن ثم ارسالهم إلى العراق للقيام بعمليات ارهابية

---

١) أنظر كذلك : خلود محمد خميس ، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ع ٤٤ ، ٢٠١٠ ، ص٧٧-٩١ .

٢) انظر ، عبد الله خليفة الشايجي ، العلاقات الكويتية – العراق اقراءة كويتية ، مجلة اراء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (٧) ، ابو ظبي ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠-٢١ .

٣) نقلاً عن خلود محمد خميس ، المصدر نفسه ، ص٨٤-٨٥ .

وهذا ما حصل وزاد العنف والارهاب بدعم من الدولة العربية لاسيما تفجيري وزارة الخارجية ووزارة العدل إذ أتهم رئيس الوزراء نوري المالكي سوريا بأنها وراء الأعمال الارهابية [١] .

أن الدور العربي في العملية السياسية أتسم بالمعاداة والطائفية والوقوف بوجه عملية الاصلاح الامر الذي ساهم في تراجع الدور العربي وفسح المجال إلى قوى اقليمية مجاورة وهي ايران وتركيا في التدخل في شؤون العراق ، إذ نجحت تلك الدولتين في توسيع دور كل منهما في العراق [٢].

الملاحظة التي نود الاشارة إليها أن السياسة العربية بصورة عامة هي سياسة عدوانية طائفية ضد مذهب يشكل الغالبية في المجتمع العراقي وله الحق وفقاً لمبادئ الاصلاح السياسي في المشاركة وإدارة المؤسسات الرسمية للدولة العراقية بالاشتراك مع أخوانهم من القوميات والاديان الموجودة في العراق تكمن الملاحظة هنا أن السياسة العربية والخليجية بالذات سياسة الرفض للآخر مهما كانت تركيبتهم لذلك نلاحظ بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ وفرض الحصار

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

في جانب الحياد في جانب في حرب عام ١٩٩١ بالرغم من ثماني سنوات من الحرب والدمار الاقتصادي وقتل مئات الألاف من جنودها فأن ايران لم تستخدم سياسة عدوانية بل سياسة تدعو إلى الانفتاح والتعاون مع العراق أذن يمكن القول أن الدور العربي كان سلبياً تجاه عملية التحول السياسي وتبني الاصلاح السياسي والاقتصادي ولم تشهد العلاقات العراقية مع السعودية وقطر

---

١) عادل حمزة عثمان و عامر هاشم عوزاد ، أثر دعوة العراق لتشكيل محكمة دولية على العلاقات العراقية – السورية ، دراسة سياسية – قانونية ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٤٤) ، ٢٠١٠ ، ص٥٩-٦٠ .

٢) انظر ، عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، العراق و السعودية انشغالات الحاضر ، مجلة الاء ، مركز الخليج للابحاث العدد (٧) ابو ظبي ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢-٢٣ .

٣) كوثر عبـــاس الربيعي ، سياسة العراق بين القيود والفرص ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ق ٤ ، العدد (٤٤) ، ٢٠١٠ ، ص٩ .

أي تقدم إذ لايوجد لتلك الدولتين في العراق سفراء ، اذن كيف تطور العلاقات مع العراق وكيف ينشط الدور العربي في ظل الرفض المعلن للعملية السياسية في العراق ودعمهم الارهاب [١].

المطلب الرابع : دور الأمم المتحدة في العراق

ساهمت سياسة النظام البائد في تدمير الامكانيات الاقتصادية والعسكرية في دول الخليج العربي المنطقة ، واعلان الحرب على ايران التي استمرت ثماني سنوات وبأنتهاء الحرب كان هناك دور من قبل الأمم المتحدة في عملية أنهاء الحرب وبذلك يمكن أن تحدد أبرز ملامح مهمة الأمم المتحدة في العراق في فترة حكم صدام الدكتاتوري [٢]:

١. ساهمت في أنهاء الحرب العراقية الايرانية من خلال مفاوضات مكثفة ومستمرة أنتهت بقرار من مجلس الأمن الدولي بأنهاء الحرب .

٢. ساهمت بعثتها الدولية في تنفيذ قرار وقف الحرب مع ايران .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

أن أعلان الولايات المتحدة وحلفاءها الحرب على العراق في العام ٢٠٠٣ وهي حرب غير شرعية ، وفي جلسة عقدت في ٢٦/٢٧ آذار ٢٠٠٣ أكد ممثلوا ٦٨ دولة عدم شرعية الحرب لكونها انتهاكاً لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وعلى أثر ذلك واجهت الأمم المتحدة الموقف من رؤيتين الأولى هي واقعية عدم قدرة أعطاء الامم المتحدة في مواجهة الولايات المتحدة

---

١) انظر . صباح عبد الرحمن المدنوم ، العلاقات السعودية العراقية في اعقاب احتلال العراق ، مجلة اراء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (٧) ، ٢٠٠٥ ، ص٢٥٠ .

٢) انظر . عاصم محمد عمران ، مستقبل العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاوني الخليجي ، مجلة الاء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (٧) ابو ظبي ، ٢٠٠٥ ، ص٧٥ .

الامريكية ، والرؤية الثانية قانونية وهي تمتع الولايات المتحدة بحق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي وفي هذه المرحلة [١].

لم يوجد أي دور للامم المتحدة في العراق وفي هذا اثناء ونظراً لحاجة الولايات المتحدة شرعية دولية لا لتكيف احتلالها لذا أتجهت إلى الأمم المتحدة وأصدرت قرار يخول الولايات المتحدة إدارة العراق وفق القواعد القانونية الخاصة بقوانين الحرب والقانون الدولي ، بعد ذلك عينت الأمم المتحدة ممثل خاص عنها في العراق لتقديم المساعدة وتعرف البعثة (UNAMI) وفي ضوء ذلك وحسب قرار (٦٥٠٠) تحديد برنامج عمل سياسي تم باختيار حكومة مؤقتة وبرلمان مؤقت وصدور دستور ، أن دور الامم المتحدة في العراق واستناداً إلى التقرير المقدم إلى مجلس الامن الدولي من قبل الامين العام للامم المتحدة فقد أصدر مجلس الامن قرار ١٤٨٣ الذي يهدف إلى تقديم الدعم السياسي ودعم جهود العراق في تحقيق الأمن والاستقراء وبناء المؤسسات الرسمية وتطوير عملية البناء السياسي والاقتصادي والامني لذلك فأنها ساهمت بشكل كبير في دعم العراق من خلالها دورها الايجابي في دعم الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق ومن خلال جهود عديد لبعثة الامم المتحدة ومن ابزها ما يأتي [٢] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٦. مساعدة العراقيين في أصدار دستور دائم ٢٠٠٥ .

٧. مساعدة العراق في أجراء الانتخابات ومراقبة تلك الانتخابات .

٨. المساهمة في نقل السيادة إلى العراق .

٩. تنسيق جهود إعادة الاعمار وتقديم المعونة والمساعدة في دعم الاصلاح الاقتصادي .

١٠. المشاركة مع المجتمع الدولي في تحقيق الشراكة الاستراتيجية في وثيقة العهد الدولي مع العراق .

١١. تقديم المساعدات الانسانية إلى الشعب العراقي .

---

١) محمد الدوري ، هلي يمكن التعويل على الامم المتحدة في العراق ، مجلة الاء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (٧) ، ابو ظبي ، ٢٠٠٥ ، ص ٧١-٧٣ .

٢) همسة قحطان الجميلي ، أهمية دور الامم المتحدة في العراق ، العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص٢٢٦ .

نوضح ذلك أن دور الأمم المتحدة في عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي كان دوراً مهماً ولا زالت تمارس هذا الدور بأيجابية وقدمت كل المساعدة والمشورة إلى القادة السياسيين لكي يستطيع هؤلاء السياسيين في تنفيذ القواعد الدستورية ومبادئ الاصلاح وأيجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها العراق سواء كانت داخلية أو خارجية مع الأطراف الأقليمية [١] .

ويمكن القول أن الامم المتحدة نجحت في مهمتها في العراق رغم الظروف الصعبة التي مر بها العراق ومنها الأرهاب عندما قتل ممثلها الخاص في العراق في عام ٢٠٠٣ [٢] .

المطلب الخامس : الدور الأمريكي في العراق

كان غزو العراق للكويت تمثل عودة التواجد العسكري الاجنبي في الخليج العربي إذ أن الهدف الرئيسي للحرب على العراق وتحرير الكويت هو بالدرجة الاساسية تدمير القوات العسكرية العراقية والآلة العسكرية التي يمتلكها العراق ، ولعل غزو الكويت من قبل نظام صدام واحد من الاخطاء الفادحة في سياسة هذا النظام إذ لم يستفيد من تجربة الحرب العراقية الايرانية التي راح ضحيتها مئات الالاف من العراق وخسائر مالية تقدر بمئات مليارات دولار ، وعلى أثر فرض

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

أرضية لعمل مشترك سواء بين أقطاب المعارضة من جهة ومع الولايات المتحدة من جهة أخرى.

وقد عملت الولايات المتحدة على توسيع علاقاتها مع الدول الأقليمية بالضغط عليها لغرض مشاركتها في الحرب والاسناد من خلال تقديم التسهيلات اللوجستية لقواتها وكذلك الدعم المالي المقدم من دول عربية وعالمية[٣].

في ظل تراجع قوة الدولة العراقية وضعف التواصل ما بين نظام صدام والشعب العراقي وفضلاً عن التأكيد الواسع من مكونات المجتمع العراقي بتغيير النظام إذ شكلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ نقطة تحول في نظرية الأمن القومي الامريكي والاستراتيجية الامنية الأمريكية من

---

١) مهدي الحافظ ، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة ، المصدر السابق ، ص٢٢٧ .

٢) همسة قحطان الجميلي ، المصدر السابق ، ص٢١٧ .

٣) فؤاد نهر ، عوامل واسباب الغزو الامريكي للعراق ، مجلة الاء ، مركز الخليج للابحاث العدد (٧) ، ابو ظبي ،

خلال توسيع مبدأ الاستباقية والوقاية وذلك بأستخدام القوة العسكرية لضرب أعدائها وهي عقيدة عسكرية في ظل إدارة المحافظين [١] .

كما أعلن الرئيس بوش بأن الحرب على الارهاب ستطال دول ترعي الأرهاب وهي (العراق ، سوريا ، أيران ، كوريا الشمالية) ، أن الحدث التي مرت بها الولايات المتحدة وهي ١١/أيلول ساهمت بشكل قوي في توسيع النفوذ الامريكي في الخارج نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي وعدم أخذ روسيا الاتحادية الوريث الشرعي دورها في دعم حلفاءها في الشرق ، الامر الذي أجاز للولايات المتحدة في الاسراع وملئ هذا الفراغ في ظل محاربة الارهاب وهدفها الرئيسي هو السيطرة على منابع النفط أو آثارة المشاكل لدول المنطقة [٢].

أن أعلان الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣ ونهاية النظام السابق أدى إلى عملية النهب والسلب وحدوث فوضى في العراق في ظل حل اجهزة الجيش والشرطة ، وقد قدرت سلطة الائتلاف المؤقتة تكاليف السلب والنهب بأثنى عشر مليار دولار امريكي [٣] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وتأسيس قاعدة سياسية في قلب العالم الاسلامي والدفاع عن اسرائيل وتغيير النظم السياسية في الشرق الأوسط وذلك من خلال خارطة المنطقة وبذلك ينتهج سياسة تقسيم الدول أي الجزء إلى أجزاء ، وتقسيم العراق هو مخطط أمريكي منذ عقد السبعينيات في القرن الماضي من خلال اتباع سياسة نشر الفساد وخلق النزعات المذهبية وتهيئة الأرضية للارهاب [٥] .

---

١) ازهر الغرباوي ، تطور الدور الامريكي تجاه دول غرب أفريقيا ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (١٤) ، ٢٠٠٩ ، ص١٠٦ .

٢) ازهار الغرباوي ، المصدر نفسه ، ص٢٥ .

٣) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص٢٥ .

٤) جروج دبليو بوش ، مذكرات جورج دبليو بوش ، قرارات مصرية ، شركة المطبوعات ، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص٣٢٨ .

٥) أية الله العظمى خامنئي ، لحمك لحمي ودمك دمي ، ترجمة دار الولاية ، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص٥٥-٨٤ .

أخذت سيطرة الولايات المتحدة على كافة مؤسسات الدولة وفي ظل غياب القانون لذلك كانت بحاجة إلى تشريع قوانين صدرت عن سلطة الائتلاف بشكل أوامر منها حل أجهزة الجيش والشرطة وخصخصة الاقتصاد الوطني لذلك قامت في المرحلة بالدور الآتي :[١]

١. شرعت قانون إدارة الدولة .

٢. شكلت مجلس الحكم للمرحلة الانتقالية من خلال مشاركة المكونات الاساسية في تشكيل هذا المجلس.

٣. أشرفت مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في الأشراف على الانتخابات العراقية (مجالس المحافظات وانتخابات مجلس النواب العراقي) .

٤. تدريب القوات الامنية العراقية من الجيش والشرطة .

٥. تقديم المعدات العسكرية والاسلحة إلى الجيش العراقي .

٦. رفع الحصار الاقتصادي عن العراق .

٧. ممارسة الضغط على الدول الدائنة بإطفاء ديونها على العراق بنسبة ٨٠% وهو أتفاق نادي باريس .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

هو نهب خيرات العراق وجعل سوق العراق محطة لتصريف المنتجات الصناعية والزراعية للدول الأقليمية المجاورة إلى العراق، أن توقيع الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة والتي تم على أثرها الأنسحاب الأمريكي من العراق وفق تواريخ محددة وأنهاء الاحتلال وعودة السيادة الكاملة للعراق ، وتم تنفيذ بنود الاتفاقية والانسحاب من العراق في نهاية عام ٢٠١١ .

أن الاسباب التي عجلت الانسحاب الامريكي من العراق هي : [٢]

١. تكلفة الحرب التي قدرة بثلاثة ألاف مليار دولار .

٢. الانقسام في الداخل الامريكي حول العراق في ظل وصول الرئيس أوباما إلى الرئاسة وتعهده بضرورة أغلاق ملف العراق [١] .

---

١) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص٢٩-٨٠ .

٢) جوزيف ستينغلتز ، المصدر السابق ، ص٣٢-٤٤ .

٣. تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية وزيادة حدة الارهاب في العراق .

٤. الخسائر الكبيرة في صفوف القوات الامريكية .

وتجدر الاشارة إلى أن تقرير صدر عن جامعة جونز هوبكنز إلى أن التدخل الامريكي قد ادى الى قتل أكثر من ١٠٠ ألف مواطن من العراق وساهم في تدمير الدولة العراقية من خلال عدم تنفيذها للاتفاقية الامنية الموقعة في ٢٠٠٨ والتزامها بتسليح الجيش العراقي ، إذ أن الأسلحة لم تكن بالمستوى الذي يدعم الجيش العراقي وفضلاً عن عدم تزويد العراق بطائرات لدعم القوة الجوية العراقية الامر الذي سهل في أضعاف قدرات الجيش العراقي وسيطرة تنظيم داعش على المحافظات الغربية [٢] .

وفي سياق ذلك نرى أن الدور الامريكي ساهم في تدمير الدولة العراقية وخلق الفتن بين السنة والشيعة ونهب خيرات العراق وفشل عملية تطوير الاقتصاد العراقي و الفشل في تطوير قدرات الجيش العراقي ورفضها تزويد العراق بسلاح الجو . لذلك فأن سياساتها همت في اضعاف العراق وفتح المجال امام تدخل الاطراف الاقليمية في الشأن العراقي وتوسيع الارهاب في العراق الأمر الذي انعكس سلباً على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

كافي على عدم امتثال العراق إلى قرارات الأمم المتحدة وعمل المفتشيين الدوليين [٣] .

أعلنت الحرب على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي على الرغم من استخدام حق الفيتو من جانب كل من الصين وروسيا وفرنسا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي ، عند المراجعة لمشاريع الشرق الأوسط للاصلاح ترى أن هذه المشاريع في الاصلاح السياسي والاقتصادي تحظى بتأييد من جانب الاتحاد الأوروبي والدول المنضوية فيه لذلك فأن مسار الدور الأوروبي هو دعم جهود الأصلاح السياسي والاقتصادي في العراق لكن هذا الدعم لم

---

١) أشرف كشك ، حقيقة الانسحاب الامريكي من العراق ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (١٨٢) ، أكتوبر ٢٠١٠ ، ص١٤١ .

٢) أشرف كشك ، المصدر نفسه ، ص١٤٠ .

٣) آمنة محمد علي ، السياسة الخارجية تجاه الأتحاد الأوروبي وأفاقها المستقبلية ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، العدد (٤٤) ، نيسان ٢٠١٠ ، ص١١١ .

يحصل ما لم تعود السيادة إلى حكومة عراقية منتخبة ، ونتيجة للضغوط الدولية أضطرت الولايات المتحدة إلى التعجيل في نقل السيادة إلى الشعب العراقي [١].

سعت الولايات المتحدة إلى تحسين علاقاتها مع الدول الأوروبية المعارضة للحرب لذلك عمدت الدول الأوروبية المعارضة للحرب إلى دعم جهود العراق في التحول الديمقراطي ، أن سلوك الأتحاد الأوروبي في العراق والشرق الأوسط يبتعد بشكل متزايد عن تطبيق أهدافه المعلنة في شتى المجالات والتي تتعلق بنشر القيم والمبادئ التي قام عليها وأرساء المعايير القانونية ، كما أن القيمة العملية لبرامج التنمية الرامية لدعم حقوق الانسان والديمقراطية والاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق والشرق الأوسط تعتبر كمعايير حقيقية في تعامل دول الأتحاد الأوروبي مع الدول التي تتبنى النظم الديمقراطية [٢] .

سعت دول الأتحاد الأوروبي إلى دعم العملية السياسية في العراق وذلك من اجل خلق دولة مستقلة تتمتع بنظام ديمقراطي يسود فيه مؤسسات دولة القانون ويحترم حقوق الإنسان ولجأت

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المؤتمر [٤] .

عززت كل من المانيا وأيطاليا علاقاتها الأقتصادية مع العراق ومن خلال أنشاء وصيانة محطات الطاقة الكهربائية في العراق من قبل الشركات الألمانية وتزويد تلك المحطات بمعدات ألمانية ، أما أيطاليا فقد سعت إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق من خلال أستثمار في مجال قطاع النفط

---

١) انظر . عبد الحفيظ محبوب ، استقرار العراق يساهم في استقلاله ، مجلة الاء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (٧) ، ابو ظبي ، ٢٠٠٥ ، ص٩٢-٩٣

٢) كريستينا كوش ، عودة إلى الواقعية في سياسات أوروبا تجاه الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، العدد (١٨٢) ، أكتوبر ٢٠١٠ ، ص٩٣ .

٣) محمد وائل القيسي ، المصدر السابق ، ص٢٢٣ .

٤) الجدل الأوروبي حول مشروعية حرب العراق ، السياسة الدولية ، العدد (١٨٢) ، أكتوبر ٢٠١٠ ، ص١٤٦.

من قبل الشركات الأيطالية ومنها شركة أيني الأيطالية كذلك وضعت التصاميم الأساسية لميناء الفاو الكبير وقد تم العمل في الميناء من قبل الشركات اليونانية وبأشراف من قبل الشركات الأيطالية ، وفي ظل الاختلاف حول مشروعية الحرب على العراق فلا يزال هذا الموضوع في أوروبا مثـــار جدل من النخب السياسية الأوروبية لذلك جرى تشكيـــل لجنة من الحكومة البريطانية الســـابقة في نوفمبر ٢٠٠٩[١] وهي لجنة تحقيق ويرأس هذه اللجنة جوردن براون تألفت من خمسة أعضاء وهـــم (جون تشيلكوت رئيساً ، والبارونة أوشابرا شارو والسير روديك لاين والسير لورانس فريدمان والسير مارتين جيلبرت) وهم أعضاء في مجلس الملكة الخاص ، أن مهمة اللجنة هي التحقيق في مدى قوة الحجج القانونية التي قدمتها حكومة حزب العمال برئاسة توني بلير بمشاركة بريطانيا في الحرب ، وحسب أستطلاع نشرته الصحف البريطانية (الاوبزرفر وصنداي تايمز) فأن ٥٢% من البريطانيين يؤيدون بأن بلير قد ضلل الشعب البريطاني وأن ٢٣% يؤيدون محاكمة توني بلير ، أجرت اللجنة تحقيقاً مع توني بلير حول الحرب على العراق وأسلحة الدمار الشامل العراقية ، إذ أعلن بلير أن الحرب على العراق جعلت العالم مكاناً اكثر أمناً وأنه غير نادم على الإطاحة بصدام حسين ، وصرح كبير المتشارين القانونيين السابق في مكتب وزير الخارجية البريطانية مايكل وود أمام لجنة التحقيق أن حرب العراق كانت غير شرعية ، وان استخدام القوة ضد العراق في مارس ٢٠٠٣ يتناقض مع القانون الدولي ، وان

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المنظمات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة ، وقد ساهمت الدول الأوروبية في تخفيض ٨٠% من ديونها على العراق وذلك ضمن أتفاق نادي باريس ، الأمر الذي يعد دعماً سياسياً وأقتصادياً إلى العراق من جانب الأتحاد الاوروبي ومن خلال دعم العراق مادياً بأجراء الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات ، ودعم المصالحة الوطنية ومساعدة العراقيين في كتابة الدستور ، لذلك فأن الدور الأوروبي كان عامل مساعد في دعم الأصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق وتعزيز علاقات الدول الأوروبية مع العراق [٣] .

---

١) أنظر كذلك ، ذ آمنة محمد علي ، المصدر السابق ، ص١٢٣-١٣١ .

٢) الجدل الاوروبي حول مشروعية حرب العراق ، المصدر السابق ، ص١٤٦-١٤٧ .

٣) الجدل الاوربي حول مشروعية الحرب على العراق ، المصدر نفسه ، ص١٤٧ .

المبحث الثاني

التحولات السياسية في العراق عام ٢٠١٤

في هذا المبحث نوضح اهم التحولات التي حدثت في العراق في عام ٢٠١٤ وتأثيرها في العملية السياسية .

المطلب الأول : الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي ٢٠٠٧ .

في عام (٢٠٠٧) عكست ثلاثة عوامل في نهاية الامر الوضع المتدهور إلى وضع أفضل تمثل في زيادة عديد القوات الامريكية وتغير في موقف المعارضة السنية وتهميش متزايد للصدريين وقد حسمت هذه الخطوات لحكومة المالكي الجديدة بترسيخ موقعها .

وفي السنوات اللاحقة (٢٠٠٨-٢٠١١) عزز نوري المالكي موقفه وموقف الحكومة المركزية في الاقل في المناطق العربية وقد سمح تزايد الاستقرار بمقدار من التطور الاقتصادي بضمنه امتيازات نفطية جديدة واتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية لسحب قواتها بحلول نهاية عام

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

تردي الوضع الامني بسبب ضعف الحكومة العراقية فحسب وانما بفعل التدخل الخارجي الذي له أجندة معينة يسعى لتنفيذها في العراق الامر الذي دفع رئيس الوزراء نوري المالكي للتصريح بهذا أثناء لقائه وزير الخارجية الفرنسي (برنارد كوشنير) في بغداد منتصف العام (٢٠٠٨) اذ قال((التدخل الاقليمي في شؤون العراق أدى إلى إرباك الوضع الامني وغذى المليشيات وكاد أن يقود إلى حرب اهلية))[٢] .

---

١) فيبي مارك ، عراق ما بعد ٢٠٠٣ ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٩٥ .

٢) هيفاء أحمد محمد ، سداد مولود سبع ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية : المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية : دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٤٤) ، نيسان ٢٠١٠ ، ص٥٠-٥١ .

أخذ العراق يستقر على أنموذج يمثل الحالة الطبيعية كانت العملية صعبة ومتسلسلة ومكتظة بالعديد من التحديات ومنها تحدي الكرد المنشغلين بتعزيز موقفهم في الشمال لتماسك الدولة وعلى اي حال كما ستظهر الاحداث واجه الكرد أيضاً بعض المشكلات وثمة تحد آخر يتمثل في التوتر الشيعي – السني المستمر الناجم عن الحرب الاهليةعلى الرغم من أن هذه التوترات تناقضت في مدياتها وثمة تحد ثالث يتمثل في مقاومة تطوير حكومة فاعلة بإمكانها توفير الخدمات وتعزيز التنمية وسرعان ما أصبح المالكي النقطة الخلافية بين القوى المتنافسة حين أخذ يجمع بالتدريج المزيد من السلطة تحت سيطرته ، وأخيراً كان لابد للتيارات المتصارعة في السياسة العراقية أن تتواجه في ثلاثة انتخابات : الاولى عام (٢٠٠٩) لانتخاب مجالس لاربع عشرة محافظة في العراق والثانية في عام (٢٠٠٩) أيضاً لانتخاب برلمان جديد للحكومة الإقليمية الكردية في الشمال والثالثة وهي اهم في عام (٢٠١٠) لانتخاب مجلس وطني عراقي وحكومة جديدة [١] في هذا السياق أستطاع المالكي من وقف الحرب الاهلية وتعزيز الامن وتطوير علاقات العراق مع العالم الخارجي وتعزيز سلطة القانون والحد من نفوذ الجماعات المسلحة .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وأسقطت النظام السياسي السابق بهذه الانتخابات مؤكدة تحقيق أحد أهدافها من الاحتلال بإنشاء نظام ديمقراطي تحتكم فيه القوى السياسية المتنافسة إلى صناديق الانتخابات وتستند في خلافاتها إلى النصوص الدستورية ، أن ما شهده العراق خلال تلك الفترة يؤكد أن الانتخابات نجحت إلا أنها لم تفرز ديمقراطية حقيقية وأن المعادلة السياسية التي حكمت العراق منذ الاحتلال لم تشهد تغييراً يذكر أو تطور في مجال التعددية السياسية وتؤكد كذلك أن نصوص الدستور الذي صاغته القوى والاحزاب السياسية التي جاءت مع الاحتلال وحرصت على ان تتضمن مواده كل

١) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص٩٥ .

من يخدم تطلعاتها وأهدافها السياسية والاجتماعية تلك النصوص يتم حالياً الالتفاف عليها وتفسيرها بما يخدم تطلعات ومصالح قوى على حساب أخرى [١] .

لا تزال النتائج السلبية والكارثية للاحتلال الامريكي تفرض تبعاتها على الوضع السياسي في العراق بصفة عامة خاصةً ما أتاحه الاحتلال من تنامي نفوذ وسلطات الاحزاب الدينية بشقيها الطائفي (شيعة وسنة) وكذلك التيار الكردي وسعت تلك الاحزاب خلال هيمنتها على مناصب الدولة وامتلاكها أدوات صنع القرار إلى الدفاع عن مصالحها الذاتية وبالتالي كان من الطبيعي أن ترفض التنازل عن المناصب والسلطات التي هيمنة عليها في إطار نوع من التخندق المصلحي الضيق ، تدور مجمل التطورات السياسية الجارية في العراق حول من يسطير على عملية اتخاذ القرار ومن يمتلك القدرة على تشكيل الحكومة وهل يتم توسيع حجم المشاركة أم تبقى الصيغة الطائفية القديمة مستمرة في وجودها في أدارة الحكم ، وتشير تحركات القوى الوطنية إلى نوع من عدم اليقين حول الخطوات القادمة وتعد السيناريوهات المحتملة لتشكيل

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الكتل السياسية الراغبة في تحالف الاكراد معها على الموافقة على ذلك قبل بداية التشاور لصياغة أي تحالف [٢] .

وإلى ما كان سينتهي إليه الخلاف القائم بخصوص تشكيل الحكومة فإن هناك ثوابت تفرض تأثيرها في اي معادلة جديدة واهم تلك الثوابت هو أن معظم الاطراف التي لها مواقف متباينة تتفق على ضرورة تقليص صلاحية رئيس الوزراء حتى لا ينفرد بعملية اتخاذ القرار وكان هناك توجه لتشكيل الحكومة على أساس التوافق أي توزيع المناصب الوزارية بما يرضي معظم الكتل من اللافت للنظر كذلك أن أيا من القوائم الحزبية لم تحسم خياراتها فبالرغم من الحديث عن دمج

---

١) محمد مجاهد الزيات ، العراق بعد الانتخابات المعادلة السياسية بلا تغير ، السياسة الدولية ، العدد (١٨١) ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص١٧٠ .

٢) محمد مجاهد الزيات ، المصدر نفسه ، ص١٧٣ .

الحزبيين الشيعيين ووصول التفاهم بينهما إلى درجة كبيرة فإن الخلاف على توزيع المناصب القيادية قد يضر بعملية الدمج ويفتح الباب لتحالفات جديدة الامر الذي يشير إلى أنه أيا كانت نتيجة الصراعات والتجاذبات بين أطراف العملية السياسية في العراق وتوجهاتها فإن هناك دلائل على عودة صيغة الحكم التي سادت منذ الانتخابات البرلمانية التي جرت عام (٢٠٠٥) وهناك تصاعد واضح للنفوذ الكردي وكذلك للتيار الصدري داخل الائتلاف الشيعي وتحركات مكثفة تفضي في النهاية إلى محاصرة عملية الانتقال السلمي من الاطار الطائفي إلى تعددية سياسة مفتوحة تزداد فيها ساحة المشاركة السياسية ومفاهيم المواطنة على حساب الانتماءات الطائفية والعرقية ، لذا ليس من المتوقع أن تشهد المعادلة السياسية في العراق تطورات حاسمة أو تغيرات في قواعدها واطارها الذي ساد خلال السنوات الماضية لما يعنيه ذلك من إشارات استمرار وثبات الاوضاع في العراق وبالتالي احتفاظه بنوعية مستوى الاستقرار ، عدم الاستقرار السياسي والامني القائم من دون تغير جوهري[١].

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

رئيس الوزراء الشيعي ثلاثة نواب احدهما كردي والآخر شيعي والثالث سني وقد ذهبت المناصب القيادية الثلاثة المتبقية (الشؤون الخارجية والمالية والنفط) إلى كردي وسني عربي وشيعي على التوالي وفي مجلس الوزراء اجمالاً من بين المناصب الخمسة والثلاثين المشغولة ثمة (٢١) شيعياً (٦٠%) وثمانية من العرب السنة (٢٣%) وأربعة أكراد (١١%) وفضلاً عن ذلك ضم مجلس الوزراء أيضاً تركمانياً واحداً ومسيحياً واحداً وإمرأة واحدة وكانت هيمنة الشيعة واضحة غير أن التوزيع الجديد عكس أيضاً مشاركة سنية عربية متزايدة في الحكومة في كل من قمة البنية الحكومية وفي جميع المجالات الاخرى وقد حازت عليها في مجلس الوزراء ثمانية مناصب وحازت القائمة العراقية على منصبين قياديين (نائب رئيس الوزراء ووزير المالية) وبلغ اجمالي المناصب التي حازت تسعة مناصب غير أن علاوي لم يكن من ضمنهم وفي حقيقة الامر كانت

---

١) محمد مجاهد الزيات ، المصدر السابق ، ص١٧٣ .

المناصب التي حازت عليها القائمة العراقية منقسمة بين عدد من المجموعات الاصغر وفيها حازت جبهة العربية بزعامة المطلك على معظم المناصب ثلاثة مناصب وحصل منافس المالكي في الانتخابات الائتلاف الوطني العراقي على تسعة مناصب لم يكن أي منها في المستوى القيادي بيد أن الصدريين حازوا على معظمها (ستة) والفضيلة (أثنان) وكان الائتلاف الوطني العراقي منقسماً وكان المجلس الاعلى الاسلامي الخاسر الاكبر حيث لم يحوز سوى على منصب واحد أما الائتلاف الكردستاني حاز الحزب الديمقراطي الكردستاني على مقعدين (وكلاهما في المستوى القيادي) وحصل الاتحاد الوطني على مقعد واحد والاتحاد الاسلامي الكردستاني على مقعد واحد أيضاً وكان المالكي الفائز الرئيس الذي كان قد احتفظ بالمنصب القيادي بعد صراع طويل واصرار كبير[1] .

المطلب الثالث : الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وأكد الاعلان على دعم الحكومة العراقية وتشجيع التبادل الثقافي ودعم الاقتصاد العراقي وفي المجال العسكري فقد تضمن الاعلان مساعدة العراق في رد أي عدوان يستهدف امنه وسيادته والمساعدة في القضاء على المجاميع الارهابية والمساعدة في تدريب وتأهيل القوات المسلحة العراقية كما ان مجلس الامن بدورة أصدر قراره المرقم (١٧٩٠) بتأريخ (١٨ كانون الاول / ديسمبر عام (٢٠٠٧)) بناء على رسالة من رئيس مجلس الوزراء العراقي إلى مجلس الامن أستناداً لاعلان المبادئ أعلاه تعهدت الولايات المتحدة بأنهاء وضع العراق تحت الفصل السابع لمجلس الامن التابع للامم المتحدة بحلول (٣١كانون الاول / ديسمبر عام ٢٠٠٨) وكان الهدف من الاعلان هو الوصول إلى اتفاقية شاملة بين العراق والولايات المتحدة لذلك حاولت الولايات المتحدة تقديم الدعم إلى حكومة السيد المالكي للتغلب على الوضع الداخلي المتأزم سلبياً

---

١) فيبي مار ، المصدر السابق ، ص١٥٥- ص١٥٧ .

والمضيء قدماً في مشروع الاتفاقية الامنية لا سيما وكما عبر رئيس الوزراء العراقي في رسالته إلى مجلس الامن ان يكون التمديد للقوات المتعددة الجنسية هو الطلب الاخير أما البرلمان العراقي فقد أحال النسخة النهائية إلى المجلس السياسي للامن الوطني الذي يضم الرئاسات الثلاثة (رئاسة البرلمان ، ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء) فضلاً عن رؤوساء الكتل البرلمانية وجرى اجتماعين لهذا المجلس وتم فيها مناقشة كل ما يتعلق بالنواحي الايجابية والسلبية بمسودة الاتفاقية الامنية والمخاطر والآثار المحتملة من عدم توقيع الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة [١] وقد واجهت الاتفاقية في بداية الأمر معارضة سياسية من جانب بعض القوى السياسية العراقية منها التيار الصدري ، وبعد تمرير الاتفاقية اشترطت بعض القوى السياسية تمريره مع اقرار قانون الاصلاح السياسي [٢] .

وصادقت الحكومة العراقية على الاتفاقية الامنية بتأريخ ١٧/تشرين الثاني/نوفمبر عام (٢٠٠٨) وأحالتها إلى مجلس النواب للمصادقة عليها طبقاً للمادة (١ ، رابعاً) من الدستور

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وكان الهدف الرئيسي من الاتفاقية هي انسحاب القوات الامريكية من العراق نهاية عام ٢٠١١ ، وتأتي اهمية الاتفاقية بأنها تحدد نوع العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية وتنهي حقبة الاحتلال الامريكي للعراق ، فضلاً عن ذلك نجاح السلطة السياسية في العراق بأخراج

---

١) خالد محسن جابر اليعقوبي ، السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان (٢٠٠٣) ، الدار العربية ، بيروت ، ط١ ، (٢٠١٣) ، ص٥٣٨- ص٥٤١ .

٢) بيداء محمد أحمد ، دراسة تاريخية مقارنة لموقف الشعب العراقي من المعاهدة العراقية البريطانية والاتفاقية العراقية الامريكية عام ٢٠٠٨ ؛ انظر كذلك أ.م.د مثنى علي المهداوي ، العلاقة المستقبلية للعراق مع الولايات المتحدة الامريكية ، مجلة العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ، العدد (٣٦) بغداد ، حزيران ٢٠٠٨ .

٣) خالد محسن جابر اليعقوبي ، المصدر نفسه ، ص٥٤٢ .

العراق من الفصل السابع الذي خضع له العراق منذ عام ١٩٩٠ بعد الغزو العراقي الى الكويت[١]

لقد عارضت كل من فرنسا والمانيا وروسيا الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣ وكانت تتمسك بالشرعية الدولية ، فأن الشرعية الدولية اسهمت في اخراج العراق من احكام البند السابع من الميثاق وعودة السيادة الى العراق لاسباب متعددة اهمها ما يأتي [٢] :

١. انتهاء السبب الرئيس لاخضاع العراق للفصل السابع نتيجة التزامات العراق اتجاه الكويت ، وتحسين علاقاتهم مع الكويت .

٢. سقوط نظام صدام الذي احتل الكويت .

٣. وجود سلطة منتخبة بطريقة ديمقراطية وملتزمة بإحترام قواعد القانون الدولي ومبادئ الامم المتحدة .

٤. وجود دستور دائم يحرم استخدام القوة العسكرية او التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

٥. التزام العراق بالحدود التي رسمتها الامم المتحدة مع الكويت .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الكردية بـ ٩ مقاعد. وحصلت كتلة تيار الاصلاح على ٥ مقاعد ، والفضيلة على ٦ مقاعد، والتحالف المدني الديمقراطي على ٣ مقاعد نيابية [٣] ، وقد أظهر هذه الانتخابات ولأول مرة في العراق أتجاه الناخب العراقي على دعم ووصول المرأة إلى البرلمان دون الحاجة إلى نظام الحصص (كوتا النساء) ، ويتضح لنا في هذا التوجه في نجاح تلك العضوات في أدائهن وعملهن في مؤسسات الدولة .

---

١) الستراتيجية الامريكية للعراق والمنطقة ، مركز العراق للدراسات ، دار الصنوبر ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص١٠ .

٢) الستراتيجية الامريكية للعراق والمنطقة ، المصدر نفسه ، ص١٦ .

٣) نتائج الانتخابات العراقية ٢٠١٤ النهائية والرسمية على الموقع :

http://www.iraqhurr.org/content/article/25390683.html

صادقت المحكمة الاتحادية في العراق على نتائج الانتخابات التشريعية مما يمهد الطريق امام انعقاد الجلسة الاولى للبرلمان الجديد لانتخاب رئيس للجمهورية يكلف مرشح الكتلة الاكبر عددا تشكيل الحكومة ضمن مهلة شهر واحد حسب مانص عليه الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ [١] ، وعقب اعلان النتائج وفوز ائتلاف دولة القانون اولاً وعلى ضوء ذلك يعتبر الكتلة الأكبر في البرلمان وحسب الدستور فأن الكتلة الفائزة باكثر عدداً من المقاعد في البرلمان هي التي تشكل الحكومة ، وقد رشح ائتلاف دولة القانون نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته إلى رئاسة الحكومة ولدورة ثالثة ، هذا الموقف من قبل دولة القانون قد أحدث خلافات سياسية ما بين الائتلاف الشيعي الممثل بتيار الاحرار والمجلس الاعلى فضلاً عن رفض بعض القوى السنية للمالكي المتمثل بقائمة أسامة النجيفي وهي غير موافقة مع تولي نوري المالكي رئاسة الوزراء وكذلك رئيس أقليم كردستان مسعود بارزاني الذي رفض تولي نوري المالكي لولاية ثالثة واكد أن نوري المالكي لم يحقق مطالب الأكراد في منح المزيد من حقوقهم وكان الخلاف الذي حدث بين

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

حدثت في العراق .

اولاً : التحول في مسار العملية السياسية في العراق عام ٢٠١٤

في ضوء الاختلافات بين القوى السياسية كان هناك قوى تعمل على ترشيح شخص بدلاً عن السيد نوري المالكي وذلك بسبب تداعيات الأزمة الامنية والسياسية في العراق وقد كان دور كبير للمرجعية الدينية في النجف الأشرف في تغيير هذا الوضع من خلال انتخاب حيدر العبادي لرئاسة الحكومة ، وقد أنقسم أئتلاف دولة القانون بين مؤيد إلى حيدر العبادي ومعارض له ، وفي ضوء ذلك صرح نوري المالكي أن قرار رئيس الجمهورية تعيين رئيس وزراء جديد هو

---

١) المحكمة الاتحادية تصادق على نتائج الانتخابات التشريعية على الموقع :
http://almarayanews.com/new/permalink/2413.html

خرق للدستور ، اما من جانب آخر فأن الموقف الدولي كان اكثر حاسماً ومؤيداً في تولي حيدر العبادي رئاسة الوزراء فقد رحب الامين العام للامم المتحدة بان كي مون بتسمية رئيس وزراء جديد للعراق وقال بأنه مطابق الى الدستور العراقي ويمثل خطوة الى الامام نحو تشكيل حكومة العراق ودعا الاحزاب السيالسية في العراق الى الالتزام بأحترام للعملية السياسية بموجب الدستور وقد اكد البيت الابيض ترحيبه بتعيين حيدر العبادي وكان الموقف الاوربي والاقليمي مؤيداً لعملية الاختيار [١] .

رفض حزب الدعوة تكليف العبادي تشكيل الحكومة عما فيه منتخبة بدل المالكي اذ أن ٤٣ من مجموع ٥٣ من نواب كتلته البرلمانية لم يصوتوا لصالح رئيس الوزراء الجديد واعتبرت القيادية في ائتلاف دولة القانون النائبة حنان الفتلاوي أن العبادي لا يمثل ائتلافها مؤكدة أن دولة القانون لم يرشحه لمنصب رئاسة الوزراء ولكن الموقف الرسمي وكذلك الموقف الدولي لم يتغير واستمر تأييد الدكتور حيدر العبادي.[٢]

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

والعمل المشترك مع هذه الدول لمحاربة تنظيم داعش ، وكان وزير الخارجية الامريكي قد رحب بتشكيل الحكومة العراقية معتبراً أنها مرحلة أساسية في معركة العراق ضد تنظيم داعش المتطرف ، وقال كيري للصحافيين بوزارة الخارجية أن الحكومة التي تشكلت لديها القدرة على توحيد الطوائف في العراق من اجل عراق قوي موحد [٣] .

---

١) المالكي : تعيين العبادي خرق للدستور وتصحيح الخطأ – الحرة
www. Alhurra .com / contant / iraq – hadidar – al – ibdi – pw .

٢) مجلس التعاون الخليجي يرحب تكليف رئيس الوزراء حيدر العبادي على الموقع :
Alastiqawa . com / 2014 / p 114 .

٣) ترحيب أممي بتشكيل الحكومة العراقية واوباما يهاتف العبادي بتاريخ ٢٠١٤/٩/٨ على الموقع :
www. Alhurra . com / contant / obama – abadi .. goverment .

بشأن أبرز التحديات التي تواجه رئيس الوزراء حيدر العبادي اذ هناك ملفات عديدة تستوجب المعالجة العاجلة تتمثل في العمل على تحقيق الوحدة الوطنية ومواجهة الارهاب وحل الخلاف مع الجانب الكردي ومسألة المليشيات والعنف والمحاصصة الطائفية والفساد وبيع النفط ، أن نجاح رئيس الحكومة المكلف في مقدرته على استعادة هيبة الدولة العراقية ومعالجة الوضع الامني مواجهة تنظيم الارهاب (الدولة الاسلامية المتطرفة) ومعالجة مشلكة النازحين ، وهذه القضايا تتطلب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وهي السبيل الوحيد لمواجهة وعلاج كل هذه الملفات [١] ، واعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي انه يعتمد على إدارة الدولة من خلال الادارة اللامركزية وابعاد المفسدين وتشكيل حكومة وطنية ودعم المصالحة الوطنية ، وقد قدم العبادي حكومته إلى البرلمان للتصويت عليها وخلت من الوزراء الامنيين نتيجة خلافات الكتل السياسية على أسماء المرشحيين إلى هذه الوزارات ، وقد نالت هذه الحكومة الثقة من البرلمان وتم التصويت عليها من قبل البرلمان وقد ضمت وزراء من قادة الكتل السياسية ولم يظهر أي تغير

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الشعب العراقي أدى إلى تذمر الشعب من الحكومة وهذا ما انعكس على واقع العملية السياسية في العراق فالواقع العراقي يضم ثلاثة قوى سياسية فاعلة تجسد واقع التقسيم في العراق وعلى اساس طائفي وهي [قوى شعية وقوى سنية وقوى كردية] وهذه القوى يظهر الخلاف بينها باستمرار فضلاً عن مهاجمة هذه القوى إلى القوات الامنية على الرغم من أنها تواجه داومة العنف والارهاب ، مما انعكس على الروح المعنوية لهذه القوات وسمح بالتالي لتنظيم داعش في احتلال المحافظات الغربية من العراق [٢] .

---

١) مستقبل العراق بعد سحب المالكي ترشيحه ودعمه للعبادي على الموقع www.aljazeera.net .
أنظر حميد شهاب أحمد ، الاتفاقية الامريكية – العراقية .. الاتفاق والمستقبل ، مجلة العلوم السياسية / كلية العلوم السياسي ، جامعة بغداد ، العدد (٣٦) ، حزيران ٢٠٠٨ .

٢) محمد السعيد أدريس ، عراق ما بعد المالكي .. أي مستقبل ٢٠١٤/٨/٢٠ على الموقع www.alkhaleej.ae/page/

وفي ظل هذه الاوضاع التي ادت إلى فقدان سيطرة الحكومة على اجزاء واسعة من العراق فأن المستقبل مظلم بالنسبة إلى العراق وهو يتجه إلى التقسيم [١] ، إذ لا يزال العنف والتوتر والخلافات السياسية تهدد استقرار ووحدة العراق ، فقد أعاقة التوترات الطائفية عمليات بناء الدولة وزعزعة استقرار البلاد ومن ثم دخول العراق في دوامة العنف ، ودخول تنظيم أرهابي جديد إلى العراق ، الذي مارس الابادة الجماعية للشعب العراقي وشرد ١،٨٠٠،٠٠٠ نازح من مناطقهم واستولى على ثروات تلك المحافظات فضلاً عن تدمير قبور الانبياء والرموز الحضارية في تلك المحافظات وكذلك تدمير المساجد والكنائس ، وأكد الرئيس الامريكي باراك أوباما على ان اطياف المجتمع العراقي مهددين بهذا الهجوم البربري من داعش وأن الولايات المتحدة سوف تقدم الدعم العسكري إلى العراق لمواجهة تنظيم داعش [٢] .

وقد أرسلت الولايات المتحدة مستشارين عسكريين لمساعدة الجيش العراقي في صد هجمات داعش على المدن العراقية ، بعد أن دعا الرئيس الفرنسي إلى عقد مؤتمر لدعم العراق وحضره ممثلوا اكثر من (٣٠) دولة وعقد في باريس فقد تعهدت هذه الدول في دعم العراق ومحاربته تنظيم داعش وتم في ضوء توصيات المؤتمر على تشكيل حلف دولي من خلال مشاركة قوات [illegible] داعش في العراق وسوريا وقد توسع هذا التحالف في ضوء انضمام دول جديدة له ، وكان موقف [illegible] متفق مع التحالف الدولي إذ لم [illegible] وغير مؤثر وهذا دليل على أن الولايات المتحدة تريد استمرار الوضع الامني في العراق بصورته الانية وعدم معالجة هذا الوضع بشكل جدي .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ثانياً : احتلال المحافظات الغربية

بعد الأحداث التي شهدها العراق وتوسيع سيطرة تنظيم داعش في العراق ، فقد شهدت هذه المرحلة تحول في السياسة الداخلية في الداخل من ناحية التعاون بين المؤسسات وسلطات النظام العراقي من اجل توحيد الصفوف وايجاد أليات وتعاون مشترك في مواجهة خطر التنظيم ، أما من ناحية التوجهات السياسية الخارجية العراقية تجاه الدول الاقليمية فنلاحظ انفراج في طبيعة العلاقات مع دول الخليج العربي وخاصةً السعودية ، أن تحولاً شهدته طبيعة العلاقات بين

---

١) غسان العطية ، الحرب الاهلية والتقسيم أتيان .. امريكا منحت العراق للنظام الايراني كما منحت لبنان لنظام الاسد . ٢٠١٤/٥/١٩ على الموقع aliraqnews.com

٢) أوباما دعا لتشكيل حكومة عراقية جديدة ، ٢٠١٤/٨/٩ على الموقع elnashra.com .

العراق ودول الجوار الجغرافي فقد أعلنت وزارة الخارجية العراقية أن سياسة العراق الحالية هو توسيع أفاق التعاون مع الأطراف الاقليمية بدون استثناء وفي كافة المجالات بما فيه التعاون المشترك لمواجهة خطر تنظيم داعش ، أن الشيء الذي نستطيع أن نؤكده أن التنظيم عبارات عن قوات منظمة ومدربة على وفق أحدث أساليب القتال ولفترة طويلة من قبل أستخبارات دولية واقليمية ومدعومة مادياً وعسكرياً إذ زود هذا التنظيم بأحدث الأسلحة المتطورة تفوق اسلحة الجيش العراقي من حيث التطور ، وهذا التنظيم شارك فيه مسلحين من ١٥٠ دولة وهذا يدل على حجم وخطورة هذا التنظيم والأهداف الخفية له ، مع العلم أن البيئة التي سيطرة عليها وفي بعض مناطقها هي بيئة حاضنة لهذا التنظيم مما سهل عليه السيطرة بصورة سريعة على تلك المناطق [١] .

لقد وضعت الأهداف الرئيسية لهذا التنظيم ومنها أولاً هو اسقاط نوري المالكي من الحكم وعدم إعادة انتخابه لفترة ثالثة وقد كان أجتماع مسعود برزاني رئيس أقليم كردستان وأسامة النجيفي رئيس البرلمان العراقي في تلك الفترة في عمان مع الملك عبد الله وبعض اجهزة المخابرات الاقليمية وكان هذا الاجتماع هو الاتفاق على تدمير العراق مقابل توسيع سيطرة [illegible] خارج حدوده في كركوك والموصل وصلاح الدين وفضلاً عن ارغام السنة بقبول كافة المشاريع التي تريدها الولايات المتحدة ، فمن المعلوم لنا أن [illegible] والتي تغير موقف [illegible] إلى تحويل محافظاتهم إلى أقاليم ، علماً أن المظاهرات كان يتواجد فيها لتنظيم داعش وقادته ضمن صفوف المتظاهرين وبعض منهم قاد المظاهرات في تلك المحافظات كذلك فالتنظيم نشر أفكاره في حشود المتظاهرين وحاول أستمالة أغلب السياسين وشريحة واسعة من مواطنو تلك المحافظات وقد حذر رئيس الوزراء نوري المالكي في فترة رئاسته من التظاهرات واكد ان أطالت فترتها تؤكد على وجود نوايا ليست في صالح العراق ، وقد ثبتت صحة ما اكده إذ أن التظاهرات تعد بداية نمو التنظيم وزرع قواعده في تلك المحافظات ، لقد قام التنظيم بأعمال وحشية وبربرية من خلال ذبح الأبرياء وسياسة التهجير وأخذ النساء الايزديات سبايا وبيعهن بسعر لا يتجاوز خمسة عشر ألف دينار وتهجير أكثر من (١،٨٠٠،٠٠٠) مواطن من تلك المنطقة وتدمير المراكز الحضارية والكنائس وقبور الانبياء والمساجد واستخدامها وسيلة الابادة الجماعية وهذه

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١) ينظر : احتلال داعش للمحافظات الغربية هدفه تقديم كركوك للاكراد ، www.alkashf.org/news.php?action=view&id=1955

اعمال بربرية التنظيم الارهابي ، أن الأطراف الاقليمة والدولية التي لها علاقة مع تنظيم داعش لديها اهداف سياسية واقتصادية وديمغرافية وكما يأتي:

١. تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات دولة سنية ودولة شيعية ودولة كردية تشمل أقليم كردستان وكركوك وأجزاء من الموصل وصلاح الدين وديالى واستيلاء الكرد على تلك المناطق بدون حرب.

٢. أضعاف السنة وتدمير إمكانياتهم الاقتصادية وفرض عليهم المشاريع الامريكية والاقليمية وبما يحقق أهداف تلك المشروعات وقبولهم بها .

٣. نهب خيرات العراق من خلال سيطرة تنظيم داعش على حقول النفط وبيع هذا النفط إلى الدولة الداعمة له وهي تركيا بواسطة تجارة من أقليم كردستان لتصديره الى الخارج بسعر ٢٠ دولار .

٤. تدمير المؤسسات الرسيمة في المحافظات الغربية والمباني ودور السكن للمواطنين وتدمير البنى التحتية بشكل كامل ووقف الانتاج في كافة القطاعات بما فيها الصناعة والزراعة ، والهدف من ذلك هو تحقيق الفائدة إلى الدول المجاورة لانعاش اقتصادها وخاصة تركيا .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وبدعوة من السعودية وقد حضر وزير الخارجية العراقية ابراهيم الجعفري إلى المؤتمر وطالب بدعم العراق وتحشيد الدعم الدولي لمواجهة هذا الأرهاب وقد ندد هذا الؤتمر بالعمل الوحشي للتنظيم بحق الشعب العراقي مع العلم أن تركيا رفضت التنديد الموجه إلى التنظيم وهذا يدل على أن تركيا هي احدى الدول الممولة إلى التنظيم من ناحية تزويده بالسلاح وتسهيل دخول أعضاء التنظيم إلى العراق وسوريا ، لقد كان لسيطرة داعش على اجزاء واسعة من العراق إلى دور المرجعية في توحيد صفوف الشعب العراقي من خلال إعلان آية الله العظمى السيد علي السستاني الجهاد الكفائي بالدفاع عن أرض العراق وتحرير المحافظات التي سيطر عليها ، واكدت المرجعية على حرمة الدم العراقي وضرورة الحفاظ على الأموال وممتلكات المواطنين بمختلف انتماءاتهم وتوحيد الجهود السياسية ودعم المؤسسة العسكرية وتوحيد الجهود من اجل تحرير أرض العراق ، أن أعلان الجهاد من قبل المرجعية يدل على مدى خطورة هذا التنظيم

وأهدافه لكن أعلان الجهاد أثبتت إلى الدول الداعمة بقوة العلاقات بين اطياف المجتمع العراقي وأفشل مخططاتهم في تدمير العراق.

ثالثاً : مؤتمر باريس

في ضوء تطور الوضع الدولي ونظراً للمجازر التي ارتكبها التنظيم من ناحية التهجير والقتل والاغتصاب وتدمير قبور الانبياء والكنائس والمساجد والآثار والمعالم الحضارية ، فقد نددت الأمم المتحدة بهذا التنظيم واعتباره تنظيم يمارس الأعمال البربرية والوحشية بحق الشعب العراقي ، في هذا الاثناء فقد دعى الرئيس الفرنسي إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة سبل مواجهة تنظيم داعش والتعاون الدولي في تحديد المهمات من اجل أقامة تحالف دولي وتحشيد الدعم إلى العراق ، لذلك عقد المؤتمر في باريس وحضره ممثلين عن الدول الغربية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ودول عربية والعراق ، وقد حدد أهداف المؤتمر هو توفير أرضية للتعاون وتنسيق المواقف الدولية لمواجهة خطر التنظيم ، وفي ختام المؤتمر فقد حدد أهدافه وتم الاتفاق على تشكيل تحالف دولي واستخدام القوة العسكرية بواسطة سلاح الجو في ضرب قواعد التنظيم

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

القضاء على هذا التنظيم [١].

أن مواجهة هذا التنظيم يتطلب تعاون بين العراق والاطراف الاقليمية بالذات لانها المسؤولة عن دخول التنظيم إلى العراق ، وترتيب وتوسيع قاعدة التعاون بين الاطراف المحلية السياسية وحق أبناء المحافظات على تحـــرير أراضيهم ومـــــواجهة التنظيم وقد كان الدور الذي قامت بـه عشيرة البو نمر في الدفاع عن العراق ورفض البيعة إلى التنظيم السبب الرئيسي في قيام التنظيم في قتل ٧٣٠ شخصاً من افراد العشيرة ، وهذا يدل على لشعور الوطني بالدفاع عن كرامة العراق من قبل العشائر [٢].

---

١) مؤتمر باريس ينهي أعماله بالتأكيد على دعم العراق في جهوده.
www.alghadeer.tv/news/detail/18720/

٢) مؤتمر باريس يتعهد بتقديم الدعم العسكري والاقتصادي للعراق
www.alhurra.com/content/isis-holland-iraq-paris-/257997.html

المطلب الخامس : مؤشرات الاصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أن مساهمة برنامج الأمم المتحدة في مشاريع الحكم الرشيد عام ٢٠٠٤ إذ ينبغي على برامج الحكم الرشيد أن تعمل على توفير المعلومات عن اداء المؤسسات الحكومية القوية والفدرالية والدستور المكتوب وحرية الاعلام واستقلال السلطة القضائية والتوافقية وحرية عمل الاحزاب السياسية ومدى احترام حقوق الانسان والشفافية والمسائلة هذه المؤشرات تعد أسس الاصلاح السياسي وان اعتماد نجاح تنفيذ معايير الاصلاح السياسي يعتمد على مدى التزام السلطة السياسية باحترام وتنظيم عمل هذه المؤسسات واستقلالها ، أن الإجابة عن سؤال هل حصل تقدم في مجال الحكم أم لا ؟ وما هو سبب هذا التقدم مسألة تتعلق بتطور العملية السياسية وتوجهات القوى السياسية ، لقد تم صياغة الدستور وإجراء انتخابات بصورة دورية سواء كان انتخابات البرلمان أو انتخابات مجالس المحافظات لقد سارت رغم تزايد العنف والارهاب ، أن إعادة بناء القطاع العام وتولي الاصلاحات المتعددة والمعقدة يستوجب تحديد اولويات والتوافق بين

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

إلى الوضع الامني في عام ٢٠٠٨ واتضح ان وضع البلاد كان مستقراً وحالة الانقسام الطائفي والصراع على السلطة والرغبة في اضعاف الخصوم السياسيين هي سمات سارت عليها العملية السياسية في العراق وهذه الحالات أدت إلى تزايد العنف وزيادة حدة الصراعات وفسح المجال أمام التدخلات الخارجية وقد أنعكس هذا الوضع على أضعاف السلطة الاتحادية .

---

١) الامم المتحدة ، تقييم نتائج مشاريع برنامج الاممم المتحدة الانمائي في العراق ، في مجال الحكم الرشيد والوقاية من الأزمات ومعالجتها وتخفيف حدة الفقر ، نيويورك ، ٢٠٠٩ ، ص٢٢-٢٨ .

أولاً : وسائل الأعلام في العراق

أن الأعلام له دور مهم في تعزيز الوعي لدى المجتمع وتحقيق الوحدة وهي تقوم بدور رئيس في نقل المعلومة وكشف الحقائق لكي توجه أنظار أصحاب القرار إلى المشكلات التي يعاني منها المجتمع وهي بذلك فانها المرآة التي تعكس طريق الحرية وتدافع عنها وتكشف الانتهاكات التي تحصل من قبل سلطات النظام السياسي ، وفي ظل التحول الديمقراطي في العراق ، والاطلاع على واقع الاعلام العراقي ومدى أستقلاليته وما هي مؤشرات الأعلام في ظل النظام الديمقراطي ، فحرية الاعلام هي احد معايير الأصلاح السياسي ، وعند الاطلاع على سمات الاعلام في ظل النظام السياسي السابق فالأعلام العراقي في العهد الجمهوري نرى أنه غلب عليه تأثير السلطة في النظام السياسي وفي ظل النظام الدكتاتوري نظام البعث فأن الاعلام العراقي هدفه بصورة أساسية خدمة النظام ولم يتملك القدرة والقوة في دعم توجهات الشعب العراقي الذي يريد التغيير بكل الوسائل بل وقف بالضد من تطلعات الشعب، وهذا يدل على ان

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

بعنصر أساسي في توجيه أنظار السلطة ، ويتمثل بأنها معياراً أو مقياساً لاتجاهات الرأي العام[١].

أن أهمية الاعلام تأتي من خلال تقديم المعلومات الخاصة بأقتراح السياسات العامة وهي قوة مستقلة في المجتمع ، ومما تقدم أن وسائل الأعلام تقوم بالأدوار الآتية [٢] :

١. تساهم في صياغة او تشكيل مفاهيم المواطن وتصوراته في المشاكل التي يعاني منها المجتمع .

---

١)صالح عباس الطائي ، الاعلام والوطنية (دور الاعلام في تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية) ، مجلة قضايا سياسية(١٩-٢٠) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ٢٠١٠ ، ص١٥٣-١٦٠.

٢) عماد محمد علي العاني ، دور الأعلام في بلورة الرأي العام في صنع القرار الاقتصادي في النشاط الاقتصادي العراقي ، الندوة العلمية التي أقامتها كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٧٢-١٨٠ .

٢. تطوير الخبرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والتي تكون القاعدة لتأسيس الرأي العام .

٣. تعزز المواقف الرسمية للمواطن تجاه السياسة العامة .

وبذلك فأن وسائل الاعلام تمد أصحاب القرار بالمعلومات وتحث السلطات الرسمية بضرورة الاهتمام بالمجتمع ، فضلاً عن دورها في توفير القنوات الرسمية لنقل رسائل المسؤوليين إلى الشعب ، ولها دور في التأثير في مواقف المسؤوليين الحكوميين ومواقف الشعب ، أن مدى استقلالية وسائل الأعلام وشفافيتها والمصداقية التي تعتمدها تكون مقبولة ومعتمدة من طرفي المعادلة وهم طبقات المجتمع والرأي العام ومسؤولو السلطات الرسمية ، وفي العراق وفي ظل الاصلاح السياسي والظروف السائدة التي تمر بها وسائل الاعلام من حيث نوعيتها وزيادة عددها بشكل كبير في ظل النظام الديمقراطي الجديد بعد عام ٢٠٠٣ وهي اخذت دورها بشكل كبير من ناحة أستقلالها والشفافية التي تعتمدها ، من حيث نقل الاحداث وطرح الحلول للمشاكل التي تعاني منها العملية السياسية فضلاً عن نقل مشاكل المجتمع عبر وسائل الاعلام من اجل حث المسؤولين في الدولة على معالجتها وفقاً للدستور والقانون العراقي[١] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

اما من ناحية التأثير المباشر لوسائل الاعلام في متخذي ، صاحب القرار من خلال توافر المعلومات والأفكار والتي تشكل رؤية أفراد المجتمع وحسب النموذج الآتي :

الرسائل
معلومات ← وسائل الاعلام ـــ يأثر متخذو القرار
أفكار

هذا يعني أن دور وسائل الأعلام في العملية السياسية في العراق يعتمد على المعايير الاتية[٢] :

١. مدى استقلالية وسائل الأعلام .

٢. مدى شفافية وسائل الأعلام .

٣. مدى تطبيق المبادئ وأسس ومعايير الاصلاح السياسي في العراق .

---

١) عماد محمد علي العاني ، المصدر نفسه ، ص١٨٠-١٨٦ .

٢) أنظر أستراتيجية الأمن القومي العراقي ، ٢٠٠٧-٢٠١٠ ، ص٢٩ .

في ظل النظام الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ عقد اجتماع ضم ممثلين عن وسائل الاعلام في اثينا لوضع ميثاق العمل الصحفي في العراق في حزيران عام ٢٠٠٩ وأتخذ جملة من التوصيات منها اعتماد قانون عقوبات اعلامي وتشكيل مجلس للمساعدة بوضع مبادئ السلوك الصحفي ، معالجة أصدار الصحف والمجلات بدون ترخيص تشكيل هيئة لتنظيم وسائل الاعلام ، وهي مبادئ تتضمن حرية الحصول على المعلومات وتضمنت المادة (٣٨) الفقرة الثانية تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر [١] .

أن تحليل واقع الاعلام العراقي يظهر لنا ارتباط هذا الاعلام بشخصية رؤوساء الاحزاب من الدستور لعام ٢٠٠٥ السياسية وبذلك نلاحظ أنه ذو ثلاثة توجهات رئيسية أي حسب التقسيم السياسي فهناك أعلام يقف إلى جانب الشيعة والاخر إلى جانب السنة الاعلام ثالث يقف بجانب القوى الكردية فضلاً عن الاعلام الذي ينتمي إلى الطوائف الأخرى في العراق ، لم يساعد بعض وسائل الاعلام العراقي في مرحلة الوقوف بجانب العملية السياسية الجديدة وتكوين الدولة العراقية

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

أن الصراعات لها تأثير على حرية الاعلام ، والعراق في ظل النظام الجديد برزت الصراعات بشكل واسع لاسيما ما بين القوى السياسية المتنفذة في الحكم ويذكر أن فلندا أحتلت الاولى عالمياً للمرة الرابعة على التوالي تليها هولندا والنروج وتمثل كل من تركمانستان وكوريا الشمالية وارتيريا المركز الاخير في عدد الدول البالغ عددها (٨٠) دولة [٣] .

---

١) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ .

٢) تردي ترتيب المنطقة العربية في مؤتمر حرية الصحافة

www . dc4mf . org / ar / com / ent

٣) التصنيف العالمي على الموقع

http : // fst . org / inda at 2014 indet 2014 php .

لايزال عدم الثقة بالمؤسسات الحكومية واسع الانتشار ، حسب التقرير الذي تنشره النشرة العراقية للتنمية البشرية والذي صدر عن السلطات العراقية قبل منتصف ٢٠٠٩ ويلخص بعض نتائج استطلاع الرأي حول الثقة بالحكومة والامن بصورة عامة .

جدول (٣)

التصورات المتعلقة بارتباط عوامل الحكم بالامن الوطني

اسباب غياب الامن	موافق	غير موافق	ممتنع
الانتشار الواسع للفساد الاداري والمالي	% ٨٩،٧	% ٥،٤	% ٤،٩
الاداء المتدني للسطات	% ٧٥،١	% ١٧،٧	% ٦،٢
عدم ثقة النازحين بالاحزاب السياسية	% ٧٠،١	% ١٧،٦	% ١٢،٣
عد الثقة بمؤسسات الدولة	٥٦،٠٧	% ٣٣،٨	% ٩،٥

المصدر : الامم المتحدة ، تقييم نتائج مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق ، في مجال حكم الرشيد والوقاية من الازمات ومعالجتها وتخفيف حدة الفقر ، نيويورك ،ص٣٥

ما تزال الثقة مهتزة بمؤسسات الحكم القائمة انظر جدول (٣) ويظهر ارتفاع نسبة بشأن أنتشار الفساد وضعف أداء السلطات وأنعدام الثقة بالأحزاب والمؤسسات ، ولكن المهم ان ذلك لم يتحول

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

دعم الحكم الديمقراطي	موافق	غير موافق	ممتنع
الحرية الفردية عامل مهم للحكم الجيد	% ٥٣،١	% ٣٧،٩	% ١٠
الممارسات الديمقراطية ضرورة اصلية للحوكمة الرشيدة	% ٥٨،٨	%٢١،٨	% ١٠،٤

المصدر : الامم المتحدة ، تقييم نتائج مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق ، في مجال حكم الرشيد والوقاية من الازمات ومعالجتها وتخفيف حدة الفقر ، نيويورك ،ص٣٦

جرى استطلاع هذه الاراء في اوائل ٢٠٠٧ انظر جدول (٤) ويظهر من الجدول ضرورة توسيع الحريات الفردية والممارسة الديمقراطية ، بعد فترة وجيزة من اسوء احداث العنف الطائفي . وجرى الاستطلاع التالي على المستوى الوطني في اب ٢٠٠٨ ، بقصد معرفة تغيرات وجهات النظر حيال الوضع الامني ، في حال حصولها ، وتم اجراء المقارنة مع الاستطلاع جرى بعد عشرة اشهر من نتائج الاستطلاع السابق . ويتضح ذلك في الجدول (٥) ويظهر تحسن الوضع الأمني في عام ٢٠٠٨ مع أرتفاع نسبة المؤيدين الذين يرون بأن الحكومة فعالة في تحقيق الأمن والأستقرار .

جدول (٥)

تغير وجهات النظر حول الامن الوطني والمحلي

اراء العراقيين حول الامن الوطني المحلي	اب ٢٠٠٨	ت٢ ٢٠٠٧	التغيير
نسبة المستجيبين الذين يعتقدون بان الوضع الامني قد تحسن في احيائهم الاشهر الستة الاخيرة	% ٩١	% ٨٨	انخفاض %٣
نسبة المستجيبين الذين يعتقدون بان الوضع الامني قد تحسن في البلاد خلال الاشهر الستة الاخيرة	% ٧٩	% ٨٠	زيادة ١ %
نسبة الذين يرون بأن الحكومة العراقية فعالة في حفظ الامن	% ٤١	% ٣٨	انخفاض ٣ %
ونسبة المستجيبين الذين يعتقدون بأن العراق مستقر	% ٤٤	% ٢٨	زيادة ١٦ %

المصدر : الامم المتحدة ، تقييم نتائج مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق ، في مجال حكم الرشيد والوقاية من الازمات ومعالجتها وتخفيف حدة الفقر ، نيويورك ،ص٣٥

ان التغيرات بخصوص الثقة بالحكومة متواضعة جداً اذ لا يزال الموقف الشعبي يتسم بالشك حيال قدرة الحكومة على توفير خدمات الحماية . لقد انجزت الاعمال التمهيدية لقيام حكومة دبمقراطية اكثر فعالية ، وهذا تعقيد في الملف الامني وصعوبة في تحقيق الاستقرار السياسي في ظل الاوضاع التي يشهدها العراق الان .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المبحث الثالث

مؤشرات الاصلاح الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

في هذا المبحث نتناول اداء الاقتصاد الكلي في القطاعات الاقتصادية العراقية

المطلب الاول : اداء الاقتصاد الكلي :

أظهر الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ اداءً جيداً في اغلب مؤشراته الاقتصادية يأتي ذلك بفضل رفع الحصار والدعم الدولي وخاصة من قبل المؤسسات الدولية وزيادة ايرادات العراق من النفط وقد اسهم في تحقيق هذا الاداء استمرار ارتفاع اسعار النفط العالمية خلال العقد الثاني من الالفية الثالثة ، وارتفاع الطلب العالمي على السلع الاولية مع الاشارة الى تطور وزيادة انتاج النفط في العراق اذ انعكس ذلك على زيادة حجم الصادرات العراقية من النفط إلى السوق العالمية ، مما انعكس من الناحية الايجابية على حجم الايرادات والتي اثر بدورها على عملية التطور والنمو في الاقتصاد العراقي ، على الرغم من التحديات الامنية والسياسية والاقتصادية المختلفة التي واجهت العراق ، سوف نتناول أداء الأقتصاد الكلي في قطاعات الأقتصاد العراقي .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وقد انعكست سياسات النظام السابق الاقتصادية ، وظروف الحصار والحرب آثارها الواضحة على بنية الناتج المحلي الاجمالي وهذا مما ادى إلى ضعف الناتج المحلي وقلة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى و يظهر اعتماد الاقتصاد في السنوات الاخيرة (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥) على قطاع النفط وحده اذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي (٦٣%) بعد أن كانت (١٨%) فيما حصل العكس بالنسبة للزراعة اذ انخفضت مساهمتها من (١٤%) إلى (٧%) والصناعة التي انخفضت مساهمتها من (١٣%) إلى (٥%) مقارنة بعام ١٩٨٨.

أن تراجع مساهمة القطاعات الانتاجية والخدمية كان سبباً في حصول صدمة العرض التي انعكست في تضخم أكبر لتلبية الطلب المحلي من خلال الاستيرادات لتعزز من تبعية الاقتصاد العراقي[١] واتساع الفجوة الخارجية بين الايرادات والصادرات وانخفاض كبير في النشاط الاقتصادي الذي ولد ضغوط انكماشية كبيرة عززت من ظاهرة ارتفاع بالبطالة في ظل المرحلة الانتقالية ، فضلاً عن تزايد الكلف الاجتماعية للانتقال المتمثلة بانخفاض مستويات المعيشة وتزايد الشرائح التي تعاني من الفقر والحرمان يوضح نسبة الحرمان من الحاجات الاساسية [٢] .

سجلت بيانات النمو للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ، معدل نمو سنوي بلغ (١٧،٣%) للمدة من (٢٠٠٥ ، ٢٠٠٩) إلا أن نسبة النمو لعام ٢٠٠٩ انخفضت عند مقارنتها مع عام ٢٠٠٨ وبنسبة (-١٠,٧%) شكل رقم (٣) ، فقد شهد اجمال الناتج المحلي الاجمالي نمو متواصلاً للاعوام ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨ ولكنه انخفض عام ٢٠٠٩ [٣] ويعود ذلك إلى تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية والاضطرابات المالية في الاسواق العالمية ، وهذا يؤكد هيمنة

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

وصل في عام ٢٠١٣ إلى (٢٦٨٠٦،٢) مليار دينار محققا نسبة زيادة سنوية قدرها (٩،٣%) مقارنة بعام ٢٠١٢ إذ يبلغ نحو (٢٤٥١٨٦،٥) مليار دينار وبعد أن بلغ (١٦٧،٩٣،٢) و (٢٢٣٦٧٧،٥) مليار دينار للاعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي محققاً معدل نمو مركب قدره (١٧,٥%) للفترة المذكورة ويعزي ذلك بشكل رئيسي إلى تحسن اوضاع سوق النفط العالمي ،

---

١) وزارة التخطيط . تقرير الاقتصاد العراقي ٢٠١٣ ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٩ .

٢) عبد الحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، المصدر السابق ، ص٦٠ .

٣) وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٩ ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٥.

٤) وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية ٢٠١٠-٢٠١١ على الموقع الرسمي للوزارة www.mop.gov-iq

وهذا يعكس أولوية هذا القطاع في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا يتماشى مع توجهات خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) بالقبول المؤقت باستمرارية احادية الاقتصاد[١] .

الجدول (٦) يوضح الناتج المحلي الاجملي حسب القطاعات الاقتصادية مع النفط وبدونه بالاسعار الجارية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٣)

جدول (٦)

الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالاسعار الجارية للمدة (٢٠١٠–٢٠١٣)

مليار دينار

رمز التصنيف الدولي	الانشطة الاقتصادية	٢٠١٠	٢٠١١	* ٢٠١٢	** ٢٠١٣	معدل التغير السنوي (%) للسنوات ٢٠١٣/٢٠١٢	متوسط معدل النمو للمدة ٢٠١٠-٢٠١٣ %
١	الزراعة والغابات والصيد	٨٣٦٦،٢	٩٩١٨،٣	٩٩٩٠،٧	١٠٧٧٣،٠	٧،٨	٨،٨
٢	التعدين والمقالع	٧٣٥٦٩،٩	١١٥٩٩،٤	١٣٠٠٦٤،٤	١٣٤١٠٣،٧	٣،١	٢٢،١
٢-١	النفط الخام	٧٢٩٠٥	١١٥٢٥٦،٤	١٢٩٠٣٠،٥	١٣٢٩٩٦،٠	٣،١	٢٢،٢
٢-٢	الانواع الاخرى من التعدين	٦٦٤،٩	٧٤٣،٠	١٠٣٣،٩	١١٠٧،٧	٧،١	١٨،٥
٣	الصناعات التحويلية	٢٩٠٦،٧	٣٤٤٣،١	٣١١٢،٩	٣٥٤٢،٣	١٣،٨	٦،٨
٤	البناء والتشييد	١٠٢٢٣،٢	١٣٦٩٨،٠	١٣٧٨٥،٦	١٥١٢٢،٠	٩،٧	١٣،٨
٥	مجموع الانشطة السلعية	١٢٠٧٧٠،٧	١٦١١٧٥،١	١٦٧٨٦٦،٤	١٨٤٣٣٠،٣	١٠،٠	١٥،٣
٦	الكهرباء والماء	٣٢٠٠،٠	٣٦٠٠،٠	٣٦٠٠،٠	٣٦٠٠،٠	٠،٠	٤،٠
٧	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	١٢٤٥٨،٧	١٤١٤٩،٠	١٥٦٢٦،٥	٢١٥٠٥،٠	٣٧،٦	٢٠،٠
٨-١	البنوك والتأمين	٢٠٦٤،٢	٣٢٤٠،٩	٣٦٢٥،١	٤١٢٢،٨	١٣،٧	٢٥،٩
مجموع الانشطة التوزيعية		٢٣٩٧٥،١	٢٧٥٦٥،٨	٣٠٨٣٤،٥	٤٢٦٧٢،٨	٣٨،٤	٢١،٢
٨-٢	ملكية دور السكن	١٣٣٠٣،٥	١٥١٦٠،٥	١٧٨٨١،٧	١٩٣٣٧،٠	٨،١	١٣،٣
٩	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	٣١٧٧١،٩	٣٤٤١٨،٣	٣٦٥٢٧،٧	٣٩٢٨٦،٨	٧،٦	٧،٣
٩-١	الحكومة العامة	٢٨٧١٠،٤	٣٠٩٦٤،٧	٣٣٠٠٨،١	٣٥٤٨٩٠،٠	٧،٥	٧،٣
٩-٢	الخدمات الشخصية	٣٠٦١،٥	٣٤٥٣،٦	٣٥١٩،٦	٣٧٩٧،٨	٧،٩	٧،٤
مجموع الانشطة الخدمية		٤٥٧٥،٤	٤٩٥٧٨،٨	٥٤٤٠٩،٤	٥٨٦٢٣،٨	٧،٧	٩،١
المجموع حسب الانشطة		١٦٨٣٨،٢	٢٢٥٠١١،١	٢٤٦٤١٩،٠	٢٦٩٤٦٢،٠	٩،٤	١٧،١
ناقصاً رسم الخدمة المحتسب		٧٤٥،٠	١٣٣٤،١	١٢٣٢،٥	١٤٠١،٨	١٣،٧	
الناتج المحلي الاجمالي		١٦٠٩٣،٢	٢٢٣٦٧٧،٠	٢٤٥١٨٦،٥	٢٦٨٠٦٠،٢	٩،٣	١٧،٠
الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط الخام		٩٤١٨٨،٢	١٠٨٤٢٠،٦	١١٦١٥٦،٠	١٣٥٠٦٤،٢	١٦،٣	١٢،٨

المصدر : وزارة التخطيط – دائرة السياسات الاقتصادية و المالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٣ ، بغداد ٢٠١٣ ، ص٨٦ .الجهاز المركزي للاحصاء – دائرة الحسابات القومية ، ارقام عام ٢٠١٢ تقديرات اولية فصلية واجمالية

١) وزارة التخطيط ، التقرير الاقتصادي العراقي ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٩ .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!
Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.
Remove Watermark Now

٢- الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالاسعار الثابتة:-

سجل الناتج المحلي الاجمال مع النفط بالاسعار الثابتة في عام ٢٠١٣ ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى (٧٦،٧) مليار دولار محققاً نسبة زيادة سنوية قدرها (١٢،٣%) مقارنة بعام ٢٠١٢ اذ كان (٦٨،٣) مليار دينار وبعد أن كان يبلغ (٥٨،٥) و (٦٤،٥) مليار دولار للاعوام ٢٠١٠-٢٠١١ على التوالي وقد وضع معدل نمو مركب قدره (٩،٤%) خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٣) ، وقد احتل القطاع النفطي على اعلى قيمة فيه اذ ارتفعت القيمة المضافة له من (٢٤،١) مليار دينار عام ٢٠١٠ إلى (٣٥،٨) مليار دينار عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو مركب قدره (١٤،١%) للمدة ذاتها ، واحتل نشاط الخدمات الاجتماعية ، (الحكومة العامة) المرتبة الثانية اذ نما خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٣) بمعدل نمو مركب (٥،٦%) إذ سجلت القيمة المضافة له ارتفاعاً من (١٠،٢) مليار دينار عام ٢٠١٠ إلى (١٢،٥) مليار دينار عام ٢٠١٣ ونسبة زيادة سنوية (٧،٢%) مقارنة بعام ٢٠١٢ [١] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

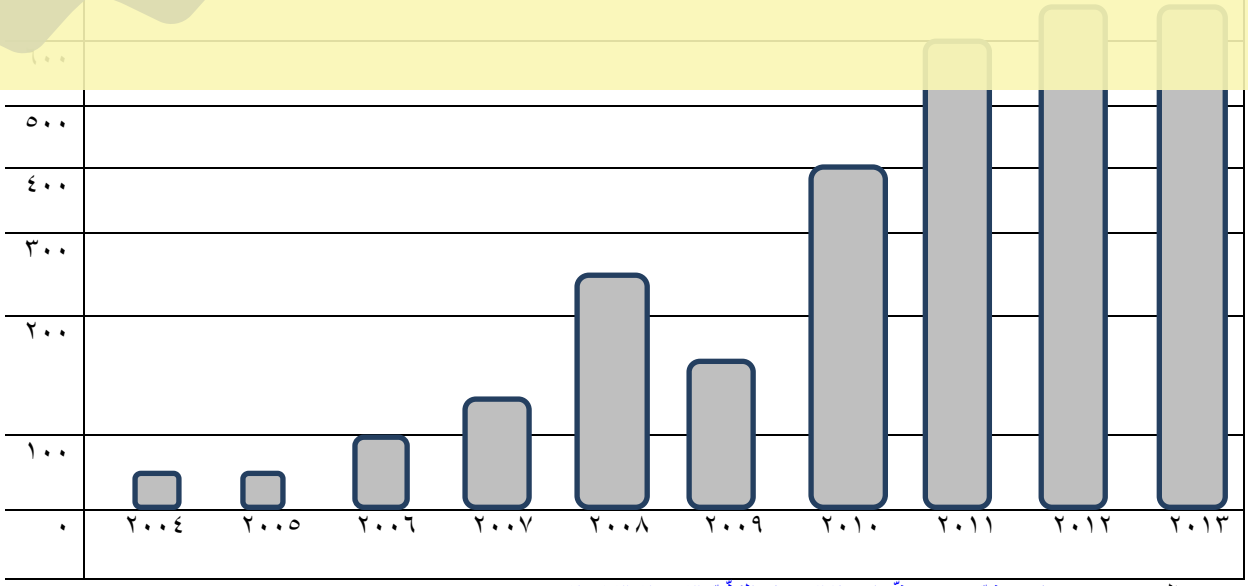

المصدر : د. بارق شبّر – مؤشّرات الاقتصاد الكلّيّ ٢٠٠٣-٢٠١٣.Iraqi |
iraqieconomists.net/ar/2013/09/.../مؤشرات-الاقتصاد-الكلّيّ-٢٠٠٣-٢٠١

١) وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي ، بغداد ، ٢٠١٣ ، المصدر السابق ، ص١١ .

الشكل (٢) يوضح اتجاهات الناتج المحلي الاجمالي الجاري والحقيقي خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٣) اذ يبين الفجوة بين الاثنين والتي تعكس بالدرجة الاولى أثر تطورات أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي انه المكون الاساسي للناتج ، هذا يوضح أن الجانب الاكبر من التطورات في معدلات نمو الناتج لم تكن الى النمو في القدرات الحقيقية للاقتصاد العراقي بالدرجة الاولى بقدر ما ترجع إلى تأثير الزيادة الواضحة في الاسعار اذ تؤدي اسعار النفط دوراً أساسياً في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مقابل التدني الواضح لمساهمة القطاعات السلعية الاخرى ، ومن هنا تبرز ضرورة احداث نمو في القطاع غير النفطي بغية جعل الاقتصاد اكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل والسعي نحو خلق بدائل لتمويل التنمية والتطور من خلال توفير مناخ استثمار محلي واجنبي وتوسيع القطاع الخاص ليأخذ دوره في خلق قاعدة تصديرية (تنمية الصادرات غير النفطية) مع ضرورة توجيه والاستثمار في القطاع الزراعي القادر على زيادة نحو الاقتصاد العراقي وتشغيل القوى العاملة مما ينعكس في النهاية على خفض نسبة الفقر والبطالة في العراق وخفض استيرادات العراق من السلع الغذائية علماً ان العراق يتمتع بميزة تفوق الدول التي تصدر السلع الغذائية من حيث توفر المياه والاراضي الخصبة وتنوع التضاريس من يعزز مكانة العراق في انتاج السلع الغذائية

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ان دخل الفرد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اذ تشير البيانات الى ان النمو الاقتصادي المتحقق في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) أنعكس في تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالاسعار الجارية من (٥،١) مليون دينار عام ٢٠١٠ إلى (٧،٧) مليون دينار عام ٢٠١٣ محققاً معدل نمو سنوي قدره (١٤،٧٢%) وبنسبة زيادة سنوية بلغت (٦،٩٤%) مقارنة بعام ٢٠١٢ حيث كان يبلغ (٧،٢) مليون دينار وكما مبين في جدول (٧) ويعزى سبب هذا الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى أن معدل النمو المتحقق في الناتج المحلي الاجمالي يفوق معدل نمو السكان البالغ (٢،٦٠%) خلال المدة أعلاه ، ويظهر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي بدأ بالارتفاع من عام ٢٠٠٥ وبشكل تدريجي واستمراره حتى عام ٢٠١٣ [٢] .

١) وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي ، ٢٠١٣ ، المصدر نفسه ، ص١١ .

٢) وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي ، ٢٠١٣ ، مصدر سابق ، ص١٢ .

٤ – الدخل القومي

ارتفع الدخل القومي من (١٠٠) تريليون دينار عام ٢٠٠٧ [١] بما يعادل (٨٦) مليار دولار إلى نحو (١٩) تريليون بما يعادل (٨٨) مليار دولار عام ٢٠١٢ مما انعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والذي ارتفع من حوالي (٣،٤) مليون دينار بما يعادل (٢٨٨٢) دولاراً عام ٢٠٠٧ إلى (٦،٤) مليون دينار بما يعادل (٥٤٩٥) دولاراً عام ٢٠١٢ ، أرتفاع الدخل من الناتج المحلي الاجمالي يأتي ذلك بسبب زيادة ايرادات الدولة من النفط بسبب التوسع في الاستثمار في هذا القطاع من قبل الشركات الاجنبية ومما انعكس في النهاية على تطوير هذا القطاع ومن ثم زيادة إنتاج النفط في العراق [٢] .

جدول (٧)

المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢)

المؤشرات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
القطاع الحقيقي							
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	٤٧٨٥١،٤	٤٨٥١٠،٦	٥١٧١٦،٦	٥٤٧٢١،٢	٥٧٧٥١،٦	٦٣٦٥٠،٤	٧٠٢١٠،٣
	١٦٦	١٦٣٤،٣	١٦٩١،٣	١٧٢٨،٢	١٧٧٧،٥	١٩٠٩،٢	٢٠٥٢،٢
معدل التضخم (%)	٥٣،٢	٢،٧	(-) ٢،٨				
	١٥						

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Wondershare™

الرابع لسنة ٢٠١٣ في العراق ، بغداد ، ص٢١

١) وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي ،٢٠٠٧ ، بغداد ، ص١٣ .

٢) وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد الدولي ، ٢٠١٣ ، المصدر السابق ، ص١٤ .

المطلب الثاني : التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي

إن دراسة دور القطاعات الاقتصادية في النمو الكلي مهمة وضرورية للتعبير عن هيكلية الاقتصاد ومستوى تطوره وعن مدى مساهمة هذه القطاعات في نمو العرض الكلي من السلع والخدمات .

ويمكن مشاهدة المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي مع النفط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) وبالاسعار الجارية [١].

ومن المعلوم ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاداً ريعياً اذ يشكل النفط الخام نسبة (٩٥ %) من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة ٢٠١١ ، وعلى الرغم من اسهم النفط تراجعت منذ سنة ٢٠٠٢ حيث كانت (٥٤،٦%) وتشكل الانشطة الصناعات التحويلية والكهرباء والماء والنقل والاتصالات والبنوك والتأمين تشكل بمجموعها (٨،٥%) من الناتج المحلي الاجمالي بالرغم من ان هذه الانشطة يجب ان تلعب الدور البارز في الاقتصاد وهذا يستدعي من القائمين برسم السياسات الاقتصادية إلى توجيه النظر لتطوير هذه الانشطة بهدف الانتقال بالاقتصاد العراقي من اقتصاد أحادي ريعي إلى اقتصاد متنوع الموارد القادرة على تحفيز وتنمية الاقتصاد الوطني

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي من مجموع الانشطة ، وهذا يعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية وزيادة انتاج العراق من النفط الخام واكتشاف وتطوير حقول جديدة ، وقد ادى ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع النفط والتعدين في الناتج المحلي الاجمالي إلى تراجع الاهمية النسبية لباقي القطاعات الاخرة في عامي ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، اما نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في عام ٢٠١٣ لم يطرأ عليها تغيير عما كانت عليه في عام ٢٠١٢ ، إذ بلغت (١،٧) وهي نسبة متدنية على الرغم من أهمية دور هذا القطاع في تصحيح الاختلال

---

١) وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي ، ٢٠١٣ ، المصدر نفسه ، ص١٥ .

٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، التقديرات الاولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي لسنة ٢٠١١ ، ص٢ .

الانتاجي وهيكلية الصادرات فيها إذ ارتفعت اسهاماته ونفس الحال بالنسبة لقطاع الكهرباء والماء إذ بلغت نسبة اسهاماته في عامي ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ على التوالي (١،٣%)[١]

اما الانشطة الخدمية فقد احتلت المرتبة الثانية في مساهمتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (٢٢،١%) في عام ٢٠١٢ مقابل (٥٤٤٠٩،٤) تريليون دينار وانخفضت قليلاً نسبة مساهمتها في عام ٢٠١٣ إلى (٢١،٨%) مقابل (٥٨٦٢٣،٨) تريليون دينار محققاً نسبة زيادة قدرها (٧،٧%) مقارنة بعام ٢٠١٢ وحقق نشاط الحكومة العامة أعلى نسبة مساهمة اذ بلغت (٦٠،٧%) و (٦٠،٥%) في الاعوام ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ على التوالي ، في حين لم تشكل مساهمة الانشطة التوزيعية مع النفط سوى (١٢،٥%) في عام ٢٠١٢ مقابل (٣٠٨٣٤،٥) تريليون دينار وسجلت ارتفاعاً إلى (١٥،٨%) مقابل (٤٢٦٧٢،٨) تريليون دينار عام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة بلغت (٣٨،٤%) مقارنة بالعام السابق . وقد احتل قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق على أعلى نسبة مساهمة في فروع الانشطة التوزيعية إذ بلغت مساهمته (٥٠،٧%) و (٥٠،٤%) في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي [٢]

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الاكبر اذ كانت نسبة اسهامات القطاع العام في انشطة النفط الخام (٦٥،٦%) عام ٢٠١٠ وارتفعت إلى (٧٣،٥%) عام ٢٠١١ ثم إلى (٧٤،٧%) في العام ٢٠١٢ وانخفضت قليلاً في العام ٢٠١٣ لتبلغ (٧٣،٤%) [٤] .

وهذا يؤكد بأن القطاع النفطي يبقى هو القطاع السيادي ولا بد من أن تكون أدارته وتوزيعه ، اما دور القطاع الخاص في هذا النشاط محدوداً على الانشطة الخدمية في عمليات الانتاج والتسويق ، وتشير البيانات الاحصائية الخاصة بالقطاع الخاص الى ارتفاع في نسبة اسهامات

---

١) وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي ، ٢٠١٣ ، المصدر السابق ، ص١٥ .

٢) وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي ، ٢٠١٣ ، المصدر نفسه ، ص١٦ .

٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، التقديرات الاولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠١٢ ، ص٢

٤) وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي ، ٢٠١٣ ، المصدر نفسه ، ص١٦ .

القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية لعام ٢٠١٣ لتصل الى (٣٢،٧%) بعد أن كانت تبلغ (٢٩،٩%) عام ٢٠١٢ و (٣٠،٣%) في العام ٢٠١١ ، وكان اسهامات هذا النشاط بنسبة (١٠٠%) في ناتج كل من ملكية دور السكن والخدمات الشخصية في توليد الناتج المحلي الاجمالي للفترة (٢٠١٠-٢٠١٣) وبنسبة (٩٩%) في قطاع الزراعة في عام ٢٠١٠ وقد ارتفعت إلى (١٠٠%) في السنوات ٢٠١٢و٢٠١٣ ، ان تواضع نسب اسهامات القطاع الخاص في هذا النشاط في توليد الناتج المحلي رغم توجهات سياسة الدولة الاقتصادية الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص واجراء الاصلاحات الاقتصادية بهدف تنويع بنية الاقتصاد والسعي إلى تحقيق أهداف الخطة التنموية التي تدعو إلى بناء قطاع خاص متطور يعمل على تعزيز النمو المستدام وهذه احد التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم تسع الحكومة الى تامين بيئة اعمال جاذبة وتشريعات وقوانين محفزة وجاذبة للاستثمار لتقليل من هجرة المستثمرين ورؤوس الاموال خارج البلاد ، [١] وقد تضمنت الخطة التنموية لعام ٢٠١٣-٢٠١٧ على تعزيز دور القطاع الخاص في تحمل فعاليات التنمية الاقتصادية وجعله قادراً على ارساء أسس اقتصاد سوق متماسك يولد الامان للنمو طويل

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

العراق محطة انظار العالم وتعد المدة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠ كمرحلة اولى بتطوير الاقتصاد العراقي بأهتمام كبير من الدول العالمية وبالأخص من اوروبا وامريكا الشمالية وهو ما

العراقي وهذا الاهتمام يجب على اصحاب القرار استغلاله وتوصيفه كقاطرة تنمية تسحب القطاعات الاقتصادية الاخرى في العراق إلى الامام وذلك لاهمية هذا القطاع في الاقتصاد العراقي مما جعل العراق يعتمد على موارد الصادرات النفطية التي ازدادت بشكل كبير مع الزمن ازدياد كبيراً نظراً للدمار الذي اصاب أهم قطاعيين منتجيين في الاقتصاد العراقي ، وهما قطاعا الزراعة والصناعة [٣] .

لم يشعر المسؤولون في الحكومات العراقية التي تعاقبت بعد سقوط النظام السابق بالتدهور المستمر الذي اصبح يعاني منه القطاع النفطي العراقي لطالما بقي هذا القطاع الحيوي لتزود

---

١) وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي ، ٢٠١٣ ، المصدر السابق ، ص١٧ .

٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) ، المصدر السابق ، ص٥ .

٣) محمد علي زويني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، مصدر سابق ، ص٣٨٧ .

الميزانية السنوي بما تحتاجه من اموال ، بل ويبدو أن الطفرات السنوية الكبيرة في العوائد النفطية الناتجة عن زيادة الاسعار قد انعكست بعدم اهتمام الدولة في القطاعات الاقتصادية الاخرى فالعوائد تلك زادت من نحو (١٨) مليار دولار في عام (٢٠٠٤) إلى نحو (٥٩) مليار دولار سنة (٢٠٠٨) أي زيادة (٤١) مليار دولار في غضون أربعة سنوات فقط ، كما مبين شكل (٣ ، ٤) يظهر زيادة عائدات النفط في العراق ، وجول رقم (١٧) يظهر زيادة كميات النفط المصدر وزيادة سعر برميل النفط ، ان الحقيقة المرة حول العوائد النفطية بكونها غير مستقرة فهي ليست دائمة ولا يجوز الاعتماد عليها كلياً لتمويل ميزانية الحكومة السنوية وانها تتأثر بالاسعار صعوداً ونزولاً كما انها تتأثر بمستويات الانتاج وهذا ما يثير مخاوف اصحاب الشأن الاقتصادي وفي خطوات اتخذتها الحكومة العراقية لتطوير هذا القطاع ، دفعت رئيس الوزراء نوري المالكي ونائب رئيس الوزراء ورئيس اللجنة الاقتصادية برهم صالح بتكليف لجنة من المسؤولين والمختصين للقيام بزيارات ميدانية لشركات نفط الجنوب ونفط ميسان ونفط الشمال لتشخيص

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٣. تأخير برامج تنفيذ حفر الآبار واكمالها واستصلاحها للسنوات الاولى بالجهد الوطني والاجنبي التي ادت بشكل مباشر على صعوبة أدامة وتصعيد معدلات الانتاج بالرغم من جهود شركة الحفر العراقية المميزة في عمليات الاستصلاح والحفر خلال الثلاث سنوات الاخيرة .

٤. البطء الشديد في تنفيذ المشاريع المهمة كمشاريع حقن المياه وخاصة في حقلي غرب القرنة وشمال الرميلة .

٥. اتباع اسلوب مناقصات روتيني يستغرق زمناً طويلاً لا ينسجم مع واقع القطاع النفطي .

٦. غياب الخدمات النفطية المساندة لعمليات الحفر والانتاج .

---

١) محمد علي زيتي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، المصدر نفسه ، ص٣٩٣-٣٩٥.

٧. التلكؤ في تنفيذ مشاريع تعويض الطاقات الخزنية لمنظومة التصدير التي انخفضت إلى أقل من (٣٣%) من طاقتها السابقة .

٨. عدم توفير انظمة الفحص الهندسي لمنظومة النقل والخزن والتحميل .

٩. محدودية طاقة التصدير لميناء البصرة النفطي وميناء خور العمية ووجود مشاكل فنية وهندسية كبيرة خصوصاً في خور العمية كل ذلك أدى إلى انخفاض شديد في امكانيات التصدير من الجنوب .

١٠. إحالة الخبرات والكوادر الهندسية النفطية غير الكفوءة على التقاعد سواء في مركز الوزارة أو الشركات التابعة لها [١] .

شكل (٣)

عائدات النفط العراقي ٢٠٠٣ – ٢٠١٢

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

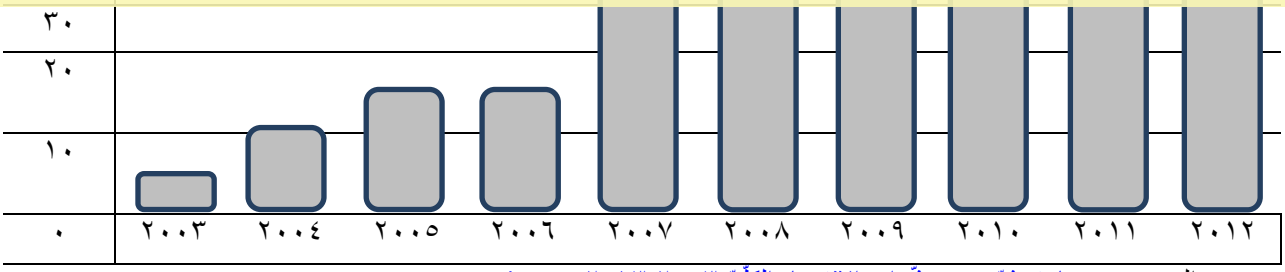

المصدر : د. بارق شبّر – مؤشّرات الاقتصاد الكلّيّ ٢٠٠٣-٢٠١٣.Iraqi | iraqieconomists.net/ar/2013/09/.../مؤشرات-الاقتصاد-الكلّيّ-٢٠٠٣-٢٠١

١) محمد علي زيتي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ،المصدر السابق ، ص٣٩٦-٣٩٧ .

شكل (٤)

عائدات النفط العراقي ٢٠١٣ – ٢٠١٧

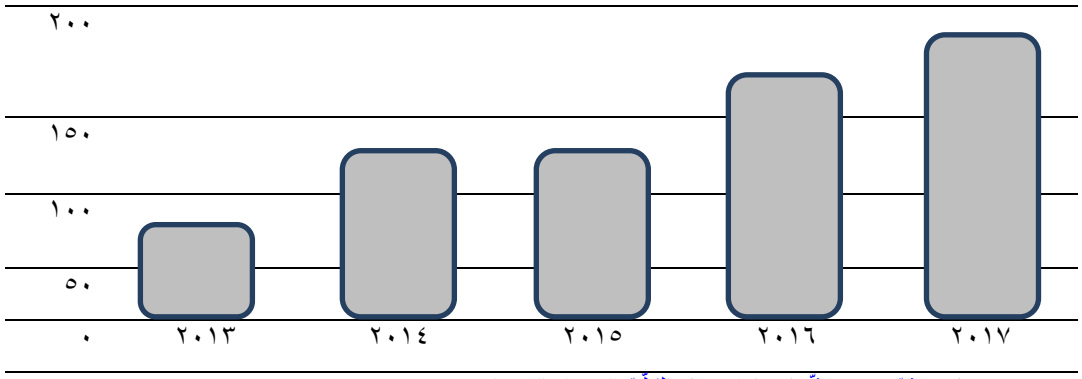

المصدر : د. بارق شبّر – مؤشّرات الاقتصاد الكلّيّ ٢٠٠٣-٢٠١٣.Iraqi |
iraqieconomists.net/ar/2013/09/.../مؤشرات-الاقتصاد-الكلّيّ-٢٠٠٣-٢٠١

ومن جانب اخر لم تكن السياسة النفطية العراقية فعالة في معالجة وحل مشاكل قطاع النفط اذ لم تمتلك الوزارة رؤية واضحة لدى قيادة الوزارة في تبني سياسة محددة تحظى بتأييد ذوي العلاقة

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

محافظات العراق .

جدول (٨)

المؤشرات الاقتصادية للقطاع النفطي للفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢)

المؤشرات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
القطاع النفطي							
كمية النفط الخام المنتج (مليون برميل)	٧١٣،٦	٧٤٢،٩	٨٣٤،٧	٨٥٢،٧	٨٦٠،٧	٩٦٨،٤	١٠٥٤،٦
كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل)	٥٤٩،٤	٥٩٩،٦	٦٧٧،١	٦٩٥،٥	٦٩٠،٠	٧٩٠،٠	٨٨٦،٩
معدل سعر البرميل (دولار)	٥٥،٦	٦٦،٧	٨٧،٩	٥٩،٤	٧٥،٧	١٠٥،٠	١٠٦،٠
قيمة النفط المصدر (مليار دولار امريكي)	٣٠،٥	٤٠،٠	٥٩،٥	٤١،٣	٥٢،٢	٨٣،٠	٩٤،٠

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الرابع لسنة ٢٠١٣ في العراق ، بغداد ، ص٢٤

ومن أجل تطوير قطاع النفط في العراق من ناحية زيادة الانتاج عبر ادخال شركات النفط العالمية فقد اعتمد على جولات طرح التراخيص والتي بدأئها في عام ٢٠٠٩

١. جولة التراخيص الاولى في عام ٢٠٠٨ لتطوير ثمانية حقول نفطية يقدر فيها المخزون الاحتياطي الثابت بأكثر من ٤٠ مليار برميل والتي تمثل ثلث احتياطي النفط العراقي ، وقد شاركت (٢٢) شركة في (١٥) مناقصة ، وقد تم في نهاية المطاف منح حقل واحد للتعاقد من خلال المناقصات وهو حقل الرميلة وحقليين أخرين عن طريق المفاوضات وهما حقل ميسان وحقل غرب القرنة مرحلة (١) [١] .

٢ : جولة التراخيص الثانية : وفازت بها شركة p.p البيرطانية وشركة (cpnc) الصينية في استثمار حقل الرميلة وشركة (N) البريطانية وكوركاس الكورية وبترليوم الامريكية في تطوير حقل الزبير وشركة اكسون موبايل وشل البريطانية في تطوير حقل القرنة وكذلك شركة لوك اويل الروسية و اويل النرويجية في تطوير حقل القرنة .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المقدرة المخزونة فيه تقدر (١،١٥) تريليون قدم مكعب قياسي ويبلغ عدد الابار المحفورة (٣) آبار [٢] .

٤. جولة التراخيص الرابعة أعلنت وزارة النفط في عام ٢٠١١ أنها حددت (١٢) موقعاً ضمن هذه الجولة في محافظات نينوى وديالى وواسط والبصرة والمثنى والقادسية وبابل والنجف وكربلاء

---

١) جولة التراخيص الاولى عام ٢٠٠٩ oil Almanacs in Arabic على الموقع
www.openoil.net/wikii/ar/index.php

٢) العراق يعلن عن جولة تراخيص ثالثة لاستثمار ٣ حقول غاز ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١٨٤٣ ، ٧مايو ٢٠١٠

والسماوة والديوانية والانبار والتي لم تكن مدرجة في الجولات السابقة ، وتحتوي هذه المناطق على (٢٩) مليار متر مكعب من الغاز و (١٠) مليار برميل من النفط الخام [١] .

وحقق قطاع النفط زيادة نسبية في الانتاج بلغت (١٢،٩%) سنة ٢٠١٢ مقارنة بسنة ٢٠١١ إذ ارتفعت كميات الانتاج من (٩٣٤) مليون برميل سنة ٢٠١١ إلى (١٠٥٤،٦) مليون برميل سنة ٢٠١٢ في حين سجلت الصادرات النفطية ارتفاعاً بنسبة (١٢،٢%) سنة ٢٠١٢ عن سنة ٢٠١١ ، اما بالنسبة لكمية النفط المجهز للمصافي فقد ارتفع بنسبة (٣،٨%) لسنة ٢٠١٢ مقارنة بسنة ٢٠١١ [٢] .

وظلت الايرادات الحالية المتأتية من عمليات الانتاج وتصدير النفط الخام تتبوء الجناح الاول في سلم الايرادات وبنسبة (٨٨،٥%) من اجمالي الايرادات عام ٢٠٠٩ أزدادت إلى (٩٧,٤%) عام ٢٠١٢ ، ومن المتوقع استمرار بقاء الايرادات النفطية في موقع الصدارة والتأثير في الاقتصاد العراقي خلال سنوات الخطة ٢٠١٣-٢٠١٧ ، في ظل التحسن المستمر في القدرات الانتاجية للقطاع النفطي إلى جانب تنفيذ ما تم توقيعه من العقود مع الشركات الاجنبية لزيادة كمية الانتاج والصادرات ، اذ من المتوقع أن يبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للانتاج النفطي (٢٢،٢%) وللصادرات النفطية (٢٦،٢%) خلال المدة ٢٠١٣-٢٠١٧ وتهدف الخطة [illegible] الانتاج ليصل إلى (٩،٥٠) [illegible] برميل في عام ٢٠١٧ وزيادة انتاج الغاز وتقليل كمية الغاز المحترق ، ويتم انتاج النفط والغاز من الحقول الجنوبية التي تمثل عصب الانتاج العراقي بنسبة تزيد عن (٦٥%) وتمثل أهم الحقول في الرميلة الشمالي والرميلة الجنوبي ، (١،٣) مليون برميل يومياً ، القرنة الغربية (٢٢٥) ألف برميل يوميا ، الزبير (٢٢٠) ألف برميل يومياً ، حقل مجنون (٥٠) ألف برميل يومياً جبل قوني (٥٠) ألف برميل يومياً ، أبو غراب (٤٠) ألف برميل يومياً ، أبو زرقان (٤٠) ألف برميل يومياً ، لهيث (٣٠) ألف برميل يومياً والنسبة الباقية (٣٥%) تأتي من الحقول الوسطى والشمالية كحقول كركوك (٧٢٠) ألف برميل يومياً ، وحقل باي حسن (١٠٠) ألف برميل يومياً ، جامبور (٥٢) ألف برميل يومياً ، وعين زالة (١٠) الاف برميل يومياً [٣] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

---

١) جولة التراخيص الرابعة ٢٠١٢ oil Almanacs in Arabic على الموقع
www.openoil.net/wikii/ar/index.php

٢) أحصائيات وزارة التخطيط .

٣) فلاح حسن الربيعي ، المصدر السابق .

ويقدر تكلفة انتاج البرميل (١،٤) دولار امريكي وحالياً يكمن الهدف الاستراتيجي المنشود من العمليات الاستخراجية للنفط في ضمان زيادة الانتاج من حقول جولات التراخيص الاربعة التي اثمرت عن زيادة الانتاج الذي قدر له لن يصل إلى (٤،٥) مليون برميل يومياً[١] .

ثانياً : احتياطي نفط العراق

يقدر احتياطي النفط في العراق عام ٢٠١٣ بـ (١١٥) مليار برميل ، كما أن الاحتياطي النفطي غير المكتشف أكثر بكثير من المكتشف ويعد بذلك ثاني دول العالم بعد السعودية من حيث الاحتياط النفطي ويتوقع البعض ان يتفوق الاحتياطي في العراق على دول الخليج بعد إكمال البحث والتنقيب في الاراضي التي لم تلق مسحاً جيولوجياً كاملاً كثير ومنها الصحراء الغربيةالتي لم توجد لها خرائط بترولوجية مطبقة ويتوقع أن توجد فيها كميات كبيرة من النفط ، وتشير التقديرات الاولية إلى احتمال وجود (١٠٠) مليار برميل ، كما يقدر احتياطي العراق من الغاز الطبيعي (١١٠) تريليون قدم مكعب ويصنف الاقتصاديون حقول النفط العراقية في المرتبة الاولى في العالم من انخفاض تكلفة الانتاج لوجود النفط الخام بالقرب من سطح الأرض وعدم

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ويعاني الحقل الثاني من مشكلة تعرضه للاستنزاف بسبب التركيز عليه منذ فترة طويلة (اكتشف في سنة ١٩٢٧) ويحتاج الحقل إلى دراسات حديثة واستثمارات أضافية وتجدر الاشارة الى أن اغلبية احتياطات العراق النفطية تتمركز في حقول العملاقة إذ يوجد حوالي ٤٠% من الاحتياطات الثابتة الكلية في (١٥) حقل مطور وفيها نجد أن حوالي (٦٩%) من الاحتياطات تتمركز في الفئة العليا الاولى التي تضم أكثر من ٥٠٠ مليون برميل في حين نجد أن حوالي (٢٤%) من الاحتياطات فتتمركز في الفئة العليا التي تتراوح بين ١٠٠٠-٥٠٠٠ برميل ، وهناك (٥٨) حقل غير مطور تحتوي (٦٠%) من احتياطات البلاد الثابتة الكلية (٦٠,٤%) متمركزة

١) قطاع النفط الاستخراجي على الموقع . www.imin/9/articles

في الحقول الاربعة التي تقع في الفئة العليا الاولى وتصل تلك النسبة إلى (٨٦%) عند حساب الاحتياطات الثابتة الكلية المتمركزة في حقلين الاثنى عشر من الفئة العليا [١] .

ثالثاً : القطاع الزراعي والثروة الحيوانية

كان العراق في خمسينيات القرن الماضي يصدر القمح والشعير والرز والتمور إلى اوروبا ، وتظهر اسعار هذه المنتجات يومياً في مؤشرات الاسواق العالمية على الرغم من المستويات التكنولوجية والمعرفية المتواضعة في ذلك الوقت وهيمنة النظام الاقطاعي ، اذ تشكل نسبتهم (٢%) من عدد المزارعين وهم يمتلكون حوالي (٦٨%) من الاراضي الزراعية واصبح العراق مصدر رئيسي للحبوب والمواد الغذائية بعد الزيادة في الانتاج الزراعي وتعاظم الطلب على المواد الغذائية مدفوعاً بنمو سنوي للسكان أكثر من (٣%) الامر الذي انعكس في اتساع كبير للفجوة الغذائية مع العلم ان الغالبية العظمى من الشعب العراقي كانت تعمل في القطاع الزراعي ، لقد عانى القطاع الزراعي من مشكلات معقدة منذ الثمانينات في القرن الماضي تمثلت في انخفاض

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الحاد في صادرات النفط بسبب الحصار والعقوبات المفروضة الامر الذي يؤشر تراجع الناتج المحلي في هذه الفترة وازدياد التخلف والفقر بين سكان العراق ، وبعد سقوط نظام الطاغية وقيام الحرب المدمرة مع توسيع الارهاب على ارض العراق وغياب الامن مما أنعكس بالنهاية على الوضع السياسي وعدم تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعد احد العوامل الرئيسة التي تنعكس على الواقع السياسي والاقتصادي والامني في الانتاج والتسويق وتراجع الدعم الحكومي لمستلزمات الانتاج والانفتاح الكامل للسوق العراقية أمام المنافسة للسلع الزراعية المثيلة المستوردة ادى هذا الانكشاف الى انخفاض الانتاج في كثير من السلع الزراعية وبذلك يكون هذا القطاع قد تحمل كثيراً من اعباء الفترة الانتقالية اثر التحول الى اقتصاد السوق واخذ ببرنامج

١) فلاح حسن الربيعي ، قطاع النفط في العراق بين الواقع والافاق المستقبلية ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٢٣٤ في ٢٠٠٨/٣/٢٨

www.aheuder.org/debat/show.art.asp

الاصلاح الاقتصادي الذي يسعى إلى تطوير قطاعات الاقتصاد العراقي بالرغم من أن القطاع الخاص هو المستثمر الرئيسي في هذا القطاع واستطاع ادارة هذا القطاع بصورة سريعة تفوق ادارة القطاع العام بل ان القطاع العام اسهم في تراجع الانتاج وعدم تطوير القطاع الزراعي فضلاً عن سوء الادارة وعدم وجود ستراتيجية واضحة لتطوير هذا القطاع وانعكس ذلك سلباً في اسهامات القطاع في الناتج المحلي الاجمالي التي انخفضت إلى (٧,٣%) في ٢٠٠٤ والى (٧,١%) في ٢٠٠٥ ، وفي ظل فترة التحول الاقتصادي واجه القطاع الزراعي تحديات كثيرة منها تخلف المستوى التكنولوجي وشحة المياه وتزايد الطلب على الغذاء وشحة التمويل زيادة على اجراءات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي من ناحية تحرير التجارة وتراجع الدعم الحكومي كل ذلك أدى إلى تراجع الانتاج في القطاع الزراعي [١] .

جدول (٩)

مؤشرات القطاع الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٩ – ٢٠١٣)

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

اسم المؤشر	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة المتغير (%)
(مليار دينار)						
قيمة انتاج الاسماك (مليار دينار)	٢١١،٣	٢٤٨،٤	٢٥٦،٠	٢٤٥،٩	٤٦٩،٧	٩١،٠
كمية انتاج الحنطة (الف طن)	١٧٠٠،٤	٢٧٤٨،٨	٢٨٠٨،٩	٣٠٦٢،٣	٤١٧٨،٤	٣٦،٤
كمية انتاج الشعير (الف طن)	٥٠١،٥	١١٣٧،٢	٨٢٠،٢	٨٣٢،٠	١٠٠٣،٢	٢٠،٦
كمية انتاج الشلب (الف طن)	١٧٣،١	١٥٥،٨	٢٣٥،١	٣٦١،٣	٤٥١،٨	٢٥،٠
كمية انتاج التمور (الف طن)	٥٠٧،٠	٥٦٦،٨	٦١٩،٢	٦٥٥،٥	٦٧٦،١	٣،١
متوسط غلة انتاج الدونم من الحنطة (كيلوغرام)	٣٣٦،٧	٤٩٥،٨	٤٢٩،٣	٤٤٢،٩	٥٦٦،٥	٢٧،٩
متوسط غلة انتاج الدونم من الشعير (كيلوغرام)	١٧٨،٠	٢٨٢،٤	٢٢٤،٦	٢٩٢،٠	٢٩٨،٣	٢،٢
متوسط غلة انتاج الدونم من الشلب (كيلوغرام)	٧٨٧،٦	٨١٢،١	٨٩١،٢	١١٣٣،٥	١١٧٧،٢	٣،٩

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية الحسابات القومية _ مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) ، بغداد ، ٢٠١٤ / ص ٢٠-٢٢ .

---

١) عبد الحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، تنظر لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، المصدر السابق ، ص٦٧-٧٣ .

قامت اليونسكو ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) ووزارة الزراعة العراقية بخطوة كبيرة في ٢٢آيار عام ٢٠١٣ نحو اطلاق حملة التوعية الشاملة في القطاع الزراعي وذلك الانتهاء من دراستين أساسيتين تتوفر معلومات حيوية حول هذا القطاع فضلاً عن ورشة عمل تدريبية تخول مسؤولي الوزارة الاستفادة من المعلومات وتوظيفها لتحديث القطاع الزراعي ، في اطار مشروع مشترك يهدف إلى وضع استراتيجية شاملة من اجل التنمية المستدامة للقطاع الزراعي بعد انجاز العمل من قبل اليونسكو خلال فترة قصيرة ودراسة واقع القطاع على المستوى الوطني ولجمع المعلومات حول العمالة والتوظيف ومناخ الاستثمار العام في القطاع الزراعي في العراق وقد ادت النتائج المستخلصة إلى تكوين فكرة حول واقع القوى العاملة ومستوى الاستثمار الضئيل في هذا القطاع وتم تحديد قطاعي الزراعة والصناعة المرتبطة بالقطاع الزراعي في العراق كما يسمح بتطوير الاستثمار ووضع سياسة استثمارية تهدف إلى تحفيز هذا القطاع وزيادة الانتاج فيه ، بعد تخطي هذه الثغرة في المعلومات قامت وزارة الزراعة العراقية ومنظمة الفاو ومكتب اليونسكو في العراق بفتح ورشة عمل من ١٩-٢١آيار عام ٢٠١٣ لتدريب مسؤولي وزارة الزراعة على استخدام هذه المعلومات وتطوير قدراتهم في مجال التخطيط الاستراتيجي والسياسات الزراعية لدعم القطاع الزراعي نحو التنمية المستدامة من خلال توظيف ما يقارب (٢٠%) من القوى العاملة العراقية في (٨%) من مجمل الدخل القومي للعراق في العراق وستمكن هذه الاستراتيجية القطاع العام والخاص واصحاب الاراضي والمستثمرين والزراعيين من تطوير هذا القطاع وتحديد الأولويات الفعالة للرد على التحديات الحاكمة في هذا المضمار بعد تطبيق أفضل الممارسات والسياسات العالمية من اجل تحقيق التنمية وتحديث القطاع الزراعي في العراق [١] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ولتحسين مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي يجب اتخاذ الاجراءات التالية [٢]:-

١. تحسين الاداء ورفع الانتاج ومستوى الانتاجية للقطاع الزراعي من خلال الاستغلال الامثل للموارد الزراعية .

٢. إدخال التغير التكنولوجي المطلوب .

---

١) منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (مكتب اليونسكو في العراق) ، نحو التنمية الزراعية في العراق ، على الموقع الالكتروني :-

www.unesco.org/new/ar-/towards an agricultureal thrive in Iraq .

٢) عبد الحسين محمد العنبكي ، المصدر السابق ، ص٧٤ .

٣. زيادة الانتاج الزراعي حتى يسهم في تقليص الفجوة الغذائية وتقليص العجز في الميزان التجاري .

٤. امتصاص البطالة في الريف والحد من الهجرة إلى المدينة وقد يدفع بالهجرة العكسية في الامد البعيد.

وقد سجلت انتاجية المحاصيل الزراعية مستويات مختلفة وتصاعد وتيرة الانتاج في سنوات مختلفة ويعود ذلك إلى التوسع في الانتاج الزراعي خاصة في عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بسبب كثرة الامطار وزيادة المساحات الزراعية المخصصة لانتاج المحاصيل الزراعية كالحنطة والشعير الذي وصل في عام ٢٠١٤ إلى اكثر من ثلاثة ملايين طن من الحنطة وهي بذلك تحقق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للعراق في عام ٢٠١٤ والجدول (٩) يوضح مستوى تطور الانتاج الزراعي في العراق ، وتشير مؤشرات الزراعة إلى أن هناك نقصاً في المساحة المزورعة بالمحاصيل والخضر بلغت (٢,٢%) سنة ٢٠١٢ مقارنة بسنة ٢٠١١ حقق الانتاج الزراعي

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٢٠١٢ بلغت نسبتها (١,٨%) عن سنة ٢٠١١ أما بالنسبة لانتاج لحوم الدواجن لسنة ٢٠١٢ فقد حققت زيادة بنسبة (٣,٠%) عن انتاج سنة ٢٠١١ وهذه المؤشرات جيدة تدل على تحسن مستوى انتاج الثروة الحيوانية بما لها من اهمية في نشاط الزراعة كما حقق انتاج الاسماك النهرية ارتفاعاً جيداً بنسبة (١٨,٠%) سنة ٢٠١٢ مقارنة بنسبة ٢٠١١ بينما حقق انتاج الاسماك البحرية ارتفاعاً (٤٧٦,٦%) عن سنة ٢٠١١ وجاءت نسبة الزيادة بسبب عدم ادراج بيانات (جمعية السندباد) في محافظة البصرة في عام ٢٠١١ وتمت البيانات لهذه الجمعية من قبل وزارة الزراعة إلى بيانات عام ٢٠١٢ ولهذا كانت نسبة الزيادة مرتفعة [٢] .

---

١) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠١١-٢٠١٢ ، ص٨ .

٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية لسنة ٢٠١٢، ٢٠١٣ ، المصدر السابق ، ص٩ .

رابعاً : القطاع الصناعي

توسع هذا القطاع كثيراً في مطلع السبعينات من القرن الماضي مع الثورة النفطية وبقي هذا القطاع منذ مطلع الثمانينات وقيام حروب الطاغية يعاني من عسكرة القطاع وخسائر متتالية وفساد إداري ومالي كبير وتآكل الابنية والانشاءات والمكائن والمعدات وانقضاء عمرها الانتاجي من دون الاستبدال أو الصيانة أو اضافة إذا كـان اجمالي تكوين رأس المال الثابت سالباً لانه أقل من أن يعرض الاندثار وقد انعكست هذه بوضوح من خلال تـراجع معدلات النمـو للقطاع الصناعي إذ كانت (١٠،٢٠%) للفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ ثم سجلت معدلاً سالباً بلغ (-٧،٣ %) للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، ثم أصبح (١،٤%) للمدة ١٩٨٥-١٩٨٩ ، نتيجة التوسع في التصنيع العسكري حتى توقف الحرب العراقية الايرانية ، و عدد المشاريع الصناعية وعدد العاملين والأجور وقيمة الانتاج إلا أن معظم المشاريع تعاني من ضعف الاداء لاسباب مختلفة وان الكثير منها عانى من عمليات السلب والنهب والتدمير وفي تحليل هيكل القطاع الصناعي في العراق يتضح ان الاقتصاد العراقي يمتلك قاعدة صناعية متنوعة ولدت من توفر الامكانيات الاقتصادية التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي في فترة عقد التسعينات من القرن الماضي.

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

جدول (١٠)

عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	٤٩٥	٥٠٠	٥٤٦	٦٥٧	٦٦٩	١،٨
عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية الكبيرة	١٩٣٨٥١	١٨٩٠٠٤	١٨٥٩١٣	٢٠١٢٥٤	١٦٣٠٤١	- ١٩،٠
الرواتب والاجور المدفوعة في المنشآت الكبيرة (مليار دينار)	١٨٦٠،١	١٧٨٤،٤	١٨١١،٦	٢١١٣،٧	١٧٣٤،٤	- ١٧،٩
قيمة الانتاج في المنشآت الكبيرة (مليار دينار)	٣٧١٦،٢	٣٥٦٣،١	٤٦٧٧،٣	٥١٦٤،٩	٦٠٩٧،٣	١٨،١
قيمة مستلزمات الانتاج (مليار دينار)	١٥٥٩،٧	١٦٧٧،٥	١٨٠٠،٦	٢٥٦٨،٩	٢٨٧١،٢	١١،٨
القيمة المضافة (مليار دينار)	٢٥٥٦،٤	١٨٨٥،٥	٢٤٧٦،٧	٢٥٩٦،٠	٣٢٢٦،٠	٢٤،٣

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية الحسابات القومية – مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٢٥ .

ومن الملاحظ أن القطاع الصناعي يتكون من صناعات مختلفة ومتنوعة هذا التنوع يعطي فرصة كبيرة لهذا القطاع في التطور في المستقبل في ظل توفر الموارد الاولية والامكانيات الاقتصادية والموارد البشرية والمالية ، وبذلك يمكن ملاحظة التنوع في هيكلية القطاع الصناعي التي لها مكانة في مستقبل الاقتصاد العراقي وعلى الشكل الآتي :

١. الصناعات ذات الارتباط المباشر بوجود القطاع النفطي وتتمثل اهمها بالصناعات البتروكيمياوية والصناعات النفطية .

٢. الصناعات الغذائية ذات الارتباط المباشر في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية وتتمثل في انواع الصناعات الغذائية والورق والنسيج والجلود والمشروبات والتبغ .. الخ .

٣. الصناعات الثقيلة المرتبطة بانتاج المكائن والمعدات وصناعة الحديد والصلب والفوسفات والكبريت والاسمدة والمعادن والاسمنت والالات ومعدات النقل .

٤. بعض الصناعات المكملة الاخرى من صناعات التغليف والكارتون والبلاستك والالكترونيات والصناعات التحويلية الخفيفة والمتنوعة .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ويمكن تصنيف هذه الصناعات اعتماداً على حجم الشركات العاملة في الصناعات الى ثلاث

الاولى وتشمل مشاريع الصناعات الثقيلة وهي تلك الشركات التي تحتوي على اكثر من

الصناعي في العراق .

الثانية وتشمل المشاريع الصناعية صغيرة الحجم التي تستخدم أقل من عشرة عمال وتستثمر في المكائن والمعدات أقل من (١٠٠) ألف دينار تجاوزت نسبة العاملين الـ (١٢%) وتكاد تنفرد المشاريع الكبيرة بالصناعات الاستراتيجية المهة في البلد كالصناعات البتروكيمياوية والاسمدة والاسمنت والكهربائية والميكانيكية ، أن معظم الشركات الكبيرة ذات الاهمية الاستراتيجية تعود إلى ملكية الدولة (القطاع العام) مما يجعل الدولة أكثر قدرة على اجراء التغير المطلوب في التوجه الصناعي ضمن بنية هذا القطاع المهم والحيوي في الاقتصاد الوطني على وفق الاستراتيجية المقترحة وهو ما يبرر أيضاً في تحليلنا لملكية الشركات الكبيرة.

إذا كانت عدد المشاريع الصناعية في الثمانينيات (٨١٠) شركة كانت حصة القطاع العام منها (٣٠%) تقريباً مع استخدامه لاكثر من ثلثي الايدي العاملة في حين كانت حصة القطاع الخاص (٦٨،٩%) ولكن ظروف الحرب والحصار أثرت كثيراً على النشاط الصناعي وفي كلا القطاعين العام والخاص إذ تشير البيانات الى انخفاض هذه المؤشرات خلال السنوات (٢٠٠٠ ، ٢٠٠٩) مقارنة مع عام (١٩٨٥) إذ انخفض عدد المشاريع الكبيرة إلى (٦٣٩) عام (٢٠٠٠)

ثم إلى (٤٦٥) شركة في عام (٢٠٠٩) وما تعكسه البيانات المتاحة في المقارنة بين عامي (٢٠٠٠و٢٠٠٩) وانخفض عدد المشاريع الصناعية من (٧٧٧٣٨) مشروع في عام (٢٠٠٠) إلى (١٠٨٣٥) مشروع في عام (٢٠٠٩) وكذلك عدد العاملين من (٢٥٧٠٧) ألف عامل إلى (٢٢٢٠٥) ألف عامل لنفس المدة وقد شمل هذا الانخفاض كافة الفروع الصناعية ، و تشير مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة أن هناك زيادة في قيمة انتاج المنشآت الصناعية الكبيرة بنسبة (٩٠،٢%) سنة (٢٠١٢) مقارنة بسنة (٢٠١١) وذلك نتيجة لزيادة عدد المنشآت الكبيرة العاملة والتي ارتفعت من (٥٤٦) منشآة سنة (٢٠١١) إلى (٦٥٧) منشآة سنة (٢٠١٢) وإلى (٦٦٩) عام ٢٠١٣ وقد ارتفع عدد العاملين سنة (٢٠١٢) مقارنة بسنة (٢٠١١) بنسبة (٤،٧%) في حين ارتفعت الرواتب والاجور المدفوعة للعاملين بنسبة (٨,٤%) أما قيمة المستلزمات فقد ارتفعت بنسبة (٨,٦%) كذلك الحال للقيمة المضافة فقد ارتفعت عن سنة (٢٠١١) بمقدار (٩،٨%) ، يوضح جدول (١٠) زيادة عدد المنشآت الصناعية ، اما متوسط

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

تعامله مع التقنيات الحديثة وامتلاكه القدرة على التعامل بفاعلية اكبر من خلال منح القطاع الخاص فرص اكبر في النشاط الصناعي بعد ان أخفق القطاع العام في تحديث الصناعة العراقية طيلة العقود السابقة ، و أن احتكار الدولة للمشاريع الصناعية وغياب شروط المنافسة الاقتصادية وعجز القطاع العام عن تقبل الاصلاح والتغير بما يشجع التحول نحو نظام السوق من أرث القطاع العام باعتماد أسلوب الخصخصة بأساليبه المتنوعة ولكن المشكلة في الخصخصة كتطبيق هو كيف يمكن أن نوجه حالة الموازنة بين الكفاءة الاقتصادية والفنية للاستثمار من جهة والمحافظة على العدالة الاجتماعية كضرورة تنموية من جهة اخرى هذه الموازنة تنبع من خصوصية الاقتصاد العراقي في امتلاكه لموارد اقتصادية هي ملك للمجتمع كالنفط والكبريت والفوسفات وغيرها وبما يوسع الملكية العامة لخدمة المجتمع فضلاً عن الضرورة الاقتصادية في تحسن كفاءة الانتاج من هنا نتبع خصوصية النموذج العراقي في التعامل مع الخصخصة كضرورة اجتماعية فضلاً عن كونها ضرورة اقتصادية رسمت آثارها في جسد

الاقتصاد العراقي منذ مشاريع مجلس الاعمار في العهد الملكي مروراً بازدهار شركات القطاع الخاص بعد قيام النظام الجمهوري عام (١٩٥٨) ثم حالة الانكفاء لهذا القطاع بفعل قرارات التأميم عام (١٩٦٤) حتى جاء عام (١٩٦٨) لتحول الدولة إلى محتكر للنشاط الاقتصادي بالرغم من وجود القطاع الخاص هنا وهناك إلا أنه لم يتحرك وفق خطوط مرسومة له مسبقاً وما يهمنا الآن هو وضع خطة اطار استراتيجي تلزم النهوض بالقطاع الصناعي والعمل على بيع الصناعات الخاسرة والمتوقفة إلى القطاع الخاص ومع ضرورة الحفاظ على استمرار الدولة في ادارة الصناعات الاستراتيجية وهنا يتطلب مشاركة القطاع الخاص في هذه المشاريع من خلال إدارة جزء او قطاع .

خامساً : قطاع الكهرباء

يعاني قطاع الكهرباء منذ بداية عقد التسعينيات من نقص شديد في انتاج الطاقة الكهربائية مقترناً بانخفاض أداء أنشطة النقل والتوزيع ، إذ وصل ما يستهلكه من الطاقة الكهربائية بمقدار (١،١٠٠) كيلو واط بينما وصل استهلاك الفرد في الدول المجاورة إلى معدلات تتجاوز (٤٠٠) [illegible] وقد اثر انخفاض حصة الفرد العراقي على كافة انشطته الاجتماعية والصناعية ، [illegible] مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة [illegible] (٢٥٠٠٠) ميغاواط زيادة على الحاجة الى توسيع وتأهيل شبكات النقل وتحسين واسس وبناء شبكات توزيع بالمواصفات النظامية مع مراكز السيطرة اللازمة وبما يتناسب مع القدرات الانتاجية [1] ، أن زيادة الطاقة الانتاجية سوف يؤدي إلى زيادة بحوالي (٥)ألاف ميكاواط المتوقع في عام ٢٠١٧ ، وقد تضمن اهداف التنمية الوطنية بالارتقاء بحصة الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية من المعدل الحالي بحدود (٨٠٠) ك.و/س والوصول إلى (٣٧٠٠)ك.و/س عام ٢٠١٧ وتجدر الاشارة إلى نجاح الوزارة في زيادة انتاج الطاقة الكهربائية ويأتي ذلك من خلال نصب محطات جديدة واستخدام الخبرات الاجنبية في تطوير هذا القطاع وانشاء محطات جديدة ساهمت في زيادة انتاج الطاقة الكهربائية [2] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١) عبد الحسين العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، تنظر لجدوى الانتقال الى اقتصاد السوق ، المصدر السابق ، ص٨١ .

٢) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ ، المصدر السابق ، ص٢١ .

سادساً : التجارة الخارجية الى العراق

تلعب الصادرات دوراً مهماً في اقتصاديات البلدان النامية بصورة عامة والاقتصاد العراقي بصورة خاصة وقد اعتمد العراق في السياسة التجارية من خلال تحرير التجارة فبعد عام ٢٠٠٣ شهد الاقتصاد العراقي تحسناً كبيراً في تجارته الخارجية بفضل رفع الحصار الاقتصادي وهذا ما ساعد العراق في زيادة صادراته النفطية مع فرض رسوم كمركية بنسبة ٥% على السلع المستوردة ماعدا المواد الغذائية والادوية التي اعفيت من هذه الرسوم [١] وقدمت على فرض رسم إعادة أعمار العراق وبموجب قانون سلطة الائتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣ علماً أن الرسوم الكمركية في جميع دول الجوار الجغرافي تتراوح ما بين (١٨%-٢٠%) .

وقد شرعت الحكومة العراقية قانون جديد للتعرفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ لكن لم يتم تطبيق هذا القانون ، واصدر مجلس الوزراء قراراً يوقف العمل بقانون العرافة الكمركية الجديد[٢].

وتتمثل أبرز التوجهات والسياسات الهادفة لتطوير قطاع التجارة الخارجية [٣] وكما ياتي :

١. التركيز على ضرورة استعادة دور العراق الفاعل في التجارة العالمية بعد سنوات من المقاطعة والحصار الاقتصادي .

٢. تنويع الهيكل السلعي للصادرات وبخاصة غير النفطية منها والهدف هو تقليل الاعتماد على النفط في تكوين الموارد.

٣. [illegible] الخارجية [illegible]

٤. تنويع الاستيرادات بما يخدم عملية البناء والتنمية وحملة أعمار العراق من جهة والانفاق الاستهلاكي من جهة أخرى .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٥. تنشيط العمل بالاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والفنية المعقودة بين العراق والدول العربية والاجنبية بما يخدم توجهات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق .

أن مؤشرات القطاع التجاري بجانبيه الاستيرادي والتصديري FOB إذ لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد في تلبية نسبة كبيرة من احتياجات التنمية الاقتصادية على تصدير النفط الخام ومحدودية الصادرات غير النفطية ، ومن الناحية الاخرى تؤكد مؤشرات اتجاه قيم الاستيرادات نحو الارتفاع كما يلاحظ في الجدول (١١) الأمر الذي يثبت استمرار اتكشاف الاقتصاد العراقي نحو الخارج ، واغراق السوق العراقية بمنتوجات الدول المجاورة .

---

١) وزارة التخطيط ، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٩ ، المصدر السابق ، ص٤٣ .

٢) ماجد محمد خورشيد ، المصدر السابق ، ص٢٣٣ .

٣) وزارة التخطيط ، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٨ ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

جدول (١١)

تطور الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٢) (مليون دولار)

التفاصيل	٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢	
	CIF	FOB	CIF	FOB	CIF	FOB
الاستيرادات الحكومية	١١٢٤١،٥	٩٥٥٥،٣	١٢٩٢٥،٥	١٠٩٨٦،٧	٢١٤١٤،٥	١٨٢٠٢،٣
١. الاستيرادات بموجب مذكرة التفاهم	٩،٥	٨،١	٠	٠	-	-
٢. السلع الاستهلاكية	٣٧٦٤،٣	٣١٩٩،٧	٣٩٩٠،٣	٣٣١٥،٣	٥٦٦١،٨	٤٨١٢،٥
٣. السلع الرأس مالية	٥٥١٣،١	٤٦٦٦,١	٥٦٠٣،٩	٤٧٦٣،٣	١٠٤١٥،٩	٨٨٥٣،٥
٤. المنتجات النفطية	١٩٢٧،٤	١٦٣٨،٣	٣٤١٣،٤	٢٩٠١،٤	٥٣١٩،٧	٤٥٢١،٧
٥. استيرادات اخرى	٠	٠	٠	٠	٤،٢	٣،٦
٦. تكاليف طبع العملة	٢٧،٢	٢٣،١	٧،٩	٦،٧	١٢،٩	١١،٠
استيرادات القطاع الخاص	٣٢٦٧٣،٨	٢٧٧٧٢،٧	٣٤٨٧٧،٤	٢٩٦٤٥،٨	٣٤٨١٩،٢	٢٩٥٩٦،٣
١. السلع الاستهلاكية	٨١٦١،٥	٦٩٣٧،٣	٨٧١٩،٢	٧٤١١،٣	٨٧٠٢,٥	٧٣٩٧،١
٢. السلع الرأس مالية	٢٤٤٨٤،٥	٢٠٨١١،٨	٢٦١٥٧،٥	٢٢٢٣٣،٩	٢٦١٠٧،٥	٢٢١٩١،٤
٣. المنتجات النفطية	٢٧،٨	٢٣،٦	٠،٧	٠،٦	٩،٢	٧،٨
الاجمالي	٤٣٩١٥،٣	٣٧٣٢٨	٤٧٨٠٢،٩	٤٠٦٣٢،٥	٥٦٢٣٣،٧	٤٧٧٩٨،٦

المصدر : البنك المركزي العراقي مديرية الاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية وميزان مدفوعات العراق .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:

1.No watermark on the output documents.

2.Can operate scanned PDF files via OCR.

3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

جدول (١٢)

التوزيع الجغرافي لصادرات العراق للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٢) (مليون دينار)

دول الامريكيتين	٣٦٣،٥	٠،١	١١٤،٣	٠	٠	٠
دول الاتحاد الاوربي	١٦٨٢،٢	٠،٧	٣٠١٨،٧	١،١	٧٤٩٣،٩	٢
دول اوربا الاخرى	٣٢١،٢	٠،١	٠	٠	١٠٤٦	٠
الدول الاسيوية	٤٣٢١٤،٤	١٨،٨	٥٣٩٢٨،٤	٢٠،٦	٧٣٦٠٦،٤	٢١،٤
المجموع	٢٣٥١٣٤،٨	١٠٠	٢٦١٨٢٩،٥	١٠٠	٣٤٣٨٣٥	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء / مديرية احصاءات التجارة الخارجية .

الملاحظ على جدول رقم (١٢) إذ يظهر أن صادرات العراق توجه إلى مختلف دول العالم وفي كافة القارات ما يعطي إلى العراق فرصة في تطوير العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي بما يخدم الاقتصاد العراقي ومصالح العراق .

جدول (١٣)

التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات لعامي (٢٠١١ – ٢٠١٢) (مليون دينار)

المنطقة الجغرافية	التوزيع الجغرافي للاستيرادات			
	٢٠١١	الاهمية النسبية	٢٠١٢	الاهمية النسبية
المجموع العام	٥٤٠٣٩،٦	١٠٠	٢٢٣٦٣،٩	١٠٠
الدول العربية	٣٥٠٤،٩	٦،٥	٢٣٤٣،٥	١٠،٥
دول اوروبا الغربية	٢٠٤٥٥،٨	٣٧،٥	١٥٤٦،٤	١١،٤
دول اوروبا الشرقية	٧١٩،٤	١،٣	٢٩٦٢،٢	١٣،٢
دول اسيوية	١٩٢٤٦،٨	٣٥،٨	١٠٦٣٧،٦	٤٧،٦
دول افريقية عدا العربية	٢،٩	-	٤،٦	-
دول امريكا الشمالية	٦٧٦٣،٤	١٢،٦	٣٢٠٣،٦	١٤،٣
دول امريكا الوسطى	٥٨،٥	٠،١	٨٧،٥	٠،٤
دول امريكا الجنوبية	٩٣٠،٣	١،٨	٣٩٨،٩	١،٨
دول اوقيانوسيا	٢٣٥٨،٦	٤،٤	١٧٩،٥	٠،٨

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء / مديرية احصاءات التجارة الخارجية

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

جدول (١٤)

مؤشرات التجارة الخارجية من ٢٠٠٩ – ٢٠١٣

اسم المؤشر	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	نسبة المتغير (%)
اجمالي الصادرات (مليار دولار)	٣٩،٤	٥١،٧	٧٩،٧	٩٤،٢	٨٩،٧	- ٤،٨
اجمال الاستيرادات (مليار دولار)	٣٥،٣	٣٧،٣	٤٠،٦	٥٠،٢	٥٠،٠	- ٠،٤

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء – مديرية الحسابات القومية _ مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) ، بغداد ، ٢٠١٤ / ص١٩ .

الملاحظة هنا أستمرار أرتفاع قيمة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط الأمر الذي أنعكس على الاستيرادات التي أرتفعت بشكل كبير ومتواصل منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٤ .

سابعاً : ميزان المدفوعات العراقي

أظهرت نتائج ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً بعد عام ٢٠١٠ ويرجع غلى مساهمة الميزان التجاري وحساب الدخل اللذان حققا فائضاً وكذلك صافي الاستثمار والاستثمار المباشر فبالنسبة إلى الحساب الجاري الذي يمثل الميزان التجاري ، حساب الخدمات ، حساب الدخل ، حساب التحويلات الجارية ،وهو يعكس سلوك الدولة من خلال الموازنة وسلوك القطاع الخاص وحسب بيانات البنك المركزي فأن صافي الحساب الجاري لعام ٢٠١٠ قد سجل (٦٤٣٠,٤) مليون دولار مقارنة مع عام ٢٠١١ الذي سجل فائض مقداره (٢٦٣٩٥,٤) وفي عام ٢٠١٢ بلغت حوالي (٣١٩١٠,٢) مليون دولار ، ان الزيادة التي حصلت هو نتيجة زيادة صادرات النفط ، اما الحساب الرأسمالي والمالي ويشمل جميع العمليات التي تمثل تغييراً في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لان معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات بل حركات رؤوس الاموال التي تنتقل من بلد إلى آخر إذ اسفرت المعاملات المالية والرأسمالية مع العالم الخارجي

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الحسابية أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن لان تسهيل العمليات يكون تبعاً للقيد المزدوج وتستخدم لحالات الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات فضلاً عن عدم الافصاح عن المشتريات العسكرية وادراجها في فقرة صافي السهو والحذف ، سجلت هذه الفقرة عام ٢٠١٠ مبلغ (-٨٧٠٤،١) مليون دولار وعام ٢٠١١ (-٣٥٦١،١) مليون دولار (-٦٨٣٣،٨) مليون دولار ، إن المعاملات المدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو هناك معاملات تخص الاستيرادات تخص الحكومة أو القطاع الخاص لم تغط بالكامل ، فضلاً عن وجود قيود دائنة قدرة بمبالغ أكثر مما هو عليه [١] .

١) وزارة التخطيط ، التقرير الاقتصادي العراقي العام لعام ٢٠١٣ ، المصدر السابق ، ص٥٥ .

ثامناً : الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق

أن الطلب الكلي يشكل احد أهم المحددات المهمة لمسار المستوى العام للاسعار ويعد الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري في العراق من اهم عناصر الطلب الكلي ليس ما يولده من طلب مضاعف على السلع النهائية المعروضة في السوق المحلية وكان الانفاق الحكومي قد تقلص العراق (٢٠٠٣-٢٠١١) بحوالي ٣٥ ضعفاً ، يحول الانفاق الحكومي في العراق من الايرادات النفطية دائماً مساهمة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في هذا التمويل تتسم بالتواضع الشديد ويشير نمط التحويل إلى امرين :

اولاً : أن الانفاق الحكومي يتخذ وظيفة قناة يتم عبرها تحويل الايرادات النفطية وضخها إلى الدورة الاقتصادية .

ثانياً : أن تحويل الانفاق الحكومي العراقي لا يتطلب تحجيم الدخل الخاص القابل للتصريف وبالتالي لا يقترن بتخفيض الطلب النهائي الخاص بالاستثماري منه والاستهلاكي ، ويؤكد هذا أن

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

(٢٢،٤٧%) كان اعلى مما كان عليه للسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٢ (١٠،٧١%) ، فإن المتوسط السنوي لمعدل ارتفاع المستوى العام للاسعار للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١١ (٢٢،٢٠%) يظل أعلى من (١٩٩٦-٢٠٠٣) (١٣،٥٧%) ، أي إن المتوسط السنوي لمعدل الزيادة السعرية بعد ٢٠٠٣ إلى الأعلى مع هبوطه من عام ٢٠٠٨-٢٠١١[٢] .

---

١) نقلاً عن حاتم جورج حاتم ، دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للاسعار وأشكالية السياسة النقدية في العراق ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان (٥٩-٦٠) ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٨٥ .

٢) نقلاً عن حاتم جورج حاتم ، المصدر نفسه ، ص٨٧ .

المبحث الرابع

مستقبل الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق

تكتسب محاولة وضع رؤية مستقبلية للعراق واستشراق الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية ودراسة متطلبات الاصلاحات السياسية والاقتصادية وما ينتج في المستقبل من تداعيات تطبيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية وأثرها في مستقبل العراق أهمية كبيرة نظراً لما يستجد على العراق من تطورات تنعكس على الواقع السياسي والاقتصادي ومستقبل بناء الدولة في العراق .

فدراسة المستقبل بالنسبة إلى العراق وهو يمر بأصعب ظروف في الوقت الحالي أي منذ مرحلة الاحتلال ، تكتسب اهميتها كونها محددة بطبيعة وتوجهات الاطراف السياسية وموقف كل طرف ازاء الآخر .

ونظراً للوضع الجديد بعد العام ٢٠٠٣ في العراق فقد بدأ يشهد تغيرات جوهرية في الآونة الاخيرة توحي بأن توجهاتها المستقبلية سوف تختلف اختلافاً جذرياً عن توجهاتها خلال المراحل

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ويمكن القول أن نهج العراق إلى تبني الاصلاحات السياسية والاقتصادي ومدى نجاح تلك الاصلاحات وبناء الدولة العراقية الجديد فإن يستلزم وضع استراتيجية وطنية قادرة على تشخيص المعوقات وايجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها العراق ، وبذلك ينبغي وضع إطار وخطة عمل لحل تلك المشاكل التي تؤثر بشكل مباشر في تطوير العملية السياسية في العراق قائمة على رؤية مستقبلية وسيناريوهات متعددة تأخذ في الحسبان المعطيات الراهنة وما يمكن أن يستجد في المستقبل .

وتجدر الاشارة إلى أن هناك محورين أساسين ينبغي وضعهما بالحسبان عند محاولة رسم مستقبل العراق أولاً تراجع العلمية السياسية في العراق ومن ثم انعكاساتها على الاصلاحات بصورة عامة او استمرارية العملية السياسية ونجاح العراق في نهج الاصلاحات السياسية والاقتصادية وبناء الدولة العراقية ، سنتناول في هذا المبحث مستقبل الأصلاحات السياسية والأقتصادية في العراق من خلال مشهد التراجع أو الأستمرارية .

المطلب الأول : تراجع الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق

يفترض هذا المشهد أن هناك أسباباً تؤدي إلى تراجع العملية السياسية في العراق ومن ثم الفشل في الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق نتيجة وجود عدة مؤشرات سياسية واقتصادية وعسكرية وامنية وهذا التراجع لا يقتصر على مجال واحد محدد فقط وانما ينسحب إلى كل المجالات السياسية والاقتصادية والامنية في هذا المطلب نتاول تراجع الاصلاحات السياسية والاقتصادية على الاصعدة السياسيسة والاقتصادية والامنية .

أولاً : التراجع على الصعيد السياسي

إن تدهور الوضع الامني وانعدام الثقة بالقوى السياسية من جانب الشعب زاد من تعقيدات الوضع السياسي وضعف الدولة في مواجهة التحديات الارهابية واعمال العنف الأمر الذي أنعكس على الوضع الامني وسقوط المحافظات الغربية من العراق بيد الارهاب وهنا يتطلب انقاذ

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

تنظيماتها على اساس الانتماءات الطائفية والمذهبية لا على أساس الهوية العراقية ، وإن هذه الاحزاب تعيش ازمة ثقة شديدة التعقيد إذ أنها تتخذ موقفاً سلبياً تجاه الآخر ، فكل حزب يشعر بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة ويرفض ايجاد الحلول التي يعاني منها العراق وعلى حساب الاحزاب والقوى السياسية الموجودة في العملية السياسية والمشاركة في إدارة مؤسسات الدولة [٢] .

---

١) مهدي الحافظ ، المصدر السابق ، ص٣٢٦ .

٢) محمد وائل القيسي ، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج ، دراسة مستقبلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ، الدوحة ، ط١ ، ٢٠١٣ ، ص٢٦٠ .

ومثل هذا الامر يتناقض بالتأكيد مع الديمقراطية الحقيقية التي أساسها القبول بالآخر ، وان الضمانات الدستورية لا تكفي وحدها إلى حل الخلافات بين القوى السياسية وبين الحكومة الاتحادية والاقليم [١] .

أن التنوع العرقي والديني في بلد واجه حكم صدام حسين الطويل وحزب البعث الخاضع لسطوته وهذا التنوع في كثير من الاحيان يؤدي إلى زيادة حدة الخلافات بين القوى السياسية مما ينعكس على العلمية السياسية ويسهم في تأخير مشاريع القوانين من قبل السلطة التشريعية وكذلك يؤدي الاختلاف في كثير من الاحيان في الفشل في توفير الخدمات وعدم التزام السلطة التنفيذية في تنفيذ برنامجها ، أن تراجع العراق من الجانب السياسي أحد أسبابه هو الاختلاف وتدخل القوى الاقليمية في الشأن العراقي والارهاب ، فضلاً عن أنه لا توجد شخصية وطنية يتم قبولها من قبل الشعب العراقي بشكل عام نظراً للتقسيم الطائفي والقومي بين مكونات المجتمع العراقي وقد يكون احد الاسباب وهو وجود الاحزاب ذات التوجهات الطائفية يتم الانتخاب على

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

السياسية في السلطة التشريعية والتنفيذي امر واضح وهذا نتيجة المساندة والدعم من الحزب الذي ينتمي إليه ، فضلاً عن ذلك فأن ضعف الوحدة الوطنية يثار في دائرة الحوار والنقاش ولسؤال الذي يفرض نفسه على العراق ما زال مرشحاً في ظل تلك الاوضاع السائدة لحدوث تفكك داخلي وتشرذم لكيانه السياسي وتقسيم العراق الواقع أن انقضاء اكثر من (١٠) سنوات من سقوط النظام البائد وظهور تنظيم داعش الارهابي الذي أستطاع من احتلال المحافظات الغربية من العراق وممارسة شتى انواع التعذيب والارهاب بحق ابناء العراق، أن المرحلة الحالية التي يمر بها العراق تعد أسوء مرحلة منذ سقوط النظام ولحد الآن فضعف الدولة العراقية وعدم سيطرتها على

---

١) حميد بوزرسلان ، العراق بعد سبع سنوات . في اوضاع العالم ٢٠١٠، اشراف برتران بادي ودومنيك افيرال ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص٣٧ .

٢) مختلف أوجه الاسلام السياسي – أوضاع العالم ، ٢٠١٠ ، أشراف برتران بادي ودومنيك أفيدال مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص٢٢٣ .

أجزاء واسعة من العراق يؤدي إلى إضعاف وحدة العراق وكيان الدولة وضعف مؤسساتها الديمقراطية ، وامام هذه التحديات التي يمر بها العراق يؤكد بشكل واضح ضعف العملية السياسية وتراجع الوضع السياسي في العراق وهذا ينعكس في النهاية على وحدة العراق وعدم تحقيق الاستقرار السياسي فيه مما يؤدي إلى تراجع واضح في الاصلاحات السياسية ومن ثم تراجع البناء المؤسساتي [١] .

ثانياً : التراجع على الصعيد الاقتصادي

عبر المحللون السياسيون عن استراتيجية الامن القومي الامريكي بأنها تصطدم بطموحات الذين كانوا يتأملون أن يسير العالم نحو نظام من القانون الدولي ، إذ يتيح هذا النظام التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات القائمة عبر المواثيق والمحاكم [٢] ، لكن الواقع عكس ذلك بالنسبة إلى العراق فقد كانت أخطر نتائج الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ هو تدمير الاقتصاد العراقي من خلال تدمير المنشآت والمصانع العراقية وتحرير التجارة وتراجع دور القطاع الزراعي والاعتماد بشكل كامل على الاستيراد من الخارج وتدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي فضلاً عن تدمير مؤسسات الدولة خاصة الجيش أدت في النهاية إلى عدم تحقيق الاستقرار السياسي وعدم تحقيق الاصلاحات السياسية وسيادة دولة المؤسسات وشيوع مبادئ الديمقراطية وسيادة دولة القانون وانتهاج العراق اقتصاد السوق يتطلب اطر وتشريعات قانونية ، تسهم في توفير البيئة الآمنة والمستقرة والقضاء على الروتين والفساد فقد ازدادت النتائج السلبية التي انعكست على الاقتصاد العراقي بفعل الاحتلال الامريكي على الرغم من ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية تنعكس سلباً على المشهد الاقتصادي العراقي منها :-

١. ارتفاع التضخم .
٢. ارتفاع نسبة البطالة .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!
Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.
Remove Watermark Now

---

١) جاسم يونس الحريري ، مستقبل العراق بعد الانتخابات إلى أين ، مجلة أراء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد السابع ، مارس ٢٠٠٥ ، ص٦٨ .

٢) وليم بلوم ، قتل الامل ، تدخل العسكريين الامريكيين ووكالة المخابرات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية ، منشورات العبيكان ، ط١ ،الرياض ، ٢٠٠٦ ، ص٢٥٥ .

٣) محمد وائل القيسي ، المصدر السابق ، ص٢٥٥ .

٤) وليد عبد الحي ، أفاق التحولات الدولية المعاصرة ، مؤسسة دار الشروق ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص١٢١ .

٣. زيادة نسبة الفقر في العراق .

٤. تراجع دور القطاع الزراعي في البناء الاقتصادي العراقي .

٥. تدمير المصانع وتراجع شركات القطاع العام ووقف الانتاج في كثير من المصانع العراقية بل تدمير كثير منها زيادة على قدم هذه المصانع وعدم مواكبتها التطورات التكنولوجية العالمية .

٦. تراكم ديون العراق الخارجية .

٧. تدمير البنى التحتية وعدم قدرة الدولة عن توفير الخدمات الاساسية ومنها الطاقة الكهربائية .

٨. شيوع ظاهرة الفساد الاداري والمالي .

هذه المعوقات والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي جعلته غير قادر على توفير أو الايفاء بالالتزامات على الرغم من ذلك أستطاع العراق تسديد القسم الاكبر من ديونه فضلاً عن خفض دول نادي باريس ديونها على العراق وإطفائها بنسبة ٨٠% وقد تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد انتاجي إلى اقتصاد استهلاكي ، اي ارتباط الاقتصاد العراقي

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الدولة العراقية [٢] فضلاً عن ذلك فأن الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على قطاع النفط بشكل كبير وهو ما يجعل الاقتصاد العراقي مهدداً بأي تذبذب أو انخفاض في اسعار النفط العالمية ، كما ان هناك مشكلة اخرى ذات بعد مستقبلي تؤثر على الاقتصاد العراقي وهي مشكلة المياه ، فيما يتعلق بحصص نهر دجلة ونهر الفرات مع كل من سوريا وتركيا بوصفه نهراً دولياً ، اذ ترى تركيا في المياه ثروة من الواجب استثمارها إلى أقصى حد من دون أي اعتبار لكونها دولة منبع مع التأكيد على شرعية استحقاقات الدول المار فيها النهر الدولي ، ويتوقع أن تبلغ حاجة العراق ذروتها من المياه بسبب الحاجة إلى المياه في مرحلة تنمية واعمار سريع وشامل [٣] في ظروف

---

١) محمد وائل القيسي ، المصدر السابق ، ص٢٥٦ .

٢) مهدي الحافظ ، المصدر السابق ، ص٣٣٧ .

٣) محمد وائل القيسي ، المصدر نفسه ، ص٢٥٧ .

يعاني فيه العراق من مشكلة عدم توفر كميات مياه كافية لأغراض الاستهلاك والصناعة والزراعة ، فضلاً عن ذلك هو تفاقم المشاكل والازمات بين الحكومة المركزية والاقليم [١] حول صادرات النفط إذ تطالب وزارة النفط الاتحادية بأن يكون تصدير النفط إلى الخارج عبر شركة سومو ويتم توزيع واردات النفط على الشعب العراقي بالتساوي وحسب الكثافة السكانية ، وهذا ما ترفضه حكومة الاقليم والتي وقعت عقود نفطية دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية [٢] وتعد تلك العقود مخالفة واضحة لمواد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥[٣].

فضلاً عن ذلك فشل كثير من مشاريع الاعمار سواء المنفذة من قبل الوزارة أو المحافظات مما انعكس سلباً على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للمواطن العراقي وانعدام الثقة من قبل الشعب بالنخب السياسية التي أستمر حكمهم للعرق طوال اكثر من (١٠) سنوات من دون أن يتلمس المواطن أي تقدم ملحوظ في توفير الخدمات وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص عمل للعراقيين [٤] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الاقتصاد الرأسمالي ، من هنا بات واضحاً لجميع المتبعين للشأن العراقي حجم المعاناة التي يعيشها المجتمع العراقي منذ بداية الاحتلال وحتى الآن وفي الوقت الذي يعد فيه الاستقرار السياسي والاقتصادي شرطاً أساسياً موجباً لأية ستراتيجية للبناء والتطوير وخلاف ذلك ما يعيشه المجتمع العراقي في السنوات الاخيرة كما يشير إلى عدم امتلاك الرغبة والقدرة على تبني استراتيجية لاعادة البناء فحسب وهذ يترك آثار سلبية وستراتيجيات خطيرة على مستقبله وعلى علاقاته بالاقتصاديات المجاورة في المنطقة ، فأية مكانة يمكن أن تنتظر نظاماً اقتصادياً

---

١) عبد المنعم السيد علي ، البناء الاقتصادي في مدى الاسهامات والمقومات والتحديات في العراق ، دراسة في السياسة والاقتصاد ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٨٢ .

٢) علي حسين ، مستقبل الصناعات النفطية في العراق ، المصدر السابق ، ص٥٥ .

٣) الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ .

٤) محمد وائل القيسي ، المصدر السابق ، ص٢٥٨ – ٢٥٩ .

مفترضاً وهو يصارع لحين التغير تحت حالة من التدهور الامني والاقتصادي والانقسام السياسي ، مما سبق نلاحظ أن تراجع العراق وارد في ظل استنزاف الموارد المالية خاصة في ظل الانهيار الامني في المحافظات الغربية وتدمير مؤسسات الدولة وتدمير البنى التحتية ودور السكن في تلك المحافظات وهذا ما يتطلب موارد مالية إضافية في حالة تحريرها من داعش وهذا ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة وفشل خطط التنمية ، أن تطوير القطاعات الاقتصادية العراقية من خلال إجراءات الاصلاح الاقتصادي ، وابعاد الدولة عن التدخل في شؤون الاقتصاد العراقي وترك حرية الانتاج إلى المنافسة ، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الانتاجية ويعد النمو والتطور الاقتصادي من الأهداف المهمة التي لا تستطيع الدولة أن تنهض من دون الاهتمام باقتصادها وهذا يتطلب وضع استراتيجية وطنية ناجحة قائمة على منهج علمي يراعي أحوال البلد وموارده وامكانياته ، والنمو الاقتصادي ضرورة ملحة لجملة من الاسباب :

١. يساعد النمو الاقتصادي على رفع المستوى المادي وتحقيق تقدم البلاد من خلال أحداث تغير في طبيعة ووسائل الانتاج وتطوير وتنوع الفرص الاقتصادية .

٢. يستطيع النمو الاقتصادي احداث تغير في زيادة العرض وتوفر فرص العمل .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ويعد عام ٢٠٠٣ وظهور توجهات عامة نحو اقتصاد السوق وفسح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار ووضع خطة ستراتيجية لبناء الاقتصاد الوطني ، فقد حددت الدولة الخطة الوطنية الرامية إلى وضع خطة وطنية لتطوير ودعم الاقتصاد العراقي فكانت البداية المهمة وهي خطة ٢٠١٤-٢٠١٧ التي تعني لاول مرة في اعتماد العراق وضع خطة التنمية الوطنية والتي تهدف إلى رفع كفاءة الوحدات الانتاجية والخدمية ورفع كفاءة الموارد على مستوى محاربة الفساد في المؤسسات العسكرية وضرورة توفير الدعم المعنوي إلى القوات المسلحة لكي تستطيع من محاربة داعش [٢]

---

١) محمد وكمال القيسي ، المصدر السابق ، ص٤٧٢-٤٧٣ .

٢) جاسم يونس الحريري ، المصدر السابق ، ص٦٨ .

أن انهيار المؤسسات الرسمية للدولة وتدمير البنى التحتية للمحافظات الغربية والدمار الذي لحق بها ، فضلاً عن توقف الانتاج في القطاعات الانتاجية لهذه المحافظات وتدمير القطاع الزراعي ونهب الثروة الحيوانية بشكل كامل وحاجة الدولة إلى الاسناد والدعم العسكري وبناء الجيش ، الذي يتطلب تخصيصات مالية إضافية من الموازنة مما شكل عبئاً عليها إذ ينعكس على تخصيصات الاستثمار مما يؤدي الى تراجع في الاقتصاد العراقي بشكل كبير يتم استنزاف موارد العراق الاقتصادية ، فهذا ما نريد الولايات المتحدة والاطراف الاقليمية حتى تبقى تهيمن على السوق العراقية مما يدل على الفشل في نجاح تلك الاصلاحات على الصعيد السياسي والاقتصادي .

ثالثاً : الصعيد الامني

يتعرض العراق إلى ازمات حادة ومتلاحقة سواء كانت امنية او اقتصادية او سياسية وتعد الازمة الاخيرة أزمة الموصل من اشد الازمات وأكثرها تأثيراً على الامن في العراق ، أن خطورة

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الامن والتدهور المروع في الوضع الامني وغياب الاستقرار وتدمير المؤسسات العسكرية وانهيار الجيش في المحافظات الغربية بعد من اخطر الاوضاع تأثيراً على العملية السياسية ، أن السبب الرئيسي لهذه المأساوية هو اشتداد موجة الارهاب والعنف وهي نشاطات مناهضة للوضع السياسي بعد عام ٢٠٠٣ إذ تعتبر الجماعات الارهابية جهات عدة خا

، وإدارة الدولة واجهزتها وقصورها من النهوض بمسؤولياتها ووظائفها بصورة طبيعية تكفل حماية المجتمع والموارد العامة وممتلكات الدولة والمواطنين وتؤمن سيادة النظام والقانون وردع الشبكات الارهابية والاجرامية والضالعة بالفساد [١] .

أن موجة العنف بين المذاهب التي ضربت العراق في سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ تسببت بأكبر عملية نزوح سكاني في تأريخ البلاد ، فبحسب أرقام منظمة الهجرة العالمية والحكومة العراقية وفي غضون سنتين أدت إلى أعتداءات واغتيالات وخطف وغيرها من اعمال ترهيب بحوالي (١،٣) مليون شخص على الانتقال إلى مناطق امنة ، فيما لجأ حوالي مليونين أخرين إلى الخارج إلى سوريا والاردن بصورة اساسية في تلك المدة والى دول العالم الاخرى ، ويضاف إلى هذا الرقم (١،٢) مليون شخص ممن تم تهجيرهم من قبل نظام صدام حسين أو تبعات الاحتلال الامريكي ، وبالاجمال في بداية عام ٢٠٠٨ كان (٤،٥) إلى (٥) مليون عراقي قد غادروا منازلهم متوجهين إلى منطقة أخرى أو بلد أخر ، أي نسبة تتراوح بين (١٥%) و (٢٩%) من

---

١) مهدي الحافظ ، المصدر السابق ، ص٣٦٥ .

عدد السكان وهم يشكلون واحدة من اكبر المجموعات السكانية المهجرة في العالم وهي تحدياً وجودياً بالنسبة إلى مستقبل العراق [١] .

في ظل تصاعد الخلافات السياسية وتقاطع الاحزاب والتكتلات على أساس مذهبي وعرقي فضلاً عن التدخلات الخارجية وضعف الامن لم يتحقق الاستقرار السياسي فمنذ الاحتلال الامريكي للعراق فقد ركز على أذكاء الطائفية بين أبناء الشعب الواحد ودخل العراق وفي صراع طائفي يقضي نتائجه تشريد أكثر من (٥) مليون في داخل وخارج العراق منذ شباط ٢٠٠٦ إلى منتصف العام ٢٠٠٧ ، كان العنف حاضراً في كل مكان في المدن المتعددة الطوائف تقليدياً من بغداد والموصل وديالى والانبار وقد شهدت الاشهر الستة والاخير من العام ٢٠٠٦ بشكل خاص ارتفاعاً كبيراً بين الضحايا المدنيين ، فحتى التقديرات التي تعتبر معتدلة تشير إلى مقتل عدد يتراوح بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ مدني شهرياً خلال هذه الحقبة ، وثمة تقديرات أكثر تشاؤماً ، ففي عام ٢٠٠٦ أجرت جامعة جون هوبكنز ، وبمشاركة خبراء عراقيون وامريكيون مختصون بعلم الاوبئة دراسة قدرت عدد القتلى بالنسبة إلى المعدل الطبيعي بين المدنيين بأكثر من ٦٥٠٠٠ بين آذار / مارس ٢٠٠٣ ومنتصف العام ٢٠٠٦ ، منهم ٦٠٠٠٠ حالة وفاة بسبب العنف ، أي موت أكثر من ٥٠ شخص يومياً ، او ١٥٠٠ شهرياً ، ومع بداية العنف في عام ٢٠٠٦ بدأ الامن يراجع منذ بداية عام ٢٠١٢ ، وعلى الرغم من ان الحكومة العراقية قد حذرت من هذه الاعتصامات داعية انها خطوة أولى نحو انهيار الامن وكغطاء لتبرير العمليات الارهابية والدفاع عن كثير من الارهابيين الذين هم أصلاً موجودين ضمن هذه الاعتصامات ، كانت النتيجة لنهاية أنها سببت في انهيار الامن في تلك المحافظات أدى هذا الانهيار إلى دخول تنظيم داعش وسيطرته على المحافظات الغربية التي شهدت المظاهرات واستطاع هذا التنظيم من تدمير المؤسسات الحكومية وسيطرته على مقرات لفرق عسكرية عراقية تابعة الى الجيش العراقي وحكم هذه المناطق ومن ثم نزوح أكثر من ١،٨٠٠ شخص وتدمير كل معالم الحضارة في هذه المدن إذ شهدت تلك المحافظات تدمير قبور الانبياء والعلماء[٢] وكشفت هذه الازمة عن خلل في بناء القوات العسكرية وانهيارها أمام هذا التنظيم من

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١) أشرف الخالدي وفيكتور تانر ، العراق شكل جديد صاغه التطهير المذهبي ، في أوضاع العالم ٢٠٠٩ ، تحت أشراف برتران بادي وماندرين تولوتي ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص٢٩٤ .

٢) أشرف الخالدي وفيكتور تانر ، المصدر السابق ، ص٢٩٦-٢٩٧ .

دون اي مقاومة تذكر مما يتطلب إعادة بناء الجيش وفق خطط مدرسة واصلاح شامل يراعي فيها الخبرة والكفاءة .

المطلب الثاني : مشهد استمرارية الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق

في هذا المشهد سوف نركز على اسباب استمرار الوضع السياسي والاقتصادي والامني في العراق ، ومدى تأثير المستويات الثلاثة على العملية السياسية في العراق وتأثيرها على النزاعات والخلافات السياسية على مستقبل العراق وهذا ما يتم الاشارة إليه في هذا المبحث .

أولاً : الصعيد السياسي

إن جوهر الرؤية الاستراتيجية الامريكية تقوم على فكرة أن تغير نظام الحكم في العراق يمثل مجرد الخطوة الاولى كاعادة ترتيب الاوضاع في الخليج العربي والشرق الاوسط ككل استناداً إلى رؤية مؤداها أن احتلال العراق واقامة نظام حكم ديمقراطي فيه سيكون مقدمة للتغير الشامل في العالم العربي برمته[١] والتي تمثل بصورة واضحة بالتفاوت الواضح بين الطبقات في هذه المجتمعات وفشل النظم العربية في اشباع الحاجات الانسانية لفئات واسعة من مواطنيها[٣] .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

أن العراق يمر بمرحلة الانتقال والتحول الديمقراطي أن تشخيص المرحلة يؤشر أن عراق اليوم يمر بمرحلة انتقالية صنعها تاريخ سيء ، وهو تاريخ الشمولية والنظم الحكم التسلطية ، وهي مرحلة انتقالية تعتاش على التناقضات وتزدحم بالمتغيرات وهذا يتطلي أيجاد موقف فيه التعامل الايجابي لتجاوز تشوهات العملية السياسية في العراق ، والاحتكام إلى المنطق والدستور والحوار في حالة بروز معوقات امام العملية السياسية وقد برزت كثير من المشاكل والمعوقات خلال التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بالرغم من توسيع المشاركة السياسية [٤]واجراء

---

١) محمد وائل القيسي ، المصدر السابق ، ص٢٣٢ .
٢) خيري عبد الرزاق جاسم ، النظم السياسية العربية : انهيارات وثورات متعاقبة ، المرصد الدولي ، العدد (١٧) ، حزيران ، ٢٠١١ ، ص٥٨ .
٣) هيفاء أحمد محمد ، الاضطرابات السياسية في تونس ودورها في انهيار حكم بن علي ، المرصد الدولي ، بغداد ، العدد (١٧) ، حزيران ، ٢٠١١ ، ص٩٧ .
٤) عامر حسن فياض ، أزمات ومزالق بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر ، مجلة حمورابي ، بغداد ، العدد (٣) ، حزيران ٢٠١٢ ، ص٤-٦ .

الانتخابات بصورة دورية وبما يتوافق مع دستور العراق لعام ٢٠٠٥ وقانون الانتخابات وفي ظل الظنام الديمقراطي فأن السيادة تعود الى الشعب والأفراد بأحترام القانون الذي يقره ممثلو الشعب ، وبذلك يدعم دولة المؤسسات [١] .

وهذا يتطلب تعزيز مبدأ الفدرالية وتحديد العلاقة ما بين الحكومة المركزية والاقاليم ، فالفدرالية شكل من أشكال السلطة اللامركزية ، وبقدر تعلق الامر بالفدرالية التي أوضحتها المادة الاولى للنظام السياسي العراقي في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ فأنها تخص كافة أجزاء العراق ، وتجربة أقليم كردستان الناجحة التي تحققت في ظل عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لذلك وفي ضوء الوضع الراهن الذي يشهده العراق من حدة النزاعات وتحديد العلاقة ما بين الحكومة المركزية والاقاليم زيادة النزاعات وتفاقم المشاكل[٢] والهجرة وزيادة اعداد النازحين بسبب وجود تنظيم داعش لمناطقهم فأن الحلول الآنية لا بد أن تكون مبنية على خروج العراق من الازمة الحالية المعروفة بأزمة الموصل ، والاحتكام إلى الحوار ومنطق السلام وضرورة أن

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الاخرى مثل إقليم كردستان الذي يحصل على ١٧% من ميزانية الدولة العراقية وهي اكثر من حصته حسب النسبة السكانية لذلك فامام العراق تحديات كثيرة وصعبة في دولة تمر بمرحلة الاصلاح السياسي والاقتصادي وتتعرض إلى الارهاب والفساد الاداري والمالي والتدخل الاقليمي في الشؤون العراقية من جانب الدول المجاورة ، هذه التحديات سوف تعقد الوضع وسوف يستمر نزيف الدم العراقي ومن الصعب وقف هذا النزاع خاصة وأن هناك من يغذي المجاميع الارهابية ومدها بالسلاح والمال لذلك وهنا يدل على استمرار الوضع السياسي الراهن في العراق مع صعوبة وقف هذا الصراع .

---

١) ريجيس دوبرية جان زيغلر ، كي لا تستسلم ، ترجمة رينيه الحايك وبسام جحاز ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥ ، ص٦٣ .

٢) عامر حسن فياض ، المصدر السابق ، ص١٣-١٥ .

إن آلية تحقيق الاستقرار السياسي في العراق يمكن ان تتحقق من خلال تفعيل المصالحة الوطنية وضبط الوضع الداخلي والتحكم في المجال السياسي عبر انتقال السلطة بالطرق السلمية وايجاد الحلول الانية للمشاكل التي يعاني منها العراق وفي المجال الاقتصادي هو الاستمرار في الاصلاحات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق عبر الاصلاحات التدريجية وعلى شكل مراحل ، والتوزيع العادل للثروات بين مكونات الشعب العراقي ، وفي المجال الصناعي بمعنى توزيع الاعباء والعوائد والقيم (العدل الاجتماعي) ، أما في المجال الثقافي فلابد من احترام الحقوق والحريات الاساسية والحفاظ على التكامل والتماسك الاجتماعي والقيمي للمجتمع العراقي وتستطيع آليات الاصلاح السياسي تحقيق هذه الآلية من حيث توفير الاستقرار ومع امكانية تشريع الاطر القانونية التي تدعم الحقوق والحريات الاساسية للمواطن العراقي [1] .

أن بروز قوى سياسية مناهضة إلى العملية السياسية واتساع ظاهرة الارهاب أثر بشكل مباشر في عدم تحقيق التطور السياسي وبناء مؤسسات الدول ونتيجة لذلك وبرزت على الساحة العراقية

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١) عبد الجبار أحمد عبد الله ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص٢٥٤-٢٥٥ .

٢) الامم المتحدة ، تحديات في منطقة معرضة لخطر النزاع والتوتر السياسي ، الاسكوا ، ٢٠٠٨ ، ص١٩ .

شكل (٥) دوامة النزاعات المستمرة والنتائج المترتبة عليها

ضعف مؤسسات الدولة تراجع النمو القصور في الحكم السليم	الباحثون هجرة الادمغة هروب رأس المال نمو اقتصادي سالب التطرف الديني	الاثار غير المباشرة الفقر البطالة اللاجئون الهجرة غير الشرعية	الارهاب التوتر الاثني والمذهبي

ويظهر من هذا الشكل أن النزاعات القائمة على المستوى المحلي والآثار غير المباشرة الناجمة عنها هي عناصر مترابطة لا تقتصر على بلد معين أو منطقة جغرافية دون الاخرى ولهذا الواقع أبعاد يجب معالجتها في صلب العمل الانمائي وصنع السياسات ، فنماذج الابحاث والسياسات والبرامج يجب أن تنطلق من الواقع المحلي والاقليمي ، لان النزاع ينطوي على عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية مترابطة ومتداخلة ولها آثار أبعاد اجتماعية واقتصادية واستراتيجية سياسية وانسانية وانمائية وثقافية ودينية وايديولوجية ، وينبغي بالتالي دراسة هذه الآثار مجتمعة على انها

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الانسان والتوزيع غير العادل للثروات وعدم المشاركة في إدارة المؤسسات الرسمية للدولة وسيطرة الحكم الشمولي في كثير من الفترات التي مر بها العراق ، لذلك فأن النزاعات في العراق يعود اغلبها إلى الحرمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهذه النزعات لن تتوقف ما لم يتم اتخاذ ومعرفة الاسباب المؤدية إلى التوترات الاثنية والطائفية التي يعاني منها العراق ، والتحديات التي يفرضها هذا الواقع زيادة على ذلك إيجاد الحلول ووضع خطة عمل في تحضير طبيعة إدارة المحافظات وافساح المجال بشكل واسع إلى القطاع الخاص كوسيلة في تحقيق النمو الاقتصادي وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد وهي وسيلة لا غنى عنها لتمكين الشعب العراقي من الخروج من

١) الامم المتحدة ، المصدر السابق ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠ .

ظاهرة الارهاب وتحقيق الازدهار والتعايش السلمي[١] وتحديد طبيعة العلاقة ما بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتمية إلى الأقاليم[٢] .

وفي ظل الظروف التي يعاني منها العراق واحتلال داعش لاجزاء واسعة من العراق فإنه لذلك لا بد من اتخاذ الحلول الملموسة للنزاع الدائر في العراق من خلال :-

١. إعادة فرض الامن وحكم القانون .

٢. قيام حوار سياسي شامل ودعم المصالحة الوطنية وتحديد ما يلزم من عمليات تعديل الدستور ونزاهة الانتخابات .

٣. تشريع القوانين ذات الصلة بالمصلحة العامة منها قانون النفط والغاز وقانون الاحزاب السياسية .

٤. توسيع سلطات ومهام الدولة بما يشمل تقوية المؤسسات الناشئة وتحقيق واستقلالية المؤسسات المالية والامنية ومفوضية حقوق الانسان ودعم هذه المؤسسات لكي تمارس مهمتها وأداء عملها من دون تدخلات من قبل السلطة التنفيذية .

٥. تحديد وظائف مجلس الاتحاد في ضوء التحول الى النظام اللامركزية .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ثانياً : الصعيد الاقتصادي

أدى تركيز الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية بيد الدولة في ظل النظام الدكتاتوري إلى اعتماد سياسات مركزية شمولية في عملية تخصيص هذه الموارد لتنمية القطاعات الاخرى مما ساعد في سوء تخصيص الموارد واستخدامها في قضايا الانشطة العسكرية بسبب الظروف التي سادت خلال العقود الماضية ، حيث ادت تلك الظروف إلى قيام الدولة المهيمنة على الموارد الاقتصادية إلى إعطاء الاولوية في التخصيص إلى القطاعات تخدم الجانب العسكري في المقدمة ثم تخصيص المتبقي إلى القطاعات الاخرى مما سبب في اختلال تنمية القطاعات

---

١) الامم المتحدة ، المصدر السابق ، ص٢١ .

٢) مسودة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

الاقتصادية الامر الذي أدى ليس فقط بتبذير الموارد المالية فقط وانما إلى معاناة العراق من ضائقة مالية كبيرة ناجمة عن تفاقم مشكلة الديون على العراق [١] ، بعد إحداث التغير في طبيعة النظام السياسي والاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ أتخذت سلطات الاحتلال قرارات كثيرة شملت جملة من عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق ، فالاقتصاد العراقي يتمتع بميزة أساسية وهي توفر الموارد المالية والبشرية وكذلك مصادر الطاقة والمواد الاولية للصناعة فضلاً تمتع العراق بوفرة وطبيعة الاراضي الزراعية في العراق ، إن امتلاك العراق احتياطات نفطية هائلة جعلت منه محطة أنظار الدول الرأسمالية العالمية في الهيمنة على النفط العراقي ومع ضرورة تواجد الشركات الغربية مدة طويلة في الاستثمار في العراق ، إن زيادة الاستثمار من قبل الشركات الاجنبية يتطلب اولاً ضمان مصلحة العراق وضرورة الزام هذه الشركات في المستقبل في استثمار جزء من أرباحها في العراق وهذا يعزز من تطور المناطق التي تمتلك احتياطات نفطية وهذا ينعكس على إحداث تنمية واصلاحات اقتصادية ، ذلك يتطلب أولاً تنشيط الاقتصاد العراقي من

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الزيادة في صادرات النفط إلى زيادة في دخل الفرد ومن ثم انخفاض مستوى الفقر في العراق وحسب تقديرات وزارة التخطيط فقد صرح وزير التخطيطعلي شكري بأن مستوى الفقر في العراق قد انخفض من ٢٤% إلى ١٨% في عام ٢٠١٤ [٣].

فضلاً عن ذلك فقد أعلنت وزارة الزراعة على أن انتاج العراق من الحبوب في عام ٢٠١٣ قد تجاوز ثلاثة مليون طن وهي بذلك تكفي حاجة العراق من الحبوب ، فضلاً عن التحسن الواضح في تطور القطاع السياحي في العراق وتطوير قطاع الكهرباء ، هذه المؤشرات تدل على أن العراق يسير بالاتجاه الصحيح في رسم السياسات الاقتصادية للاقتصاد العراقي ووضع

---

١) أحمد عمر الراوي ، المصدر السابق ، ص٣٢٧ .

٢) عاطف لافي مرزوق ، المصدر السابق ، ص٢٣-٢٤ .

٣) وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لعام (٢٠١٢-٢٠١٣) ، ص١٠.

الاليات الضرورية لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية في العراق على الرغم من أنها تسير بصورة بطيئة ، ويوضح سمير أمين في كتابه ما بعد الرأسمالية المتهالكة ، أن أي مشروع لن يحظ بفرصة التقدم التدريجي إذا تبلورت أولاً على مستوى الدولة الوطنية قوى اجتماعية قادرة على دفع الاصلاحات الضرورية ، التي لم تتحقق مطلقاً ضمن الاطار الذي تفرضه الليبرالية والعولمة [١].

هذه العوامل الاولية لا يمكن القفز فوقها ، إذا كانت تطال الاصلاحات القطاعية مثل (إعادة تنظيم الادارة والضرائب ، والتربية والتعليم ، وجميع التنمية المستدامة) ، ومن هذا المنطلق فالملاحظة أن القوى الاجتماعية هي قادرة على وضع الحلول والمعالجات الضرورية لحل المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الدولة العراقية إذا توفرت لها الفرص وإعطاء المجال لاخذ دورها في المشاركة السياسية والاقتصادية على الرغم من اختلاف طبيعة هذه القوى وتقسيماتها على اساس قومي أو مذهبي ، لذلك تستطيع أن تؤكد بأن استمرار الوضع على الصعيد الاقتصادي على الرغم الظروف التي يمر بها العراق من خلال احتلال تنظيم داعش الجزء الغربي من العراق.

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

تنشيط وتطوير العلاقات الاقتصادية ، ما بين دول الاطار الاقليمي ، وان يكون قوة اقليمية تتكامل وتندمج بالاقتصاد العالمي تجسيداً لمبدأ الشراكة الدولية .

إن تجربة الاقتصاد العراقي ومتغيراته الراهنة تتطلب أعداد سياسة اقتصادية قائمة على الترابط والتكامل بين ثلاث عناصر رئيسة هي :-

١. وجود فلسفة اقتصادية للتنمية .

٢. تفعيل مضامين العملية الدستورية التي تأسست على ضوء المتغيرات المعاصرة في الاقتصاد العراقي ما بعد ٢٠٠٣ والتي يتبناها دستور عام ٢٠٠٥ .

---

١) سمير أمين ، ما بعد الرأسمالية المتهالكة ، ترجمة د . فهيمة شرف الدين ، و د . سناء أبو شقرار ، الفارابي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص٢٠٥ .

٣. تقدير العلاقة بين القطاعيين الاساسيين في الاقتصاد الوطني وهما الزراعة والصناعة في التوجه نحو تسخير قطاع انتاج النفط ، ليس فقط كمورد مالي فحسب وانما أيضاً مورد استثماري في تأسيس صناعة محلية لمشتقات النفط وضرورة استثمار وتطوير صناعة الغاز واستثماره بشكل الذي يستطيع العراق من تصدير الفائض منه إلى الاسواق العالمية خاصة وأن هناك توجه أوروبي في استيراد الغاز من العراق ومد أنبوب يمر عبر تركيا إلى أوروبا ، فضلاً عن تطوير الصناعات ذات الارتباط الرئيسي مع بقية النشاطات الاقتصادية ، وبالذات القطاع الزراعي ، وبما ينعكس على تنشيط العلاقات الوظيفية وايجاد موجة التحديث والتطور في الاقتصاد العراقي[١] .

ثالثاً : الوضع الامني

أن الظروف التي مربها العراق فخلال حرب بوش الاب عام ١٩٩١ على العراق أثناء غزوه الكويت أستطاع الحلفاء تدمير المؤسسات الاقتصادية في العراق ومنها البنى التحتية كالجسور والمطارات والطاقة الكهربائية وفرض حصار مدمر على العراق استمر حتى سقوط النظام البعثي ٢٠٠٣ ولم يستطع العراق تطوير صناعته الوطنية أو جذب الاستثمارات الاجنبية إلى داخل البلد أو [illegible] التحول في طبيعة النظام [illegible] وباستطاعته ضمان الآمن والاستقرار إلى المستثمرين والشركات الاجنبية ، إن العراق بالوضع الحالي تستمر ولمدة طويلة قد تمتد إلى أكثر من عشرين عاماً على الاقل فأنه سيحتاج إلى التكنولوجيا والخبرات الاجنبية وتأهيل الصناعات العراقية وتطويرها وإلى الاستثمار الخاص سواء أكان المحلي أم الاجنبي علماً أن رؤوس الاموال الخاصة بطبيعتها لا تدخل ساحة للعمل فيها ما لم يستتب فيها الامن والاستقرار ، وعليه تحضير البيئة المؤتية الى الاستثمار بإعادة بناء البنية التحتية المحلية وانعاش الاقتصاد العراقي وتنميته وتوفير الجو الآمن الاعتيادي الخالي من العنف والارهاب والجريمة والتخريب ، إن الآمن هو الأساس القوي الواجب توفره حتى تستطيع وضع خطة لاعمار البلاد ولحفظ أرواح وممتلكات المواطنين والمستثمرين حتى يتمكن المتعاقدون من الشركات والمستثمرين والمقاولين وافراد من أداء أعمالهم وتنفيذ مسؤولياتهم على الوجه المطلوب .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

---

١) كامل كاظم بشير الكناني ، المصدر السابق ، ص٤٦٧-٤٦٨ .

أن إعادة أعمار العراق يتطلب أولاً أستتباب الامن في عامة البلاد وذلك أن الامن والاستقرار يمثلان الأسس الرئيسة أو الأرضية المناسبة التي تستند عليها كل بناء وبانعدام الامن والاستقرار تنعدم القدرة على تكوين الارضية اللازمة لبناء البيئة المؤاتية للاستثمار ، إن اعمال العنف والجريمة والخطف والتخريب هي العدو اللدود والبيئة الطاردة لانشطة الاستثمار إلى عمليات التأهيل وإعادة البناء والاعمار[١] .

إن حجم الصعوبات والتعقيدات المتراكمة في مجال مجرى التطورات السياسية المتلاحقة التي تشكل السبب المباشر للاضطراب الامن العام وبروز المخاطر على حياة الناس واستقرار البلاد ومنها الفشل في بناء الاجهزة الوطنية للجيش والشرطة لحماية المواطنين وتثبيت الاستقرار والنظام وحكم القانون فضلاً عن اهمال الحدود الدولية التي فتحت من غير رقابة وانتشار الاسلحة بجميع أنواعها على نطاق واسع امكانية تداولها واستعمالها فضلاً عن اشتداد المصاعب الاقتصادية المعاشية للقطاعات واسعة من السكان بسبب بعض الاجراءات المنتشرة فضلاً عن

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

لكي تستطيع توفير الدعم والاسناد للعشائر لطرد داعش من تلك المحافظات وتحريرها وبالاتجاه نحو تحقيق الامن والاستقرار في العراق ، ‘ن تحقيق الاستقرار الامني من خلال اشراك الاحزاب والعشائر ومنظمات المجتمع المدني في تأسيس أطار فكري للمجتمع كجعل واجب المحافظة على الامن مسؤولية جماعية وليس مقتصراً على الاجهزة التنفيذية بحيث يصار إلى تكريس منطلقات المواطنة ، لتعزيز أطر الوحدة الوطنية من خلال التفكير بجدية في خلق وسائل تحجم من نشاطات المجموعات الارهابية وتسهم في تعزيز الوضع الامني .

---

١) محمد علي زيتي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيالات المستقبل ، مصدر سابق ، ص٤٦٧-٤٦٨ .

٢) مهدي الحافظ ، المصدر السابق ، ص٢٩٢ .

إن الوضع الامني يتطلب أيجاد حلول جذرية له من خلال اعادة هيكلية الوحدات والمؤسسات العسكرية والاعتماد على قوات قليلة العدد ومجهزة بأسلحة متطورة ومتدربة بعيداً عن استنزاف موارد العراق .

وفي ختام ذلك فأن الظروف التي يمر فيها العراق وما تشهده المنطقة العربية من صراعات سياسية وتدخلات من جانب الاطراف الاقليمية والدولية وهذا يدخل ضمن أهداف المشروع الامريكي الاسرائيلي ضمن مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي يهدف إلى تقسيم المنطقة إلى دول صغيرة الهدف منها ضمان أمن ومصالح أمريكا واسرائيل ، فأن العراق يقع ضمن المخطط الامريكي الاسرائيلي وهو مقبل إلى التقسيم في ضوء ما يشهده من صراعات ورؤيا من بعض النخب السياسية على تقسيم العراق وبذلك نرجح مشهد التراجع وهو السيناريو الأول .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Wondershare™

الاستنتاجات

وفي ختام ذلك فأن البحث توصل إلى الاستنتاجات الآتية :

١. أن الاصلاح السياسي يحتاج إلى توافق القوى السياسية وأرادة مجتمعية مدعومة بمؤسسات المجتمع المدني وسلوك جديد في عملية اتخاذ القرار وبنهج جديد عبر أليات النظام الديمقراطي وتبني أصلاح الاقتصاد من خلال بناء مؤسسات الديمقراطية التي يعتمد عليها لانجاح الاصلاح وتشريع القوانين والأنظمة واللوائح القانونية التي تطور عملية الاصلاح الاقتصادي .

٢. أن مسارات الاصلاح السياسي والاقتصادي تمر بمرحلة طويلة عبر سلسلة من التحولات وأحلال المؤسسات الديمقراطية وتطوير الإدارة محل مؤسسات النظام الشمولي وهذا يتطلب وقت لكي يستطيع العراق أن يحقق نجاح في الاصلاح السياسي والاقتصاد – إذ أن العراق لم يمر في تلك المرحلة .

٣. لا يوجد برنامج أو وصفة ثابتة لتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي وهذا يتطلب معرفة ما

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

من خلال التحول التدريجي في مسار الاصلاح الاقتصادي في العراق .

٦. لم يحدد معالم دور الدولة في عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق فالنظام الرأسمالي لم يعطِ اي دور للدولة في الاقتصاد .

٧. أن التقاطعات السياسية والخلافات بين القوى السياسية وعدم الاهتمام من قبل الحكومة والاحزاب السياسية بمعاناة ومطالب الشعب مع تركيز أغلب الأحزاب السياسية على الصراع الطائفي كانت نتيجته ضعف الوحدة الوطنية وضعف كيان الدولة مع تكرار نفس هذه القوى في السلطة مما أفسد المسار الديمقراطي ، فالديمقراطية هي آلية لوصول الأشخاص الأكثر كفاءة إلى السلطة وهي عملية تغيير نحو الأفضل .

٨. واجهت العملية السياسية منذ بدايتها عام ٢٠٠٣ تحديات كثيرة تمثل بتوسيع دائرة الارهاب وتفشي الفساد الإداري والمالي وتفاقم الصراع الطائفي الأمر الذي انعكس على بناء المؤسسات

السياسية والاقتصادية مما أثر بشكل كبير في ضعف النمو في الاقتصاد العراقي إذ أن تلك الأحداث لها تأثير مباشر على الاقتصاد العراقي وخاصة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي .

٩. أن القطاع الخاص في العراق أكثر ميولاً في الاستثمار في القطاع التجاري ، رأسمالية تجارية وهذا القطاع لم يواكب عملية التغيير التكنولوجي التي حدثت في العالم بسبب فترة الحصار الاقتصادي لذلك فأنه قطاع ضعيف لم يستطيع أحداث تغيير سريع في الاقتصاد العراقي .

١٠. أن الخطط الاقتصادية والاستراتيجية الاقتصادية التي وضعتها الدولة لم تستطيع تنفيذها من خلال الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الدولة وهذا يوضح مدى الفشل في اداء مؤسسات الدولة لوظيفتها ويعود ذلك الى التركيبة الخاطئة في تشكيل هذه المؤسسات في مرحلة بناء الدولة وهذا السبب الذي اسهم في فشل تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية في العراق .

١١. أن الانقسام القومي والمذهبي ترك أثاراً واضحة في العملية السياسية في العراق وارتباط تلك

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

بصورة مباشرة على الاقتصاد العراقي ويؤدي إلى فشل السياسات المتبعة في الاصلاح .

ثانياً : التوصيات :

١. تغير النظام السياسي في العراق من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي ليكون فيه رئيس الجمهورية منتخب مباشرةً من قبل الشعب وهذا يؤدي الى قوة وتماسك النظام السياسي ومن ثم استقرار الحكومة .

٢. تنفيذ الإدارة اللامركزية ونقل الصلاحيات من الوزارات في الحكومة الاتحادية الى الحكومات المحلية في المحافظات مع تقليص الوزارات في الحكومة المركزية .

٣. التمثيل العادل للمحافظات في الحكومة الاتحادية والوزارات والمؤسسات التابعة الى الحكومة الاتحادية بما فيها السفارات العراقية .

٤. بناء المؤسسة العسكرية وفق الأسلوب الحديث من خلال اعتماد اسلوب التدريب الحديث واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير المؤسسة العسكرية .

٥. ألغاء مجالس الأقضية والنواحي لعدم قدرتها في تطوير تلك الاقضية والنواحي ويدخل ذلك في جانب تقليص النفقات العامة للدولة .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٦. تعديل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بما يحقق التوافق ويضمن الحقوق لكل مكونات الشعب

٧. تنفيذ سياسة الاصلاح الاقتصادي في العراق واعتماد سياسة الاصلاح

٨. يعتمد في المرحلة الأولية الاصلاح في القطاع الزراعي بأمتلاكه ميزة توفر الموارد المائية للاراضي المستصلحة الصالحة والايدي العاملة التي تعمل في هذا القطاع .

٩. أنشاء الصناعات الخفيفة التي تحتاج تكلفتها الى موارد مالية قليلة فضلاً عن سهولة انشاءها وعملها مع التركيز في المرحلة الاولى على الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي وقطاع البناء والتشييد .

١٠. تأسيس المجلس الأعلى لسياسات التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد الوطني مهمته وضع سياسات الاصلاح الاقتصادي والاشراف ومتابعة تنفيذ خطط الاصلاح .

١١. اعتماد قانون البنى التحتية ضمن اولويات الاصلاح الاقتصادي في العراق والتعاقد مع الشركات العالمية في استثمار مشاريع البنى التحتية وفي القطاعات الاقتصادية في العراق هذه الخطوة يستطيع العراق جلب الشركات الاجنبية التي بواسطتها تنقل التكنولوجيا والخبرة الاجنبية في تنفيذ المشاريع .

١٢. تقديم الحوافز والدعم إلى القطاع الخاص وتطوير قدراته المالية وكفاءته في ادارة واقامة المشاريع المختلفة في الاقتصاد العراقي .

١٣. تطوير الجهاز المصرفي في العراق بما يضمن سهولة تقديم القروض والخدمات الى المواطنين والمستثمرين وتقليص الروتين الذي يعرقل عملية تطوير المصارف وكذلك توسيع المصارف في الأقضية والنواحي والقرى .

١٤. تخفيض سعر الفائدة في الجهاز المصرفي في العراق في هذه الخطوة تشجع المستثمرين على الاستثمار واقامة المشاريع .

١٥. تطوير القطاع النفطي من ناحية الاستخراج والانتاج وأنشاء الصناعات البتروكيمياوية في العراق مع ضرورة اقامة الصناعات النفطية المعدة للتصدير .

١٦. معالجة مشكلة الفقر من خلال وضع ستراتيجية القضاء على الفقر .

١٧. العمل على ايجاد فرص العمل و خفض البطالة من خلال تقديم القروض الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص على تشغيل العاطلين عن العمل في المشاريع الاستثمارية التي يقيمها .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المصادر

اولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المعاجم

١. المعجم اللغوي ، لسان العرب
٢. المعجم تاج العروس .

ثالثاً : نشرات الامم المتحدة

١. الامم المتحدة ، تحديات في منطقة معرضة لخطر النزاع والتوتر السياسي ، الاسكوا ٢٠٠٨ .
٢. الامم المتحدة ، تقييم نتائج مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق ، في مجال الحكم الرشيد والوقاية من الأزمات ومعالجتها وتخفيف حدة الفقر ، نيويورك ، ٢٠٠٩.

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٢. ابريك هوبز باوم ، العولمة والديمقراطية والأرهاب لغرب اسيا، ترجمة أكرم حمدان ، ونزهة طيب ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ط١ ، ٢٠٠٦
٣. أثير ادريس عبد الزهرة ، مستقبل التجربة الدستورية في العراق ، دار البصائر ط١ ، (بيروت / ٢٠١١) .
٤. احسان محمد الحسن ، عالم الاجتماع الاقتصادي ، دار وائل للنشر ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٥ .
٥. أحمد أبراهيم الورتي ، مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط ، دار الزمان ، دمشق
٦. أحمد أبو مطر ، سقوط دكيكتاتور ، دراسات تقارير وثائق ، مطبعة الانصار اللبنانية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤.
٧. أحمد سعيفان ، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة ، دراسة مقارنة ، منشورات الجلبي الحقوقية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٨ (منقول) .
٨. أحمد علي دغيم ، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية وتحويل الدول النامية إلى دول متقدمة

، الشركة العربية للنشر والتوزيع القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤ .
٩. أديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي إلى أين ، دار الراهب ، النجف ، ط١ ، ٢٠١١.
١٠. اريل لوان ، عاصفة الصحراء ، ترجمة منيرة أسمر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١ .
١١. أستراتيجية الأمن القومي العراقي ، ٢٠٠٧-٢٠١٠.
١٢. اسماعيل علي سعد ، المجتمع والسياسة دراسات نظرية تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ط١ ، ١٩٨٣ .
١٣. أشرف الخالدي وفيكتور تانر ، العراق شكل جديد صاغه التطهير المذهبي ، في أوضاع العالم ٢٠٠٩ ، تحت أشراف برتران بادي وماندرين تولوتي ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٩ .
١٤. افتسان الغريب ، مأزق الأمبراطورية الامريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، مارس ، ٢٠٠٨ .
١٥. ألان غريش ، صعود ايران في الشرق الاوسط ، في أوضاع العالم ، ٢٠١٠.
١٦. نصرت عبد الله البستكي ،امن الخليج في القرن الحادي والعشرين ، الدار العربية للنشر بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨.
١٧. اياد حامد الجهاني ، ومشروع الاصلاح الديمقراطي الأ
٢٠٠٨.
١٩. أية الله العظمى خامنئي ، لحمك لحمي ودمك دمي ، ترجمة دار الولاية ، ط١ ، ٢٠١٢.
٢٠. أيمن أحمد الورداني ، حق الشعب في استرداد السيادة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٨ .
٢١. باسل النقيب ، موجز البرنامج الليبرالي لعراق المستقبل ، دار الحكمة ، لندن ، ط٢ ، ٢٠٠٩.
٢٢. بدر غيلان وهم ، السوق النقدية والمالية في العراق ، بغداد ، ط٢ ، ٢٠٠٩ .
٢٣. بسام الحجاز ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، الاسكندرية.
٢٤. تحرير ياسين ، مرصد الإصلاح العربي ، الإشكاليات والمؤشرات ، تقديم اسماعيل سراج الدين ، هلا للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٨ .
٢٥. تقرير حول نقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة والصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي – برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، التقرير الستوي ٢٠٠٤ ، العراق ، في الحرب على العراق ، يوميات وثائق ، تقارير ، (١٩٩٠-٢٠٠٥) ، مركز دراسات الوحدة

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧.
٢٦. توماس فريدمان ، العالم المسطح ، تاريخ موجز للقرن الواحد العشرين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
٢٧. ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١١
٢٨. جاسم يونس الحريري ، الوحدة الوطنية في احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ق١ ، ٢٠٠٤.
٢٩. جعفر نجم نصر ، الذاكرة المستنيتة ، نحو بناء ذاركة وطنية للاقليات والاثنيات العراقية ، في واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق ، اشراف أ . د شهران العجلي ، أ . د كامل جاسم المرياني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣.
٣٠. الجنرال طوني زيني ، معركة السلام ، ترجمة د . نشوى ماهر كرم الله ، العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٩.
٣١. جورج دبليو بوش ، مذكرات جورج دبليو بوش ، قرارات مصيرية ، شركة المطبوعات ،
٣٢. جوزيف [illegible] وسيلة النجاح في السياسة الدولية ،
٣٣. جيمس بول وسيلين ناهوري ، الحروب والاحتلال في العراق ، تقرير المنظمات غير الحكومية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧.
٣٤. جيوفاني اريغي وجاسون مور ، التطور الرأسمالي في المنظور التاريخي العالمي في اطوار التطور الرأسمالي : الازدهار والازمان والعرلمان ، تحرير روبرت اولبرستين ماكو يتوه وريتشارد وسترا الان مريغ ، ترجمة عدنان حسن منشورات الهيئة العامة السويدية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٩ .
٣٥. حسان شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، العاتك لطباعة الكتاب ، القاهرة ، بلا تاريخ .
٣٦. حسين الدوري ، عاصم الأعرجي ، عبد الرزاق ابراهيم الشخلي ، تطور الإدارة العامة في العراق ، مطابع الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ط ١٩٧٩.
٣٧. حسين غراب ألسكيني ، الموضوعات الخلافية في الدستور العراقي ، دراسة قانونية ورؤية سياسته ، الغدير ، البصرة ، ط١ ، ٢٠٠٨.
٣٨. حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، بحث في تغير الاحوال والعلاقات ، ط٢ ،

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!
Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.
Remove Watermark Now

بيروت ، ٢٠٠٩ .
٣٩. حميد بوزرسلان ، بعد سبع سنوات . في اوضاع العالم ٢٠١٠ ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠ .
٤٠. حميد حنون خالد ، حقوق الانسان / مكتبة السنهوري / بغداد ، ط١ ، ٢٠١٣
٤١. حميد سعدون ، التنمية السياسية والتحديث في العالم الثالث ، ، الذكر للنشر والتوزيع ، عمان ، ط ١ ، ٢٠١١ .
٤٢. حيدر غيبة ، ماذا يعد أخفاق الرأسمالية والشيوعية ، شركة المطبوعات ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥ .
٤٣. خالد محسن جابر اليعقوبي ، السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان (٢٠٠٣) ، الدار العربية ، بيروت ، ط١ ، (٢٠١٣).
٤٤. خيري عبد الرزاق جاسم ، نظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٢.
٤٥. رافع خضر صالح شبر ، فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني في العراق ، المكتب السنهوري ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٢ .
٤٦. روجيه ودي ، [illegible] الحضارة التي تحفر للانسانية قبرها ، ترجمة [illegible] ، تطورها ، مصيرها ، حمايتها ، ٢٠٠٨.
٤٨. ريجيس دوبرية جان زيغلر ، كي لا نستسلم ، ترجمة رينيه الحايك وبسام جحاز ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥.
٤٩. زبيغنيو برجنسكي ، رؤسة استراتيجية ، امريكا وأزمة السلطة العالمية ، ترجمة فاضل جنكر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠١٢.
٥٠. سالم توفيق النجفي ، التنمية الاقتصادية في العراق : الحاضر والمستقبل ، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.
٥١. سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، مدخل استراتيجي للمكافحة ، محمد الدكتور ، بغداد ، ط٢ ، ٢٠١١.
٥٢. سامي ريحانه ، العالم في مطلع القرن ٢١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨.
٥٣. الستراتيجية الامريكية للعراق والمنطقة ، مركز العراق للدراسات ، دار الصنوبر ، بغداد ،

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!
Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.
Remove Watermark Now

ط١ ، ٢٠٠٨.
٥٤. سعد ناجي جواد ، الحالة العراقية ، في كيف يضع القرار في الانظمة العربية ، مركز تحرير نفين سعد ، دراسات الوحدة العربية ، ببيروت ، ط١ ، ٢٠١٠.
٥٥. السكندر دوغين ، أسس الجيوبولتيكا ، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي ، ترجمة د. عماد حاتم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤ .
٥٦. سمير أمين ، ما بعد الرأسمالية المتهالكة ، ترجمة د . فهيمة شرف الدين ، و د . سناء أبو شقرار ، الفارابي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣.
٥٧. السيد محمد حميدة ، الطاهرة ، سياسات التكييف الاقتصادي المدعمة بالصندوق او من خارجه عرّض للدراسات ، مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٢ .
٥٨. السيديسين ، الحوار الحضاري في عصر الدولة ، نهظة مصر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢
٥٩. سيمون كلارك ، الصراع التطبيقي وفرط التراكم العالمي لرأس المال ، في اضواء التطور الرأسمالي لازدهارات والازمان والعولمات تحرير روبرت اولبرتين – ماكو اينوه ، ريتشارد [illegible] ترجمة عدنان حسن ، منشورات الهيئة العامة السويدية – دمشق ، [illegible]
٦١. صبيح عبد المنعم أحمد ، الاتساق الاثنية وطبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي في واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق ، اشراف أ.د. شهران العجلي ، أ . د كامل جاسم المرياني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣.
٦٢. عادل عبد اللطيف ، الإصلاح السياسي في الدول العربية في ضوء المعايير الدولية والمضاربات الأقليمية في المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية ، بحوث الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦ .
٦٣. عبد الجبار أحمد عبد الله ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٠.
٦٤. عبد الجبار الحلفي ، الاقتصاد ، " النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة " ، مركز العراق للدراسات البيئية ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٨.
٦٥. عبد الحسين العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدول الانتقال نحو اقتصاد السوق ، معهد الاصلاح الاقتصادي ، بغداد ، ط١ ٢٠٠٨ .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٦٦. عبد الحسين شعبان ، الدستور نظام الحكم في احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٤.
٦٧. عبد العظيم سعيد ، ثمن الإصلاح أهمية التفكير الجاد في مستقبل مصر ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
٦٨. عبد الغني بسيوني عبد الله ، سلطة ومسؤولية الدولة في النظام البرلماني ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥.
٦٩. عبد الله رزق ، الاقتصاد العالمي في زمن الازمات المتناسلة ، دار المنهل اللبناني ، ط١ ، ٢٠١٢ .
٧٠. عبد الله محمد عبد الرحمن ، علم الاجتماع السياسي ، النشأة التطورية ، الاتجاهات الحديثة المعاصرة ، دار النهظة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١ .
٧١. عبد المنعم السيد علي ، البناء الاقتصادي العراقي الأسس والمقومات – القيود والتحديات في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٦ .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٧٤. عبد علي كاظم المعموري ، و د . طالب عبد صالح ، مستقبل الاقتصادي العراقي في ظل التحول نحو اقتصاد السوق ، (بغداد – ط١ – ٢٠٠٦).
٧٥. عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦ .
٧٦. عدنان الأسدي ، المتغيرات السياسية في العراق ما بعد ٩-٤-٢٠٠٣ ، الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١١ .
٧٧. عصام الدبس ، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي ، ط١ ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠١٠ .
٧٨. علي الدين هلال ، النظام السياسي المصري بين أرث الماضي وأفاق المستقبل ، ١٩٨١-٢٠١٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
٧٩. علي محمد علوان ، ومثنى علي حسين ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ في إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات الدولية ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ .

٨٠. عماد عبد الرزاق الشيخ داود ، الفساد والإصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٣ .
٨١. عماد عبد اللطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص ، الادوار والسياسات والوظائف ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٢.
٨٢. عماد محمد علي العاني ، دور الأعلام في بلورة الرأي العام في صنع القرار الاقتصادي في النشاط الاقتصادي العراقي ، الندوة العلمية التي أقامتها كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.
٨٣. ف . ي . كربوف ، امبراطورية كل الارض أو خفايا النظام العالمي الجديد ، ترجمة منتجي يونس ، دار علاء الدين ، دمشق ، ط٢ ، ٢٠٠٩.
٨٤. فاضل جواد دهش ، الآثار المترتبة عن أنظمة العراق في منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٨ .
٨٥. فتحي محمد البعجة ، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي ، دراسة الاقتصاد السياسي العربي ، الكتاب الثالث ، دار النهضة العربية بن غازي ، ط١ ،
٨٦. فضل علي مطلق ، الآثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية ، مطبعة الوحدة ، ط١ ، كتاب
٨٧. فؤاد محمد ، مجموعة العربية
٢٠٠٣.
٨٨. فهد عبد الرحمن آل ثاني ، العولمة والدولة الرفاهية الاجتماعية في دولة الرفاهية الاجتماعية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي في الاسكندرية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦ .
٨٩. فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر ، العقد الجمهوري الاول ، مكتبة مصر ، القاهرة .
٩٠. فيبي مار ، عراق مابعد ٢٠٠٣ ، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد ، دار امل الجديدة ، دمشق ، ط١ ، ٢٠١٣ .
٩١. كامل كاظم بشير الكناني ، ارجوحة التنمية في العراق بين الماضي وتطلعات المستقبل ، دار الدكتور ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٣ .
٩٢. كمال البصري ، الموازنة الفدرالية في العراق وتحديات الاقتصاد العراقي ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ، بغداد.
٩٣. كمال البصري ، الموازنة الفدرالية وتحديات الاقتصاد العراقي ، المعهد العراقي للأصلاح الاقتصادي ، بغداد ، ط١ ، بلا تاريخ.

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!
Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.
Remove Watermark Now

٩٤. لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ط١ ، ١٩٨٦
٩٥. لستر ، ثرو المتناطحون ، المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وامريكا ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ط١ ، ١٩٩٥ .
٩٦. ليسترب . بيرسوب ، ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير ، دار المعارف ، القاهرة.
٩٧. ماجد محمد خورشيد الداوودي ، هموم الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١٢ .
٩٨. مادلين أولبرايت ، الجبروت والجبار ، تأملات في السلطة ، والدين والشؤون الدلوية ، الدر العربية للعلوم – ناشرون ، ترجمة عمر الايوبي ، ط١ ، ٢٠٠٧.
٩٩. مارينا سيرونفا ، التحولات الدستورية في العراق ، صفحات من تاريخ الثوار الدستوري والسياسي في العراق ، ترجمة د . فالح الحمداني ، (مكتبة عدنان ، بغداد) ١-١٢.
١٠٠. محمد أحمد عبد المنعم ، مبدأ المواطنة والاصلاح الدستوري ، دراسة تحليلة مقارنة ، دار النهضة العربي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧ .
١٠١. محمد أحمد عبد المنعم ، مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري ، دراسة تحليلية مقارنة ، دار النهضة العربي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧ .
١٠٢. محمد [illegible] التغيير الاجتماعي ، دار قطر [illegible]
١٠٣. [illegible] النظريات والمنظمات [illegible] ، منشورات الجلبي الحقوقية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢ .
١٠٤. محمد باقر المجلسي ، بحار الأنوار ، الجزء ٤٤ ، مؤسسة الوفاء ، بيروت ، ١٩٨٣ .
١٠٥. محمد سمير الهباب ، برامج التكيف الهيكلي للزراعة في اطار الاصلاحات الاقتصادية والسياسات ، في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في الدول العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ .
١٠٦. محمد عبد الشفيع ، الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخصخصة في مصر ، في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في الدول العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ .
١٠٧. محمد علي زويني ، الاقتصاد العراقي ، الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٦.
١٠٨. محمد وائل القيسي ، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج ، دراسة مستقبلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدار العربية للعلوم ونشرون ، الدوحة ، ط١ ، ٢٠١٣.

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!
Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.
Remove Watermark Now

١٠٩. مختلف أوجه الاسلام السياسي – أوضاع العالم ، ٢٠١٠ ، أشراف برتران بادي ودومنيك أفيدال ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠ .
١١٠. مسودة الدستور العراقي الذي اقرته الجمعية الوطنية على الاستفتاء منتصف تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٥ ، الحرب على العراق .
١١١. مصطفى أبو زيد فهمي ، القانون الإداري العام ، دار الجامعة ، ١٩٩٣.
١١٢. مصطفى محمد عبد الله ، التصحيحات الهيكلية ، والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية ، في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط ، الجزائر بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ .
١١٣. مظهر محمد صالح ، مدخل في الاقتصاد السياسي ، الدولة الريحية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (١٩) ، ٢٠١٠.
١١٤. منار محمد الرشواني ، سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٣ .
١١٧. ناصر عبيد الناصر ، دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد ، ط١ ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٦ .
١١٨. النتائج النهائية للانتخابات التشريعية العراقية ، الحرب على العراق ، يوميات وثائق تقارير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧.
١١٩. نجيب عيسى ، سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان ، في البلدان العربية ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط ، الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ .
١٢٠. نعوم تشومنسكي ، الهيمنة أم البقاء ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤.
١٢١. نيكولاس غايات ، قرن أمريكي أخر ، ترجمة رياض حسن ، تدقيق تانيا بشارة ، دار الفارابي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣ .
١٢٢. هنري كيسنجر ، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٣ .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١٢٣. وليد عبد الحي ، أفاق التحولات الدولية المعاصرة ، مؤسسة دار الشروق ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٢.
١٢٤. وليم بلوم ، قتل الامل ، تدخل العسكريين الامريكيين ووكالة المخابرات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية ، منشورات العبيكان ، ط١ .
١٢٥. ياسين سعد محمد البكري ، المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع ، العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨ – ١٩٩٣ ، مؤسسة مصر ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١١.
١٢٦. اليان اندرسي ، عراق المستقبل ، دكتاتورية ديمقراطية ام تقسيم ، مراجعة ماجد شبر ، دار الورق ، لندن ، ٢٠٠٦.
١٢٧. يحيى اليحياوي ، العولمة اية عولمة ، دار مريفيا والمشرق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢ .

رابعاً : الدراسات والبحوث
This is a watermark for the trial version, register to get the full one!
Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.
Remove Watermark Now

٣. أحمد خليل الحسني ، تقييم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة إعمار العراق ، الدراسات الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العدد (١١) ، ٢٠٠٩ ، ص١٥١-١٧١ .
٤. أحمد سيد أحمد ، مستقبل العراق بين الدستور الجديد والتدهور الامني ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٦ ، أبريل ٢٠٠٤.
٥. أحمد يوسف القرعي ، دور المجتمع المدني في الأصلاح العربي ، السياسة الدولية ، العدد ١٥٦ ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
٦. ازهار الغرباوي ، تطور الدور الامريكي تجاه دول غرب أفريقيا ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (١٤) ، ٢٠٠٩.
٧. أسامة غزالي حرب ، الإصلاح من الداخل ، المجلة السياسية الدولية ، العدد (١٥٦) ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
٨. أشرف كشك ، حقيقة الانسحاب الامريكي من العراق ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (١٨٢) ، أكتوبر ٢٠١٠.

٩. أشرف محمد عبد الله ياسين ، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٦ ، بيروت ، ٢٠١٠.
١٠. اكرم الوتري ، كيف وضع الدستور العراقي سنة ١٩٢٥ ، افاق عربية ، دائرة الاعلام والثقافة ، وزارة الاعلام ، ع (١٠) ، بغداد ، ١٩٩٣.
١١. آمنة محمد علي ، السياسة الخارجية تجاه الأتحاد الأوروبي وأفاقها المستقبلية ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، العدد (٤٤) ، نيسن ٢٠١٠.
١٢. امين المميز ، رسائل من الملك فيصل الاول الى لورنس ، افاق عربية ، دائرة الاعلام والثقافة ، وزارة الاعلام ، العدد (٧) ، بغداد ، ١٩٧٩.
١٣. أنا أدباس . الأرجنتين ومشاكل الرأسمالية هل يكون الحل في المزيد من الرأسمالية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد (٧) www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world
١٤. أويكيل نسيمة ، ويوكساني رشيد ، مصيبح أحمد ، الأزمة المالية في منطقة الأورو أسباب وانتشارها والدور الذي تلعبه الأسواق العالمية ووكالات التصنيف الائتماني فيها ن
١٥. بحث اقتصادي عن [illegible] العربية للبحوث الاقتصادية والتجارة [illegible] بيروت [illegible] الخليجية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات العدد (٣٥٤) ، بيروت ، ٢٠٠٨/٨.
١٦. باقر جواد كاظم ، الادراك الاقليمي للسياسة الايرانية في الخليج العربي ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدوان (١٩-٢٠) ، ٢٠١٠ .
١٧. بالقاسم عباس ، التثبيت والتصحيح الهيكلي ، مجلة جسر التنمية ، سلسلة دوريات تعنى بقضايا التنمية ، العدد (١٣١) ، أيار ٢٠٠٤ .
١٨. بيداء محمد أحمد ، دراسة تاريخية مقارنة لموقف الشعب العراقي من المعاهدة العراقية البريطانية والاتفاقية العراقية الامريكية عام ٢٠٠٨ ؛ انظر كذلك أ.م.د مثنى علي المهداوي ، العلاقة المستقبلية للعراق مع الولايات المتحدة الامريكية ، بغداد ، العدد (٣٦) ، حزيران ٢٠٠٨ .
١٩. تغريد حنون ، فكرة الديمقراطية بين النشأة والتغيير في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨.
٢٠. جاسم يونس الحريري ، مستقبل العراق بعد الانتخابات إلى أين ، مجلة أراء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد السابع ، مارس ٢٠٠٥.

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!
Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.
Remove Watermark Now

٢١. الجدل الأوروبي حول مشروعية حرب العراق ، السياسة الدولية ، العدد (١٨٢) ، أكتوبر ٢٠١٠.
٢٢. جاسم محمد عبد الكريم ، الديمقراطية التوافقية في العراق الجديد ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨.
٢٣. جون وسوليفان ، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد (١٠) ، www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world.
٢٤. جوزيف ناي ، الفترة من بول وفوويتز إلى ريتشارد بيرل ، هكذا يفسر مهندسو حرب العرق الامريكيون فشلهم في الحرب ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٣٥٨) ، ٢٠٠٨ .
٢٥. جون سوليفان ، تحقيق التنمية الاقتصادية عبر بناء جسور بين الاقتصاد والديمقراطية والحوكمة ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد (٢٩) ، www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٢٨. خالد خسين حسون ، البعد الدولي في شيوع ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، (دراسة في حالة العراق بعد الاحتلال الامريكي ، قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان (١٩-٢٠) ، ٢٠١٠ .
٢٩. خالد سرحاني ، مجلس الحكم الانتقالي ومستقبل نظام الحكم في العراق ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٦ ، ٢٠٠٤.
٣٠. خضر عباس عطوان ، النظام السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية – دراسات سياسية ، قسم الدراسات السياسية ، بيت الحكمة ، العدد (١٢٢) ، بغداد ، ٢٠١٢ .
٣١. خلود محمد خميس ، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ع ٤٤ ، ٢٠١٠.
٣٢. خليل العناني ، الشرق الأوسط الكبير ، السياسة الدولية ، العدد ١٥٦ ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٤.

٣٣. خميس حزام البدري : طبيعة النظام السياسي في ضوء الدستور ٢٠٠٥ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٦ ، حزيران ٢٠٠٨.

٣٤. خميس دهام حميد ، النظام السياسي العراقي وموقفه من المصالحة الوطنية ، مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨ .

٣٥. خيري عبد الرزاق جاسم ، النظم السياسية العربية : انهيارات وثورات متعاقبة ، المرصد الدولي ، العدد (١٧) ، حزيران ، ٢٠١١.

٣٦. راي دياموند : حتمية الحكم الديمقراطي الصالح ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد (١٢) ، www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world .

٣٧. رايومند ويليام بيكر ، التطهير الثقافي والقضاء على الدولة العراقية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٧٩ ، ٢٠١٠ .

٣٨. رشا حمدي ، دور الامم المتحدة في العراق ، الانعكاسات والدلائل ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٦ ، ٢٠٠٤.

٣٩. سعدون الزهيري ، الاصلاح الاقتصادي بين الادارة الديمقراطية واليه السوق ، واسط للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، ٢٠٠٨ .

٤٠. سعيد عبد الحسين ، العلاقات العراقية الامريكية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨ .

٤١. سوسن كريم الجبوري ، الخصخصة وسيلة الاصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، العدد (١١) ، ٢٠٠٨ .

٤٢. سيزرا موزا : التغير في دور هياكل الشركات في امريكا اللاتينية ، مجلة الإصلاح السياسي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد (١٤) www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world.

٤٣. شريل بوبينارد ، الاسلام المدني ، الديمقراطي من مشاركة فيه وما هي مصادره واستراتيجيته ، المستقبل العربي ، مركز الوحدة العربية ، العدد ٣٠٤ ، بيروت ، ٢٠٠٢.

٤٤. صالح عباس الطائي ، الاعلام والوطنية (دور الاعلام في تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد (١٩-٢٠) ، ٢٠١٠ .

٤٥. صباح النعاس ، السلوك الديمقراطي في المشاركة السياسية في العراق ، دراسات دولية ، قسم الدراسات الدولية ، بيت الحكمة ، العدد (٢٢) ، بغداد ، ٢٠١٢ .

٤٦. صباح عبد الرحمن المدنوم ، العلاقات السعودية العراقية في اعقاب احتلال العراق ،

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

مجلة اراء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (٧) ، ٢٠٠٥.
٤٧. ضاري رشيد ياسين ، العلاقات العراقية الكويتية ، مجلة اراء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (٧) ، ٢٠٠٥ .
٤٨. عادل حمزة عثمان ، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي الديمقراطي ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، حزيران ٢٠٠٨ .
٤٩. عادل حمزة عثمان و د. عامر هاشم عوزاد ، أثر دعوة العراق لتشكيل محكمة دولية على العلاقات العراقية – السورية ، دراسة سياسية – قانونية ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٤٤) ، ٢٠١٠.
٥٠. عاصم محمد عمران ، مستقبل العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاوني الخليجي ، مجلة اراء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (٧) ابو ظبي ، ٢٠٠٥.
٥١. عامر حسن فياض ، أزمات ومزالق بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر ، مجلة حمورابي ، بغداد ، العدد (٣) ، حزيران ٢٠١٢.
٥٢. عبد الاله بلقزيز ، ورقة الاصلاح السياسي في العالم العربي ، المستقبل العربي ، مركز الوحدة العربية ، العدد ٣٠٤ ، بيروت ، ٢٠٠٤
٥٣. عبد الخالق محمود ، العراق يساهم في استقلاله ، مجلة [illegible]
٥٤. [illegible] العراق ودول الجوار [illegible]
٥٥. عبد العظيم محمود حنفي ، إرسال قوات تركية إلى العراق وترميم الشراكة الاستراتيجية الامريكية – التركية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (١٥٦) ، ٢٠٠٤ .
٥٦. عبد الله خليفة الشايجي ، العلاقات الكويتية – العراق اقراءة كويتية ، مجلة اراء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (٧) ، ابو ظبي ، ٢٠٠٢ .
٥٧. عبد الله عرفان ، الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان ، السياسة الدولية ، العدد (١٨٢) ، اكتوبر ٢٠١٠.
٥٨. عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، العراق و السعودية انشغالات الحاضر ، مجلة اراء ، مركز الخليج للابحاث العدد (٧) ابو ظبي ، ٢٠٠٥.
٥٩. عبد علي كاظم المعموري و م.م رشيد طلال الربيعي ، قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان (١٩-٢٠) ، بغداد ، ٢٠١٠.
٦٠. عقيل محمد عبد ، أثر المتغير الاقتصادي على صنع السياسة الخارجية ، دراسة في الفلسفة الاقتصادية للعراق والسياسة البديلة وأثرها في صنع السياسة الخارجية للفترة

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!
Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.
Remove Watermark Now

(٢٢٠٣-٢٠٠٨) ، العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العدد (٢٢) ، ٢٠٠٨.

٦١. فاطمة حسين سلومي ، الانتخابات البرلمانية العراقية (٢٠٠٣-٢٠١٠) ، مجلة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد ، العدد ٤٢ ، كانون الأول ٢٠١٢.

٦٢. فتحي العفيفي ، الخليج العربي ، التعدية السياسية ومشكلة البيروقراطية السطوية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢٩٧) ، بيروت ، ٢٠٠٣ .

٦٣. فؤاد نهر ، عوامل واسباب الغزو الامريكي للعراق ، مجلة اراء ، مركز الخليج للابحاث العدد (٧) ، ابو ظبي ، ٢٠٠٥.

٦٤. قحطان الطويل ، التنمية الشاملة والتوزان بين الصناعة والزراعة في العراق ، أفاق عربية ، دائرة الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والاعلام ، العدد (١) ، بغداد ، ١٩٧٨ .

٦٥. كريستينا كوش ، عودة إلى الواقعية في سياسات أوروبا تجاه الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، العدد (١٨٢) ، أكتوبر ٢٠١٠.

٦٦. شكولينكوف ، أسطورة الدكتاتور العادل : حاكم قوي .. أم مؤسسات قوية ، مجلة

٦٧. مركز المشروعات الدولية الخاصة

٦٨. محسن عوض ، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الاصلاح التدريجي والفعل الثوري (٢٠٠١-٢٠١١) ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٣٦٠ ، ٢٠١٢ .

٦٩. محمد أل ياسين ، ممارسة وجهود التنمية الإدارية في العراق خلال ثلاثة عقود (الأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية الإدارية لخطط التنمية الإدارية الخمسية أنموذجاً ، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (٢٨) ، ٢٠١٢.

٧٠. محمد الدوري ، هلي يمكن التعويل على الامم المتحدة في العراق ، مجلة اراء ، مركز الخليج للابحاث ، العدد (٧) ، ابو ظبي ، ٢٠٠٥.

٧١. محمد السعيد أدريس ، اتجاهات المعاكسة مواقف فاعلين الاقليمين غير العرب تجاه الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، أبريل ٢٠١٢ .

٧٢. محمد السعيد أدريس ، اتجاهات معاكسة ، مواقف الفاعلين الأقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية ، السياسة الدولية ، العدد (١٨٨) ، أبريل ٢٠١٢ .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

٧٣. محمد سعد أبو عامود الولايات المتحدة وإعادة بنء الدولة في العراق ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٦ ، ٢٠٠٤.
٧٤. محمد مجاهد الزيات ، العراق بعد الانتخابات المعادلة السياسية بلا تغير ، السياسة الدولية ، العدد (١٨١) ، القاهرة ، ٢٠١٠.
٧٥. منى حسين عبيد : التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، حزيران ٢٠٠٨ .
٧٦. المؤسسات الدستورية وعلاقتها بالديمقراطية ، مجلة دراسات قانونية وسياسية ، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، فرنسا ، العدد التجريبي ، آذار ٢٠٠٤.
٧٧. ناتالي توتشي ، الدور التركي في الشرق الاوسط ، السياسة الدولية ، العدد (١٨٢١) ، أكتوبر ٢٠١٠ .
٧٨. نادر فرجاني : الحكم الصالح ، رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ،

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

في العراق باستخدام قانون okyn واختبار Toda – gawaw ، القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العدد (٣) ، ٢٠١٠ .
٨٢. نزار اسماعيل الحيالي ، ملاحظات منهجية في تحليل الصراع العراقي الداخلي ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، حزيران ٢٠٠٨ .
٨٣. نظلة الجبوري ، قراءة في ماهية النظام السياسي في عراق التغير في التحولات السياسية والاقتصادية في العراق ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦.
٨٤. هدى محمود جبر ، العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية للشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٦ ، ٢٠٠٤.
٨٥. همسة قحطان الجميلي ، أهمية دور الامم المتحدة في العراق ، العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨ .

٨٦. هيثم كريم صيوان ، العلاقات العراقية – التركية ، رؤية في إمكانيات التعاون واحتمالات الصراع في العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الاحتلال ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٨.

٨٧. هيفاء أحمد محمد ، الاضطرابات السياسية في تونس ودورها في انهيار حكم بن علي ، المرصد الدولي ، بغداد ، العدد (١٧) ، حزيران ، ٢٠١١.

٨٨. هيفاء أحمد محمد ، د . سداد مولود سبع ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية : المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية : دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٤٤) ، نيسان ٢٠١٠.

٨٩. وسن كريم الجبوري ، الخصخصة وسيلة الاصلاح الاقتصادي في العراق ، القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العدد (١١) ، ٢٠٠٩ .

٩٠. ياسين محمد حمد ، دولة القانون في العراق المقومات والمعوقات ، مجلة العلوم السياسية ، [illegible] عن كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨ .

[illegible] ، مع إشارة إلى العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢.

٢. ستار شدهان الزهيري ، الأبعاد السياسية والاقتصادية لسياسات الأتحاد الأوربي تجاه شمال أفريقيا ، (١٩٩٢ – ٢٠٠٦) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٦ .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

سادساً : التقارير

١. وزارة التخطيط . تقرير الاقتصاد العراقي ٢٠١٣ ، بغداد ، ٢٠١٣.
٢. وزارة التخطيط ، التقرير الاحصائي للمسح الصناعي – الزراعي الشامل في العراق لسنة ٢٠٠٧.
٣. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، التقديرات الاولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي لسنة ٢٠١١.
٤. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، التقديرات الاولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠١٢ .
٥. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية لعام ٢٠١١-٢٠١٢.
٦. وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لعام (٢٠١٢-٢٠١٣) .
٧. وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٩ ، بغداد ، ٢٠٠٩.

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

١. العراق يعلن عن جولة تراخيص ثالثة لاستثمار ٣ حقول غاز ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١٨٤٣ ، ٧مايو ٢٠١٠

سابعاً : الانترنت

١. أوباما دعا لتشكيل حكومة عراقية جديدة ، ٢٠١٤/٨/٩ على الموقع elnashra.com .
٢. وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية ٢٠١٠-٢٠١١ على الموقع الرسمي للوزارة www.mop.gov-iq
٣. وزارة التجارة ، مسيرة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على الموقع WWW . MOT .GOV .IQ / arabi/index.php? name .
٤. ترحيب أممي بتشكيل الحكومة العراقية واوباما يهاتف العبادي بتاريخ ٢٠١٤/٩/٨ على

الموقع :
www. Alhurra . com / contant / obama – abadi .. goverment
٥. تردي ترتيب المنطقة العربية في مؤتمر حرية الصحافة
www . dc4mf . org / ar / com / ent
٦. التصنيف العالمي على الموقع
http : // fst . org / inda at 2014 indet 2014 php
٧. جولة التراخيص الاولى عام ٢٠٠٩ oil Almanacs in Arabic على الموقع
www.openoil.net/wikii/ar/index.php
٨. حيدر إبراهيم علي ، الإصلاح السياسي المفهوم وفرص بناء رؤية مشتركة ، مركز الندى للدراسات السياسية على الموقع al quds conter / arabic / pages . php
٩. د . امين المشافية ، الإصلاح السياسي ، المعنى والمفهوم ، جريدة الدستور الأردنية . على الموقع www. addustour.com
١٠. داتيان كوفمان ، الخرافات والحقائق المرتبطة بإدارة الحكم والفساد ، مركز المشروعات الدولية الخاصة
econ . to – relax . net / t684 – topic
١٣. جولة التراخيص الرابعة ٢٠١٢ oil Almanacs in Arabic على الموقع
www . shafa 9 . com /47666
www.openoil.net/wikii/ar/index.php
١٤. فلاح حسن الربيعي ، قطاع النفط في العراق بين الواقع والافاق المستقبلية ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٢٣٤ في ٢٠٠٨/٣/٢٨
www.aheuder.org/debat/show.art.asp
١٥. قطاع النفط الاستخراجي على الموقع www.imin/9/articles
١٦. محمد السعيد أدريس ، عراق ما بعد المالكي .. أي مستقبل ٢٠١٤/٨/٢٠ على الموقع
www.alkhaleej.ae/page/
١٧. منتدى الإصلاح العربي ، وثيقة الاسكندرية في مارس ، ٢٠٠٤ ، على الموقع
www. Mibalex .org / arf / ar / Document / fit psi . html .
١٨. منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (مكتب اليونسكو في العراق) ، نحو التنمية الزراعية في العراق ، على الموقع الالكتروني :-

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!
Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.
Remove Watermark Now

www.unesco.org/new/ar-/towards an agricultureal thrive in Iraq

١٩. يسرى الغرباوي ، مدخل إلى مفهوم الإصلاح والديمقراطية على الموقع
Ahkamdigital – org – eg /articles – aspt ? sekial

٢٠. د . محمد زاهي ، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي نحو رؤية عربية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في طرابلس – ليبيا ، المركز العالمي للدراسات والبحوث ، ٢٠٠٠ . / . info . arabrnewal . www .

٢١. مستقبل العراق بعد سحب المالكي ترشيحه ودعمه للعبادي على الموقع
www.aljazeera.net

٢٢. غسان العطية ، الحرب الاهلية والتقسيم أتيان .. امريكا منحت العراق للنظام الايراني كما منحت لبنان لنظام الاسد . ٢٠١٤/٥/١٩ على الموقع aliraqnews.com

٢٣. احتلال داعش للمحافظات الغربية هدفه تقديم كركوك للاكراد...
www.alkashf.org/news.php?action=view&id=1955

٢٤. مؤتمر باريس ينهي أعماله بالتأكيد على دعم العراق في جهوده...

٢٥. مؤتمر باريس يتعهد بدعم الاقتصادي للعراق

٢٦. د. بارق شبر – مؤشرات الاقتصاد الكلي | Iraqi ...
iraqieconomists.net/ar/2013/09/.../مؤشرات-الاقتصاد-الكلّي-٢٠٠٣-٢٠١/

٢٧. سهام بنت محمد حلوة ، الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق ، على الموقع ،
http://www.sarahanews.com

٢٨. محمد محمود السيد ، مفهوم الأصلاح السياسي ، الحوار المتمدن ، العدد (٥٥) ، ٢٠١١/٣/٢٣ ،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594

٢٩. زيارة الاربعين ، اذاعة الهدى الاسلامية على الموقع
www.al-hodaonline.com/index.php/iraq-news/tag/

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ثامناً : Books

1. joseph presen , Russiapitalist Revolution why market failed , www.wilsoncenter.com

2. mark Adomanis Araticle Grussias Ecomomic perfor mamce is a ctually very similar to other East Euro peam countries for bes , www.forbes.com

3) Edwards , Herman Ruessia Reform in the problem not the solution . www.thirdworldtraveler.com

4) Jamesr millar and , lilia , obstractes and opportunties to Russia economic Reform , www.nbr.org

5) An Assessment of putins Economic policy . by Anders Asland , peterron in stitute for international Economis iuly 2008 .

6. willamon . The political economy of pension reform : Russia www . nbc . edu

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:

1.No watermark on the output documents.

2.Can operate scanned PDF files via OCR.

3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المحتويات

الموضـوع	رقم الصفحة
المقدمة	أ – ج
الفصل الأول : الإصلاح السياسي والاقتصادي – الإطار المفاهيمي – الأبعاد والدلالات الفكرية	١
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي والاقتصادي	٢
المطلب الأول :– مفهوم النظام السياسي :	٢
المطلب الثاني : مفهوم الاصلاح	٤
المطلب الثالث :– مفهوم الإصلاح السياسي :–	٧
المطلب الرابع :– مفهوم الإصلاح الاقتصادي :	٩
المبحث الثاني :– تعريف الإصلاح السياسي والاقتصادي	١٢
المطلب الأول : اصطلاح النظام السياسي والإصلاح السياسي	١٢
المطلب الثاني :– العلاقة بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي	٢٨
المطلب الثالث :– تعريف الإصلاح الاقتصادي وأهدافه	٣٢
المطلب الأول :– الابعاد والدلالات الفكرية للإصلاح السياسي :	٣٩
المطلب الثاني : الابعاد والدلالات الفكرية للإصلاح الاقتصادي :	٤٤
الفصل الثاني : الاصلاح السياسي والاقتصادي في المؤسسات العراقية ٢٠٠٣–٢٠١٤ في اطار الحراك الاقتصادي للمنظمات الاقتصادية – النقدية الدولية	٥١
المبحث الاول : الاصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣	٥٢
المطلب الاول : مرحلة الاحتلال الامريكي الى العراق	٥٢
المطلب الثاني : تشكيل مجلس الحكم	٥٥
المطلب الثالث: الدستور العراقي المؤقت :	٥٧
المطلب الرابع : المرحلة الانتقالية لنقل السلطة في العراق :	٥٩
المطلب الخامس : آليات صنع القرار في النظام السياسي العراقي الجديد :	٧٣
المطلب السادس : مؤسسات المجتمع المدني :	٨٣

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المبحث الثاني : الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣	٨٤
المطلب الأول : التحديات الاقتصادية الخارجية والداخلية .	٨٤
المطلب الثاني :- الاصلاح الاقتصادي في العراق في ظل الاحتلال الامريكي	١٠٠
المطلب الثالث : اصلاحات السياسة النقدية والمالية في العراق (٢٠٠٣ – ٢٠١٤)	١٠٧
المبحث الثالث : الاصلاح الاقتصادي في العراق في اطار الحراك المنظمات الاقتصادية – النقدية الدولية	١١٦
المطلب الأول : العراق وصندوق النقد الدولي بعد عام ٢٠٠٣ .	١١٦
المطلب الثاني :العراق والبنك الدولي بعد عام ٢٠٠٣	١٢١
المطلب الثالث : العراق ومنظمة التجارة العالمية بعد عام ٢٠٠٣	١٢٣
الفصل الثالث : الاصلاحات السياسية والاقتصادية وانعكاساتها المستقبلية في العراق	١٢٩
المبحث الأول : الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق (الاطار الاقليمي – الدولي)	١٣٠
المطلب الثاني : [illegible]	١٣٣
المطلب الخامس : الدور الأمريكي في العراق	١٤١
المطلب السادس : دور الاتحاد الاوروبي في العراق	١٤٤
المبحث الثاني : التحولات السياسية في العراق عام ٢٠١٤	١٤٧
المطلب الأول : الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي ٢٠٠٧ .	١٤٧
المطلب الثاني : انتخابات العراق عام (٢٠١٠)	١٤٨
المطلب الثالث : الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية	١٥١
المطلب الرابع : الانتخابات التشريعية العراقية ٢٠١٤	١٥٣
المطلب الخامس : مؤشرات الاصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣	١٦١
المبحث الثالث : مؤشرات الاصلاح الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣	١٦٧
المطلب الاول : اداء الاقتصاد الكلي :	١٦٧

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Wondershare™

المطلب الثاني : التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي	١٧٣
المبحث الرابع : مستقبل الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق	١٩٥
المطلب الأول : تراجع الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق	١٩٦
المطلب الثاني : مشهد استمرارية الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق	٢٠٤
الاستنتاجات	٢١٤
التوصيات	٢١٦
المصادر	٢١٨

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(١)	المؤشرات الاقتصادية للقطاع النقدي للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢)	١١٠
(٢)	التطور المتعلق بعدد عمليات الحكم بالامن الوطني	١٦٥
(٦)	الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالاسعار الجارية للمدة (٢٠١٠–٢٠١٢) مليار دينار	
(٧)	المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢)	١٧٢
(٨)	المؤشرات الاقتصادية للقطاع النفطي للفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢)	١٧٨
(٩)	مؤشرات القطاع الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٩ – ٢٠١٣)	١٨٣
(١٠)	مؤشرات القطاع الصناعي في العراق للمدة (٢٠٠٩ – ٢٠١٣)	١٨٦
(١١)	تطور الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٢) (مليون دولار)	١٩١
(١٢)	التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات غير النفطية للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٢) (مليون دينار)	١٩١
(١٣)	التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات لعامي (٢٠١١ – ٢٠١٢) (مليون دينار)	١٩٢
(١٤)	مؤشرات التجارة الخارجية من ٢٠٠٩ – ٢٠١٣	١٩٢

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

قائمة الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
(١)	آلية تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	٩٣
(٢)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	١٧٠
(٣)	عائدات النفط العراقي ٢٠١٣ – ٢٠١٧	١٧٧
(٤)	عائدات النفط العراقي ٢٠٠٣ – ٢٠١٢	١٧٨
(٥)	دوامة النزاعات المستمرة والنتائج المترتبة عليها	٢٠٧

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:

1.No watermark on the output documents.

2.Can operate scanned PDF files via OCR.

3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Wondershare™

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية

اطروحة تقدم بها الطالب

ستار شدهان شياع

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

بأشراف
الاستاذ المساعد الدكتور

عبد الصمد سعدون الشمري

٢٠١٥ م

AL – Nahrain University
Collage of Political Science

Department of international

Economic Relations

Political and economic reforms in Iraq after a year 2003 and future prospects

Thesis submitted by the student

Sattar Shadhan shia'a Al – Zuhairy

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:

1.No watermark on the output documents.

2.Can operate scanned PDF files via OCR.

3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

Under the supervision of

Assistant professor Dr.

Abdul samad sa,adon Al – Shammary

2015 M 1436 H

بسم الله الرحمن الرحيم

(٨٧) قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن
كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي
مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَا أُرِيدُ
أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ
عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا
اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ
ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الاهداء

بدأنا وصبرنا وقاسينا اكثر من هم وعانينا من الصعوبات والالام وها نحن اليوم

والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الايام وخلاصة مشواري في هذا العمل ..

الى منارة العلم النبي المصطفى الى سيد الخلق الى رسولنا الكريم (صلى الله عليه واله وسلم)

الى من سعى وشقى لكي انعم بالراحة والهناء

الى من كان في عطائه منبعاً

و للصبر مصدراً *** وللمحبة دليلاً ..... والدي

الى من كانت الينبوع الذي لا يمل للعطاء

الى من كانت للتضحية مثالاً

وللوفاء رمزاً *** وللاخلاص عنواناً ..... والدتي

الى ريحانة وزهرة الشباب

الى الوفى المخلص

الغائب الحاضر في قلبي ..... المرحوم ليث

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الباحث

ستار الزهيري

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

اما بعد وانا في ختام هذا الجهد المتواضع لا يسعني الا ان اقدم جزيل شكري وتقديري الى د . عبد الصمد سعدون الشمري لما بذله من جهد رفيع المستوى علمياً ومعنوياً خلال اشرافه على هذه الاطروحة .

هذه الشهادة اعتز بها فجزاه الله خير الجزاء .

كما اقدم شكري وتقديري الى اساتذتي في الكلية واذكر منهم بالخصوص د. عبد علي المعموري ، د . احمد الحمداني ، د . سرمد الجادر ، د . خضير النداوي ، د. رفاه الحمداني ، د. وسن ، د . ايضاح ، د. عامر حسن فياض عميد الكلية ، وشكري الخالص الى استاذي العزيز ومشرفي في لبنان د. غسان العزي في الجامعة اللبنانية في بيروت والدكتور عماد عبد اللطيف سالم .

كما اقدم شكري وتقديري الى مكتب المرجع الاعلى سماحة اية الله العظمى محمد حسين فضل الله في لبنان وشكري الى اسرة مكتبة جامع الحسنين في بيروت ، وشكري الى الجامعة الاسلامية والى كلية العلوم السياسية وكادرها ، والى اسرة مكتبة الجامعة الاسلامية في بيروت .

كما اشكر مكتبة كلية الادارة والاقتصاد واسرة مكتبة كلية القانون واسرة المكتبة المركزية في جامعة واسط .

كما اشكر زملائي في المسيرة العلمية ومنهم الاخوان د. عادل و د. تميم و د.كرار و د. وجدان و د. [illegible] علاء والى الاخوات رشا [illegible] والى الدكتورة واسأل الله ان يزيل عنه محنتهم ويعزز امنه واستقراره انه سميع مجيب الدعاء

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

الباحث

ستار الزهيري

Summery

Represent the stages of evolution of the economic system of capitalism anounement scientific revolution and Altknlogiah that the hastest structural changes in the plitical economic and Social institutions and T- affected in the hature and characterisitics of the communities Alrsamalah by economic a chievements of economiczam syahdrome with democratic concepts and political in Alasmalah political systems .

This interaaction betwenlava economic system sqmalley and order Damqrati gielded to political and ehcourage investement and to aloow the private sector to participate in decision making .

The unhstable situation made achievements in scientific and technological development and expansion of priniples for polotical this good performance in the political and economic systems Alamalq .

Iraq cameunder us occupation in 2003 and the fall of the dictat or ship and Alanazam adoption of new political and economic systems based on the principles Reform and guideline principles of socialist central planning of economic dictat or ship and one party system .

Directed the political process in Iraq many challeenges repesnted terrorism and a dministrative corruptions constitute an obstacle in development process in the Balikan of Irqa . It is the continuation of an effort to Damqrati regime in Iraq . the face of the challenges and dilemmas and it's impact on the political and economic realities require a [illegible] points and [illegible] real reform re[illegible] consensus and the exstence of the national success in the conversion process .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

This Taqtzbin the study seeks to clarify the positive Alhnasr revealed negative elements in the process of Iraq's political and economic reform their vlunerabitiy .

It is most important repair the course od development in Iraq to be or be the priority sectores of production and services with a cost effective Socialmil if its retroactive effect on the citizen Ajabaz correct path in the institutional structure of political and economic sidein democratic frame work and to ensure the freedom the individual and the community to be part of the right and obilgations of work and dintitutional reform Johrellamlah .

The study carried through four chapters :

Chapter one study of political and economic reform and the relationship between them and study the conceptual frome work each of the and ehcsre that second chapter and economic redoms in Iraq the historical development since the establishment of the Iraq state general Phplazl .

The third chapter discuses the political and economic Allsahat in Iraq after 2003 .

The Foruth chapter in culudes the study of political and economic forms in Iraq beyond 2003 under international political movent Reginal .

At the end the piece :

The study reached the following conclusion

1. that political reform needs to be political consensus and the will of the community supported the institutions of civil society and decision .

2. that the process of cross

3. that the reform Alagu

institutions upon wich the sucess of the reform and ctment of laws , rules and regulations reform process economic .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:

1.No watermark on the output documents.

2.Can operate scanned PDF files via OCR.

3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

المقدمة

لقد خاض النظام الرأسمالي صراعاً مع النظام الاشتراكي بما فيها الانظمة الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، والاتحاد السوفيتي التي تراجعت اقتصادياً ، وتعمق تخلفها الاقتصادي والاجتماعي ، ولم تلحق بالتطور التكنولوجي الذي شهده النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة وأوروبا ودول اخرى في المنظومة الرأسمالية وفي بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي كانت العالم قد شهد أهم حدث عالمي في العصر الحديث والذي تمثل بانهيار الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية ، وتحولها إلى المنظومة الرأسمالية بإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية في هيكل مؤسساتها السياسية ، والاقتصادية ، وهذا التحول ساهم في توسيع الاصلاحات الاقتصادية في بلدان عديدة بما فيها دول الجنوب ، وفي جانب الإصلاح السياسي فقد أخذت بتوسيع الحريات السياسية ، وتوسيع المبادئ الديمقراطية التي تشمل المشاركة السياسية عبر الانتخابات ، وتبني دستور ديمقراطي ، ونهج نظام سياسي يستطيع أن يقوم بإحداث تغييرات جذرية في الأوضاع

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

ان الحروب والحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق، وفساد السلطة الحاكمة قد أنعكس على فساد المؤسسات الرسمية للدولة ، وقد شهد العراق بعد التغيير بداية مرحلة جديدة في طبيعة الحكم ، من خلال وجود مؤسسات الدولة الديمقراطية التي تهدف بتعزيز المشاركة السياسية ، وتوسيع الحريات، والحقوق ،وأحترام مبادئ حقوق الانسان .

إن دراسة الاصلاحات السياسية والاقتصادية ، ومدى فاعليتها في بناء مؤسسات الدولة وتطويرا يأتي ذلك بأعتماد ساسة اصلاحية في نظم الدولة العراقية واعتماد سياسة اقتصادية اصلاحية قادرة على ايجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي يأتي ذلك في ظل انعدام ستراتيجية تنموية واضحة مما انعكس ذلك من تداعيات سلبية اثر فشل النهوض بالاقتصاد العراقي وهذا ما زاد من معاناة الشعب العراقي ، ان سياسة الولايات المتحدة الامريكية

ساهمة في فرض الاصلاح الاقتصادي في العراق ، وهذا التوجه الاصلاحي كان مدعوماً من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية ، وضغوط الدائنين.

واجهت العملية السياسية في العراق تحديات عديدة تمثل بالارهاب ، والفساد الاداري ، والانقسام الطائفي ، وتدخل الأطراف الاقليمية في الشأن العراقي ساهم ذلك في زيادة معاناة العراق وتراجع العملية السياسية مما اثر على تطور الاصلاح السياسي والاقتصادي من اجل استمرار النظام الديمقراطي في العراق فأن مواجهة التحديات والاشكاليات وتأثيرها على الوضع السياسي والاقتصادي يتطلب مراجعة وكشف نقاط الخلل والخلاف وايجاد الحلول التي تساعد على تنفيذ اصلاح حقيقي من خلال توافق وطني مع وجود ارادة وطنية قادرة على انجاح وتنفيذ عملية الاصلاح .

إن معالجة الموضوعات الرئيسية ، والتي لها تأثير في العلمية السياسية ومدى تقدمها من خلال وجود حلول لهذه الموضوعات ، مثل الفساد الاداري والمالي ، الارهاب ، وتوفير الخدمات ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتشجيع الاستثمار ، تكتسب أهميتها ، ولها دور بالغ الأهمية في رسم العملية السياسية في العراق .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

هدف البحث :

يهدف البحث الى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الاصلاح السياسي والاصلاح الاقتصادي وتأثيرها في الاقتصاد العراقي من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية ، وسبل النهوض بها ، واعتماد سياسية اقتصادية ذات رؤية واضحة قادرة على معالجة التحديات ، والمشاكل التي تواجه تطور تلك القطاعات .

ويهدف البحث ايضاً إلى إبراز الادوار الاقليمية والدولية ، وتدخلها في الشأن العراقي ، فضلاً عن معالجة التحديات التي تواجه العراق ، ومساره الديمقراطي ، لاسيما الارهاب ، والفساد الاداري والمالي ، والتركة الثقيلة التي خلفها النظام السابق مع دول الجوار فضلاً عن ذلك فأن هنالك جملة من الاهداف تصطف معاً لتحقيق الغاية الجوهرية لهذا البحث من اهمها .

١. تسليط الضوء على مضمون الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق وتأثير كل منهما على المسار الديمقراطي ونشاط الاقتصاد العراقي .

٢. ايضاح الاهداف ومراحل تطور الاصلاح الاقتصادي والسياسي في اطار ديمقراطي يضمن الحقوق والواجبات التي هي جزء من العملية الديمقراطية .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

اشكالية البحث :

إن اشكالية البحث تتمثل في عدم وجود وصفة واحدة ، ونموذج واحد مطبق ينطوي على الاصلاح السياسي والاصلاح الاقتصادي ، والتحول الى اقتصاد السوق في الدول التي نفذت تلك الاصلاحات .

وإن عملية الاصلاح السياسي التي انجزت في كثير من دول العالم ، ونفذت فيها الاصلاح الاقتصادي لم تستطيع تحقيق النجاح على الرغم من وجود النظام الديمقراطي ، ان انعدام وغياب الارادة السياسية والاقتصادية في تسريع عملية الاصلاح في العراق ، زيادة على ذلك عدم الاستفادة من امكانياته المادية والبشرية بصورة صحيحة انعكس سلباً على تلك الاصلاحات.

لذلك فأن امكانية الحكومة العراقية الديمقراطية على انجاز الاصلاحات السياسية ، والتحول الى اقتصاد السوق ينعكس على واقع الاقتصاد العراقي ، ويسهم في نمو مستدام من خلال رفع القيود ، والتحديات ، والمعوقات التي تواجه الاصلاح ، ان اعلان المبادئ والحقوق وتوسيع الحريات

والشفافية في التعامل تمثل البيئة الايجابية في بناء المؤسسات الدستورية ومؤسسات اقتصاد السوق والاصلاح الاداري وهذا هو جوهر العملية السياسية .

فرضية البحث :

يعاني العراق من مشاكل وتحديات عديدية في ظل انعدام الرؤية الوطنية في برامج التنمية ومعالجة الوضع العراقي تعترضها تعقيدات عديدية ناتجة عن الوضع الداخلي من خلال تراجع العملية السياسية وتردي الاوضاع الاقتصادية فضلاً عن بروز الموقف الاقليمي الذي تباين اتجاه العملية السياسية في العراق بين مؤيد ومعارض لها ، في ظل هذه الحالة التي تسود العراق فأن تجارب الاصلاح متعددة ولمعالجة الوضع السياسي وحالة الاقتصاد العراقي يتطلب رؤية معينة تنقل العراق الى المسار الصحيح في الاصلاح من خلال تقديم جملة من المقترحات والمعالجات التي تهدف الى بناء المؤسسات الاصلاحية وتحديد دور الدولة في الاقتصاد ودعم القطاع الخاص .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

منهجية البحث:

الاعتماد على الدراسات والبحوث والتقارير السياسية والاقتصادية التي لها علاقة بموضوع البحث.

هيكلية البحث:

تم بناء البحث من ثلاثة فصول و مقدمة واستنتاجات وتوصيات :

تضمن الفصل الاول : الإصلاح السياسي والاقتصادي – الإطار المفاهيمي – الأبعاد والدلالات الفكرية وتم فيه دراسة الاصلاح السياسي والاقتصادي والعلاقة بينهما ، ودراسة الاطار المفاهيمي لكل منهما وتم التطرق فيه الى ثلاث مباحث المبحث الاول : الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي والاقتصادي ، المبحث الثاني : تعريف الإصلاح السياسي والاقتصادي و المبحث الثالث : الابعاد والدلالات الفكرية للإصلاح السياسي والاقتصادي .

وتضمن الفصل الثاني : الاصلاح السياسي والاقتصادي في المؤسسات العراقية ٢٠٠٣-٢٠١٤م في اطار الحراك الاقتصادي للمنظمات الاقتصادية – النقدية الدولية وتم فيه دراسة الاصلاح السياسي و الاقتصادي في العراق ودور المنظمات الاقتصادية الدولية في الاصلاح

الاقتصادي في العراق وتم التطرق فيه الى ثلاثة مباحث وهي المبحث الاول : الاصلاح السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ ، المبحث الثاني : الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و المبحث الثالث : الاصلاح الاقتصادي في العراق في اطار المنظمات الاقتصادية – النقدية الدولية

اما الفصل الثالث : الاصلاحات السياسية والاقتصادية وانعكاساتها المستقبلية في العراق وتم فيه دراسة الادوار الاقليمية والدولية وتأثيرها في العملية السياسية مع دراسة التحول السياسي في العراق عام ٢٠١٤ فضلاً عن مؤشرات الاصلاح الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية وكذلك دراسة مستقبل الاصلاحات وتم تقسيم الفصل الى اربعة مباحث وهي المبحث الاول : الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق في الاطار الاقليمي – الدولي ، المبحث الثاني : التحول السياسية في العراق عام ٢٠١٤ ، المبحث الثالث : مؤشرات الاصلاح الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية في العراق و المبحث الرابع : مستقبل الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق ، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات .

This is a watermark for the trial version, register to get the full one!

Benefits for registered users:
1.No watermark on the output documents.
2.Can operate scanned PDF files via OCR.
3.No page quantity limitations for converted PDF files.

Remove Watermark Now

في العراق وتأثيره على الاوضاع السياسية والاقتصادية في العراق ، حسين احمد دخيل : الاطر السياسية والاقتصادية في اقتصاديات التحول دراسة مقارنة مع الاشارة الى العراق ، دراسة الاطر السياسية والاقتصادية في بلدان بولندا ، الجزائر ، العراق ومسار الاصلاح السياسي والاقتصادي في تلك الدول .